جامعة الحسن الثاني - المحمدية
منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحم
سلسلة رسائل وأطروحات رقم:



د. حسن أميلي

SALA.

الجهاد البحري بمصب أبي رقراق

خلال القرن السابع عشر الميلادي

الجهاد البحري
بمصب أبي رقراق

جامعة الحسن الثاني - المحمدية
منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية
سلسلة رسائل وأطروحات رقم : ٩

د. حسن أميلي

الجهاد البحري بمصب أبي رقراق

خلال القرن السابع عشر الميلادي

الكتاب: الجهاد البحري بمصب أبي رقراق
خلال القرن السابع عشر الميلادي
المؤلف: د. حسن أميلي
الطبعة الأولى 2006
الإيداع القانوني 2006/1682

النشر: كلية الآداب - المحمدية - جامعة الحسن الثاني المحمدية.
الطبع:
دار أبي رقراق للطباعة والنشر
10 شارع العلويين رقم 3 حسان الرباط
الهاتف: 83 75 20 037 الفاكس: 89 75 20 037

إهداء

إلى أمينة مرآتي في الحياة

إلى حسام الدين، وشهاب الدين.

نورا العين والقلب

مقدمة

إذا كان المغرب قد عاش خلال الثلثين الأولين من القرن السابع عشر الميلادي أزمة داخلية مزمنة عصفت بتماسكه السياسي وبمقومات بنياته الاقتصادية والاجتماعية، فإنه بالمقابل عرف بروزا متميزا لحركة شعبية مهمة أخذت من المجال البحري مسرحا لنشاطها، ومن الجهاد المقدس أسلوبا لإشعاعها، حاملة لواء المساهمة المغربية في السياسة الدولية، ومحافظة على مكانة المغرب البارزة أكسبته تألقا وشهرة دام بريقهما القوي طوال هذه الفترة، وامتد ذلك حتى بعد عودة الوحدة السياسية على عهد العلويين؛ ولم يعرف هذا التألق بداية أفوله إلا عند حلول نهاية القرن المذكور.

وقد كانت منطقة مصب أبي رقراق ومرسى سلا الجديد مركز هذه الحركة ومنطلقها المتوهج الذي عاد عليها بالحظوة والاهتمام الواضحين على الصعيد المحلي كما على الصعيد العالمي، نتاج تبوئها مرتبة رئيسية على مستوى النشاط الملاحي الإسلامي كأقصى مركز غربي، وكأهم قاعدة جهاد بحري بعد مدينة الجزائر.

وما كان لهذا الحدث أن يكتسب أهميته البليغة لولا تظافر عوامل عديدة تشابكت في ما بينها لتمنحه وضعية هامة جدا للتأثير في صيرورة العلاقات المغربية الأوربية، بفضل بروز منطقة مصب أبي رقراق كواجهة محلية مطلة على المحيط الأطلنتيكي، المسرح الرئيسي للتجارة العالمية وتأثيراتها السياسية، وبالتالي بروزها كبعد استراتيجي ساهم بالسلب أو بالإيجاب في المنافسة الأوربية-الأوربية المتدرجة إلى المحيط انطلاقا من القارة، التي استمدت دوافعها من مخلفات الصراع الديني-السياسي: الكاثوليكي/البروتستانتي أولا، ثم من مخلفات التسابق الاقتصادي-السياسي عقب ذلك، مما حذا بفاعليات الجهاد البحري - انطلاقا من المنطقة- إلى الإسهام بتأثيراتها في توجهات التجارة الدولية، مرتكزة على دوافع ذاتية حماسية، ومستفيدة من تضارب مصالح الفرقاء الأوربيين.

إن تأسيس القوات الإيبيرية لطرق تجارية رابطة بين مناطق الإنتاج الإفريقية والأسيوية والأمريكية من جهة، وجنوب غرب أوربا من جهة ثانية بديلا عن الطرق التقليدية القارية والمتوسطية، قد نقل الثقل الاقتصادي العالمي إلى المحيط الأطلنتيكي،

تلاه انتقال مواز للبنيات الملاحية والاقتصادية بوتيرة متسارعة، جعلت المناطق المتاخمة للمحيط في أوربا وإفريقيا تتمتع بوضعية سياسية واقتصادية غير منتظرة، تحولت معها سواحل شمال غرب أوربا إلى مراكز تصنيع واستثمار للخيرات القادمة من إيبيريا – بوابة مواد ما وراء أوربا – واستفادت في ذلك بالأساس مراكز لندن وأمستردام وأنفرس. في حين كانت سواحل إيبيريا تلعب دور نقط استقبال وتوزيع لتلك الخيرات نحو الداخل القاري انطلاقا من مركزي لشبونة واشبيلية، ومن بعدهما قاديس.

ومقابل هذه الوظائف كانت سواحل المغرب الأطلنتيكية مهيأة للقيام بوظيفتين متناقضتين، جدليتي التأثير حسب حركية التجارة الأطلنتيكية:

1- وظيفة حمائية وتموينية للأساطيل التجارية بواسطة سلسلة من المراكز الملحقة بإيبيريا عن طريق الاحتلال، مثل طنجة ومازكان، باعتبار قرب الساحل المغربي من المضيق، نقطة بداية خطوط التجارة العالمية ونهايتها.

2- وظيفة عرقلة الملاحة التجارية ذاتها: حيث حاولت القوات البروتستانتية المتحالفة شن حركة استنزاف اقتصادي ضد المصالح الإيبيرية انطلاقا من الساحل المغربي المطل سنويا على حركة قرابة مائتي سفينة تجارية إسبانية، فأصبحت بعض مراكزه قواعد لقيام تنظيمات قرصانية أو جهادية إسلامية، وأساسا بمركزي العرائش والمعمورة الذين سوف يؤدي سقوطهما بيد الاحتلال الإيبيري إلى وراثة مصب أبي رقراق لدورهما المعرقل للتجارة الأطلنتيكية.

من جهة ثانية برزت المنطقة في قيامها بالجهاد البحري كأقرب قاعدة بحرية إسلامية إلى المضيق الفاصل بين العالمين المتوسطي والأطلنتيكي، أو بين مجالي النفوذ العثماني والإيبيري، مع ما يشكله ظهورها كنقطة متقدمة على مستوى الصراع التقليدي الإسلامي-المسيحي. ذلك أن انتهاء الصراع على شواطئ البحر الأبيض المتوسط لفائدة القوة العثمانية دفع أوربا إلى نقل الصراع نحو الغرب الإسلامي، بغاية إخضاع الكتلة الإسلامية للحصار الاقتصادي، وتطويقها ومهاجمتها سياسيا وعسكريا انطلاقا من جناحها الأقصى والأقل قوة، مستغلة في ذلك تحليلها للنتائج الوخيمة التي حصدتها في الحروب الصليبية السابقة.

ولذا، كان على المناطق الإسلامية رفع التحدي بالمواجهة الشاملة من جهة، وأيضا بفتح جبهات متعددة على السواحل القريبة من أوربا الغربية بسعي من القوة العثمانية، وهو ما اضطلع به منذ بداية القرن السادس عشر الميلادي مجاهدو طرابلس وتونس والجزائر، وتأثر بهم مجاهدو تطوان خلال مرحلة المجابهة المتوسطية، قبل أن يفرض على القوات الإسلامية تعقب الخصم خارج المضيق إلى "بحر الظلمات" كتطوير استمراري لجهادهم، وأساسا على يد رياس مصب أبي رقراق.

وما كان لهذه المنطقة أن تنتقل فجأة إلى صدارة الأحداث الإقليمية والدولية لولا وجودها بعيدا عن تأثيرات الاضطراب السياسي القارية والحروب الأهلية الناجمة عن أزمة البيت الحاكم منذ سنة1603م، وما رافقها من تأزم طبيعي واجتماعي تمثل في انتشار وباء الطاعون والمجاعة في عموم البلاد بشكل عطل عجلة الإنتاج الاقتصادي، وأفرغ المناطق من ساكنتها البشرية، كما فرض ركودا متناميا في العلاقات الاقتصادية والسياسية بين المغرب والسودان الغربي، كان من نتيجته ضمور في كميات البضائع الإفريقية المتوجهة نحو المغرب، وعلى رأسها مسحوق الذهب، وارتداد الخطوط القافلية- المتأثرة أصلا باشتداد المنافسة الأوربية عبر المحيط - نحو مناطق النفوذ العثماني، مبتعدة عن الأسواق المحلية.

إن هذه الظرفية الخانقة التي أضحى المغرب يعيشها بسبب الحصار المفروض عليه شرقا كنتاج موروث عن تضارب الطموح المغربي-العثماني، وشمالا نتيجة الضغط المسيحي الممارس من قبل إسبانيا، وانطلاقا من مراكز الاحتلال المتوسطية، وجنوبا من جراء ضعف انفتاح البعد الاستراتيجي الذي جاهد المنصور في سبيل تأمينه كمجال حيوي اقتصادي- سياسي، في الوقت الذي راحت فيه الواجهة الغربية تتجه هي الأخرى نحو الانسداد تبعا للحصار الإيبيري المتمركز في عدة قواعد، والمرشح للامتداد نحو مراكز أخرى، جعلت البلاد تبدو أشبه بمرجل في مرحلة غليان، متأهب للانفجار ولا ينتظر سوى فرصة الانفلات من الضغط انطلاقا من إحدى الواجهات السامحة له بذلك: منطقة مصب أبي رقراق ضعيفة التأثير سياسيا، والنقطة المحلية الأقرب إلى المضيق، التي بمجرد احتضانها لعنصر غريب عنها، ومتعارض مع مكوناتها البشرية، وحاضن لدوافع ذاتية قوية، ستتوهج بها شرارة الجهاد البحري لتمنحها شهرة عالمية كإحدى القواعد الرئيسية في مجال الملاحة الإسلامية الحديثة.

الباب الأول

مرتكزات الجهاد البحري لمصب أبي رقراق

شكل انتقال الحركة التجارية العالمية من البحر الأبيض المتوسط إلى المحيط الأطلنتيكي حدثا بارز الأهمية في القرن السادس عشر الميلادي، كنتيجة غير مباشرة للصراع التقليدي الإسلامي- المسيحي[1]، بعدما أضحى الحوض الشرقي المتوسطي بحيرة عثمانية عقب سيطرة الأتراك على أوربا الشرقية ومنطقة المشرق العربي، وسعيهم إلى بسط نفوذهم على الغرب الإسلامي، عاملين على فرض مراقبة دقيقة على الحوض الغربي بالعمليات الجريئة سواء بحرا، أو في الأطراف الجنوبية للقارة الأوربية[2]، محققين من ورائها رعبا راح ضرره وتأثيره ينموان ضدا عن مصالح التاج الإسباني، إلى درجة صار معها رجال الجهاد البحري يحظون بلقب " وباء المسيحية "[3] بفعل جسارتهم ونجاح عملياتهم حتى في عمق التراب الإسباني.

وقد شجع ازدهار المحيط الأطلنتيكي وتحكم الكاثوليك في خطوطه القوات البروتستانتية المناوئة على بذل ما في وسعها لعرقلة قنوات الربط المعتمدة بين المركز الإيبيري ومنابع الإمداد، وفرض عليها تعقب السفن التجارية وخلخلة الوضع بالمحيط، الأمر الذي كان له الأثر الكبير على دخول المغرب حيز الاهتمام العالمي، لا سيما وأن القوات البحرية العثمانية قد وعت بدورها أهمية سواحله الغربية منذ تيقنها من ضعف حركية البحر الأبيض المتوسط تقلص حجم النشاط التجاري به لفائدة المحيط الأطلنتيكي والذي عاينت قوته من خلال تعقب بعض سفنها للملاحة الإسبانية به قبل منتصف القرن السادس عشر الميلادي[4]، وبالتالي استنتاجها للدور المهم الذي يمكن أن تلعبه المراكز الأطلنتيكية للمغرب لدعم النشاط الجهادي العثماني.

إن صيرورة المغرب كنقطة اهتمام مشترك بين مختلف السياسات العالمية كان من حتميتها الإسهام في دفع الفاعليات المستقرة به إلى الإعراض - ولأول مرة - عن الامتداد القاري التقليدي، وبداية اهتمامها بمجال "بحر الظلمات"، ومساهمتها في الصراع البحري الدائر على مقربة منها، وفي مراسيها أحيانا، باستغلال التنسيق مع القوتين الإسلامية العثمانية والمسيحية البروتستانتية، وأساسا الأقاليم المتحدة، حيث سيقوم مصب أبي رقراق بحمل لواء المغرب على مدار القرن السابع عشر الميلادي،

---

[1] أرنولد توينبي: "*العالم والغرب*" - تعريب نجدة هاجر وسعيد الغز - بيروت 1960 - ص 29.

[2] Pierre Dan ": *Histoire de Barbarie et ses corsaires*" - 2° éd. Paris 1649 - p 203.

[3] Roger Coindreau ": *Les corsaires de Salé* " - P. I. H. E. M. - Paris 1948 - p 22.

[4] في رسالة من أحد القواد البرتغاليين في سنة 1531 وردت معلومات عن بداية ظهور السفن الجهادية العثمانية في المياه الأطلنتيكية انطلاقا من موانئ المغرب. أنظر: *Les S I H M.* - 1° série - Portugal - T I - p 3

فارضا شهرته على كافة أنحاء أوربا بدهشة ممزوجة بالرعب[1]، مستفيدا في ذلك م
تظافر مجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية والسياسية، ساهمت في بروزه كأقص
قاعدة جهاد بحري إسلامية.

---

oseph Burlot ":*Découverte de Rabat* " – éd. La porte – Rabat 1972 – p 21.

الفصل الأول: خصوصيات المنطقة

اكتسب المغرب منذ الفترة السعدية أهمية استراتيجية بالغة باعتباره المنطقة الإسلامية المشرفة على المحيط الأطلنتيكي من جهة، والقاعدة الأقرب إلى إيبيريا من جهة ثانية؛ ولذلك ظل محط تضارب الأطماع المتباينة وعرضة لتأثير سياستها على سير أموره، من محاولات الهيمنة التي نهجتها القوتان الإيبيريتان (إسبانيا والبرتغال) والتي أدت إلى سقوط أغلب مرافئه، رغم نجاح السعديين في سحق إحديهما سنة 1578م، إلى محاولات الضم التي جاهد العثمانيون من أجل تنفيذها، والتي تحداها ملوك المغرب بمختلف الوسائل المباشرة وغيرها.

وإذا كان هؤلاء قد استطاعوا إيقاف التهديد الشرقي بصورة شبه مؤكدة في عهد أحمد المنصور، فإن الحضور الإسباني قد زاد تمركزا في المراسي المغربية[1]، رغم الصعوبات الطبيعية التي تعتري أهمها، لكونها ليست سوى مصبات أنهار منفتحة على المحيط بدل موانئ مؤسسة على الساحل مباشرة، وذلك لامتياز الساحل المغربي عموما بصخريته وقلة الخلجان الطبيعية به، وصعوبة تضاريسه التي يزيدها هيجان البحر وقوة تعرضها للموج ضآلة من حيث فرص الاستغلال[2]؛ وحتى الموانئ المؤسسة داخل المصبات تساهم الظروف الطبيعية تضاريسيا وبحريا في تقليص سعة منافذها وعمقها، مما يفرض على مرتاديها التكيف معها باستعمال سفن معينة دون أخرى[3].

ومقابل ما تتميز به من صعوبة في التسرب وموسمية فترة الاستغلال لاستحالة الإبحار فيها خلال الفصول الرديئة، تمنح من جهة أخرى ميزة هامة من حيث توفيرها لعنصر أمن ثمين للسفن بمجرد التوغل داخليا، ضدا عن كل ملاحقة بحرية، وهي خصوصية تتمتع بها كافة المصبات المغربية الرئيسية: اللكوس، وسبو، وأم الربيع، وأيضا أبو رقراق[4].

---

1 عقب معركة وادي المخازن، وخاصة بعد توحيد إيبيريا تحت سلطان فليب الثاني سنة 1582، ورث التاج الإسباني كافة الممتلكات البرتغالية بالمغرب.

2 Coindreau - Op. cit - p 160.

3 Louis Brunot "*La mer dans les traditions et les industries indigènes à Rabat et Salé*" éd. Leroux - Paris 1920 - p 65.

4 Coindreau - Op. cit - p 35.

1 -طبيعة مصب أبي رقراق

يقع مصب أبي رقراق في وضعية جغرافية واستراتيجية هامة باعتباره ظل منطقة مستقلة لم تتعرض لا للغزو الإيبيري ولا لنشاط قرصني ملموس خلال القرن السادس عشر، فصار بذلك القاعدة البحرية الإسلامية الأقرب إلى المضيق من جهة المحيط، حيث لا يبتعد عن رأس سبارتيل إلا بستة وثلاثين فرسخا (حوالي250 كلم)[1]. وقد ارتقت أهميته مع عودة الاحتلال الإسباني إلى العرائش (1610م) والمعمورة (1614م)، إلى درجة رجوعه إلى وضعية شبه مماثلة لما كان عليه منذ قرن، بصيرورته مفتاحا للمغرب الشمالي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا[2].

إن هذه الوضعية الاستراتيجية قاريا وارتباطها بالتمركز الجغرافي للمصب المشرف على الخطوط التجارية، هي التي ستجعل الوافدين من الأندلس يركنون إلى التجمع بضفته اليسرى، خاصة وفراغ جزء هام من رباط الفتح، مع تشابه الظروف المناخية بينها وبين الأندلس من حيث الاعتدال ولطافة الجو[3]، موفرا بذلك عناصر جذب لهؤلاء الذين سيبادلون احتضانه لهم بازدهاره التاريخي على يدهم.

لقد أخذ المصب مكانة بارزة بفضل مركزيه خاصة سلا، ذلك أن وجوده في نهاية منطقة الغرب وعلى مشارف إقليم تامسنا، متمركزا بذلك في نهايتي الامتداد الإداري لمركزي فاس ومراكش، جعل المدينة تظهر كتجمع حضري رئيسي وسط فضاء قروي أو شبه قروي[4] يمتد شمالها، وأساسا جنوبها، بعيدا عن أية منافسة حضرية أخرى، مما يفسر بروزها كقاعدة محورية في العلاقات التجارية والسياسية والفكرية على الصعيد الجهوي.

وظهوره كنقطة التقاء بين الشمال والجنوب قد جعل المنطقة تتخذ ومنذ عهود سحيقة كجسر عبور غربي رئيسي بين الوجهتين بشريا وسياسيا، وكمنفذ اقتصادي مشترك أو بوابة تجارية بين السهول الأطلنتيكية وسهول الشمال الغربي[5]، ومن ثم سوقا تجارية لا غنى عنها، ومركزا سياسيا مهما يستمد أهميته من التقاء التيارين

---

[1] Albert Savine ":*Dans les fers du Moghreb* – " éd. L. Michaud – Paris 1912 –p 32.
[2] Henri de Castries ":*Le Maroc d'autrefois: Les corsaires de Salé* "– in Revue des deux mondes – fev 1903 – p 817.
[3] Burlot – Op. cit – p 6-7.
[4] Dan – Op. cit – p 206.
[5] Burlot – Op. cit – p. 33.

الأساسيين القادمين من العاصمتين فاس ومراكش، رغم انتماء المنطقة الطبيعي للمركز الأول، ودخولها في عداد موانئه الأطلنتيكية[1].

ويحظى المصب من جهة المحيط بميزتين متناقضتين:

* أولاهما: ضآلة صلاحيته كمرفإ نظرا للعوائق الطبيعية التي تعترض النشاط الملاحي به.

* ثانيهما: امتيازه بدفاع طبيعي يوفر له مناعة وقانية أمام الهجمات الرامية إلى تخريبه أو إلى السيطرة عليه، إذ على بعد نصف فرسخ من الشاطئ تنتصب أقاصير رملية تحت سطح الماء، خالقة بذلك حاجزا ملاحيا صعب الاختراق نتيجة الارتداد العنيف للأمواج من جراء اصطدامها به[2]، كأحد الأسباب الرئيسية لضعف استغلال المرسى منذ وقت باكر، والناجمة عن صعوبة ولوج المصب[3]، الذي بالرغم من تجارب الرياس كثيرا ما تجنح السفن بسببه[4].

وتزداد صعوبة المدخل كلما ساءت أحوال الطقس، إذ يتعاظم التأثير السلبي للأقاصير مع شدة عنف الموج، دافعا إلى توقف الإبحار فيه خلال فصلي الخريف والشتاء؛ وحتى إذا ما تم تجاوز الأقاصير المذكورة تؤثر فاعليته سلبا على المساحة الممتدة بينه وبين الميناء، فلا يترك للملاحة داخل المصب سوى قناة ضيقة متعرجة تتحول عن قرارها باستمرار[5]، مما يزيد من مخاطر الملاحة ويساهم في إلحاق الضرر بالسفن الناجية من مخاطر الأقاصير[6].

هذه العوائق ساهمت في تبديد جهود بحارة المصب الرامية إلى تطوير أنشطتهم، إلى درجة أن المؤرخين اعتبروها مانعا للاتصال بين البحر والنهر[7]، رغم أن سكان المصب انكبوا على تطوير وسائل العمل بشكل يتلاءم مع الوضعية، وتمكنهم من التحكم في السفن وفقا لجغرافية المدخل، محولين العوائق إلى امتيازات؛ فلم تعد

---

[1] De Castries Op cit p. 819.
[2] Brunot Op cit p 100
[3] مؤلف مراكشي: "*كتاب الاستبصار في عجائب الامصار*". نشر عبد الحميد زغلول الإسكندرية 1958 ص 141
[4] Les S I H M .2e serie France –T IV–p 327.
[5] Jacques Caillé "*La ville de Rabat jusqu'au Protectorat français* "Vol I, Paris,1949, p 17.
[6] Charles Penz " *Les captifs français du Maroc au 17° s.*"P. I. H. E. M, Paris 1944, p 147.
[7] Brunot Op cit p 77.

الأقاصير ولا القناة الضيقة موانع ملاحية، قدر ما أضحت تمثل عناصر دفاع طبيعي، ودرعا أمام الهجمات الخارجية على الميناء أو السفن الراسية به[1].

أما بالنسبة للجزء المتقدم من نهر أبي رقراق[2]، فيعرف بدوره سلبيات طبيعية تتمثل في عدم تعمق مجراه، بحيث لا يتعدى عمق ثمانية عشر قدما عند المد[3]، نتيجة اتساع مجرى النهر المترتب عن تراكم الإرسابات النهرية والبحرية، خصوصا في مقعره الشمالي الذي يشكل شاطئا نهريا من جهة سلا، بمقابل جرف القصبة المشكل لمحدبه الجنوبي[4]؛ وهو ما جعل النشاط البحري يتخذ من الضفة اليسرى مركزا له، مؤشرا بذلك على استقرار الغالبية العظمى لرجاله – بحارة ورياس وصناع مرتبطين به – بالقصبة وبسلا الجديد[5].

إن توفر الضفة اليسرى على قاعدة رملية محاذية للنهر[6] قد مكنها من اتخاذها كرصيف طبيعي قابل للاستثمار خلال الفترة الصالحة للملاحة (من بداية شهر أبريل إلى متم شهر شتنبر عادة)[7]، كميناء نهري نشيط قبل تعطله في الفصول الردينة، والتي تنقطع خلالها كل إمكانية الاتصال بالبحر. ولا يعني هذا أن الملاحة خلال الموسم المساعد مسموح بها لجميع السفن، وإنما للخفيف منها فقط، والمتوفرة على مواصفات دقيقة، خاصة وأن المرسى لا يمكنها القيام بدورها البسيط بفعالية قصوى لامتيازها السلبي بالاتساع وبالانفتاح الشديد على البحروعلى حركاته المتقلبة، الشيء الذي يجعلها تحت رحمة تأثيرها بصورة شديدة[8].

وعلى العموم يبدو مصب أبي رقراق بمميزاته الطبيعية الصعبة في وضعية سلبية، وكمرفإ متوفر على خصوصيات أمنية إيجابية من جهة أخرى. وقد مكن شقه

---

1 Savine – Op. cit – p 10.

2 سمي بذلك منذ القرن الثالث عشر الميلادي. ويقدم برينو تفسيرات حول التسمية وغيرها من التسميات التي عرف بها النهر قبل ذلك. وقد ظلت بعض الأسماء القديمة متداولة في كتب المؤرخين المغاربة حتى مطلع القرن العشرين، مثل اسم "واد أسمير". انظر: محمد بن علي الدكالي: "*الإتحاف الوجيز: تاريخ العدوتين*" ـ تحقيق مصطفى بوشعراء – الخزانة الصبيحية – سلا 1986 - ص 39. وأيضا: Brunot – Op. cit – p 95

3 Savine – Op. cit – p 32.

4 Caillé – Op. cit – p 15.

5 Brunot – Op. cit – p 77.

6 نظريا تكون هذه القاعدة ممتدة من النهاية الحالية للقصبة حتى مشارف منحدر سيدي مخلوف، ومن رصيف المرسى الذي لا زال قائما حتى حدود المباني المتقدمة من حي القناصل، وذلك بناء على وضعية المرسى في نهاية القرن التاسع عشر الميلادي.

7 Coindreau – Op. cit – p 35.

8 Brunot – Op. cit – p 100.

الإيجابي من البروز أكثر من جانبه السلبي، ليتم استغلاله بقوة من طرف رياس الرباط وسلا طوال القرن السابع عشر الميلادي.

2_ الأهمية الاقتصادية

إن أول ما يتميز به المصب هو وقوع حاضرتيه – وخاصة سلا – كقاعدة حضرية لمنطقة تعرف ضعفا استقراريا جنوبها بغياب تجمعات حضرية أخرى، وبدرجة أقل شمالها بوجود بعض المراكز الثانوية[1]؛ وهذا ما طبع حضورها بالقوتين التاريخية والاقتصادية بعيدا عن أية منافسة، إن استثنينا الدور النسبي الذي تقوم به المعمورة أثناء تحررها.

• وتكمن الأهمية الاقتصادية لمنطقة المصب في اعتبارها سوقا مركزية على المستوى الجهوي، ومركز تنظيم العلاقات بين باقي الجهات المحيطة بها إداريا وفكريا، سواء على صعيد التنشيط الإقليمي، أو على مستوى الربط بين المنطقة كوحدة وباقي الوحدات الأخرى، لا سيما وقد سبقت الإشارة إلى حضورها كنقطة وسطى بين الأقاليم التابعة لفاس ولمراكش. واعتبارا لذلك كانت مجبرة على التنسيق بين الامتدادين بمساهمتها الاقتصادية في التجارة الداخلية، وكمعبر منفتح على الشمال والجنوب، رغم ارتباطها الطبيعي بفاس من حيث هي نهاية خطها التجاري على المحيط[2]، ليس على صعيد التجارة المغربية مع الخارج فحسب، بل ولكونها تشكل أيضا نقطة نهائية للخط القاري القادم من المشرق عبر تلمسان[3].

وقد كان لمنطقة المصب – باعتبارها خلفية غربية لمنطقة فاس – أن تحظى بسمعة عالمية جعلت تجار أوربا يتقاطرون عليها منذ القرن الثاني عشر، وزاد حجم معاملاتها بعد احتلال سبتة (1415م)، فأضحت مدينة سلا البوابة البحرية الرئيسية في التجارة الخارجية[4]. وحتى في الوقت الذي آلت فيه الوضعية السياسية المحلية في آخر عهد المرينيين إلى فوضى عارمة مع ما واكبها من امتلاك الإيبيريين لأغلب ثغور البلاد، حافظ مصب أبي رقراق على دوره المتميز ببقائه خارج دائرة الاحتلال إبان ازدهار الحركة التجارية الأطلنتيكية، لتزداد أهميته كمرفإ محلي يحول دون

[1] Dan - Op. cit - p 206.
[2] Leon l'Africain " *Description de l'Afrique* " - Trad. A. Epolard – T 1- Paris 1956 – p 170.
[3] De Castries - Op. cit - p 820.
[4] Ibid - p 821.

الاستنزاف الكلي للاقتصاد المغربي الذي كان يمارسه البرتغاليون انطلاقا من قواعد الاحتلال، إلى درجة أدرك معها هؤلاء بأن إمكانية القضاء النهائي على المغرب لن تتم إلا بالسيطرة على مصب أبي رقراق[1].

زيادة على دور المنطقة التجاري، فإن غنى مركزيها يكمن في كونهما يجمعان بين البداوة والحضارة، لتوجههما عموما نحو خلق نسيج اقتصادي متكامل يهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي كنمط طبيعي في تحديد الاختيارات الإنتاجية، وبالخصوص في النواحي المعيشية ذات الأولوية؛ يضاف إلى ذلك هدف تحقيق إنتاج ثانوي تكميلي بالنسبة للمنطقة ومطلوب في الرواج التجاري خارجها، وهذا ما جعل الميدان الفلاحي يحظى بالاهتمام الأساسي للسكان، من حيث توفر المنطقة على بنية ملائمة للنشاط الزراعي، وخاصة في الضفة اليمنى التي تشكل سهلا رسوبيا يمتاز بخصوبته في بلاد الولجة، وأيضا بالساحل البحري وبالمناطق القريبة من المدينة[2]. وتمتاز الضفة اليسرى من جهتها بوجودها في نهاية إقليم تامسنا الخصيب، مع ما يوفره النهر من سهولة في الري المنظم بواسطة الترع والقنوات، والعيون المائية القريبة من المنطقة أيضا، نظرا لامتياز المنطقة بمناخ جيد طوال السنة معتدل ورطب ومنتظم التساقطات. وهذه الخصوصيات نجدها من بين الأسباب الرئيسية في اختيارها من طرف يعقوب المنصور الموحدي لبناء مدينة رباط الفتح[3].

وقد كانت هذه الظروف قمينة بخلق نشاط زراعي هام، أساسا الحبوب من قمح وشعير لما كان لذلك من أولوية في التغذية المحلية، يواكبه نشاط مواز يتمثل في تربية الماشية والدواجن[4]؛ على أن استثمار الأراضي الخصبة كان من شأنه أن يدفع السكان إلى الانكباب على زراعة المواد الأولية للنسيج خاصة القطن والكتان[5]، حتى كادت غراستهما أن تكون حكرا على أهل سلا، مما ساعد على قيام صناعة نشيطة مرتبطة

---

[1] في رسالة بعث بها قائد أزمور البرتغالي إلى الملك جان الثالث سنة 1529، أخبره فيها أنه إذا شاء القضاء على مملكة فاس فإن النجاح مضمون شريطة القيام بالسيطرة على سلا. انظر: *Les S. I. H. M* -1°, série Portugal, p 475

[2] Dan – Op. cit – p 208.

[3] يقول الوزان: " اختار المنصور بناء الرباط حتى تسهل عليه عملية تجميع الجيوش في حالة هجوم مسيحي على الأندلس، واختارها على الشاطئ لهذا الغرض. وقد اقترح عليه البعض اختيار سبتة كنقطة تجمع، ولكنه رأى عدم صلاحيتها لهاته المهمة لكونها غير منتجة لتفي بسد حاجيات الجند الذي يظل مجتمعا طوال الصيف نتيجة جدب تربتها". انظر: L'Africain – Op. cit – T I – p 164.

[4] Dan – Op. cit – p 208.

[5] L'Africain – Op. cit – p 170.

بالمادتين، وصارت حياكتهما حرفة للسكان[1]. وعلى العموم لم يكن النشاط الفلاحي مقتصرا على الحقول الواقعة خارج أسوار المدينتين، بل كان امتدادها يتسرب حتى داخل الحارات والمنازل من خلال انتشار السواني والبساتين الشاهدة على ازدهار المغارس[2]، والذي زاد رسوخا مع ورود الجالية الأندلسية وتجربتها المتميزة في هذا المضمار.

أما على مستوى الموارد الطبيعية التي تزخر بها المنطقة، فقد كانت تمتاز بالتنوع وبالأهمية، حيث يوفر النهر جزءا منها في شكل ثروات سمكية مهمة خاصة سمك الشابل الموجود فيه بكثرة[3]؛ زيادة على كون اتساع مجرى النهر جعل الماء عند المد ينتشر عبر قنوات حتى مستوى الملاح الحالي بسلا ليغذي ملاحة واقعة شرق باب المريسة[4]. ومن جهة أخرى نجد الراهب بيير دان يشير إلى وجود منجم مهم للقصدير بالقرب من سلا " يدر مداخيل هامة "[5].

لكن أهم مورد طبيعي كانت منطقة المصب تستفيد منه، وبصفة خاصة في نشاطها الملاحي، كان اشتمال ضواحيها على موارد خشبية هامة جدا تقدر بأكثر من ثلاثمائة ألف هكتارا من الغابة شمالا وشرقا[6]، مع ما يمثله ذلك من نشاط صناعي متخصص في أوراش بناء القوارب والمراكب، والصناعات التعدينية الخفيفة المرتبطة بها.

3- التطور التاريخي للمنطقة

لخصوصيتها الاستراتيجية عرفت المنطقة وعلى امتداد التاريخ اهتماما خاصا من لدن كل القوات التي كانت لها مطامح سياسية واقتصادية بالمغرب، محلية كانت أم أجنبية، بالرغم من كونها ظلت وحتى مشارف العهد الموحدي ترى كحدود نهائية مثل باقي مناطق الساحل الأطلنتيكي، ولا تعدو أن تحسب ما وراءها من عوالم بحر الظلمات في عداد الغيب.

---

[1] الدكالي – نفسه – ص 39.

[2] Loc. cit.

[3] مؤلف مراكشي – نفسه – ص 141.

[4] Brunot. Op. cit. p 135.

[5] Dan. Op. cit. p 207.

[6] Coindreau. Op. cit - p 103.

فلا يستبعد أن يكون مصب أبي رقراق قبل الفتح الإسلامي قد حظي باهتمام فينيقي باعتباره كان يرى آنذاك أحد الأطراف الجنوبية للعالم المعمور، ويفترض أيضا أن تكون الضفة اليمنى للمصب قد احتضنت تمركزا فينيقيا بغاية الانفتاح التجاري على المغرب الأطلنتيكي[1]. وما يدعم هذا الافتراض هو تأسيس مركز شالة الروماني داخليا على ضفة النهر بعد الاندحار القرطاجي[2]، خاصة إذا ما ربطنا ذلك بالسياسة الرومانية المتبعة في وراثة مناطق خصمها؛ من حيث سعيها إلى العمل من أجل بسط سيادتها على ممتلكات العنصر المهزوم، وتخريب مواقعه كمرحلة أولى تتلوها مراحل توسعية في المناطق الخلفية لمختلف المراكز القرطاجية المحتلة.

وقد أتى الاستقرار الروماني داخل المصب كضرورة لتطويع المنطقة بريا، بهدف تيسير سبل الاتصال بالمركز الشمالي الرئيسي وليلي؛ في الوقت الذي فرض فيه الوضع الجديد إنشاء حصن دفاعي مباشرة على المصب، يقوم بتأمين المنفذ النهري لمركز شالة، وبالإشراف على المساحة الممتدة ما بين الشاطئ البحري والمركز. ويعتقد أن موقع القصبة الحالي كان موضعا لهذا الحصن القديم[3].

وإلى حين دخول الإسلام إلى المغرب استمر موقع المصب في دوره كواجهة دفاعية لمركز شالة، بعيدا عن أي تأثير حضاري، ليدخل في مرحلة من اللامبالاة بسبب تركز التطورات السياسية والحركات العسكرية في المناطق الوسطى، ساهم بعده عن المناطق الجبلية – التي كانت تشكل آنذاك عنصر جذب وحماية لإقامة الحواضر في سفوحها – في ضعف الاستقرار به، وليبقى كمنطقة تنقل وبداوة إلى حين انتدابه كقاعدة جهادية خلال الحروب البرغواطية[4]، مما سيؤدي إلى ظهور نواة القصبة وتطورها الحضري بعد ذلك.

إن تراجع السيطرة البرغواطية على الساحل الأطلنتيكي الشمالي إلى حدود تامسنا قد دفع المصب للعودة إلى سابق أهميته مع استرجاع شالة لدورها السياسي، وهذه المرة كمركز إسلامي مشرف على حدود التماس مع الخصم، حيث استقر أمراء زناتة بها تحت تأثير الخلافة الأموية بالأندلس. وسوف يتمكن الأمير تميم اليفراني من

---

[1] Jean Brignon et Autres:" *Histoire du Maroc* " – Hatier – Paris 1967 – p 19 et 24.
[2] Ibid – p 32.
[3] عبد الله السويسي: "*تاريخ رباط الفتح*" - دار المغرب للتأليف والنشر – الرباط 1979 – ص 51.
[4] أحمد الناصري: "*الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى*" – تحقيق جعفر ومحمد الناصري – دار الكتاب – البيضاء 1955 – الجزء الثاني – ص 17-18.

توسيع مدينة سلا وتشييدها كحاضرة المنطقة سنة 1006م[1]، لتصبح أقصى مركز إسلامي ساحلي. وباعتبار متاخمتها لبلاد تستقر بها قوات منلونة تم تأسيس " رباط سلا " على الضفة المقابلة بهدف الجهاد، حيث أضحى آخر معقل يقيم به المسلمون من أجل المرابطة والغزو ضد قبائل برغواطة[2]، ولتأخذ المنطقة بذلك صبغة دينية وعسكرية لن تتوقف إلا في بداية العهد المرابطي.

لقد كان نجاح أبي بكر اللمتوني في وضع حد نهائي للوجود البرغواطي سنة 1060م[3] بمثابة إنهاء لدور سلا كبوابة منفتحة نحو الجنوب الغربي، وبحول اتجاهها صوب الشمال بعد انتهاء التأثيرات السياسية الأندلسية التي كانت تتحكم نسبيا في توجه منطقة المغرب؛ إذ منذ الظهور المرابطي ستأخذ العلاقات بين العدوتين منحى معكوسا من الجنوب إلى الشمال.

وكان على المرابطين– استمرارا لمدهم الطبيعي المنطلق من الجنوب– بسط نفوذهم على شمال إفريقيا، بالسيطرة على أهم الحواضر بغية توحيد الغرب الإسلامي، مستغلين تخبط القوى السياسية التي كانت تتحكم في المنطقة - وأساسا حكام الأندلس – في وضعية اضطراب وفوضى، نجم عنها تفكك وظهور الإمارات المتنافرة، وزيادة الضغط المسيحي على الأطراف الشمالية للأندلس، مما لزم على المرابطين مواصلة الامتداد حتى هذه المنطقة، محدثين بذلك انقلابا سياسيا في الغرب الإسلامي، وصار ضروريا على المراكز الإسلامية ذات المهام العسكرية والسياسية أن تواكب نفس الاتجاه الجديد، كما استوجب تغيير مراكز الاستقبال المالي (مداخيل الدولة، مغانم...) لتأخذ توجها يسير على عكس الاتجاه السياسي الجديد، وهذا ما سيخضع له مصب أبي رقراق الذي أضحى أحد أهم مناطق العبور نحو الشمال بالنسبة للجيش المرابطي الراحل إلى سبتة شرفة المغرب الأساسية على الأندلس، حاصلا بذلك على فرصة التوسع عمرانيا في الضفة اليسرى بموازاة سلا، بتأسيس تاشفين بن علي قصبة أقر بها رهطا من صنهاجة، عرفت بـــ "قصبة تاشفيـــن" أو" قصر بني تاركا "[4].

---

[1] Coindreau - Op. cit - p 30.
[2] L'Africain - Op. cit - p 165.
[3] الناصري – نفسه – ص 19-20.
[4] السويسي – نفسه – ص 65.

ولن يبلغ المصب عصره الذهبي إلا في العهد الموحدي مع ترسيخ دوره الجهادي ضد مسيحيي إسبانيا، الشيء الذي دفع عبد المؤمن بن علي إلى تحصين مدينة سلا وتجديد أسوارها، كما اهتم بقصبة الضفة اليسرى موسعا قلعتها فوق الجرف الشاطئي لتطل في آن واحد على البحر والنهر[1]، ومحدثا بها منشآت اجتماعية عديدة ومرافق ضرورية، آثرا اتخاذها من بين مراكز استقراره الأساسية نظرا لمميزاتها الطبيعية والمناخية، وشجع على تعميرها في منتصف القرن الثاني عشر الميلادي بعدما أسبغ عليها لقب " المهدية " تيمنا بشيخه المهدي بن تومرت[2].

وقد رأى الموحدون في منطقة المصب أوفق محل لتدبير الاستعدادات العسكرية والسياسية التي يتطلبها الجهاد في الأندلس، بالنظر لقربه من الثغور التي يمر منها المجاهدون[3]، مما جعل قصبة الضفة اليسرى تظل محتفظة برعاية خلفاء عبد المؤمن، حيث عمد ابنه أبو يعقوب يوسف إلى تأسيس مدينة متصلة بالقصبة[4]، والتي لم تأخذ تخطيطها وتشييدها النهائي إلا في عهد ابنه وخليفته أبي يوسف يعقوب المنصور بعد سنتين من معركة الأرك (1197م)، وبتمويل من غنائمها وعمل اليد الرخيصة التي وفرها أسرى المعركة[5].

لقد شرع العاهل المذكور في إنشاء مدينة عظيمة سماها " رباط الفتح " عاملا على توفير المنشآت الاجتماعية المطلوبة بها، بدءا بمسجد حسان العظيم إلى مختلف المرافق الضرورية لحياة الجند الوافد على المنطقة[6]. ولإتمام شروطها العسكرية أحاطها بسور ضخم من الناحية البرية، حيث أتت المدينة لتلعب الدور الاجتماعي والاقتصادي، في مقابل استئثار القصبة بالدور الديني والسياسي[7].

يفهم من ذلك أن رغبة المنصور في إحداث مركز تجمع قادر على سد الحاجيات المختلفة للعساكر، وإنجاز عمل أثري رائع في الوقت ذاته كانت جد قوية؛ حيث أن وجود القصبة وعمليات التوسيع التي لحقتها قبلا أو أثناء عهده، كباب القصبة

[1] مؤلف مراكشي – نفسه – ص 140.
[2] السويسي – نفسه – ص 52.
[3] L'Africain – Op. cit – p 164.
[4] نفسه – ص 51.
[5] *Les S.I.H.M* – 1° série – Pays-Bas – T V – intro. p III.
[6] مؤلف مراكشي – نفسه – ص 140.
[7] L'Africain – Op. cit – p 165.

والحصون الدفاعية (1192م)[1]، لم يكن من شأنه تلبية حاجيات الجند على مدار السنة، مما حتم عليه ضرورة توسيع العمران خارج نطاقها، مفضلا ذلك على الاهتمام بسبتة كنقطة تجمع، خاصة وأن المنطقة تتوفر على مزايا اقتصادية، زيادة على سهولة التكامل بين ضفتيها بعد إنشاء قنطرة مركبة لعبور الجيش والدواب[2]. بيد أن رغبته هذه لم تبلغ نهايتها حيث عاقه الموت عن إتمام بنائها من جهة، ولم تحظ من جهة ثانية باستقرار سكني مأمول رغم تشجيعه للناس على تعميرها، فظل الجزء الأكبر منها فارغا، تاركا نوعا من الحسرة في نفس الخليفة المحتضر[3].

إن الازدهار السريع الذي عرفته المنطقة كان ظرفيا ويفتقد لعنصر الاستمرارية بشريا، حيث كان دورها محصورا في الظهور كمركز استقبال مؤقت لمتطوعين قادمين من مختلف الجهات ولهدف محدد، وينتهي الاستقبال بمجرد انتهاء المهمة جاعلا عملية الجذب التي تمارسها المناطق الأصلية أقوى من فرص البقاء التي توفرها منطقة المصب، زيادة عن كون المداخيل الأساسية التي مولت ازدهارها ليست محلية ولا وليدة بنية اقتصادية مستقرة، بل تخضع في حركتها لظرفية الجهاد ونجاح العمليات الحربية في الأندلس، مما سيؤدي إلى شل الحياة المتطورة للمدينة بمجرد وفاة يعقوب المنصور، ثم الانحدار الناجم عن بداية انقلاب موازين القوى في الحدود الشمالية للإمبراطورية الموحدية مع هزيمة العقاب (1212م)، التي سوف تسدي ضربة وخيمة لسياسة الجهاد الموحدية مع ما رافقها من انعكاسات على كل الميادين المرتبطة بها، وأساسا مدينة رباط الفتح، لا في تطورها فحسب، بل وأيضا لدورها الذي سيصاب بنكسة ملموسة[4] لن تخرج منها إلا بعد ذلك بأربعة قرون.

وقد ثبت في العهد المريني ابتعاد المغرب عن الأحداث الأندلسية تدريجيا لفائدة سياسة الحفاظ على متانة القسم الغربي من إفريقيا الشمالية[5] بعد انفصال تونس بقيادة

---

[1] Burlot Op. cit p 53.

[2] يشير السويسي إلى أن إنشاء هذه القنطرة كان أولا على يد والده يوسف. وينقل عن عبد الهادي التازي اعتماد موقع الجسر انطلاقا من منحدر سيدي مخلوف. انظر: "*تاريخ رباط الفتح*" . نفسه - ص 57.

[3] يقول الناصري في ذلك:" لما حضرت المنصور الوفاة قال: ما ندمت على شيء فعلت في خلافتي إلا على ثلاث وددت لم أفعلها. الأولى: إدخال العرب من إفريقية مع اني أعلم انهم أهل فساد؛ والثانية: بناء رباط الفتح أنفقت فيه من بيت المال وهو بعد لا يعمر؛ والثالثة: إطلاق أسرى الأرك ولا بد لهم أن يطلبوا بثأرهم ". أنظر: "الاستقصا" الجزء الثاني – ص 205.

[4] Burlot Op cit p 13.

[5] Brignon Op. cit p 151.

الحفصيين عن المركزية المغربية، وأضحت الاهتمامات المحلية متجهة صوب الشرق انطلاقا من العاصمة فاس، مع التفاتات خجولة بين الفينة والأخرى إلى الأطراف الجنوبية للأندلس[1]. في هاته الظروف صارت الأقاليم الغربية من المغرب لا تحظى بنفس الأهمية السابقة بانتهاء عهد الامتداد المغربي الجنوبي نحو الشمال بمقابل امتداد أفقي جديد، وهو ما دفع المصب إلى الابتعاد عن المشاركة في الأحداث، والدخول في نوع من التهميش السياسي، باستثناء قيامه كقاعدة اقتصادية في إطار التبادل التجاري الخارجي.

لقد أعاد المرينيون لشالة أهميتها القديمة، باتخاذهم إياها كمركز ديني، في وقت تحللت فيه الصبغة العسكرية للضفة اليسرى، واحتفظت سلا بأهميتها الاقتصادية كنقطة عبور وميناء تجاري يربط المغرب بأوربا، الأمر الذي فرض على الحكام الاهتمام بها بدرجة عالية، خاصة عقب تعرضها لمحاولة احتلال إسباني سنة 658هـ/1260م[2]. وبذلك استرجعت سلا رئاستها لحواضر المصب من يد رباط الفتح، التي كانت تعيش آنذاك تهميشا راح ينمو بشكل سريع، إلى درجة أنها صارت عبارة عن حزام فارغ[3].

وكان لزاما على السلطان المريني والرواج التجاري المزدهر في مدينة سلا قد جذب تجار أوربا ومنافستهم على السوق المغربية الاهتمام بها وإعطائها بعدا اقتصاديا وسياسيا أكثر فاعلية، فأنشأ يعقوب بن عبد الحق دارا للصناعة البحرية[4] بشكل أهلها لتصبح من المراكز الرئيسية في المغرب المريني، إلى درجة انفرادها بدور الربط بين المغرب وأوربا تجاريا، والذي سيتضاعف منذ مطلع القرن الخامس عشر الميلادي، وبداية الحركة الاستعمارية الإيبيرية للسواحل الإفريقية الغربية، وخصوصا منذ احتلال سبتة حيث سيفرض على فاس اتخاذ مركز سلا ميناء أساسيا في التجارة الخارجية[5]، ستزداد أهميتها مع توالي سقوط القواعد البحرية الأخرى الموجودة شمالها.

---

[1] عبد الرحمن ابن خلدون: "*العبر وديوان المبتدا والخبر*" – المجلد السابع – دار الكتاب اللبناني – بيروت 1959 – ص 431-32.

[2] ابن خلدون – نفسه – ص 466-67.

[3] Henri Terrasse ":*A travers Rabat*" Office Cherifienne du Tourisme, Rabat,1938,p.10-11.

[4] التكالي – نفسه – ص 64.

[5] De Castries – Op. cit – p 839.

وبمحافظة المصب على استقلاله عند مطلع القرن السادس عشر الميلادي، واحتلال البرتغاليين لما عداه من ثغور أطلنتيكية، أضحى المنفذ البحري الوحيد لكافة التراب المغربي، والمركز الإسلامي الأقرب إلى المضيق، في الفترة التي انضاف فيها إلى الضغوط الإيبيرية تهديد قاري شرقي مع بلوغ القوات العثمانية للنهايات الغربية للمغرب الأوسط. فتعرضت بذلك التجارة المغربية للمزيد من التضييق/، مما أفاد سلا في مضاعفة قيمتها كمتنفس بعيد عن أية مضايقة مباشرة، وسمح لها بفرصة تحقيق تطور معاكس لما عرفته جل المناطق- باستثناء مركز فاس - من تدهور عام جراء الأوضاع المتأزمة التي شهدتها مرحلة انتقال الحكم من البيت المريني إلى نظيره السعدي.

وقد كان من أهم أسباب نجاح السعديين عملهم الجهادي ضد مناطق النفوذ الإيبيري، وهو ما حتم عليهم مواصلته بعد فرض سلطانهم على المغرب (1554م)؛ زيادة عن كون وعيهم بالخطر الذي يتهدد البلاد من الشرق قد جعلهم منذ البداية يقفون بحزم ضد الطموح العثماني. وأمام احتياجهم للأدوات العسكرية المتطورة رأى السعديون إضافة الدور الجهادي لمنطقة مصب أبي رقراق إلى دورها التجاري، متخذين الضفة اليسرى قاعدة للأسطول البحري الذي جاهدوا طوال دولتهم في سبيل إنجازه[1]، الأمر الذي حاوله عبد المالك السعدي من خلال استصلاحه لدار الصنعة القديمة، وأوامره بإنشاء قطع بحرية عديدة بغية إعدادها لدعم حصار الثغور المحتلة من طرف مجاهديه عن طريق البحر أيضا[2].

وإذا كانت معركة واد المخازن (1578) قد مكنت المغرب من سحق إحدى القوتين الإيبيريتين، فإنها بالمقابل رسخت وضعية الثغور المحتلة مع انتقالها إلى الإشراف الإسباني القوي أنذاك، في فترة اضطر خلالها أحمد المنصور تبني سياسة متقلبة الاتجاهات، تتأرجح بين التحالف مع المعسكر البروتستانتي، والاتفاقيات السرية مع إسبانيا الكاثوليكية، والمواجهة أو السياسة الدبلوماسية مع السلطان العثماني، هدفه في ذلك الحفاظ على استقلالية المغرب، وبروزه في مصاف القوى العالمية المعاصرة. وقد جعلته هذه الرغبة الملحة يسعى للبحث عن خلفية استراتيجية سياسية واقتصادية

[1] *Les S. I. H. M* - 1° série – Pays-Bas – T V – intro. p V.
[2] Ernest Leroux ": *Rabat et sa région* " – éd. Leroux – Paris 1918 – p 32.

تزكي لدولته حظوتها بين الدول، وستكون بلاد السودان الغربي قبلته، حيث بمجرد تحقيق ذلك اشتد طموحه إلى تأسيس أسطول بحري على غرار ما يتوفر عليه الملوك المعاصرون، مستعينا في سبيل إنجازه بعلاقاته الدبلوماسية وبشروطه المفروضة على التجار الأوربيين[1]، رغم أن هذه التدابير لم تفض إلى النتائج المرجوة، نظرا للظروف السياسية والطبيعية التي عرفتها نهاية حكمه، وفي وقت صار فيها المصب يتطلع إلى الدور البحري الذي سيضطلع به بقوة رياس الرباط وسلا.

Les *S. I. H. M* – 1e série – Angleterre – T I – p 449-50.

الفصل الثاني: النسيج البشري للمنطقة

حتى حدود سنة 1608م كانت منطقة مصب أبي رقراق متميزة بانعدام توازنها السكاني وشبه أحادية توزيع المستقرين بها، حيث كان يقابل تعمير سلا فراغ شبه تام برباط الفتح كنتاج للظروف السياسية والاقتصادية والتاريخية المذكورة؛ كما برزت سلا اعتبارا لتوسطها لمناطق شبه قروية شاسعة بمثابة مركز حضري رئيسي يؤثر في المنطقة عموما بحركيته التنظيمية إداريا واقتصاديا ودينيا، ويتأثر بها عنصريا من حيث انفتاحه على قبائل المنطقة واجتذابه لعناصرها بفعل المغريات الحضرية التي يمنحها أكثر من غيره. وهذا ما جعل تشكيلته البشرية تتميز بالتنوع الشديد جامعة بين العناصر قديمة الاستقرار منذ تأسيس المدينة وأخرى حديثة العهد به، وعناصر ذات تراث حضري عميق إلى جانب أخرى في بداية الاندماج، وعناصر عربية وأخرى بربرية، وهجرات من داخل المغرب إلى جانب أخرى من تونس والأندلس، الشيء الذي وصم المركز السلاوي بتعدد أصوله وبغياب أي تماسك نموي قوي من شأنه أن يجعل إحدى الفئات تتحكم في توجيه المنطقة.

وإذا كان هذا التعدد قد فرض التعايش بين مختلف هذه الفئات ووحد بين مصالحها، فإن بداية وفود الأندلسيين - الحرناشيون انطلاقا من سنة 1608، ثم المطرودون منذ سنة 1609 - قد خلخل التركيبة البشرية لمنطقة المصب، من حيث استقبالها لعدد مهم بشكل فجائي وسريع، جعل العنصر الجديد يصبح أكبر فئة سكانية (حوالي 80 % من المجموع العام)، كما جعل فراغ الضفة اليسرى يتقلص عند استقرارهم بها، الأمر الذي أحدث تعارضا بين هؤلاء وسكان سلا بفعل الاختلاف الاجتماعي والديني الذي كان بارزا بين المجتمع الإسلامي التقليدي الذي يمثله مجتمع سلا، وبين مظاهر حياة من عاشوا المحنة الأندلسية منذ سقوط غرناطة إلى حين صدور قرار الطرد سنة 1609، أي الأندلسيون المضطهدون (الموريسكيون)[1]، والذي

---

[1] آثرنا اعتماد تسمية " الأندلسيين" عوض الموريسكيين لكون الأولى أحق بالاستعمال، حيث لم يعرف هؤلاء في المصادر الإسلامية بغير ذلك، في حين استعملت الثانية مسيحيا كلفظ تحقيري. وحتى لفظة " المدجنين " المستعملة في المصادر التي لم يتم تداولها في المصادر المغربية. وللمزيد من المعلومات حول تلك الألقاب انظر التآليف التالية: الشهاب الحجري " ناصر الدين على القوم الكافرين "تحقيق محمد رزوق، البيضاء 1987، ص 213؛ عبد الله عنان " نهاية الأندلس. تاريخ العرب المتنصرين" ط 3، القاهرة 1966، ص 311؛ محمد حجي: " *الزاوية الدلائية، ودورها الديني والعلمي والسياسي* " المطبعة الوطنية، الرباط 1964، ص 167-168؛ السويسي، مرجع سابق، ص 167؛ وأيضا:

Les S. I. H. M. 1°série, France, T III, p180; Caillé, Op.cit -p125; Coindreau, Op.cit, 36-37; etc...

سيزيده تضارب المصالح الاقتصادية استفحالا من جراء المتغيرات الذي ولـ
الحضور الجديد، وما أحدثه من ضرر بمصالح أهالي الضفة الشمالية لفائدة السكـ
الجدد المتعاطين للجهاد البحري، واستقطابهم- من وراء ذلك – للتبادل التجاري مـ
أوربا.

إن هذا الاختلاف سيعضد الدوافع النفسية والدينية التي حملها المستقرون معـ
ليجعلوا من مصب أبي رقراق إحدى القواعد الأساسية الموجهة ضد المصا
المسيحية، والإسبانية على وجه الخصوص، انتقاما لمعاناتهم بالأندلس المتوجة بقر
التهجير القسري.

1 ـ ظروف التهجير الأندلسي

ظلت التنقلات البشرية بين العدوتين محافظة على توازنها منذ فتح الأندلـ
بانفتاح كلتيهما على الأخرى، ووحدتهما الدينية المؤثرة في التوجه السياسي؛ واتخـ
ذلك توجها عاما قاعدته الجنوب بدافع الجهاد، لا سيما في العهدين المرابطـ
والموحدي الأول. بيد أن هزيمة العقاب وما أفرزته من تغيير ميزان القوة لفائـ
المسيحيين قد فرض على هذه التنقلات أن تأخذ صبغة مدنية وفي اتجاه مغاير، وتمثـ
ذلك في بداية الهجرات الأندلسية الاضطرارية إلى المغرب، ومن بينها إقرار عبـ
الواحد الرشيد الموحدي لبعض عناصرها برباط الفتح في بداية القرن الثالث عشـ
الميلادي[1].

ومع توالي الضغط المسيحي ونجاحه في انتزاع المزيد من الأراضي من يـ
الأندلسيين أضحى المغرب ملاذا مستمرا للوافدين منهم بصورة متقطعة، إلى حيـ
أفول التواجد الإسلامي بمملكة غرناطة في نهاية القرن الخامس عشر، حيث ارتفعـ
أعداد المهاجرين قبيل وبعد سقوط غرناطة (1492م)، مجبرة الضفة الجنوبية للبحـ
الأبيض المتوسط على استقبالهم، وأساسا مناطق المغرب وضمنها منطقة مصب أبـ
رقراق[2].

إن التعصب الديني للإسبان ضد الأندلسيين قد جعلهم يبادرون إلى خرق شروـ
التسليم المصادق عليها مع حكام غرناطة، التي كانت قد كفلت بعض الحقوق المدنيـ

---

[1] السويسي – نفسه – ص 165.
[2] عنان – نفسه – ص 311.

للأقلية المسلمة في الأندلس[1]، تحت إلحاح الكنيسة وكرد فعل منها ضد التوسع العثماني في شرق أوربا على حساب المسيحية الأرثوذوكسية؛ فانطلقت بذلك محاولات التنصير القسرية أو الترحيل، بتبني فكرة استحالة ضمان الولاء الحقيقي للأندلسيين للعرش المسيحي ما داموا مسلمين[2]. وكان مرسوم الملك فرديناند (فبراير 1502م) أول قرار طرد في حق المسلمين على بعد عقد واحد من سقوط غرناطة[3]، وفاتحة لعهد متسم بالعسف والاضطهاد، دافعا بمن لم يتمكن من الهجرة الطوعية أو الفرار إلى بلاد الإسلام الرضوخ للتنصير على مضض، باعتبار المراقبة الشديدة التي كان الإسبان يمارسونها ضد تحركاتهم في الأطراف الساحلية من الأندلس، وأيضا انطلاقا من مراكز الاحتلال على شواطئ شمال إفريقيا للحيلولة دون لجوئهم إلى بلدان المغرب[4].

وقد ولد نشاط محاكم التفتيش وشدة الاضطهاد المسلط على رقاب بقايا المسلمين عقب قرارات التنصير ردود فعل قوية تعبر عن رفض الأندلسيين لسياسة الإدماج القسري التي تبنتها السلطات الإسبانية، جوبهت بالمزيد من التعنت والتنكيل الذي لم يؤد إلا إلى التحكم النسبي في الأجساد دون الضمائر؛ إذ ظلت تصرفات المنصرين كلها تنم عن استمرار لأشكال الحياة الإسلامية بعاداتها وتقاليدها باطنيا، وترتقي إلى المستوى الظاهري بوضوح في الحالات اللاشعورية[5]، وهو شيء لم يستسغه لا العرش ولا الكنيسة الإسبانيين.

لقد حاولت إسبانيا إخضاع الأندلسيين المضطهدين للنظام الاجتماعي العام بمختلف الوسائل المتعارضة أحيانا، دون تحقيق طموح إدماجهم أو تذويبهم داخل المجتمع، فلا تجميعهم في أحياء مختلطة مع النصارى شجعهم على الانخراط في الحياة الكاثوليكية، ولا تهميشهم في أحياء (*Moreira*) الخاصة بهم مكن من طمس خصوصياتهم كأقلية[6]، وإنما دفعهم ذلك إلى اتباع نمطي حياة: أحدهما عام ويستجيب

---

[1] إبراهيم حركات: "*المغرب عبر التاريخ*" - الجزء الثاني - ط 2 - دار الرشاد الحديثة - البيضاء 1984 - ص 284.

[2] طان - نفسه - ص 313.

[3] Brunot Op. cit p 153.

[4] الحجري - نفسه - ص 37.

[5] Louis Cardaillac ":*Morisques et Chrétiens* " – Klincksieck – Paris 1970 – p 15-16.

[6] يذكر بروديل أن الأحياء السكنية الخاصة بالأندلسيين بإسبانيا كانت على شاكلة أحياء اليهود بالمدن الإسلامية. وقد كانت مدريد لوحدها تحتضن حيين من هذه الأحياء. انظر: Fernand Braudel."*La Méditerranée et le monde méditerranéen au Temps de Philippe II,* "T II, éd. A. Colin , Paris 1966, p 120.

لحاجة استمرارهم في العيش وسط مجتمع متعصب يراقب حركاتهم وسكناتهم الديني والاجتماعية؛ وثانيهما خاص يتوافق وتقاليدهم وعاداتهم الموروثة عن السلف[1]، رغ ما أفرزته هذه الضغوط من تشكيك وحذر حتى بين ظهرانيهم خشية السقوط بين أيدي المحققين الذين لم يكونوا يتورعون عن إرسالهم إلى مواكب الإحراق بكل بساطة[2].

وصحيح أن مواقف محاكم التفتيش لم تكن لتبلغ هذا الحد لولا فشل محاولات رجال الدين في إجبار الأندلسيين على قبول التنصير، إذ كان البابوات يسارعون إلى إصدار صكوك البراءة في كل مرة يعلن فيها أندلسي عن ارتداده عن الإسلام ثانية[3] دون أن يمكن ذلك من تضييق الهوة بين الأندلسيين والعقيدة الكاثوليكية، ولا من أمل تحقيق الوحدة الدينية.

وعلى غرار ما توصل إليه المطران ريبيرا (*Rebeira*) أتى اعتراف فيليب الثالث بفشل سياسته في هذا المضمار، حسبما جاء في ديباجة قرار الطرد، كاتبا إلى حاكمه على بلنسية:" قد علمت ما صنع وعمل مع النصارى الجدد بالأندلس، أهل تلك السلطنة وقشتالة على طول السنين الكثيرة الماضية، من التحريض والإرشاد لإثباتهم في ديننا المجيد وإيماننا، ولا نفع معهم قليلا ولا كثيرا؛ لأنه لم يوجد فيهم واحد نصراني حقيقة "[4]. ووصول فيليب الثالث إلى هذه القناعة تم لتظافر عوامل أخرى عديدة، ذلك أن الهجرات المستمرة، والإعدامات التي تعرض لها الأندلسيون لم ينجم عنها خفض أعدادهم ولا توازن نسبة نموهم الديمغرافي العام، بل ظلت متسارعة في وتيرتها بناء على تقاليد اجتماعية ودينية، وكان الفارق العام بين نسبتي التطور الديمغرافي لدى الأندلسيين والإسبان إيجابية لفائدة الأوائل[5]، وبلغت نسبتهم ببلنسية ثلث مجموع الساكنة[6].

ومن جهة ثانية، يتضح أن ابتعادهم عن المجال السياسي والعسكري سمح لهم بنصب كل اهتمامهم صوب المجال الاقتصادي، مستغلين خبراتهم في الأنشطة المختلفة، ومستفيدين من توفر الأمن الداخلي العام ومن ضعف المنافسة المحلية كنتاج

---

1 الحجري، نفسه، ص 18.
2 نفسه، ص 29.
3 De Castries – Op. cit – p 823.
4 الحجري نفسه – ص 111.
5 محمد رزوق:"*الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب خلال القرنين 16 و17*"- إفريقيا-الشرق – البيضاء 1989 – ص 121.
6 Braudel – Op. cit – p 121.

لانشغال العنصر الإسباني المسيحي عموما بالجبهات العسكرية والإدارية قاريا وفي المستعمرات البعيدة، الشيء الذي جعل القنصل البندقي بمدريد يصفهم سنة 1595م بأنهم شعب ينمو باطراد في العدد والثروة، وأنهم لا يذهبون إلى الحرب، بل يكرسون كل نشاطهم للتجارة واجتناء الربح[1].

وقد ولد هذا النجاح الاقتصادي حافزا جديدا للنقمة والحقد لدى الإسبان، متهمين في ذلك سياسة التسامح التي سلكتها الحكومة حيال الأندلسيين المنصرين. وقد رفع تقرير إلى الملك (في فبراير 1596م) يستعرض نمو ثرواتهم التي تصل لدى البعض إلى أكثر من عشرين ألف دوكا[2]، رغم الحيف الضريبي المسلط عليهم، والذي كانت الحكومة تزيد من وطأته كلما دعت الضرورة إلى ذلك، وأحيانا باختلاق دواعي تبيح لها ارتكاب مذابح منظمة ضد أعيان الأندلس للاستيلاء على ثرواتهم[3].

وأمام صنوف الاضطهاد كان التذمر الأندلسي لا يلبث أن يتحول إلى ردود أفعال عنيفة تترجم في انتفاضات أندلسية صرفة أحيانا، أو بالتنسيق مع خصوم إسبانيا من مسلمين وغيرهم، رغم التدابير الوقائية التي اتخذها الملوك الإسبان كتجريدهم من السلاح، وإثقال كاهلهم بالضرائب والأتاوات[4]، والرقابة المتواصلة على حياتهم اليومية. وقد تعددت هذه الانتفاضات من حيث أساليبها، منها ما اتخذ دور تخريب أمني واقتصادي على يد أندلسيي حرناشو الذين تمكنوا من الحفاظ على أسلحتهم لقاء أتاوة منتظمة قدرها ثلاثون ألف دوكا، والذين دأبوا على تنظيم عمليات نهب المسافرين وعرقلة المواصلات الداخلية، فضلا عن إغراقهم السوق المالية بالنقود المزيفة، إلى حين نجاح القائد خورخي لوبيز مادير (*J. L. Madere*) في التوصل إلى إجبارهم على الرحيل إلى المغرب في أكتوبر 1608م[5].

---

[1] عنان – نفسه – ص 381.

[2] Ibid p 128.

[3] وصف الحجري ما تعرض له تجار بلنسية: "حين قاموا على السلطان جاء إليها وقبض من أعيان الأندلس بهذه المدينة مائة وأربعين رجلا وقتلهم، كل ذلك ليأخذ أموالهم، وكان الحق لن يتركهم لأنهم ما كانوا من القوام". انظر الحجري، نفسه، ص 34.

[4] Dan - Op cit - p 204.

[5] *Les S I H M* - 1e série – France – T III – p 188.

على أن الانتفاضة المسلحة الرئيسية التي عرفها عهد الملك فيليب الثالث نظمر
في الفترة الأخيرة لوجودهم بإسبانيا، وكانت مشابهة إلى حد ما بسابقتيها الشهيرتين ا
من حيث اندلاعها في منطقة جبلية وبمشاركة أعداد هامة من المتمردين، وهذه المر
بناحية موكلا دي كورتيس (*Mucla de Cortes*) في ضاحية بلنسية[2]. وإذا كانت
هذه الثورة لم تحل دون تنفيذ قرار الطرد، فإنها كشفت على الأقل قوة الحضور
الأندلسي بخصوصياته من جهة، وفظاعة الموقف الرسمي حيال الثوار من جه
أخرى، حيث فقدوا من بين صفوفهم حوالي أربعين ألف رجل ما بين قتيل وأسير[3].

إن الفشل الذي منيت به الانتفاضة السابقة ليوضح افتقارها إلى الدعم اللازم له
من طرف حكام المغرب والعالم الإسلامي، وأحيانا نتيجة استغلال بعضهم للورقة
الأندلسية كوسيلة ضغط في السياسة الدولية[4]؛ وربما هذا ما دفع الأندلسيين المنصرين
إلى تقديم مشروع انتفاضتهم المذكورة إلى مولاي زيدان (بعد سنة 1608)، محاولين
فضح ثغرات إسبانيا وضعفها العسكري الناجم عن تعدد حروبها القارية، مقترحين
عليه التنسيق مع الأقاليم المتحدة وباقي خصوم إسبانيا، في الوقت الذي التزموا فيه
بقيام مائتي ألف مسلح بالأندلس[5]. إلا أن هذا المشروع لم يرق إلى مستوى التنفيذ نظرا
لانشغالات مولاي زيدان بمواجهة منافسيه على السلطة، وبالتالي كان عجزه آنذاك
على السيطرة على الحكم إجابة سالبة لمحاولة غزو إسبانيا، زيادة على أن لجوء أخيه
المأمون لدي فيليب الثالث وعرض الثوار الأمر عليه قد عجل بافتضاح الانتفاضة
ومن ثم صدور قرار الطرد كنتيجة لذلك.

لقد بدأ التفكير في إصدار القرار منذ سنة 1582م، حينما دفعت ثورة البشرات
فيليب الثاني إلى وضع مشروع ينهي المعضلة الأندلسية بنفي أفرادها كلية. ورغ

---

1 نقصد بذلك ثورة جبال اسباديان (*Sierra Espadan*) سنة 1526 في عهد شارل الخامس، وثورة البشرات (*Alpujarras*) في عهد نجله فيليب الثاني سنة 1570م.

Braudel – Op. cit – p 121.

Ernest Lavisse et Alfred Rambaud " : *Histoire générale*" TV, éd. A. Colin, Paris1905, p 653.

4 يذكر بروديل اكتشاف مؤامرة كبرى باشبيلية خلال صيف 1580 تتمثل في اعتزام الأندلسيين المنصرين تدبير انتفاضة عارمة بتنسيق مع المغرب، وأن افتضاحها لدى البلاط الأندلسي تم على يد مبعوثي أحمد المنصور السعدي المهتم آنذاك بربط علاقات طيبة مع فيليب الثاني لمواجهة الضغط العثماني. انظر: Braudel – Op. cit, p.127.

Les S. I. H. M – 1e série – Pays-Bas, T I, p.369.

6 مؤلف مجهول: "*تاريخ الدولة السعدية التاكمدارتية*"، نشر جورج كولان، المطبعة الجديدة، الرباط 1934، ص 96.

مباشرته تنفيذ التدابير الأولى الرامية إلى حصر أعدادهم[1]، لم يتم تطبيقه بناء على انشغالاته الأوربية. ولا يعني هذا أن الإسبان قد تراجعوا عن المشروع، بل استمر بعض المتشددين في استحضاره كلما زادت الضغوط الخارجية استفحالا، خاصة وأن اتصالات الأندلسيين بخصوم إسبانيا، وعلى رأسهم رياس الجزائر الذين تفاقمت عملياتهم الجهادية على الشواطئ الجنوبية أضحت غير خافية على أحد صناع قرار الطرد: المطران ريبيرا، الذي يقول في ذلك : " هناك تسعون ألف رجل مستعدون لحمل السلاح (ضدنا)؛ وإذا ما استطاع خصومنا تدبير محاولة غزونا ستكون وضعيتنا محرجة "[2].

ويبرز هذا بالملموس زيادة مخاوف البلاط الإسباني من استثمار خصومه للعنصر الأندلسي كغيره من العناصر الداخلية المعارضة، والقابلة للانتفاضة بمجرد سنوح الفرصة، وهذا ما جعل أراء الساسة ورجال الدين تجتمع حول ضرورة القضاء على هذا الوجود إما بالاسترقاق، أو بالإبادة عن طريق استخدامهم في سخرة المجاذيف ومناجم المستعمرات، وأحيانا إلى اقتراح إفنائهم بالقتل المجرد[3]. وهكذا بدأت فكرة الطرد تتبلور من جديد، خاصة لدى الوزير الدوق دي ليرما (*Duc de Llerma*) بثقله السياسي، والمطران ريبيرا بثقله الديني، الذين سعيا إلى ترسيخه داخل مجلس الدولة منذ سنة 1599م بالاعتماد على مشروع فيليب الثاني سالف الذكر[4].

ومنذئذ ظلت الكنيسة – وحتى إبان فترة انفراج العلاقات الأسبانية مع باقي الدول الأوربية – ترتب مسألة الطرد في أولى اهتماماتها، ولم يتوان المطران المذكور عن المطالبة بتنفيذه كلما واتته الظروف[5]، ولم يتمكن مع ذلك من التعجيل بتحقيقه إلا بعد رجحان كفة مولاي زيدان في صراعه ضد أخيه المأمون في ربيع سنة 1609، واكتشاف اتصالات أندلسية جديدة به، وتشكك البلاط الإسباني – فضلا عن ذلك – في وجود علاقات مريبة بين هؤلاء والسلطان العثماني من جهة، وبينهم وبين فرنسا

---

[1] كتب الحجري قائلا:" هذا فيليب الثاني أمر في بلاده كلها أن يزمموا جميع الأندلس صغارا وكبارا، حتى الذين في رحم النساء بظهور الحمل ". انظر: الحجري نفسه ص 111.

[2] Lavisse - Op. cit - p 652.

[3] عنان – نفسه – ص 394.

[4] Braudel Op. cit - p 128

[5] تكررت مطالبة المطران ريبيرا بطرد الأندلسيين خلال اجتماعات مجلس الدولة ولا سيما سنتي 1602 و1605م، باعتباره الحل الأوحد للقضاء على الخطر المادي والمعنوي الذي يشكله عندهم. انظر: Lavisse ,Op. cit, p 652

وإنجلترة من جهة أخرى، مما ساعد المتحمسين للحل الجذري على التعجيل بإيجاد الصيغة الختامية لقرار الطرد واقتلاع العنصر الأندلسي نهائيا من البلاد[1].

وتقدم صيغة القرار الصادر في شتنبر 1609 مبررات اتخاذه، والمتمثلة في فشل سياسة الإدماج الديني، والتأكد من المؤامرات المدبرة مع الخصوم المسلمين والبروتستانتيين، وما يشكله ذلك من خطورة قصوى على وضعية البلاد. وقد نص القرار على خروج كافة الأندلسيين من إسبانيا في مهلة محددة في ثلاثة أيام عن صدوره، مع نهب وقتل كل من لم يمتثل لذلك، واستثنى القرار نسبة 6 % من الأسر الأندلسية الخبيرة بالمجال الفلاحي والمشهود لعناصرها بحسن السلوك الاجتماعي والديني، وأيضا الإبقاء على الأطفال إسباني الأب أو الأم، وعلى زوجات المسيحيين من الأندلسيات؛ آمرا الإسبان بعدم التعرض للمطرودين لا في أموالهم ولا في عيالهم تحت طائلة العقاب الشديد[2]. ولم يلبث فيليب الثالث أن أردف القرار باستدراك يقضي بأخذ جميع الأطفال الأندلسيين الذين تقل أعمارهم عن سبع سنوات، وهو الاستدراك الذي أدى تأخر صدوره إلى تنفيذه حتى على متن السفن، وفي مراكز الإرساء الإسبانية بشمال إفريقيا مثل سبتة وطنجة[3].

والملاحظ أن القرار وجد استحسانا على العموم في صفوف الأندلسيين، حيث أن القليل منهم من ود البقاء[4]، ومعظمهم آثر الرحيل على ظهر سفن مأجورة من طرفهم، خاصة في أوساط الميسورين منهم، لما يوفره ذلك من عودة آمنة إلى ديار الإسلام التي ألفوا المجازفة بحياتهم من أجل الفرار إليها[5]. على أنه كان من بين المطرودين من لم يستسغ القرار، الذي نص على طرد كل من كان قد دخل في دين الإسلام " لسبب أو لعهد ما "[6]، فكان أن تعرض للطرد أندلسيون تنصروا طوعا لا سيما في أوساط المناطق الشمالية، وأيضا أعقاب إسبان قدامى أسلموا طوعا أو كرها سلفا إبان تحكم الإسلام بالأندلس[7]، وهذا ما يفسر مطالبة العديد منهم بمراجعة هذا القرار لما لمسوا فيه من جور وحيف في حقهم.

---

1 Braudel – Op. cit – p 129.

2 الحجري – نفسه – ص 111-13.

3 نفسه – ص 113.

4 Penz – Op. cit – p 10.

5 عنان – نفسه – ص 398.

6 Coindreau – Op. cit – p 29.

7 Penz – Op. cit – p 10.

وقد تم تنفيذ القرار بدءا بأندلسيي بلنسية في شتنبر 1609، ثم في قشتالة وإسترامادورة في أواخر تلك السنة، وغرناطة في يناير 1610، وأراغون في ماي، ثم كاطالونيا في مارس 1611؛ وتأخر تنفيذه في مورسية إلى بداية سنة 1614[1]. وشمل القرار على العموم ما بين ثلاثمائة ألف وستمائة ألف أندلسي[2]، توجه القسم الأعظم منهم إلى تونس، وانتقلت جماعات منهم إلى مناطق الجزائر والمغرب قادمين من مراسي الجنوب الإسباني؛ ولم يتورع البعض منهم عن القيام بمحاولة الحفاظ على أبنائه بالتوجه نحو الشمال بحجة الرحيل إلى الأراضي النصرانية صوب فرنسا وإقليم كاطالونيا ليتسرب بعد ذلك نحو الثغور الإفريقية[3]، وربما كان هؤلاء ممن أظهروا تشبثهم بالمسيحية، وطالبوا بمراجعة القرار، وسمح الأساقفة بالبقاء لمن توفرت فيهم شروط الولاء والإخلاص[4]، وإلا سيطرح السؤال كيف سمح الإسبان بتنقل بعض الأندلسيين نحو الشمال في وقت شددوا فيه التدابير لتنفيذ الطرد عن طريق الجنوب في أضيق فترة زمنية (مهلة ثلاثة أيام)، وتحت إجراءات زجرية تصل حد الإعدام؟

ورغم أن القرار قد سن على توفير ظروف أمنية لرحيل المطرودين، فإن الأحداث تؤكد تعدد الانتهاكات فوق التراب الإسباني نهبا وتنكيلا من طرف العامة[5]، وزاد من حدة الظروف السيئة ما تعرض له المطرودون فوق ظهر السفن أيضا، خاصة الفرنسية المأجورة من طرفهم، إذ استغل بعض ربابنتها ذلك للقيام بنهب الركاب قبل إنزالهم على السواحل الإسلامية[6]، لتكون ظروف الهجرة قد تفاقمت رداءتها، مما سيكون له الأثر الكبير على حنق الأندلسيين المطرودين على المسيحية عموما، وعلى الكاثوليكية بوجه خاص، وسيساهم في توجيه أنشطتهم المستقبلية وبلورتها في الجهاد ضد النصارى بشكل متجدد وأمثل.

---

[1] تختلف التواريخ المضبوطة لصدور قرارات الطرد في المناطق الأندلسية بتعدد المؤرخين المتناولين للموضوع. وقد اعتمدنا ما ذكرناه انطلاقا من المقارنات بين ما ذكر لدى: السويسي - نفسه - ص 104؛ الشاذلي - نفسه - ص 147؛ عنان - نفسه - ص 398-401؛ حركات - نفسه - ص 286؛ وأيضا:
Brignon-Op cit-p230; Edmond Préclin et Victor Tapié : "*Le XVII° siècle*"-P.U.F.-Paris 1949 p 4; etc..

[2] يختلف المؤرخون في ما يخص أعداد الأندلسيين الذين تعرضوا للقرار، ويتراوح الرقم بين ثلاثمائة ألف مطرود ومليون، حسبما جاء لدى: الحجري، نفسه، ص 55؛ رزوق (ويضم أرقاما متنوعة لمؤرخين معاصرين)، نفسه، ص 126-127؛ وأيضا: Dan, Op cit, p 204; Lavisse, Op. cit, p 653; Préclin, Op. cit, p 4; etc...

[3] عنان – نفسه – ص 401.

[4] نفسه – ص 398.

[5] رزوق – نفسه – ص 125.

[6] الحجري – نفسه – ص 17.

2 _ الاستقرار الأندلسي بمصب أبي رقراق

رغم تشبثهم بالأرض، كان الأندلسيون يرون في التهجير إلى شمال إفريقيا خلاصا من اضطهاد دام أزيد من قرن، مع ما يشكله من توفير حياة آمنة عقائديا واجتماعيا وبعيدة عما ألفوه من مراقبة يومية ومتابعات قضائية وتمييزين عنصري وديني؛ بيد أن ما أعطى لهجرتهم طابع التغريب وهم يغادرون أرض الأندلس هو ما تعرضوا له من نهب وتنكيل في مختلف الأقاليم الإسبانية، وأيضا أثناء عبورهم البحر على يد البحارة الفرنسيين. ولم تكن مآسيهم لتنتهي عند بلوغهم البر الإفريقي، وإنما تعرضت مجموعات منهم بمناطق الاستقبال لعسف جديد هذه المرة على يد بعض الأهالي من المسلمين، خاصة وأن مناطق المغرب كانت تعيش اضطرابا سياسيا جعل تثبيت الاستقرار في المناطق البعيدة عن مركز السلطة غير فعلي. ويصف المقري في كتابه ما تعرض له أولئك المهاجرون في أراضي الإسلام:" تسلط عليهم الأعراب ومن لا يخشى الله في الطرقات، ونهبوا أموالهم. وهكذا كان ببلاد تلمسان وفاس، ونجا القليل منهم من هذه المضرة "[1].

ولا تترجم هذه الأحداث حقيقة الشعور العام تجاه مأساة الأندلسيين، إذ حاول مختلف الحكام المعاصرين تقديم العون للمطرودين تخفيفا من نكبتهم منذ صدور القرار؛ حيث أوصى العاهل العثماني – عند تيقنه من الشروع في تنفيذه – نظيره الفرنسي لويس الثالث عشر بمنح التسهيلات اللازمة لرحيل الأندلسيين[2]، الأمر الذي مكنهم من الحصول على السفن الفرنسية لتحقيق الجلاء في المواعيد المحددة؛ وسعى مولاي زيدان من جهته إلى حمايتهم والدفاع عن مصالحهم بالتدخل لدى الملك الفرنسي للمطالبة برد ما نهب لبعضهم من طرف بحارة فرنسا بتكليف الشهاب الحجري بجزء من هذه المهمة[3].

بل نجد أن الحس الديني والشعور بالمآل البئيس للأندلس قد ولد لدى أهالي الغرب الإسلامي تعاطفا وغيرة على هؤلاء الوافدين، مبادرين إلى تقديم يد العون لهم[4]، وتمثل ذلك في التآزر والتعاضد الذي أبداه الحكام والرعايا إزاءهم، وفق ما تشهد به

[1] أحمد المقري:"*نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب* " – تحقيق إحسان عباس – الجزء الرابع – دار صادر – بيروت 1968 – ص 528.
[2] الحجري – نفسه – ص 49.
[3] نفسه – ص 68.
[4] نفسه – ص 17.

ذلك في التآزر والتعاضد الذي أبداه الحكام والرعايا إزاءهم، وفق ما تشهد به المصادر عما لقوه بتونس، حيث تكلف أميرها الداي عثمان قارة بإقرارهم بالمدينة وغيرها من القرى، والإحسان بهم؛ وكذلك الشيخ الفقيه سيدي أبو الغيث القشاش الذي كان يمنحهم كل يوم نحو ألف وخمسمائة قرصة من الخبز[1].

لقد انطلقت حركة التهجير من الموانئ الجنوبية لإسبانيا أساسا، وتفرعت خطوط اتجاهها نحو مختلف الثغور المتوسطية الإسلامية، وانتشر الأندلسيون على طول الشريط الساحلي الممتد من الإسكندرية شرقا إلى ما وراء مصب أبي رقراق غربا[2]، وكان نصيب المغرب منهم مهما جدا، جعله المؤرخون يتبوأ المرتبة الثانية بعد تونس[3]، حيث قدر عدد الوافدين عليه بما يناهز الخمسين ألفا، ومنهم من يجعله أكثر من ذلك[4]. وتوزع جمهورهم في المراكز التي ضمنت لهم استقرارا أمنا، خصوصا تلك التي كانت تضم جاليات أندلسية سابقة، وعلى رأسها المدينتان المحوريتان فاس ومراكش والمناطق التابعة لهما وغير المتأثرة بالأحداث المضطربة، مثل حواضر الهوامش البعيدة: تطوان ومصب أبي رقراق[5].

وقد كان هذا الأخير – وعلى فترات متباعدة – نقطة استقبال مألوفة للهجرات الأندلسية كلما اشتد الضغط الإيبيري على المناطق الإسلامية بالأندلس قبل سقوط غرناطة[6]، وبعد ذلك أيضا بانضمام النازحين إليه خلال سنتي 1501 و1502م[7]، مما سيكون له انعكاس جاذب للاجئي بداية القرن السابع عشر الميلادي، حيث سيمثل ذلك عامل استقطاب أساسي لبعضهم، وقبلهم الحرناشيون ومن رافقهم من أندلسيي بعض المناطق قبيل قرار الطرد، حيث ظل الأندلسيون المستقرون بمنطقة المصب على علاقة مستمرة بإخوانهم الموجودين بإسبانيا، لن تنتهي إلا باستقدام ثلة مهمة منهم[8].

---

[1] نفسه – ص 55.

[2] Jean Monlaü " *Les Etats Barbaresques* " – P. U. F. – Paris 1964 – p 72.

[3] المقري – نفسه – ص 528.

[4] يختلف المؤرخون حول ذلك، حيث تتراوح الأرقام المقدمة ما بين أربعين ألفا ومائة ألف وافد. انظر: أربعين ألفا لدى الشاذلي – نفسه – ص 147، وما بين ستين ألفا ومائة ألف لدى رزوق – نفسه – ص 130، ومائة ألف لدى عنان نفسه – ص 401.

[5] المقري – نفسه – ص 528.

[6] الصريسي – نفسه – ص 165.

[7] Leroux Op cit pp 18 et 66.

[8] Brunot Op. cit - p 153.

وبازاء الاستقرار الأندلسي المبكر بالمنطقة تميزت ضفتا المصب بغياب قوة إثنية أو تماسك عنصري من شأنه جعل المنطقة تخضع لتوجهات مصالح ضيقة لإحدى الفئات المشكلة لجزء من وحدات نسيجها العرقي، حيث بمقابل فراغ رباط الفتح كانت سلا عند مطلع القرن السابع عشر تتمتع بتعدد أصولها البشرية عرقيا وتاريخيا، وكمدينة حضرية فعليا سعت إلى إذابة خصائص مقوماتها العنصرية، دافعة إلى الانسجام بين المستقرين القدامى والعناصر الوافدة عليها عبر مختلف الحقب، وعاملة على اندماجهم.

لقد ظهرت مدينة سلا كفضاء مفتوح على مختلف التأثيرات البشرية المتاخمة لها باعتبار توسطها لمنطقة بدوية شاسعة تمتد من إقليم الغرب إلى إقليم دكالة، بما في ذلك منطقة الشاوية، مع ما تشمله من قبائل متحركة، وخاصة القبائل العربية من بني هلال التي كانت سلا تضطلع إزاء عناصرها بدور المرفق الأساسي في النواحي الاقتصادية والإدارية والدينية والفكرية حتى خلال فترات الاضطراب، ولذلك أمدت هذه القبائل المدينة بأفراد من المنتسبين إليها، مثل آل عواد النازحين من دكالة، وآل معنينو من عرب الشاوية، وآل الصبيحي من قبيلة بني مالك الهلالية، وآل فنيش من عرب سفيان النازحين من الغرب[1]؛ فاندمج هؤلاء مع من تبقى من العناصر قديمة الاستقرار مثل آل مسطاس الذين استقروا بها منذ النشأة نازحين من مركز شالة[2]، وأيضا مع العناصر الأخرى المنحدرة من مناطق التماس بين المجالين الحضري والبدوي، مثل بعض المجموعات من قبائل عامر وبني حسين، وهي كلها قبائل كانت متاخمة للإشعاع الحضري للمدينة، وتتفاعل معها على المستويات المذكورة، إلى درجة اجتذاب فئات منها للانخراط في حياة الاستقرار والمدنية.

وحركة القبائل بعيدة المدى واستفادتها من غياب أية حواجز معرقلة سياسيا أو طبيعيا تعيقها عن حرية الامتداد والتنقل قد جعلت سلا تستقبل حتى بعض العناصر من القبائل النائية عنها، مثل آل بنسعيد المنتمين لصنهاجة سوس، وآل المريني المنتسبين للقبائل الزناتية، وذلك خلال القرنين الثالث والرابع عشر الميلاديين[3]، وكلها عناصر بربرية الأصل، لتصبح حاضرة المصب عبارة عن تجمع لنسيج مكون من مزيج من

[1] بلقاسم عشاش:" تاريخ عائلات سلا"- مخطوط بالخزانة الصبيحية- رقم2/146- ص 37، 41، 42، 48، 56 و57.

[2] عشاش - نفسه - صص 52، 53 و60؛ وأيضا: Leroux – Op. cit – p 205-06.

[3] Leroux – Op. cit – p 204-05.

مكونات المجتمع المغربي، انضافت إليه عناصر نازحة من خارج المغرب، مثل مهاجري تونس خلال العهد الموحدي[1]، والعناصر الأندلسية النازحة قبل قرار الطرد في فترة سابقة عن سقوط غرناطة وعلى رأسهم آل عمار المنتسبين لسيدي الحاج احمد بن عاشر، أو عند وبعيد هذا الحدث مثل آل زنيبر الغرناطيين وآل ابن عطية الإشبيليين وآل خالص الرونديين وآل حمدون القرطبيين[2]. ولا يستبعد لورو أن تكون سلا قد استقطبت ضمن هؤلاء اللاجئين الأندلسيين نصيبها من اليهود المطرودين من إسبانيا سنة 1492م[3].

إن هذا التنوع العنصري كان من شأنه أن يوصم التشكيلة البشرية للمنطقة بطابع التعدد والتوازن بين طوائفها المختلفة، مما أهلها لتبرز كمركز استقبال واحتضان ملائم لكافة الشرائح العرقية، بفضل ما تمنحه لكل شريحة من إمكانية الحفاظ على خصوصياتها الذاتية في إطار التفاعل على مستوى الانسجام الظاهري المفروض، كنتيجة لوحدة المصالح والغايات التي لن يعكر صفوها عند ورود الوافدين الجدد واستقرارهم بالضفة اليسرى إلا ظهور الاختلالات المتضاربة في مصالح الضفتين، من جراء المتغيرات التي واكبت هذا الاستقرار، خاصة على مستوى التوازن العنصري.

إن العدد الذي يقدره المؤرخون في ما يخص الأندلسيين النازحين إلى ضفتي المصب خلال القرن السابع عشر الميلادي يتباين بشكل كبير بين الرقمين الأدنى والأعلى (من ثلاثة آلاف إلى ثمانية آلاف نازح أندلسي)[4]. ولا يمكن فهم ذلك إلا بالانتباه إلى أن عددا من المؤرخين قد أغفلوا عدد الوافدين من إسبانيا قبيل قرار الطرد، أي من يعرف بالحرناشيين ومن رافقهم من أندلسيي سان لوكار وقاديس وليرنا[5]، وهم جموع نزحوا سنة 1608، يقدر كايي عددهم بما بين ألفين وثلاثة آلاف

[1] جعفر الناصري: "*سلا ورباط الفتح، وأسطولهما القرصاني الجهادي*"، مخطوط بالخزانة الصبيحية، الجزء الأول، ص 114.

[2] عشاش – نفسه – صص 25، 33، 62 و63.

[3] Leroux – Op. cit – p 18.

[4] أنظر في ذلك: ثمانية آلاف أندلسي (Caillé – Op. cit – p 249)؛ وسبعة إلى ثمانية آلاف (Caillé " *La petite histoire de Rabat* " – Office Chérifienne d'éditions – p 14.)؛ وثلاثة إلى أربعة آلاف (Leroux - Brunot – Op. cit – pp 22 et 135 Op. cit –p301.).

[5] *Les S I H M*, 1° série – France – T III – p 188.

وبإزاء الاستقرار الأندلسي المبكر بالمنطقة تميزت ضفتا المصب بغياب قوة إثنية أو تماسك عنصري من شأنه جعل المنطقة تخضع لتوجهات مصالح ضيقة لإحدى الفئات المشكلة لجزء من وحدات نسيجها العرقي، حيث بمقابل فراغ رباط الفتح كانت سلا عند مطلع القرن السابع عشر تتمتع بتعدد أصولها البشرية عرقيا وتاريخيا، وكمدينة حضرية فعليا سعت إلى إذابة خصائص مقوماتها العنصرية، دافعة إلى الانسجام بين المستقرين القدامى والعناصر الوافدة عليها عبر مختلف الحقب، وعاملة على اندماجهم.

لقد ظهرت مدينة سلا كفضاء مفتوح على مختلف التأثيرات البشرية المتاخمة لها باعتبار توسطها لمنطقة بدوية شاسعة تمتد من إقليم الغرب إلى إقليم دكالة، بما في ذلك منطقة الشاوية، مع ما تشمله من قبائل متحركة، وخاصة القبائل العربية من بني هلال التي كانت سلا تضطلع إزاء عناصرها بدور المرفق الأساسي في النواحي الاقتصادية والإدارية والدينية والفكرية حتى خلال فترات الاضطراب، ولذلك أمدت هذه القبائل المدينة بأفراد من المنتسبين إليها، مثل آل عواد النازحين من دكالة، وآل معنينو من عرب الشاوية، وآل الصبيحي من قبيلة بني مالك الهلالية، وآل فنيش من عرب سفيان النازحين من الغرب[1]؛ فاندمج هؤلاء مع من تبقى من العناصر قديمة الاستقرار مثل آل مسطاس الذين استقروا بها منذ النشأة نازحين من مركز شالة[2]، وأيضا مع العناصر الأخرى المنحدرة من مناطق التماس بين المجالين الحضري والبدوي، مثل بعض المجموعات من قبائل عامر وبني حسين، وهي كلها قبائل كانت متاخمة للإشعاع الحضري للمدينة، وتتفاعل معها على المستويات المذكورة، إلى درجة اجتذاب فئات منها للانخراط في حياة الاستقرار والمدنية.

وحركة القبائل بعيدة المدى واستفادتها من غياب أية حواجز معرقلة سياسيا أو طبيعيا تعيقها عن حرية الامتداد والتنقل قد جعلت سلا تستقبل حتى بعض العناصر من القبائل النائية عنها، مثل آل بنسعيد المنتمين لصنهاجة سوس، وآل المريني المنتسبين للقبائل الزناتية، وذلك خلال القرنين الثالث والرابع عشر الميلاديين[3]، وكلها عناصر بربرية الأصل، لتصبح حاضرة المصب عبارة عن تجمع لنسيج مكون من مزيج من

[1] بلقاسم عشاش: "تاريخ عائلات سلا" – مخطوط بالخزانة الصبيحية – رقم 2/146 – ص 37، 41، 42، 48، 56 و57

[2] عشاش – نفسه – صص 52، 53 و60 وأيضا: Leroux – Op. cit – p 205-06.

[3] Leroux – Op. cit – p 204-05.

مكونات المجتمع المغربي، انضافت إليه عناصر نازحة من خارج المغرب، مثل مهاجري تونس خلال العهد الموحدي[1]، والعناصر الأندلسية النازحة قبل قرار الطرد في فترة سابقة عن سقوط غرناطة وعلى رأسهم آل عمار المنتسبين لسيدي الحاج أحمد بن عاشر، أو عند وبعيد هذا الحدث مثل آل زنيبر الغرناطيين وآل ابن عطية الإشبيليين وآل خالص الرونديين وآل حمدون القرطبيين[2]. ولا يستبعد لورو أن تكون سلا قد استقطبت ضمن هؤلاء اللاجئين الأندلسيين نصيبها من اليهود المطرودين من إسبانيا سنة 1492م[3].

إن هذا التنوع العنصري كان من شأنه أن يوصم التشكيلة البشرية للمنطقة بطابع التعدد والتوازن بين طوائفها المختلفة، مما أهلها لتبرز كمركز استقبال واحتضان ملائم لكافة الشرائح العرقية، بفضل ما تمنحه لكل شريحة من إمكانية الحفاظ على خصوصياتها الذاتية في إطار التفاعل على مستوى الانسجام الظاهري المفروض، كنتيجة لوحدة المصالح والغايات التي لن يعكر صفوها عند ورود الوافدين الجدد واستقرارهم بالضفة اليسرى إلا ظهور الاختلالات المتضاربة في مصالح الضفتين، من جراء المتغيرات التي واكبت هذا الاستقرار، خاصة على مستوى التوازن العنصري.

إن العدد الذي يقدره المؤرخون في ما يخص الأندلسيين النازحين إلى ضفتي المصب خلال القرن السابع عشر الميلادي يتباين بشكل كبير بين الرقمين الأدنى والأعلى (من ثلاثة آلاف إلى ثمانية آلاف نازح أندلسي)[4]. ولا يمكن فهم ذلك إلا بالانتباه إلى أن عددا من المؤرخين قد أغفلوا عدد الوافدين من إسبانيا قبيل قرار الطرد، أي من يعرف بالحرناشيين ومن رافقهم من أندلسيي سان لوكار وقاديس وليرنا[5]، وهم جموع نزحوا سنة 1608، يقدر كايي عددهم بما بين ألفين وثلاثة الاف

[1] جعفر الناصري: "*سلا ورباط الفتح، وأسطولهما القرصاني الجهادي*"، مخطوط بالخزانة الصبيحية، الجزء الأول، ص 114.

[2] عثماش – نفسه – صص 25، 33، 62 و63.

[3] Leroux – Op. cit – p 18.

[4] أنظر في ذلك: ثمانية آلاف أندلسي (Caillé – Op. cit – p 249)، وسبعة إلى ثمانية الاف (Caillé " *La petite histoire de Rabat* " – Office Chérifienne d'éditions – p 14.)، وثلاثة إلى أربعة الاف (Leroux - Brunot – Op. cit – pp 22 et 135 Op. cit –p301,).

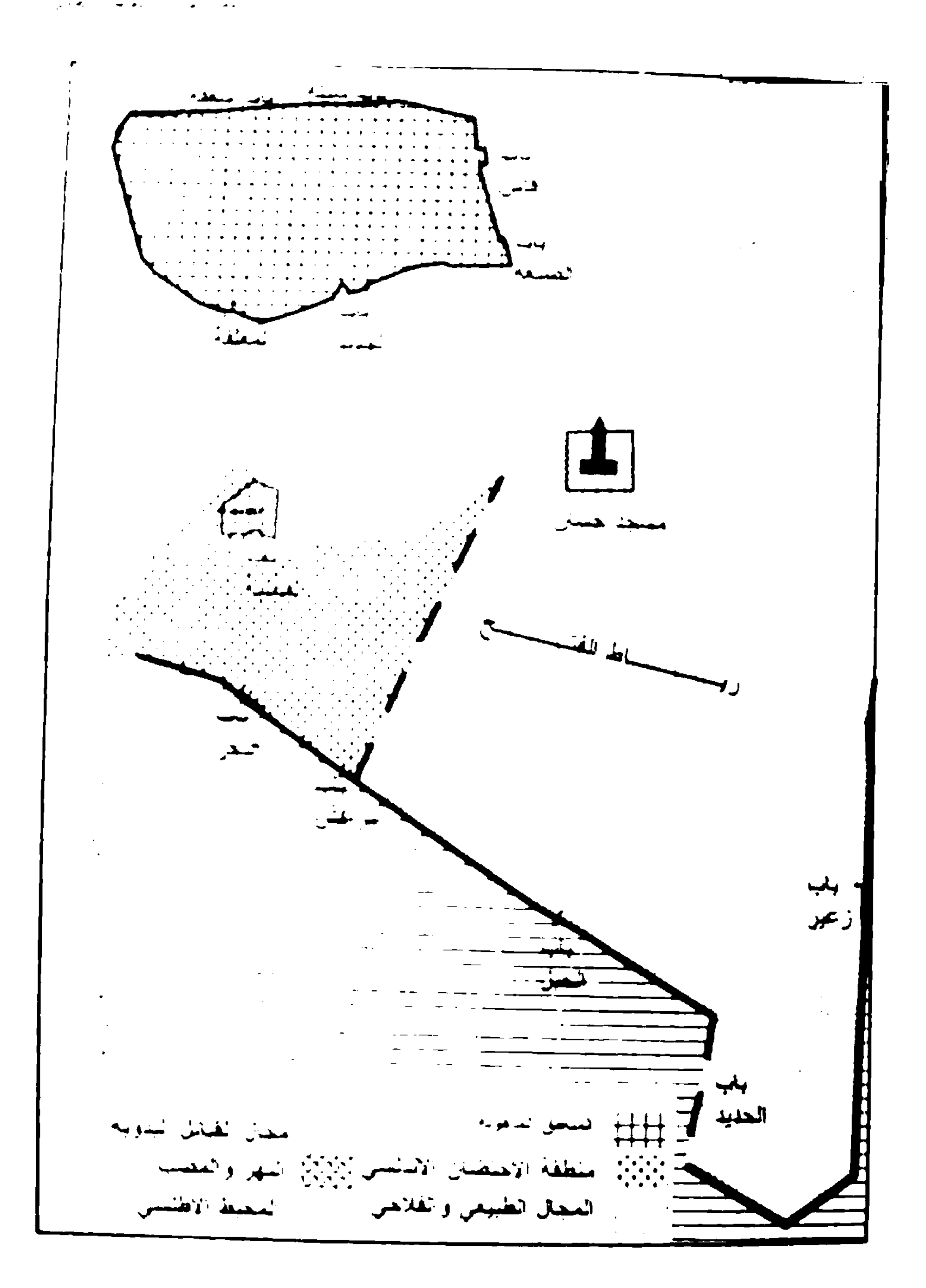
[5] *Les S. I. H. M.* – 1° série – France – T III – p 188.

مهاجر[1]، في حين يرفعه لورو إلى أربعة آلاف[2]. وبالنظر إلى ذلك، واعتبارا لسع هؤلاء إلى تجميع أفواج من المطرودين الجدد بمجرد انتشارهم في مناطق المغرب حيث عملوا على استقطابهم للاستقرار بإزائهم في الضفة اليسرى للمصب، فإن تقدير العدد الإجمالي للأندلسيين المستقرين به عموما في حدود سبعة أو ثمانية آلا أندلسي[3] يصبح أكثر منطقا واعتقادا.

وقد كان الاستقرار الحرناشي بناء على مميزات المصب المذكورة، خاصة وقد سبق استقرار جالية أندلسية سابقة بمدينة سلا[4]؛ بيد أن رغبتهم في الإبقاء على تكتلهم واندماجهم جعلهم يفضلون التمركز بعيدا عن باقي عناصر المنطقة، وعن أي تأثير عنصري من شأنه أن يخضعهم لسطوته الاجتماعية[5]، فوجدوا في فراغ مدينة يعقوب المنصور ضالتهم المنشودة، معمرين القصبة[6] ومشكلين بها أغلبية كبرى من مجموع السكان، متميزة فضلا عن قوتها العددية بتفوقها الحضاري وحنكتها العسكرية وثرائها الواسع[7].

وقد بادر هؤلاء إلى توفير الشروط الضرورية للعيش، موسعين النطاق العمراني للقصبة ومشيدين الدور بها والقصور والحمامات[8]؛ كما اهتموا من جانب آخر بتوفير عنصر الأمن بها، خاصة وأن الحالة السياسية بالمغرب آنذاك كانت تتطلب الحيطة والحذر، وأساسا لدى الأندلسيين، فدعموها بتحصينات مهمة، ورمموا أسوارها وجهزوها بفجوات المدافع[9]، بشكل جعل القصبة مؤهلة للعب دور طليعي في حماية المصب.

[1] Caillé:" *La ville de Rabat*... " – Op. cit – p 249.
[2] Leroux – Op. cit – p 130.
[1] Caillé:" *La petite histoire*... " – Op. cit – p 14.
[4] Brunot – Op. cit – p 286.
[5] *Les S. I. H. M* – 1° série – Pays-Bas – T VI – intro. p VI.
[6] Coindreau – Op. cit – p 36.
[7] Brunot – Op. cit – p 287.
[8] حجي – نفسه – ص 172.
[9] Caillé: " *La ville de Rabat*... " – Op. cit – p 214.



خريطة مراكز مصب أبي رقراق

وإذا كان نزوحهم من إسبانيا قد أتى في غمرة الاستعداد الكاثوليكي لطر إخوانهم، فإنهم ظلوا مرتبطين بوقائع الأمور، محافظين على علاقاتهم بالرازحيز تحت نير العسف الإسباني، ومؤسسين بذلك خط هجرة مستقبلي نهايته المصب؛ وربم كان وجودهم بالمنطقة قد سعى بهم إلى تنشيط هجرة أندلسيين آخرين لاجئين بالمغرب قبل الطرد[1]. وقد أدى هذا الحضور الهام إلى اكتظاظ القصبة وبداية انتعاش الحيا العمرانية خارجها، إذ توسع استقرار الحرناشيين والمتعايشين معهم قبل ورو المطرودين لينتشر عند سفح القصبة[2]، وليكون بذلك إيذانا بانطلاق إعادة تعمير رباط الفتح، وبداية منافستها لمدينة سلا على الريادة بالمنطقة.

وقد كان شعور معمري القصبة بضآلة قوتهم العددية داخل المنطقة من دوافع سعيهم إلى استجلاب عناصر جديدة خاضعة لسطوتهم تدعم موقعهم، وتضاعف من قوة حضورهم. وسيتيح وصول الأفواج الأولى من لاجئي الأندلس إلى المغرب العنصر المرغوب فيه لهذا الغرض، خاصة وهم أضعف قوة اقتصاديا ودينيا ولغويا، فشجعهم الحرناشيون على القدوم إلى المصب[3]، باستقطابهم وإقرارهم إلى جوارهم، حيث شكل فراغ الرباط منطقة ملائمة تفي بالغرض، مفضلين إياها على مدينة سلا الآهلة بالسكان نسبيا[4]. وقد بلغت أعداد اللاجئين الجدد ما يزيد عن الثلاثة آلاف لاجئ[5]، توزعوا في شمال الرباط انطلاقا من الأحياء المتاخمة للقصبة، وشرعوا في تشييد الديار وتعمير الأحياء[6].

وسرعان ما بدت رباط الفتح عبارة عن مدينة أندلسية مزروعة في قلب المغرب بعناصرها ومعمارها وعاداتها، ملقبة منذ ذلك الوقت " سلا الجديد " تمييزا لها عن مدينة سلا التي أضيف لها نعت " البالي "؛ إلا أن المدينة في حدودها الموحدية بدت أكثر اتساعا أمام العدد الذي يبدو ضئيلا، مما فرض عليهم الاكتفاء بالقسم الشمالي الذي فصلوه عن الجزء الأعظم غير المعمور بسور أحدثوه ممتدا بين باب الأحد

---

[1] *Les S. I. H. M.*– 1° série – France – T III – p 192.

[2] Coindreau – Op. cit – p 38.

[3] Caillé:" La ville de Rabat… " – Op. cit – p 214.

[4] الشاذلي – نفسه – ص 147.

[5] تتباين الأرقام حسب المؤرخين: ثلاثة آلاف إلى أربعة (Brunot.–Op. cit – p 287.t)؛ خمسة آلاف إلى ستة (Caillé:" *La ville de Rabat*… " – Op. cit – p 249 et Leroux – Op. cit – p 29-30.).

[6] Brunot – Op. cit – p 153.

المجال البحري لمصب أبي رقراق

الظروف التي قاساها بعضهم على يد الأعراب فرضت وضفة النهر[1]، لا سيما وان الظروف التي قاساها بعضهم على يد الأعراب فرضت عليهم اتخاذ احتياطاتهم الأمنية، وتكتلهم في وحدة سكنية منسجمة، خشية من مختلف العناصر المحيطة بهم، وأساسا قبائل زعير المتحركة خلف أسوار رباط الفتح. وفي الوقت ذاته عملوا على ضمان متنفس على النهر بحماية الضفة بواسطة برج سيدي مخلوف[2] الذي انشاوه في نهاية السور المذكور، متمما مع أبراج القصبة حزاما دفاعيا متكاملا.

3_ الخلاف الاجتماعي بالمنطقة

لم يشكل الاستقرار الجديد بالمصب بديلا للأندلسيين عن وطنهم السليب، وكانوا يرون في ذلك مجرد استقرار مرحلي وانسحاب تكتيكي يهدف إلى اللجوء لدى القوات الإسلامية ودفعها إلى المساهمة في استرجاع ما ضاع. ولم يكن شعورهم منارجحا تجاه هذه المسألة، بل ثبت ذلك حتى إبان نزوجهم، حيث كانوا يهددون الإسبان بعودتهم لاحقا بمساعدة المسلمين لإعادة الأندلس إلى الدين الحنيف، وظل ذلك راسخا في اعتقادهم مدة طويلة، ومتجسدا في احتفاظهم بمفاتيح ديارهم[3] دليلا عن عدم تسليمهم بالأمر الواقع.

وقد ساهم هذا الشعور في تجمعهم في وحدات منسجمة في الضفة الجنوبية، عاملين على إضفاء طابع الحياة الأندلسية عليها بالنظر إلى الصراع الحضاري التقليدي الذي ظل سائدا بين أهل الأندلس وأهل المغرب، محافظين على مميزاتهم وتقاليدهم المختلفة عما هو متداول بالمنطقة، بخلاف ما تعرض له إخوانهم بالمناطق المغربية الأخرى من انصهار واندماج داخل تجمعاتهم الحضرية بصورة سريعة كمدينة فاس[4]. ويعود نجاحهم بالدرجة الأولى إلى ضعف التأثير البشري بمصب أبي رقراق وإلى انعدامه شبه كليا بالضفة اليسرى.

إن ظروف الاستقرار التي بيننا بعض مظاهرها السلبية ما كانت إلا لتزيد من إحساسهم بالاغتراب عن الأهالي، وسلوكهم سبل الحيطة تجاههم، لا سيما وأن بعضا من هؤلاء لم يكونوا أقل قسوة من المسيحيين وأقل عدوانية إزاء العنصر الأندلسي.

---

[1] Terrasse Op. cit – p 11.

[2] Coindreau Op. cit – p 39.

[3] رزوق – نفسه – ص 125.

[4] Brunot Op. cit - p 153.

ومنذ ثورة البشرات التي دفعت بالعديد من الأندلسيين إلى الفرار إلى المغرب وباقي المناطق الإسلامية، اكتشف هؤلاء استحالة العيش في كنف الأهالي الذين ضيقوا عليهم، والذين لولا تيقنهم من إسلامهم لسبوهم رقيقا؛ ولأجل ذلك كانوا يجدون أنفسهم مضطرين للعودة إلى الأندلس[1] مختارين ذلك أهون الشرين.

وقد ظلت هذه الوقائع ماثلة في ذهنية الأندلسيين، لا سيما وأنهم قد لمسوا بمجرد بلوغهم منطقة المصب اختلاف الأوضاع الاجتماعية عما ألفوه بإسبانيا، فضلا عن إحساسهم بصعوبة التأقلم مع المتشبثين بمظاهر الحياة التقليدية، وهو ما بدت آثاره متجلية في كثير من العادات الاجتماعية والدينية التي برزت تباعداتها، واتجهت نحو الاستفحال تدريجيا بظهور تناقضات مصلحية كنتاج للوضعية المستحدثة التي ولدها الاستقرار الجديد[2].

كان أهل سلا يتابعون بحذر بالغ التحولات الطارئة مع العناصر الجديدة وظروف الحياة التي تختلف مظاهرها عن المألوف الأصيل، وأساسا على المستوى الديني وما يمت إليه من تقاليد وأعراف؛ إذ بدت تصرفات الأندلسيين مريبة وتدعو إلى الشك في صدق طويتهم العقائدية. فقد عرف اللاجئون بالأندلس ظروفا سياسية واجتماعية ودينية جعلتهم يطبقون الشعائر بطقوس تختلف عن المعمول به مما جعلها مشوبة بأكثر من شائبة[3]؛ في حين كان حظر استعمال اللغة العربية واعتبارها جريمة يعاقب عليها بالإحراق قد جعل تعلمها في أبسط مستوياتها حكرا على أقلية نادرة منهم، وكان الشائع في أوساطهم هو استعمال لهجة " الخميادو "، وأرغموا على كتابة القشتالية بأحرف عربية[4]. أما على مستوى المظاهر الاجتماعية فقد فرضت عليهم ظروف الحياة مظاهر متجددة وغير متداولة في العالم الإسلامي مثل خروج النساء سافرات[5]. وقد كان من شأن هذه المظاهر أن تدفع بالأهالي إلى النظر إليهم نظرة ملؤها الشك في إيمانهم وتخلقهم الإسلامي، لما يعلمون عنهم من تغييرهم لعقيدتهم مرات عديدة، فأصبحوا يعتقدون بفتور معتقداتهم وتشويههم للدين الإسلامي؛ إلى درجة أن قبائل المنطقة ما كانت ترى فيهم أكثر من نصارى قشتالة[6].

---

[1] *Les S. I. H. M.* – 1° série – France – T I – p 318-19.

[2] الشاذلي – نفسه – ص 147.

[3] عنان – نفسه – ص 342-44.

[4] السويسي – نفسه – ص 167.

[5] Lavisse – Op. cit – p 59.

[6] *Les S. I. H. M.* – 1° série – Pays-Bas – T V – intro. p VIII-IX.

ورغم وحدة هؤلاء وكراهيتهم الخضوع للغير، لوحظ نوع من التمايز بين مختلف العناصر المكونة للمجتمع الأندلسي بسلا الجديدة والقصبة، منهم من كانوا يحظون بتقارب مع أهالي سلا البالي باعتبارهم ظلوا مخلصين للعقيدة ومحافظين على لغتهم الأصلية، إلى درجة أن البعض منهم كان يجهل اللغة القشتالية[1]، ولم يخضعوا قط للتعميد المسيحي، ونعني بذلك الحرناشيين[2] الذين كانوا على رأس الهرم الاجتماعي بالضفة اليسرى.

ويأتي بعدهم من نصروا واجبروا طوعا أو كرها على معانقة جملة من الفروض الإسبانية الرامية إلى كثلكتهم، وهم من أطلق عليهم الإسبان لقب " الموريسكيين "، وفرضوا عليهم التحدث بالقشتالية واستبدال أسمائهم الأصلية بألقاب لاتينية[3]؛ وقد كانوا يشكلون السواد الأعظم من سكان سلا الجديد محافظين على الخصوصيات التي ورثوها عن ظروف عيشهم بإسبانيا، نتيجة اضطرارهم إلى نهج حياة إسلامية مغلفة بمظاهر كاثوليكية إسبانية، فظلت انعكاساتها راسخة بوجهيها المتناقضين حتى في وسطهم الجديد، الشيء الذي كان يلاحظه الأهالي بارتياب في أولئك المتشبهين بأخلاق العجم[4].

وإذا ما انتبهنا إلى مجموعة من الخصوصيات التي أوردها المؤرخون، يمكن الحديث عن وجود فئة صغيرة أكثر تباعدا مع غيرها تميزت بفقدانها تماما لمقومات الشخصية الإسلامية، وهي من أطلق عليها لقب المدجنين (*Mudijares*)[5]، رغم أنها أدمجت إسميا في عداد الأندلسيين؛ وإذ نحاول تمييزها فذلك لأن قرار الطرد– كما سبق الذكر– قد طال كل من كان مسلما لسبب أو لعهد ما، ومن ثم كان ضمن المطرودين إسبان أصليون أسلم أسلافهم في حقب سابقة، وأيضا مسلمون تنصروا طوعا تشبثا بما لهم من ضياع ومتاع[6]، وحظوا في البداية بتسامح إسباني ثم ضيق عليهم الخناق والزموا بالمقام في أحياء منعزلة خاصة بهم، ومع توالي السنين انتهى بهم الأمر إلى فقدان دينهم ولغتهم[7]، وكانوا هم الأشد معارضة لقرار الطرد، وغالبيتهم

---

[1] Coindreau Op. cit - p 36.
[2] Brunot Op. cit - p 157.
[3] Coindreau Op. cit - p 36.

[4] الناصري " الاستقصا " – الجزء السادس – ص 11.
[5] حجي – نفسه – ص 167.
[6] عنان – نفسه –ص 398.
[7] حجي – نفسه – ص 168.

من المناطق الوسطى والشمالية لإسبانيا، ولم يكن غريبا أن يساهموا بعاداتهم وأعرافهم الموروثة مسيحيا في توسيع الهوة بين الأهالي وأندلسيي سلا الجديد.

وهذا الاستقرار بما خلقه من تباينات اجتماعية كان أشبه بخلية انتزعت قسرا من محيطها الأصلي الذي نسجت فيه جذورا صارت تشكل قنوات حياة واستمرار، وتمت عملية زرعها في محيط ترفض خلاياه الأصلية استقبال الدخيل عليها من جهة، ومن جهة ثانية نتيجة محافظة الأولى على خصوصياتها الغالبة؛ إذ انتقلت إلى المنطقة مستقرة فيها بشروط أندلسية، لا على مستوى العلاقات الاجتماعية والأخلاقية وحتى المعمارية التي تتعارض جزءا أو كلا مع المحيط وعناصره، الأمر الذي سيدفع بها إلى إدارة ظهرها للمناطق الداخلية بعيدا عن نقط التماس، واستبدال ذلك بالانفتاح شبه الكلي على المجال الذي ستعمل على احتكاره – المجال الملاحي- دليلا على فشل وتبخر كل إمكانيات الاندماج آنذاك.

والملاحظ أن هذه الحالة لم تكن قاصرة على المغرب، إذ لوحظ أن إحساس الأندلسيين بعسر التأقلم مع ساكنة شمال إفريقيا هو ما جعلهم يفضلون الاستقرار بالمدن الساحلية، ثم التوغل انطلاقا منها قدما نحو الداخل ونحو المراكز الرئيسية إذا كانت الشروط ملائمة، أو الانكفاء في المراكز الشاطئية في غيبتها. وقد وجد أندلسيو سلا الجديد أنفسهم مجبرين على المكوث بمنطقة استقرارهم، حيث أصبحت الحدود القارية منغلقة في وجه امتدادهم الداخلي بقوة الاختلاف مع السكان الأصليين، وبالتالي جعلت الفعل الاقتصادي يضيق في المنطقة نتاج امتناع الأرض من ورائهم دافعا بهم إلى رؤية المجال البحري كحقل اقتصادي يمنحهم وضعية ممتازة[1]، خاصة وأن رغبتهم الدفينة في الثأر من الإسبان وحنينهم الشديد إلى الأندلس والوضعية غير المريحة التي كانوا يكابدون آثارها نفسيا واجتماعيا، ستجعلهم يبادرون إلى استلهام حياة بعض القراصنة النشيطين بمصب أبي رقراق كمثال يحتذى به[2] لتوجيه خططهم ضد الملاحة التجارية الإسبانية المتحركة على مرأى أبصارهم، ليكون بذلك إيذانا بانطلاق المواسم الجهادية، وبداية تطور النشاط البحري بالمصب.

---

[1] Monlaü – Op. cit – p 43.
[2] De Castries – Op. cit – p 822.

الفصل الثالث: مسألة الجهاد البحري

تجدر الإشارة إلى أن موضوع الجهاد البحري لم يحظ باهتمام المؤرخين المسلمين عموما، والمغاربة على وجه الخصوص، وبروزه غريبا عن وسط اعتاد الانكباب على الأحداث البرية على كافة المستويات، معرضا بالتالي عن كل ما له صلة بالمجال البحري نتيجة انسياقه نحو الامتدادات القارية، بشكل جعل الإنسان المغربي ينجذب نحو الداخل ويحقق اكتفاءه الاقتصادي حتى خلال فترات الخصاص الحرجة باستفادته من الوحدة الدينية التي عمت منطقة شمال إفريقيا، وكذا ضعف تأثيرات الحدود السياسية على التنقلات البشرية الباحثة عن الارتقاء المعيشي والاجتماعي، مما فرض على البحر أن يأخذ شكل الحدود الفعلية الطبيعية للعنصر الإسلامي، كما أخذت مناطق التماس مع المجتمعات غير الإسلامية أو غير الخاضعة للنفوذ الإسلامي هيئة حدود سياسية نهائية في أواسط إفريقيا وآسيا وأوربا.

وقد عرفت أوربا عكس هذه الخاصية حيث أن التكتلات الإثنية والتحالفات السياسية قد فرضت نوعا من التركز السياسي للسلط المسيطرة، وصارت الحدود حواجز حقيقية في وجه التسربات البشرية من أجل الحفاظ على خصوصيات البنيات القابعة خلفها، وسوف يؤدي ذلك إلى الدفع بالقارة إلى الانغماس في حروب دموية من جراء رغبة بعض القوى في التوسع على حساب جاراتها من جهة، كما دفعت بالدول المطلة على المحيط الأطلنتيكي إلى البحث عن امتداد اقتصادي فيه كمتنفس جديد، علما بأن الرئة المتوسطية قد فقدت دورها أوربيا بسيطرة العثمانيين على الخطوط التجارية الأساسية، ولم تعد الواجهة الممكنة لتوفير المجالات الحيوية للكيانات الأوربية سوى توسع بعضها على حساب البعض الاخر، أو بالتوسع خارج القارة بالنسبة للدول المطلة على المحيط.

لذا، كان الاهتمام الإسلامي منصبا على الأحداث القارية عموما باستثناء بعض الإشارات إلى وقائع بحرية في هذا العصر أو ذاك منذ انطلاق الفتح الإسلامي إلى حدود نهاية القرن الخامس عشر، حيث برزت القوات العثمانية في الحوض المتوسطي الغربي بالأساس مع ظهور الأخوين بارباروس على مسرح الأحداث، والتي فرضت نفسها بكثافة عملياتها الجهادية وبانتظامها على تآليف المؤرخين

المسلمين، وإن لم يرق هذا الاهتمام إلى حجم الأحداث. وفي الوقت ذاته ولدت لدى المسيحيين هواجس متعددة من جراء ما ألحقته بالمسيحية من أضرار على مختلف واجهات الحياة، دافعة بمؤرخيها إلى محاولة تقديم توضيحات وتفسيرات عن هذه القوات الجهادية من حيث ظروف نشأتها وكفاءتها البشرية وسبل تنظيمها، مقارنة إياها بعمليات قراصنتها أو لصوصها البحريين.

فليس غريبا إذن أن يحظى الجهاد البحري بمصب أبي رقراق باهتمام ضئيل من لدن المؤرخين المغاربة للاعتبارات سابقة الذكر، وأيضا لكونه لم يبرز بإيعاز من السلطات المركزية وإنما نتيجة مبادرات شعبية جعلت أسطوله يتقوى على أنقاض أسطول الدولة، وجعلت عملياته ونجاحاته المحققة تستمد قوتها من ضعف تأثير السلطات على مساره، كما أن احتكاره من طرف عناصر أثبتت انعزالها عن الأهالي وذات دوافع أكثر حماسة لاختيار هذه الوسيلة في الحرب المقدسة، كل هذا ما كان ليجعل التاريخ المحلي يولي أهمية إلى هذا المضمار إلا لماما، خاصة في حالة انخراطه في السياسة القارية بصورة مباشرة أو غيرها، في حين اضطر المؤرخون الأوربيون – على العكس – إلى التفاعل معه منذ ذلك الوقت كمسألة أساسية خلال القرن السابع عشر، دون أن يتورعوا عن نسب الجهاد لعناصر غير مسلمة، بل وحتى المفهوم تأرجح لديهم ما بين أقلية نعتته بالجهاد المقدس، وأكثرية لم ترى فيه إلا مجرد لصوصية بحرية سافلة.

1 ـ الجهاد البحري بين القرصنة واللصوصية

إذا كان المفهوم المتعارف عليه في التآليف التاريخية الإسلامية في ما يخصص الحرب البحرية ضد السفن المسيحية هو مصطلح " الجهاد البحري "، فإن المصادر والمؤلفات الأوربية استعملت وإلى يومنا هذا باختلاف قدر الموضوعية عدة مصطلحات تتفاوت من حيث مفاهيمها بين من يقر بقانونية هذه العمليات، ومن يدرجها في خانة الإجرام. بل إن هذه المصطلحات في حد ذاتها عرفت تفاوتا لديهم، فاكتسب لفظ " قرصنة " (*Course*) مثلا صفة الحرب القانونية لدى البعض[1]، وصفة

[1] انظر: عبد العزيز بنعبد الله: "*البحرية المغربية والقرصنة*" – مجلة تطوان – عدد مزدوج 3-4 – السنة 1958-59 – ص 61، و: De Castries –Op. cit– p 826, Coindreau –Op. cit– p 17 et Hubert Des Champs: "*Pirates et flibustiers*" – P. U. F. – Paris 1952 – p 6.

اللصوصية المرادفة للفظ (*Piraterie*) لدى البعض الآخر[1]، ومن ثم تعددت صفات المجاهد البحري من قرصان (*Corsaire*)[2] شبيه بالمتطوع العسكري البحري، وكمحارب قانوني يعمل بترخيص من طرف إحدى القوات المتحاربة لمجابهة السفن التجارية للخصم[3]؛ وينعت أحيانا بـ" قاطع الطريق " (*Pirate*)[4] من حيث النظر إليه كمهدد لطرق الاتصال البحرية بما يهدف إليه من الاحتيال والسرقة.

ويستعمل أيضا لفظ مقارب لذلك مرادف لصفة الخارج عن القانون (*Forban*)[5]، وذلك لأنه ينظم حملات بحرية مسلحة ضد القوافل التجارية دون ترخيص قانوني من أية سلطة؛ ويسمى أيضا بـ " محصل المغانم " (*Flibustier*)[6] لأن نشاطه موجه على العموم للسيطرة على خيرات الآخرين. ويستعمل فضلا عن ذلك مصطلح المخادع والمحتال (*Ecumeur*) لأن أساليبه في الانقضاض على تلك المغانم تتسم كلها بالخدع والحيل من أجل تحقيق الهدف بأقل كلفة ممكنة[7].

ولا يفسر تعميم هذه التصنيفات وجعلها مرادفة بعضها للبعض إلا بتشابه الوسائل والطرق والأهداف المباشرة، وأيضا إعراض الباحثين وتهميشهم للتنقيب في خلفيات الدوافع أولا، واعتبار هؤلاء الفاعلين البحريين بالسلب إنما هم مغامرون انفراديون أو منظمون في إطار عصابات إجرامية لا تعترف بقانون ولا تحترم ميثاقا، وغاية همها هو الاغتناء على حساب السفن التجارية وعلى حساب الأفراد، وهي صفة عامة مشوهة حاول الأوربيون إلصاقها بالمجاهدين المسلمين، في الوقت الذي جعلوها

---

[1] Coindreau – Op. cit – p 13.

[2] يعتقد في اشتقاق هذا اللفظ من اسم (*Corse*) لقب الشعب المستقر بكورسيكا، الجزيرة المتوسطية التابعة لفرنسا. ويزيد الاعتقاد في ذلك لأن الكورسيكيين كانوا لا يحبون شيئا أكثر من أخذ ما بيد غيرهم. بيد أن التفسير الأكثر منطقيا لهذا اللفظ هو اشتقاقه من الفعل اللاتيني (*Currere*) الذي يقابله في اللغة الفرنسية فعل(*Courir*)) في معنى المطاردة انظر: .Dan – Op. cit – p 9

[3] Des Champs – Op. cit – p 6.

[4] يقدم الراهب دان لفظ (*Pirate*) مشتقا من الكلمة اللاتينية (*Pyra*) التي تفيد معنى مشابها للغش والخداع وفي المقابل يجعله (*Des Champs*) مشتقا من اللفظ اللاتيني (*Pirata*) واليوناني (*Petrates*)، والأصل هو (*Petran*) الذي يقابله في اللغة الفرنسية فعل (*Essayer*) أي حاول، وهو الأكثر منطقا. أنظر:
Dan – Op. cit – p 9 et Des Champs – Op. cit – p 6.

[5] Des Champs – Op. cit – p 6.

[6] هذا اللفظ مقتبس من الكلمة الإنجليزية (*Flibutor*) المأخوذة بدورها عن اللفظة الهولندية (*Vrijbueter*)، ويعني صانع المغانم الحر . أنظر: .Loc. cit

[7] Coindreau – Op. cit – p 17.

ضربا من البطولة والشهامة الوطنيتين ووساما على صدر قراصنة دولهم[1]، وعلى رأسهم فرسان مالطا.

إن التمايز بين مفهومي لصوصية البحر والقرصنة يبدو جليا لدى هؤلاء المؤرخين بالتدقيق، إذ أدرجوا الصفات المذكورة (*Pirate*) و(*Flibustier*) و(*Forban*) و(*Ecumeur*) في عداد المفهوم الأول باعتبار المتصفين بها يشكلون أصنافا متشابهة من اللصوص وقطاع الطرق الذين يجوبون البحار لحسابهم الخاص، ولا يعترفون بأية سلطة أو سيادة[2]، ولا هدف لهم إلا تحقيق أكبر عدد من العمليات، واجتناء أكبر قدر من المغانم، ومن ثم فإن كافة السفن عرضة لهجماتهم بدون استثناء، وكل الشواطئ هدفا لغاراتهم الخاطفة. وفي ذلك يقدم فيبستر (*Webster*) تعريفا دقيقا للص البحر قائلا في حقه:" هو ذاك الذي بواسطة العنف الشديد يسيطر في البحار على ممتلكات فرد آخر. ولص البحر، خاصة ذاك الذي يجعل مهنته الاعتراض من أجل السرقة والنهب، إنه قاطع الطرق البحرية، وهو أيضا لص الميناء "[3].

ومن هذا المفهوم لم يكن غريبا أن يرى في لص البحر مجرما خارجا عن القانون أبديا، وفردا من حثالة المجتمع يتميز حتى في المخيال بالفظاظة الإجرامية، وبالبشاعة في الخلقة، وبالفظاعة في الخلق " يقارب المنظر الشوكي بمجرد تصور نعته، إذ له مواصفات غير خافية، من شريط الرأس، والسيف، والشارب المعقوف، والعين المفقوءة، والحلقة الكبيرة في الأذن... إنه ماكر جبار، ويتحلى بشهوانية جامحة "[4].

وبالمقابل نجد تصنيف القرصنة في الوجه النقيض للصوصية، تتقارب معها في النتائج من حيث كونها وسيلة فعالة في عرقلة الخطوط التجارية وفي تهديد سفن الخصم وفي طموحها لتحقيق المغانم على حسابها، إلا أن القائمين بها يتمتعون بغطاء قانوني لكونهم في خدمة سلطة أو دولة ذات سيادة، وبمثابة محاربين منتظمين[5] متخصصين في حروب عصابات استنزافية منظمة، ومرخص لها من طرف السلطة التي يأتمرون بأمرها، أو تجار شرفاء في المغنم، يحظون بشهرة وطنية في أوساط

[1] Des Champs – Op. cit – p 6.
[2] Coindreau – Op. cit – p 15.
[3] Philip Gosse:" *Histoire de la piraterie* " –Traduction P. Teillac – Payot –Paris 1952 – p 6.
[4] Coindreau – Op. cit – p 8.
[5] Ibid – p 15.

مجتمعاتهم[1]. وهذا ما يجعل النظرة إليهم ترقى إلى مستوى الاحترام والتقدير، فالقرصان " يتشوف إلى الابتكار، ويثير الاختراع، ويخضع للأسطورة... إنه شخصية تبحث عن الحدث، وتغذي الروايات. إنه يتوفر على نوعية ترفعية ليصبح اتفاقيا بسرعة، وليتحول إلى حالة النوع الجاذب للأنظار، فهو يعادل الخيال ويستفز الانتظار الممل "[2].

إذن، فالتمايز بين القرصان ولص البحر هو تمايز بين شكل قانوني من أشكال الالتحامات البحرية الدائرة بين قوات متنازعة من جهة، وشكل من الأعمال الإجرامية بحريا من تنفيذ الخارجين عن القانون ضد سفن مختلف الدول من أجل الإثراء غير المشروع لا أقل ولا أكثر، وفي ذلك يعترف بعضهم بأنه " صديق الإله وعدو العالم أجمع "[3].

لذلك فإننا نجد أن مفهوم القرصنة بهذا المعنى لا يأتي من باب القدح حينما اصطلح على المجاهدين البحريين، ومن ضمنهم بحارة مصب أبي رقراق، لأنه يتوافق والدوافع المشروعة التي ولدت لديهم الاهتمام بهذا النوع من أشكال المواجهة مع الخصم، وهو ما توصل إليه الكونت دو كاستري بعمق أكثر من غيره من المؤرخين الأوربيين، حيث يقول:" إن الاختلاف بين القرصان واللص، بين القرصنة كوسيلة مشروعة في الحرب البحرية، والأعمال اللصوصية في البحر المباشرة في كل وقت وضد أية دولة، لم يعترف به أبدا للمسلمين، إذ بالنسبة لهم يعتبر المسيحي عدوا بسبب اختلافه الديني، لذلك كانوا يرون أنفسهم في وضعية قانونية مستمرة لنصبه العداء"[4].

2- خصوصيات العمل القرصاني

ليست الأعمال العدائية البحرية وليدة العصور الحديثة، وإنما كان انطلاقها مع ما خلقه استقرار الإنسان من تمركز اجتماعي فرض عليه نسج العلاقات الاقتصادية بين مراكز الإنتاج والتسويق، بعدما نجح في استغلال المجال البحري لتحقيق التبادل التجاري بين مناطق الوفرة ومناطق الخصاص. وقد كان من شأن هذا أن يحدث

[1] Des Champs Op. cit p 6.
[2] Coindreau Op. cit p 7-8.
[3] Les S I H M 1re série Pays-Bas – T I – p 175.
[4] De Castries Op. cit p 826.

مصالح متناقضة بين مجتمعات إنتاجية تملك بنيات الإنتاج أو على الأقل وسائل النقل وخاصة البحرية منها، وأخرى مفتقرة إليها تمنعها من شروط منافسة الأولى. وتركز ذلك حتى على مستوى تباعد مصالح الأفراد، مما كان يشكل بواعث كافية لقيام رجال وجدوا ضالتهم في عرقلة تنقل البضائع.

وإذا كانت التجارة قد تلت قيام المراكز الحضرية، فإن النهب برا وبحرا قد تلا ازدهار هذا النشاط[1]، وتمركز في الممرات الأساسية إيذانا ببداية طبيعية للصوصية التي تطورت مع نمو العلاقات السياسية بين القوى، ليصبح النشاط القرصني واقعا فعليا، مسرحه الأول الحوض المتوسطي[2] ملتقى التأثيرات الثقافية لمختلف مجتمعات العالم القديم.

لقد أتت القرصنة كنوع من الحروب الاضطرارية لدى المجتمعات الساحلية المحرومة أو الأقل كفاية اقتصادية، والمحتاجة لتحقيق تطور معيشي من خارج البنيات الإنتاجية التي تتوفر عليها؛ في الوقت الذي تتابع فيه بنوع من التذمر حركة السفن الأجنبية المحملة بالبضائع المرغوب فيها لذاتها أو لقيمتها. كما أنه قد يكون دافعها العداء ومناوءة المجتمع التجاري، فتأتي حملاتها كشكل من أشكال حروب الاستنزاف الاقتصادي، أو ما يماثل حملات قبائل الصحاري ضد القوافل والواحات الخاضعة لسطوة القبائل المعادية. إنها " حرب بكل قوانينها، وبكل ما تمثله هاته من أعراف الشرف وقواعده "[3].

إن الصراع هنا قائم حول احتكار المجال البحري بين مجتمع يسعى إلى تأمين سطوته التجارية، وآخر منافس يحاول عرقلة تلك السيطرة بقطع طرق المواصلات الرابطة بين مراكز الأول ونهاياته الاقتصادية، أو بالأحرى خلق منفذ حيوي في وسط مجال الامتداد الاقتصادي والسياسي للخصم المتفوق، وذلك بمحاولة تأمين السيادة على البحار بكل الوسائل الممكنة، بالقوات النظامية التي تشكلها الأساطيل الحربية، أو بالقوات غير النظامية المتمثلة في السفن القرصانية.

وقد زامن ازدهار النشاط القرصاني عهد الإمبراطورية الرومانية وخلافتها للسيطرة الفينيقية-القرطاجية على الحوض المتوسطي، رغم الجهود اليائسة المبذولة

---

[1] Gosse – Op. cit – p 13.
[2] Coindreau – Op. cit – p 13.
[3] Pierre Hubac: " *Les Barbaresques* " – éd. Berger-Levrault – Paris 1949 – p 17.

من طرف الأباطرة لتأمين الخطوط البحرية، حيث حاولوا تركيز النفوذ الروماني على طول سواحل البحر الأبيض المتوسط لجعل الشعوب البربرية أبعد ما تكون عن المجال البحري. وقد اتخذوا في سبيل ذلك تدابير زجرية في حق الرعايا الرومانيين تصل إلى حد الحكم بالإعدام على كل من يساهم في إمداد الشعوب المغلوبة بملكات ومعلومات حول المادة البحرية[1]، إلا أن ذلك لم يؤد إلى النتائج المتوخاة.

ومع بداية انهيار الإمبراطورية وما رافقها من اضطراب سياسي واجتماعي ساد العالم المتوسطي، أصبح النشاط القرصاني أكثر قوة وفاعلية بما توفرت لديه من دوافع مساعدة على تنامي الأنشطة الهامشية كنتاج لاختلال الأنظمة، لا سيما وان التنافس القائم بين مختلف الكيانات المتفككة عن السلطة القائمة سمح باحتلال القرصنة واللصوصية مراكز متقدمة سواء في البر أو في البحر، وأساسا على يد المجاهدين المسلمين (*Les Sarrazzins*)[2]. واستمر ذلك طوال القرون التالية متغذيا بالصراعات السياسية بين مختلف القوى الطامحة إلى الاستحواذ على الطرق المتوسطية، بما تقدمه إفرازاتها من تناقضات تسمح بهوامش جيدة للعمل القرصني في ظل سيادة الدول المتناحرة[3]، والتي كانت أساطيلها النظامية الضعيفة مقابل كفاءة وقتالية السفن القرصانية غالبا ما تدفعها إلى اللجوء لطلب خدمات ربابنتها لحاجيات الحروب البحرية، إلى درجة صار معها العديد منهم قوادا بحريين في خدمة أمير أو دولة. وتتحدث الحوليات البريطانية في هذا الصدد عن " قراصنة الملك " غيوم الثاني المكلفين بخفر المياه الإقليمية[4]، فأصبح من ثم هذا النشاط الحربي الذي تمثله القرصنة متعارفا عليه دوليا، وكأمثل مدرسة لتخريج الأبطال والمغاوير[5].

وعلى العكس من ذلك كانت التجارة هي الخاسر الأكبر من هذا الوضع، إذ أصبح تضررها عالميا. فإلى حدود القرن الرابع عشر الميلادي لم تكن هناك أية سلطة في مستوى تأمين الشرطة على البحار، وأصبح مفروضا على المتضررين الأساسيين من تجار وممولين الاقتصاص لأنفسهم بوسائلهم الخاصة، وكان التفكير الجدي في تطبيق إجراءات انتقامية يتعاظم دون استطاعتهم تليين جانب القراصنة، ويمد هؤلاء

---

[1] Ibid p 31
[2] Coindreau Op. cit - p 13.
[3] Hubac Op. cit p 46.
[4] Coindreau Op. cit p 14.
[5] Hubac Op. cit Preface – p VIII.

الأخيرين بحوافز كبرى لتطوير وسائلهم العملية وتنظيماتهم الفعلية[1]، بشكل يضمن تطور قوتهم ونجاحهم.

وهكذا لم تعد القرصنة حكرا على القوات الهامشية، بل تقدمت لتصير ذات أهمية حتى لدى السلطات القوية بحكم الرغبة الأكيدة في التحكم في المنافذ وفي المجالات البحرية، وأضحت كل الوسائل مقبولة، بما في ذلك الحيل والتدابير الأقل كلفة من استخدام الأساطيل الحربية المكلفة، وبما في ذلك الدعم العلني أو السري للتنظيمات القرصانية العاملة ضد الخصم، بما تمتاز به من تأهب متواصل، ومن استعداد للقتال[2]، فرارا من مجابهة بحرية مباشرة. ويقول هوباك معللا ذلك:" في كل مرة يرتكب فيه ذوو النفوذ الخطأ الفادح المتمثل في التخلي عن الحرب الكبرى والحقيقية، أي حرب الأساطيل، تكون اللصوصية أو القرصنة بمثابة حرب صغرى بمقابل الحرب الكبرى أو الحقيقية "[3].

ظهرت النصوص الأولى المتعلقة بالقرصنة في سنة 1288م حينما أمر ملك أراغون قراصنته بأداء يمين احترامهم لمواطنيهم، واحترام اتفاقيات ومعاهدات السلم المبرمة مع الدول الأخرى، وسن أيضا ضرورة وضع مغانمهم تحت مراقبته القانونية بإحضارها إلى الموانئ التابعة لدولته[4]. وزاد تأكيد الشرعية القانونية للقرصنة على يد المدن التجارية الإيطالية، حيث سنت بيزا (1298م)، وجنوة (1313م)، ثم فلورانسا، اللاتي كانت تدعم التنظيمات القرصانية الموالية لها قوانين من ضمنها: أخذ ضمانات مالية (*Cautions*) منها كتعويض عن الخسائر التي يمكن أن تلحقها هذه التنظيمات بسفن محايدة، والتي تتحمل هذه المدن إزاءها كافة المسؤوليات. ثم انتقل ذلك إلى إنجلترة حيث سار برلمانها على نفس النهج (1414م)، مانحا بذلك بعدا رسميا للقرصنة بصيرورتها قضية دولة[5].

وقد كان من شأن التنافس الدولي هذا ليعزز موقع النشاط القرصاني إلى درجة الانبهار، فأصبحت تحركات القراصنة وضرباتهم تدخل في عداد الاندفاعات الجنونية

---

[1] Coindreau – Op. cit – p 14.
[2] Hubac – Op. cit – p 46.
[3] Ibid – p 196.
[4] Ibid – p 18.
[5] Ibid – p 19.

أو ردود الفعل اليائسة واللامعقولة[1]، وبخطط جرينة متعارف عليها لدى رجال هذا القطاع " فكل واحد يحارب حسب إلهامه مجتهدا في تحقيق القدر الأكبر من الضرر بتجارة الخصم المتفوق. إذ المطلوب هو قطع طرق الاتصال، ومفاجأة التائهين، والاستحواذ على الأقوات وعلى الذخائر، والإحراق الفجائي للبعثات البحرية ضعيفة الحراسة، وإتقان الانقضاض على الخصم اللامبالي... كما يتطلب منه المعرفة بخطط الإفلات، والاختفاء دون وجل الاشتهار بالجبن، واتقاء مواجهة أساطيل الخصم بأي ثمن "[2].

وما كان لهذا التقدم العملي إلا أن يواكبه تطور تنظيمي عرف نواته مع انطلاقة العمليات القرصانية، وحقق تقدما مطردا عبر التاريخ. فما يتطلبه هذا العمل من استقلالية فرض على أفراده خلق تجمعات خاصة بهم متاخمة للساحل، اتخذت على العموم هيئة مراكز شاطئية ناشئة تضاريسيا فوق صخرة كبيرة أو على جرف ساحلي، ظهرها مدار للقارة وكل واجهاتها وطموحاتها منصبة على البحر[3]، قاطعة في مسيرتها التاريخية ثلاث مراحل لتبلغ قمة التنظيم مع بروزها بمظهر دولة مستقلة. ويحدد گوص هذه المراحل على النحو التالي:

أ – مرحلة تجمع بعض الأفراد المنتسبين إلى المناطق الساحلية الأكثر فقرا في مجموعات مستقلة بعضها عن بعض، يكون نشاطها موجها لمهاجمة السفن التجارية الضعيفة.

ب – مرحلة التنظيم التي خلالها لن يعود بمقدور أي أسطول تجاري أن يكون في مأمن من هجماته، ويصير كل شكل من أشكال مجابهتها دون جدوى، وكل محاولة لتطويعها من طرف أية سلطة بدون أية قوة عملية.

ج – مرحلة تطور التنظيم ليبلغ أوجه بإمكانية تشكيله لدولة مستقلة تجعله في موقع يسمح له بعقد التحالفات مع دول أخرى ضد الخصم المشترك[4].

وقد بلغت عدة مراكز متوسطية هذه المرحلة خلال فترات متلاحقة، بظهور جمهوريات قرصانية أخذت عبر التاريخ أسماء عديدة، ولكنها عرفت عند الضرورة

---

1 Ibid p 2.
2 Hubac Op. cit p 17.
3 Ibid p 11
4 Gosse Op. cit p 13-14.

بسياستها المتبعة استمراريا[1]، مثل قراصنة كريت في القرن الرابع عشر، أو فرسان مالطا في القرنين السادس والسابع عشر، ومجاهدي شمال إفريقيا (طرابلس، تونس والجزائر) منذ القرن السادس عشر، وكاستمرار لهم – وهذه المرة على الواجهة الأطلنتيكية – مجاهدو مصب أبي رقراق في القرن 17.

3_ الجهاد البحري المتوسطي

يقول كواندرو في معرض حديثه عن الجهاد البحري الإسلامي:" لم يكن المسلمون ليلعبوا دورا طليعيا في البحر لولا تلقيهم مساندة فعلية من طرف العناصر الأجنبية "[2]، وتشاطره هذا الرأي مجموعة من المؤرخين الأوربيين، مؤسسة ذلك على ضعف اهتمام المسلمين بالمجال الملاحي وتوجههم كلية إلى الأنشطة القارية، ودعم ذلك بأحكام إسلامية تاريخية تنحو في هذا المنحى[3]. وحسب اعتقادنا فإن سبب هذ الإعراض/الاتهام يعود إلى كون استغلال المجالات المائية ليس من طبائع المستقر الآمن نظرا لصعوبة المهنة الملاحية واتسامها بالترحال المتواصل.

وانخراط أوائل ممارسيها – وأساسا اليونانيون – إنما تم لأن أراضيهم لم تكن تسمح لهم بتحقيق كفايتهم من حاجيات العيش بالشكل الأمثل، فصاروا بحارة بالضرورة[4]. وهو الشيء الملحوظ ذاته بالنسبة لتطور الملاحة الأوربية الحديثة وما أعقبه من كشوفات كبرى، حيث أن ضيق المجال القاري وتقلص خيراته أمام النمو الديموغرافي المطرد كان أحد أسباب التحركات الأوربية المتحفزة لتأسيس مجال حيوي جديد خارج القارة.

في حين نجد أن هذه الحوافز تنعدم في المناطق الإسلامية، أو لم تكن على الأقل ملحة بنفس الحدة ، نتيجة اتساع رقعة الأراضي الإسلامية والتكامل الحاصل بين وحداتها، إذ لا توجد حواجز فعلية تحول دون تبادل مختلف التأثيرات الاقتصادية

---

[1] Hubac – Op. cit – p 11.

[2] Coindreau – Op. cit – p 20-21.

[3] يقول ابن خلدون:" لما ملك المسلمون مصر، كتب عمر بن الخطاب إلى عمرو بن العاص، رضي الله عنهما، أ[ن] صف لي البحر. فكتب إليه: إن البحر خلق عظيم يركبه خلق ضعيف، دود على عود. فاوعز حينئذ بمنع المسلمين من ركوبه، ولم يركبه أحد من العرب إلا من افتات على عمر في ركوبه، ونال من عقابه...والسبب في ذلك ان العرب كانوا لبداوتهم لم يكونوا مهرة في ثقافته وركوبه ". أنظر:"المقدمة " – ط 2 – مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني – بيروت 1961 – ص 448.

[4] Brunot – Op. cit – p 245.

والثقافية عموما، وبالتالي لم تقف الأنظمة السياسية المختلفة والمتصارعة أحيانا دون مختلف التنقلات، لكون العامل الديني كان وحده تأشيرة مقبولة ومتعارف عليها.

أما على مستوى حدود العالم الإسلامي، فهي الأخرى وحتى حدود القرن السادس عشر كانت المناطق الواقعة خلفها توفر لها مجالات حيوية هامة، تغذيه بأكثر مما يرغب فيه من الحاجيات، مدعما ذلك بإشرافه على الخطوط التجارية الكبرى القادمة من أسيا وإفريقيا، بشكل جعل منه المؤسسة المنشطة للتجارة وللاقتصاد العالميين بحكم اضطلاعه بدور الوسيط بين بدايات ونهايات هذه الخطوط. وحتى أثناء حدوث الانقلابات الناجمة عن انتقال الخطوط التجارية إلى يد القوات المسيحية بتحويلها من خطوط قارية إلى بحرية، ما كان المسلمون ليغامروا في البحر إلا في ظل هدف واضح المعالم، ومغذى أساسا بالمجابهة الإسلامية-المسيحية التقليدية، كغطاء شرعي لنشاطهم الملاحي، وهو ما أضفى عليه بعدا مقدسا لدى القوات الإسلامية العاملة في البحر الأبيض المتوسط قبل نزوعها إلى المحيط الأطلنتيكي.

لقد اكتسبت البحرية الإسلامية تاريخيا موقعا هاما في الصراع ضد المسيحية منذ عهد معاوية بن أبي سفيان[1]، وتطور ذلك مع اكتساح المد الإسلامي لكافة السواحل الشرقية والجنوبية للبحر الأبيض المتوسط وشواطئ الأندلس؛ حيث يشير ابن خلدون إلى أن أسطول الأندلس قد بلغ أيام عبد الرحمان الناصر (القرن الرابع الهجري/() ام) مائتي مركب تقريبا، ومثل ذلك لدى الفاطميين، مما مكن المسلمين من السيطرة على الملاحة المتوسطية، ودعموا ذلك بامتلاكهم لسائر الجزر الواقعة فيه[2].

بيد أن التطور السياسي الذي أصاب المناطق الإسلامية، وما نجم عنه من تفكك وانحلال، قد فرض على مختلف السلطات المتعاقبة الاهتمام بتثبيت نفوذها في المناطق القارية، وكان من تجليات ذلك تراجع قيمة المجال البحري لفائدة القوى المناوئة[3]، رغم استمرار بعض المجموعات الإسلامية في النشاط الملاحي الإسلامي، ولا سيما في الجزر المتوسطية الوسطى[4] وساكنة بعض المراكز الساحلية، في محاولة

---

[1] ابن خلدون – نفسه – ص 448.

[2] نفسه – ص 450.

[3] يقول ابن خلدون في هذا الصدد:" تراجعت قوة المسلمين في الأساطيل لضعف الدولة، ونسيان عوائد البحر بكثرة العوائد البدوية بالمغرب وانقطاع العوائد الأندلسية، ورجع النصارى فيه إلى دينهم المعروف من الدربة فيه والمران عليه والبصر بأحواله، وغلب الأمم في لجته وعلى أعواده، وصار المسلمون فيه كالأجانب إلا قليلا من أهل البلاد الساحلية ". نفسه – ص 454.

[4] Monlau Op. cit p 19.

للحفاظ على الوجود الإسلامي بالبحر الأبيض المتوسط إبان التحكم الصليبي في حوضه الشرقي، علما بأن الحوض الغربي قد ظل منطقة نفوذ إسلامي نتيجة تماسك الوحدة السياسية بين العدوتين وسطوتها المزدوجة برا وبحرا أيام الموحدين.

وببداية تدهور السلطة المركزية في الغرب الإسلامي واستفادة القوى المسيحية من ذلك، في وقت برزت فيه بالمشرق قوة إسلامية ناهضة راحت تكتسح مناطق الشرق الأوربي، أصبح الأسطول الرسمي المغربي يتعرض للاندثار أمام تركز الثقل الأوربي المسيحي على مناطق شمال غرب إفريقيا، واختياره لها كميدان للمواجهة الدينية التقليدية لعدم رغبة أوربا المسيحية في مجابهة مباشرة مع القوات العثمانية الصاعدة. وما كان لهذه الظرفية سوى أن تسمح بنشوء تأثيرات دينية بهذه المناطق تحول معها شيوخ الزوايا إلى أسس إلهامية، والمجاهدون إلى أبطال قوميين، موجهين ذلك إلى بروز الجهاد المقدس البحري على قواعد شعبية، الذي أصبح في غيبة مبادرة رسمية الوسيلة الوحيدة لنقل النزاع إلى البحر، وتأدية المسيحي ثمن تدنيسه لأراضي الإسلام[1].

وسوف يؤجج الزحف المسيحي على ما تبقى من ممالك الأندلس، وما واكبه من تعسف وتهجير لمسلميها إلى مناطق شمال إفريقيا الشعور الديني ضد المسيحية جمعاء وضد الكاثوليكية بالتحديد، زاد من حدته إفراغ البحر الأبيض المتوسط من دوره كرنة اقتصادية عالمية، مع ما ولده ذلك من خلفيات سلبية على السواحل المتوسطية الجنوبية وعلى أراضيها الداخلية، الشيء الذي سوف يرتقي معه رجال الجهاد البحري إلى درجة الرغبة في إدراج كافة المجالات المتوسطية تحت النفوذ العثماني، وعقبئذ العمل على ملاحقة الخصوم حتى في أماكن نفوذهم خارجها، وكلما زاد ركوب البحر الأبيض المتوسط كلما قويت رغبة البحارة المسلمين في التنقل والتحرك خارج نطاق الركود، الأمر الذي سيؤدي في الأخير إلى ظهور الصراع البحري بين الإسلام والمسيحية في مناحي المحيط الأطلنتيكي، خريطة الخطوط التجارية الرئيسية آنذاك.

لقد فرض التطور السياسي على الدولة العثمانية الطامحة للتوسع نحو الغرب أوربيا وإفريقيا تشجيع النشاط البحري الإسلامي رسميا وشعبيا، خاصة ووحدة الهدف الرامي إلى إلحاق الضرر بالقوات المسيحية في غرب المتوسط كان عاما. وقد انطلق

---

[1] Ibid – p 45.

ذلك مع بروز نجم الأخوين باربـاروس: عروج وخير الـدين، انطلاقـا من قاعـدة الجزائر، ومن بعدهما طائفة من الرياس المغاوير التي ينعتها كواندرو بـ" المجموعة الرائعة من القراصنة الممتازين في العـالم "[1]. واستطاع هذان الأخوان ألا يجعلا من الجهاد البحـري نشـاطا موجهـا مـن قبـل سياسـة قاريـة، وإنمـا قـوة بحريـة متحكمـة فـي سياسة كيان قاري، بعدما خلقا من التنظيم الجهادي قوة في أوج عنفوانها، كمؤسسة حقيقية لمجاهدين بحريين قـادرة علـى تحدي أيـة سلطة أخرى، وهو مـا جعل عروج يحظى باهتمـام الأوربيين كشخصية جديرة بالاحترام، وكمثـال لتحـدي الأقدار[2]؛ فـي الوقت الذي نجح فيه أخوه وخليفته خير الـدين فـي تحويل تنظيمـه الجهادي إلى إمارة ذات سيادة، متمثلة في ولاية الجزائر كنموذج لمؤسسات الشمال-إفريقي الجهادية[3].

وقد أضاف خير الدين إلى كفاءته القتالية والعسكرية حنكة سياسية بدت في سعيه إلى الحصول على سند دولي قوي بإعلان تبعية الجزائر للإمبراطوريـة العثمانية، مع الاحتفاظ بالاستقلال الذاتي لتوجهاته الجهادية. وبتزكية من السلطان سليمان القانوني الذي نصبه أمير أمـراء البحريـة العثمانيـة سـارع خير الدين إلى الاسـتفادة من هذه الوضعية الجديدة والجيدة محققا نجاحات باهرة استحق عليها لقب " وباء المسيحية "[4]، خاصة بعد هزمه للأميرال الإسباني الشهير أندريا دوريا في معركة بريفنزا سنة 1538، التي كانت آنذاك حاسمة في التسابق القائم بين شارل الخامس وسليمان القانوني من أجل السيطرة على البحر الأبيض المتوسط، والذي لم ينته أصلا إلا في عهد خليفتيهما.

إلا أن فترة التنظيم الجهادي هذه قد أضحت أكثر خضوعا للمركزية العثمانية، مما أفقده الكثير من الخصوصيات لفائدة التوجه السياسي. ولم يشرع الرياس في استرداد استقلاليتهم إلا بعد انتكاسة الأسطول العثماني في معركة ليبانطو (أكتوبر 1570)[5]، حيث استغلها هؤلاء للانسلاخ تدريجيا عن سلطة القسطنطينية كضباط رسميين[6]، مشكلين تمركزا متكونا من مختلف الجنسيات في قواعد الإيالات التركية

---

[1] Coindreau Op. cit p 22.
[2] Hubac Op. cit Préface p VII.
[3] Coindreau Op. cit p 24.
[4] Ibid p 23.
[5] Paul Chack "*Deux batailles navales*" – 53° éd–éditions de France–Paris 1935 – p121-51.
[6] Coindreau Op. cit p 25.

المتوسطية من طرابلس إلى الجزائر، جعل اختلافهم الطبائعي والعنصري عن الأتراك وعن العناصر المحيطة بهم يخلق نوعا من التنافر، وبالأساس مع الأهالي الأصليين[1]؛ وفي الوقت ذاته كانوا يعملون بجد من أجل تلطيف حدة التأثيرات السياسية التي كانت تكبح جماح توجهاتهم وتخضعهم لإرادتها، وتجول أجزاء مهمة من نتائج عملياتهم لفائدة المركز.

وقد كان من شأن هذه المتغيرات أن تفتح للجهاد البحري بشمال إفريقيا مجالا واسعا وأكثر استقلالية، وبالتالي منحته دفعة إضافية لتطوره؛ إذ ستطول عمليات المجاهدين مجالات بحرية ظلت مغمورة إلى ذلك الحين قصد القيام بتسديد ضربات قوية لعمق المجال الحيوي الإسباني، كان أهمها هجوم مراد رايس على جزر الخالدات عام 1585، والذي يقول عنه كواندرو :" إنه يمثل بنوعية خط الالتحام بين مجاهدي الجزائر العاملين في البحر الأبيض المتوسط، وتلك المجموعة الجديدة من مجاهدي المحيط الذين سيحملون بحق خلال الفترة التالية شهرة خطرة تحت لقب قراصنة سلا "[2].

---

[1] Hubac – Op. cit – p 2.
[2] Coindreau – Op. cit – p 25.

الفصل الرابع: الجهاد البحري بالأطلنتيكي

(حتى نهاية القرن السادس عشر)

لم تنطلق استفادة العنصر المغربي من الساحل الأطلنتيكي مبكرا لاعتقاده آنذاك بأنه يشكل نهاية العالم المعمور، وما تلاه عد في حكم المجهول انطلاقا من تسميته بـ" بحر الظلمات "، فكان انكباب المغرب وانفتاحه على الساحل المتوسطي الذي كان يلعب دور الربط بينه وبين العالم القديم، حيث كانت سبتة تقوم بدور البوابة التجارية الرئيسية بين العدوتين خصوصا، والقارتين عموما.

وإذا كانت البحريات الأوربية قد راحت منذ الفترات الأخيرة للعصور الوسطى تسعى إلى استغلال النواحي المجهولة من المجال الملاحي الأطلنتيكي، فإن ذلك قد مكنها من الاكتشاف التدريجي لمياه المحيط خلف جبل طارق، وما تولد عنه من بداية توسيع شبكة الخطوط الملاحية التي أضحت تزاحم الخطوط القارية غربا، إلى حين بداية التغلغل الأوربي في سواحل إفريقيا خلال القرن الخامس عشر كخطوة أولى تلتها خطوات أهم تمثلت في الكشوفات الجغرافية الكبرى، التي سيكون لها الأثر الحاسم في التخلي الاضطراري للمغرب عن موقعه كنهاية غربية جنوبية للعالم المعروف، ليصير مركزا وسطا مشرفا على مجال بحري نابض بحركة المرور الموازية لساحله من وإلى أوربا[1]، ويجر أهاليه – وقد تغيرت أهمية الموقع – إلى الاهتمام بالنشاط البحري، وإلى محاولة الاستفادة بشكل من الأشكال من الرواج الاقتصادي المتحرك على مرأى أعينهم، محفزين برغبات دينية ونفسية قوية.

وإن كان الاهتمام بالملاحة المحيطية قد ترسخ كأسلوب جهادي رسمي اضطلعت به السلطة السعدية، وتأسس على بقاياه جهاد شعبي متطور بدءا من انهيار السلطة السعدية وطوال القرن السابع عشر، فإن السلطات المتعاقبة على حكم المغرب قد عملت قبل ذلك الوقت على استغلال هذا المجال لترسيخ نفوذها، أو لتحقيق قوة بحرية سلطانية تفي بالغرض العسكري أو التجاري تجاه القارة الأوربية.

---

[1] Brignon Op. cit p 229.

1_ تطور البحرية المغربية بالأطلنتيكي

إن تأخر تحكم السلطات الإسلامية في مناطق المغرب الأطلنتيكية بفعل سيط الإمارة البرغواطية على الشريط الساحلي حتى حدود القرن الحادي عشر الميلادي كون عائقا وجيها أمام استثمار هذا المجال بشكل بارز المعالم، رغم أن البرغواطي قد تمكنوا من تأسيس نواة أسطول مغربي صرف لدواعي التحكم في مضيق جبل طارق وللقيام بأعمال قرصانية ضد السفن الأندلسية العابرة لذلك المجال[1]؛ وهذا يجعلنا نفترض قيام ملاحة أطلنتيكية ساحلية انطلاقا من الثغور الغربية باعتبار التحكم البرغواطي في الثغور المتوسطية التي حرص الأندلسيون على تبعيتها لتأمين التواصل بين العدوتين.

ولا يمكن إعزاء الانطلاقة الفعلية للأسطول المغربي الإسلامي في المي الأطلنتيكية إلا إلى العهد الموحدي، حيث بادر عبد المؤمن بن علي إلى اتخاذ مرسى المعمورة قاعدة أساسية للصناعة الملاحية، وورشا مهما للسفانة بلغ إنتاجه رب محصول قواعد الإمبراطورية الموحدية عموما[2]، نظرا لموقعها القريب من الم الأولية بوجودها على مشارف منطقة غابوية مهمة وفرت لها احتياجاتها من الخشب وأيضا لابتعادها نسبيا عن عمليات القراصنة الأوربيين واللصوص النشيطين في المياه المتاخمة للسواحل الشمالية للإمبراطورية، فكانت قاعدة المعمورة بذلك تمد الثغور الأخرى بالسفن تنفيذا لسياسة الملوك الموحدين الرامية إلى إنشاء ميليشيات بحرية لغرض الخفر الملاحي[3]، ومن ثم استفادة مصب أبي رقراق كغيره من الثغور لانطلاق نشاط ملاحي عسكري اعتبارا لاهتمام الموحدين به من جهة، ولقربه من المضيق من جهة أخرى.

وقد عرف الأسطول المغربي في هذا العهد ازدهارا كبيرا على يد يعقوب المنصور أساسا، إلى درجة صار معها مضرب المثل لدى المؤرخين[4]. بيد أن التفكك السياسي الذي شهدته مناطق الغرب الإسلامي في القرن الثالث عشر قد أثر بالسلب

---

[1] السيد عبد العزيز سالم وأحمد المختار العبادي: "*تاريخ البحرية الإسلامية في المغرب والأندلس*" – دار النهضة العربية – بيروت 1969 – ص 238.

[2] بلغ حجم المساهمة المطلوبة من دار السفانة بالمعمورة سنة 1160م قصد إعداد الأسطول الموحدي، مائة وعشرون وحدة من أصل أربعمائة سفينة. انظر: Brunot – Op. cit – p 291.

[3] بنعبد الله – نفسه – ص 63.

[4] ابن خلدون – نفسه – ص 453.

على الأسطول المتماسك الوحدات، ليتفتت بدوره بين المغرب والإمارات الأندلسية. ولن يتوقف ذلك إلا مع ظهور المرينيين وشعورهم بالخطر الأوربي الذي أضحى يتهدد المغرب انطلاقا من البحر، كمحاولة الإسبان السيطرة على مدينة سلا سنة 1260م[1]، والتي لم توقف السلطان أبا يوسف عند مستوى استعادة المدينة وتحصينها فقط وإنما دفعته إلى إنشاء دار صناعة بحرية حقيقية في واجهتها الشرقية على يد المعلم المهندس أبي عبد الله محمد بن علي الإشبيلي[2]، سرعان ما برزت كأهم قاعدة بحرية مرينية بعد سبتة، في عهد بلغ فيه الأسطول عظمة توازي عظمة الأساطيل الأوربية إبان فترة حكم السلطان أبي الحسن المريني (1331-51م)[3].

ويعود هذا الاهتمام إلى رغبة القوات الإسلامية في الحفاظ على نفوذها في الغرب المتوسطي، وفي تحقيق مجابهة ناجحة عند الضرورة ضد المسيحيين المهتمين بمحاولات التحكم في الخطوط البحرية التي يشكل المضيق أحد منافذها الرئيسية[4]. ولذلك تعددت أوراش السفانة على الساحل الأطلنتيكي من طنجة إلى مصب أبي رقراق، مع مساهمة أوراش داخلية مثل دار السفانة الكبرى بفاس[5]، من أجل تأمين وتنشيط المبادلات التجارية مع أوربا التي أصبح مصب أبي رقراق يضطلع بدور هام في مضمارها، بظهور خطوط منتظمة بين البحر الأبيض المتوسط والساحل الأطلنتيكي المغربي، تشكل سلا من جهة وساحل شمال إفريقيا حتى الإسكندرية وأيضا المدن الإيطالية من جهة أخرى حدودها البحرية، والتي بمقابلها جرت تنظيمات بحرية سلبية إلى محاولة عرقلتها ببداية ظهور القراصنة على الساحل المغربي، انطلاقا من مصب سبو[6].

ومع بداية انحسار الوجود الإسلامي في شبه الجزيرة الإيبيرية منذ منتصف القرن الرابع عشر، والتطور السياسي الناشئ في القسم الغربي منها ببروز مملكة البرتغال، أخذ الصراع التقليدي ينقل موقعه من أوربا إلى شمال إفريقيا في مرحلة عرفت فيها

---

1 ابن خلدون: "*العبر وديوان المبتدأ والخبر*" - المجلد السابع - دار الكتاب اللبناني - بيروت 1959 - ص 366-67.
2 انظر ترجمته لدى ابن علي الدكالي في "*الإتحاف الوجيز*" - نفسه - ص 64.
3 حركات: "*المغرب عبر التاريخ*" - الجزء الثاني - نفسه - ص 117.
4 ابن خلدون: "*العبر...*" - نفسه - ص 431-32.
5 يقول السيد عبد العزيز سالم: "كانت توجد دار صناعة كبرى في الموضوع المعروف باسم الحبالات شرقي فاس عند ملتقى واد فاس بواد سبو، وكانت تنشأ بها القوارب والسفن، ثم تنساب إلى واد سبو وتصعد فيه حتى مصبه في المحيط". انظر: "*تاريخ البحرية...*" - نفسه - ص 256.
6 حجي: "*الزاوية الدلائية...*" - نفسه - ص 174.

الأوضاع المغربية هشاشة في البنية السياسية المرينية، سامحة للبرتغاليين مع بداية القرن الموالي بمحاصرة القواعد الإسلامية الغربية، معتبرين أن أحسن وسيلة للدفاع عن المجتمع المسيحي تكمن في خنق الشواطئ المغربية بدءا بسبتة سنة 1415م المركز التجاري الرئيسي، وعقبه كافة المنافذ الأخرى باستغلال تقهقر الأسطول المريني كجزء من الضعف العام للدولة. وهكذا وفي ظرف قرن واحد أفلح هؤلاء إلى جانب جيرانهم الإسبان في السيطرة على كافة المراكز الأطلنتيكية والمتوسطية (آخرها المعمورة سنة 1515م) باستثناء مصب أبي رقراق[1].

وقد لعبت هذه المراكز دورا حيويا في السياسة الاقتصادية البرتغالية باتخاذها قواعد حماية وتموين للأسطول التجاري - قناة الاتصال الوحيدة مع المستعمرات -، خاصة وأن الخصوم الأوربيين قد طوروا وسائل مجابهتهم للاحتكار الاقتصادي الإيبيري باتباع أسلوب الحرب الاستنزافية التي راحت مسارحها تتمدد باتجاه الجنوب رويدا رويدا حتى بلوغ قراصنتهم نواحي الساحل المغربي بين المضيق وجزر الأصور والخالدات، متحدين في الهدف مع الجهاد السعدي المنطلق من الجنوب المغربي برا، والذي سيولد انتباه زعمائه إلى فعالية القوة البحرية كإحدى الوسائل العصرية، ويبرز كهاجس يدعوهم إلى بذل الجهود الكبيرة من أجل إعادة بناء أسطول مغربي قوي بإمكانه إكساب دولتهم ثقلا عالميا[2] وكلمة مسموعة في المجال الممتد غرب البلاد، الذي أصبح رئة التنفس لأعدائهم الدينيين، والشريان الأساسي للاقتصاد العالمي.

2 - الجهاد البحري بالأطلنتيكي خلال القرن 16

إذا كان العمل الجهادي بغرب البحر الأبيض المتوسط قد مكن الرياس من تأسيس ولاية الجزائر التركية، فإن القوات الإيبيرية قد أجبرت بفعل ذلك على الابتعاد التدريجي نحو الأطلنتيكي، وعلى جعل القوات المعادية لها مضطرة إلى تعقبها في المجال الجديد وعلى طول الساحل المغربي، باعتبار قربه من الخط التجاري الرئيسي

[1] Brignon – Op. cit – p 176-77.
[2] *Les S. I. H. M.* – 1° série – Angleterre – T I – p 3.

بين إيبيريا ومختلف بقاع المعمور[1]، لا سيما وأن هذا الساحل يقدم مراسي ملائمة للنشاط الجهادي أو القرصني.

وتقر مختلف التآليف باستفادة قوات غير محلية من هذه المراكز البحرية لممارسة نشاطها المناوئ للمصالح الإيبيرية، سواء قوات أوربية أو إسلامية. وأول إشارة عن ظهور الجهاد البحري التركي في عرض المحيط تعود إلى سنة 1531م انطلاقا من مرسى العرائش كقاعدة للتحرك[2]. وبداية من هذه السنة سيوسع الرياس الجزائريون قواعد تمركزهم على امتداد الساحل المغربي في غمرة ارتياد مختلف قراصنة أوربا لمراسيه، من أمثال الجنويين والفرنسيين والكاطالانيين والهولنديين[3]، ومن بعدهم الإنجليز، مستفيدين من تعدد القواعد المفتوحة أمام سفنهم، كالعرائش والمعمورة وأنفا وأسفي وموكادور وسلا[4].

وقد واكب هذا النشاط الاهتمام الجدي الذي راحت السلطات السعدية توليه للأسطول كوسيلة جهادية بحرية توازر سياسة الجهاد التي تحملت مسؤوليتها ضد الاحتلال الإيبيري منذ انطلاق دولتها، ولم تتأخر أخبار الجهاد الرسمي في الظهور مع بروز أولى العمليات بتدبير من قائد تافطنة[5] سنة 1537 الذي حاول التضييق بمراكب شراعية بسيطة على سفن الصيد الإسبانية والبرتغالية العاملة بالقرب من مراكز الاحتلال[6]. على أن هذا الاهتمام لم يرق إلى مستوى التنفيذ إلا مع لجوء محمد الشيخ إلى الاعتماد على التجربة العثمانية في المادة الملاحية باستقطابه لأعداد مهمة من الرياس الأتراك والعلوج، لا سيما وأنه قد نجح في انتزاع عدة منافذ أطلنتيكية من يد البرتغال، الأمر الذي مكنه من التوفر على قواعد متعددة لتجميع السفن التي بمقدوره ضمان إنشائها بفاس واستقدامها إلى المعمورة عبر نهر سبو، بالاعتماد إلى الدعم المنتظر من فرنسا استغلالا لعلاقة الصداقة والمودة التي تربطه بعاهلها[7].

---

[1] Coindreau Op. cit p 34.

[2] *Les S I H M.* 1° série Espagne – T I – p 3.

[3] *Ibid* Pays-Bas T V Intro. p X..

[4] Coindreau Op. cit - p 34.

[5] تافطنة: ميناء ساحلي ثانوي، يقع على بعد 45 كلم جنوب الصويرة.

[6] ورد في رسالة برتغالية وجهت إلى الملك جان الثالث بتاريخ 10 شتنبر 1537 قيام القائد المذكور بمهاجمة سفينتي صيد قرب موكادور، كما هاجم بعد ذلك عدة مراكب صيد قشتالية بالقرب من تلك النواحي. انظر *Les S I H M* – 1° série – France – T I – p 105-06.

[7] *Ibid* Espagne T I – p 229.

ومن الواضح ان هذا المشروع لم يبلغ مداه نظرا لتدهور العلاقات المغربية العثمانية من جراء تضارب مصالح الطرفين، والذي سيكون من نتائجه انحياز الأتراك إلى البيت الوطاسي بقيادة أبي حسون سنة 1554م، وتدبيرهم عملية اغتيال محمد الشيخ بعد ذلك بثلاث سنوات (1557)، ليكون ذلك نهاية للمشروع الجرئ الذي أثار مخاوف الإيبيريين، ودفعهم إلى مراقبة تطور الأسطول السعدي باهتمام دقيق، وإلى استقراء نتائجه المستقبلية وانعكاساتها الوخيمة على وضعية مراكز الاحتلال عموما، ووضعية مازكان بصورة خاصة[1].

وبموازاة سياسة التقارب مع العرش الإسباني التي سلكها عبد الله الغالب كدرع واق ضد التهديد العثماني الراغب في إلحاق المغرب بباقي مناطق الإمبراطورية الإسلامية الموحدة، كان السلطان السعدي يكشف بين الفينة والأخرى عن نواياه في ميدان الجهاد البحري، إما بغض الطرف عن استعمال الرياس العثمانيين لمراسي دولته كقواعد متقدمة، سامحا لهم بالاقتراب من الخطوط التجارية وبتحقيق المغانم المهمة؛ إذ في سنة 1566، استطاع هؤلاء الرياس انطلاقا من العرائش من الاستحواذ على ما ينيف عن خمسين سفينة أغلبها إسباني الجنسية[2]. ومن جهة أخرى اتخذ إجراءات عملية لتنظيم الجهاد البحري رسميا[3] رغبة منه في الظهور بمظهر المدافع عن حقوق المسلمين في هذا الجزء الغربي الذي ينازعه السلطان العثماني في مشروعية إمارته.

وأمام هذا الاهتمام المتصاعد الذي أبداه كل من الرياس العثمانيين وقواد إسبانيا إزاء مراقي المغرب، كان البلد يعيش فترة حروب أهلية سمحت لعبد المالك المعتصم بتولي السلطة بمساهمة عثمانية، الأمر الذي شجع باشا الجزائر حسن أغا بالكتابة إليه بعد ذلك سنة 1577، مبديا له رغبة الباب العالي في وضع ميناءي العرائش وسلا تحت تصرف بحارته في حال توقيع الهدنة بين القسطنطينية ومدريد، واعدا إياه بأن

---

[1] تضمنت رسالة موجهة من قائد مازكان إلى الملك البرتغالي في13 ماي 1556 معلومات عن أوامر محمد الشيخ بإنشاء مركبين بسلا ليرتفع عدد الوحدات بها إلى ثلاث، بنية محاصرة ميناء مازكان، مذكرة بخطورة ذلك على هذا الميناء، وبالتهديد الذي يشكله توفر السعديين على أسطول بحري. انظر: - *Les S. I. H. M.*–1° série - Portugal – p44.

[2] *Ibid* – France – T I – p 283-84.

[3] تشير رسالة برتغالية موجهة من طنجة إلى أن قاضي فاس قد عين قائدا على سلا، وأنه ينوي إنشاء عدد من السفن بها برسم تنظيم الجهاد البحري. انظر: *Ibid* – Portugal –p 109.

ذلك من شأنه أن يسهل عملية تحرير طنجة وسبتة من يد البرتغال، وأن يدر على المغرب مداخيل مهمة من مغانم المجاهدين ضد الأسطول الإسباني.

لكن حضور المبعوث الإسباني في بلاط السعديين جعله لا ينصح عبد المالك بإغلاق مراسي المغرب في وجه البحرية العثمانية فحسب، بل وأشار عليه بالحذر من الأتراك الذين يشكلون حرسه الخاص، وبأن حضور المجاهدين البحريين في المياه المغربية سيؤدي إلى إفلاس الخزينة بدل إثرائها بعرقلتهم للتجارة الأوربية[1]. ويظهر في الغالب أن وجهة النظر الإسبانية كانت هي الراجحة، إذ لم يستطع الأتراك تطوير حضورهم في المحيط الأطلنتيكي، وسعى السلطان السعدي إلى التقدم بمقترحات إلى إسبانيا ترمي إلى تأمين سلامة سفنها وعدم تعرضها لأي هجوم انطلاقا من سواحل المغرب، والسماح باستغلال مراسيه من طرفها[2].

وإذا كان السعي الإسباني إلى تحقيق بعض الامتيازات قد التزم بالوسائل الدبلوماسية، فإن البرتغاليين في غمرة تحريضهم لاحتلال المغرب لنيل قصب السبق أمام القوات العثمانية، كانوا يرون في العمل العسكري ضمانة كبرى لتنفيذ الهدف؛ حيث صار يرى في احتلال العرائش الخطة الأنسب لتأمين الملاحة وللوقوف حيال مطامع الأتراك[3]. غير أن لجوء محمد المتوكل إلى استقطاب الدعم البرتغالي شجع دون سيباستيان على استعجال تحقيق الاحتلال العام، ومن ثم دخوله في معركة وادي المخازن التي ستقضي على مستقبل بلاده، بمقابل النجاحين المادي والمعنوي المدعمين لوضعية المغرب المستقل.

إن نجاح أحمد المنصور السعدي بعد ذلك في تثبيت سلطانه داخليا، ونزوعه نحو لعب دور طليعي على الساحة الدولية بانتهاج سياسة التحالفات المتقلبة، قد جعله

---

[1] *Ibid* – Angleterre – T I – p 266-67.

[2] هناك مشروعا اتفاقية مغربية-إسبانية، أولهما اقتراح مغربي مؤرخ بـ 16 أبريل 1577، يلتزم فيه عبد المالك بامتناعه عن تأسيس أسطول بحري قابل للقيام بغارات على شواطئ إيبيريا، وبشنق الأتراك القادمين إلى المغرب بمعقم إسبانية، مع إعادة هذه الأخيرة إلى أصحابها، ورغبته في الإبقاء على الحرب ضد مناطق الاحتلال بالمغرب برا وبحرا. أما الثاني فهو اقتراح إسباني مؤرخ بماي 1577، ويسعى إلى تلزيم السلطان المغربي بمنع موانئ البلد عن الأتراك، وإرجاع متاعات السفن الإسبانية الجانحة على السواحل، وضمان ولوج مرافئ المغرب لسفن إسبانيا وحلفائها، ومنع هذه المرافئ في وجه القراصنة وأعداء إسبانيا دون التزام هذه الأخيرة بالمثل، وأيضا بامتناع عبد المالك عن تأسيس بحرية عسكرية. أنظر: *Les S. I. H. M.* – 1° série – Angleterre – p 207 et 214-15

[3] ذكر العاهل البرتغالي دون سيباستيان في رسالته الموجهة في 11 أبريل 1576 إلى أحد قواده، أن الوسيلة الوحيدة للتصدي للخطة العثمانية في السيطرة على موانئ المغرب، تقتضي سيادة البرتغال على العرائش. ذلك أن نجاح الأتراك في التمركز بها سيؤدي إلى استحالة الملاحة قبالة سواحل المغرب، وأن طردهم منها سيتطلب تكاليف جبارة. أنظر: *Ibid* - p 163.

يتشوف إلى تنفيذ حلم أسلافه المتمثل في تمكين الدولة من أسطول بحري قوي مدفوعا بالدور الهام الذي كانت القوات الملاحية تلعبه في ترجيح الثقل السياسي لمختلف القوات المعاصرة. فاجتهد في البحث عن المواد المطلوبة لهذا الغرض، مستغلا تقرب القوات الطامحة إلى الاستحواذ على السوق المغربية تصديرا واستيرادا، رابطا مثلا تصدير ملح البارود المحلي بمقايضته بخشب الإنشاء. وقد وجد في الحليف الإنجليزي الطرف الأكثر تقبلا لهذه الشروط[1]، والذي كان يبذل الجهود المكثفة لإرضاء احتياجات السلطان، إلى درجة أنه لحظة الإحساس بالعجز عن تسديدها انفراديا كان يسعى إلى طلب المساعدة الهولندية في هذا الصدد[2].

لذلك، ورغم كد البابوات في الحيلولة دون تمكين القوات الإسلامية عموما والمغربية على وجه الخصوص، من المواد المتعلقة بالملاحة باعتبارها عتادا استراتيجيا يحظر الاتجار فيه[3]، أفلح أحمد المنصور في فك طوق العزلة المفروض على المغرب في هذا المجال، وذلك بتحكمه في السوق المغربية سياسيا، مما حتم على التجار الأوربيين حفاظا على مصالحهم اللجوء إلى تهريب المواد المحظورة كوسيلة وحيدة لتصريف بضائع أخرى، بيد أن الملاحظ هو أن هذه السياسة لم تكن لتؤدي إلى نشأة أسطول سعدي حقيقي.

والسبب في ذلك أن المساعدة البروتستانتية لم تكن فعالة إلا بالقدر الذي يمكنها من خلق قوة جديدة مضادة للنشاط الملاحي الإيبيري، وليس تأسيس قوة بحرية مستقلة وفعالة بمقدورها أن تشكل مستقبلا عنصرا منافسا ومعرقلا لتطور نفوذها، بل إن هذا العون لم يقدم من باب المبادرة، وإنما أتى نتيجة ضغوط اقتصادية فرضتها السلطات الحاكمة، وأيضا ضغوط سياسية فرضتها إمكانية استغلال المغرب كقاعدة استراتيجية خلفية في الصراع البروتستانتي-الكاثوليكي. ولذلك نلاحظ استثمار القوات الأولى لمراسي المغرب لشن هجمات ضد سفن الثانية دون تنسيق مع السلطات المغربية، وهو ما خلق تناقضات مصلحية بينها[4]. ونلاحظ قيام قراصنتها أيضا بعمليات في المياه

---

[1] *Ibid* – T I – p 449.
[2] *Ibid* – p 391.
[3] *Ibid* – p 2.
[4] De Castries – Op. cit – p 812-13.

المغربية ضدا عن مصالح المغرب، مجبرين سلطانه على القيام بردود أفعال ضد مواطنيهم من التجار المستقرين بالمغرب[1].

لقد انطلق الجهاد البحري الرسمي عقبذاك لتجريب فعالية الأسطول السعدي بقيامه بغارات على شواطئ إسبانيا، والتي أبان من خلالها عن ضعف تقانته وبطء حركيته[2]؛ وارتأى المنصور ضرورة الاستفادة من الخبرات الأجنبية تصنيعا وتسييرا، ساعيا لدى الملكة الإنجليزية إليزابيث الأولى سنة 1589 من أجل السماح له باستيراد المجاذيف، وباستقطاب النجارين وصناع السفن، وكافة المواد الأخرى التي يحتاجها في ذلك من إنجلترة[3].

ومن الطبيعي أن تزداد رغبة المنصور تأججا أمام العمليات الناجحة لقراصنة الإنجليز ضد المصالح الإيبيرية، وأيضا مع الظهور المتواصل للبحرية العثمانية في المحيط كفاعلية لا ينقص من قدرها إزاء باقي البحريات العاملة في هذا المجال؛ إذ قبل ذلك أقدم مراد رايس الجزائري في سنة 1585 على الاستفادة من مرسى سلا للقيام بعملية جريئة بجزر الخالدات، نهب خلالها مدينة لانزروت وأسر بها ثلاثمائة شخص، ونجح في الإفلات من أسطول حربي إسباني كان يتعقبه بلجونه إلى العرائش قبل أن يجتاز المضيق تحت أنظار ذات الأسطول[4]، واعتبر ذلك أول فعل جهادي هام بالأطلنتيكي، ونقطة تأسيس الجهاد المنتظم الذي سيضطلع به على امتداد القرن السابع عشر مجاهدو سلا الجديد[5].

3_ التاريخ البحري لمصب أبي رقراق

يتميز موقع المصب بعدم ابتعاده عن المضيق، متمكنا بالتالي من استقبال التأثيرات الاقتصادية والسياسية الواردة منه، باعتباره نقطة التلاقي بين نهايتي الخطين البحريين المتوسطيين الذين يمثلان امتدادا مائيا للخطوط القارية القادمة من

---

[1] في رسالة إسبانية وجهت إلى فيليب الثاني بتاريخ 30 يناير 1588، تمت الإشارة إلى سقوط سفينتين فرنسيتين تحملان أمتعة لأحمد المنصور في يد قراصنة إنجليز، وأن السلطان المغربي قد اتخذ إجراءات انتقامية ضد مواطنيهم من التجار المستقرين بالمغرب لتعويض ما ضاع منه. انظر: Les S I H M - 1^e série T II France– p 139

[2] تشير رسالة إسبانية موجهة من حاكم سبتة إلى فيليب الثاني في 16 غشت 1588 إلى بلوغ أسطول أحمد المنصور إلى سبع غليوطات أو ثمان، وإلى قيامها بين الفينة والأخرى بغارات على شواطئ إسبانيا، مشيرا في الوقت ذاته إلى سهولة التخلص منها نظرا لتميزها بالبطء وبرداءة التسيير. انظر: Ibid - Angleterre - T I – p 503

[3] Ibid p 520.

[4] Ibid France T II - p 125.

[5] Coindreau Op cit – p 66-67.

أقاصي الشرق وأواسط إفريقيا من جهة، ومن جهة ثانية بتوسطه للساحل المغربي الشيء الذي جعله يحتل مرتبة ثانوية في اهتمام القوات المعادية للمغرب، وبالتالي بقاؤه مستقلا في فترة عودة احتلال أغلب المراسي، واستنزاف مناطقها الداخلية من أجل دعم وتموين الأساطيل الإيبيرية بالمحيط الأطلنتيكي، حتى أضحى المنفذ المحلي الأوحد لتصريف المنتوجات المحلية، والقاعدة البحرية الوحيدة المطلة على حركة الملاحة التجارية لمدة هامة من الزمن.

ولا يعني هذا أن الأوربيين لم يبالوا بأهميته، بل انتبه الإسبان إلى ذلك منذ منتصف القرن الثالث عشر، ونظموا محاولة الاستيلاء عليه لولا حيلولة السلطان المريني دون مخططهم، لما كان يشكله مركز سلا من ثقل تجاري هام جعله قاعدة للأسطول التجاري المغربي ونقطة أساسية في المبادلات بين جنوب-غرب أوربا والعالم المتوسطي والمغرب[1]، وفرض في الوقت ذاته على المرينيين إنشاء أسطول حربي للذود عن النفوذ في غرب المتوسط، وتدعيم مواقعهم بالمناطق الأندلسية. ولهذا الغرض اهتم السلطان أبو يوسف يعقوب بجعل المصب قاعدة بحرية تدعم القواعد الأخرى[2]، منشئا على الضفة اليمنى دارا للصناعة البحرية[3] التي ستصبح ثاني أهم ترسانة مرينية بعد سبتة، متخصصة في بناء سفن على شاكلة الصنف المتداول في البحر الأبيض المتوسط، وأساسا القوادس (*Galères*)[4]، وسرعان ما باشرت مهمتها، حيث يذكر برينو أنها ساهمت في تجهيز المراكب منذ سنة 1279م[5]، أثناء استعداد السلطان أبي يوسف لمواجهة هجمات المسيحيين على الأطراف الجنوبية للأندلس.

وقد استمر الاهتمام الرسمي بدور المصب الملاحي على عهد السلطان أبي سعيد خلال بداية القرن 13م، بنهج أسلوب سلفه لتدعيم الوجود الإسلامي في جنوب الأندلس[6]؛ بيد أن دخول المغرب في عهد اضطراب سياسي قد أدى إلى ركود قاعدة

---

[1] ابن علي الدكالي – نفسه – ص 39-40.

[2] القواعد البحرية الأخرى التي ورثها المرينيون عن الموحدين بالمغرب، هي: سبتة وطنجة وبادس والمعمورة. انظر: ابن خلدون: "*العبر*... " – الجزء السابع – نفسه – صص 418-19 و431-32.

[3] يصفها الدكالي بقوله:" دار الصناعة بناء حفيل قبلي سلا من جهة واديها، له بابان كان الوادي يدخل من أحدهما، ويخرج من الآخر بصناعة هندسية وقواعد علمية، وذلك أنه جلب الماء من الوادي إلى الباب المسامت لجامع حسن المذكورة، فيدخل الماء وتعوم فيه السفينة، فتخرج من الباب القبلي سابحة على وجه الماء إلى أن تقع في الوادي، ولذلك ارتفع قوس الباب القبلي نحو المائة قدم، ليخرج المركب منشور القلاع ". انظر: الدكالي – نفسه – ص 63.

[4] Brunot – Op. cit – p 293.

[5] Ibid – p 292.

[6] ابن خلدون – نفسه – ص 503.

أبي رقراق، رغم احتفاظها بالدور التجاري كمنفذ اقتصادي للشمال المغربي، خاصة خلال مرحلة المد الإيبيري طوال القرن الخامس عشر ومطلع القرن الموالي. وسيكون من نتيجة ذلك أن بدأ مصب أبي رقراق يتجه ليصير أحد الأوكار النشيطة للقراصنة الأوربيين بعد العرائش والمعمورة[1]، كقاعدة انطلاق لعملياتهم ضد السفن الإيبيرية؛ وإن ظل النشاط الملاحي يتسم فيه بالضعف وقلة الفاعلية على امتداد العهد السعدي[2]، رغم المجهودات المبذولة من طرف السلاطين.

إن أهمية مصب أبي رقراق لم تظهر للسعديين فحسب، وإنما للإيبيريين أيضا العاملين على محاولة استغلال الحرب الداخلية للحصول على تنازلات سياسية تدعم موقعهم في المغرب، بموازرتهم لآخر ملوك بني وطاس. إذ يلتجئ قائد سلا الوطاسي إلى بادس سنة 1549 ليقدم للقوات الإسبانية معلومات عن سلا وعن تحصيناتها الدفاعية الهشة، مشجعا على مهاجمتها باعتبارها القاعدة الأكثر ملاءمة لحملة منظمة على فاس[3]. إلا أن النجاح السعدي أنذاك قد جعل الإيبيريين عموما في موقف دفاعي بمراكز الاحتلال، تاركين لمحمد الشيخ فرصة الانطلاق في تكوين الأسطول المغربي، وفي اتخاذ مصب أبي رقراق مركزا له بنية التضييق على الثغور المستعمرة وعلى رأسها مازگان، الأمر الذي دفع حاكمها البرتغالي إلى دق ناقوس الخطر، لما يشكله ذلك من عرقلة في وجه الملاحة، ومن تشجيع السلطان على تطوير نواة الأسطول[4].

ويدل هذا الوضع على أن المصب قد أضحى مركزا لصناعة السفن، وبدون شك توفره على أوراش جديدة اعتبارا لعدم صلاحية الأولى نتيجة الإرسابات الرملية التي عرفتها الضفة اليمنى، مبعدة دار الصناعة القديمة عن مياه النهر تماما، ومن ثم استحالة استغلالها. ويمكن أن يكون موقع الأوراش الجديدة في المنجرة المذكورة خلال القرن السابع عشر، والموجودة على الضفة اليسرى عند قدم صومعة حسان[5].

وقد دام اهتمام السعديين بمصب أبي رقراق كقاعدة لصناعة السفن حتى في عهد عبد الله الغالب الذي نجده في سنة 1566 يعين أحد قواده على سلا بمهمة محددة في

---

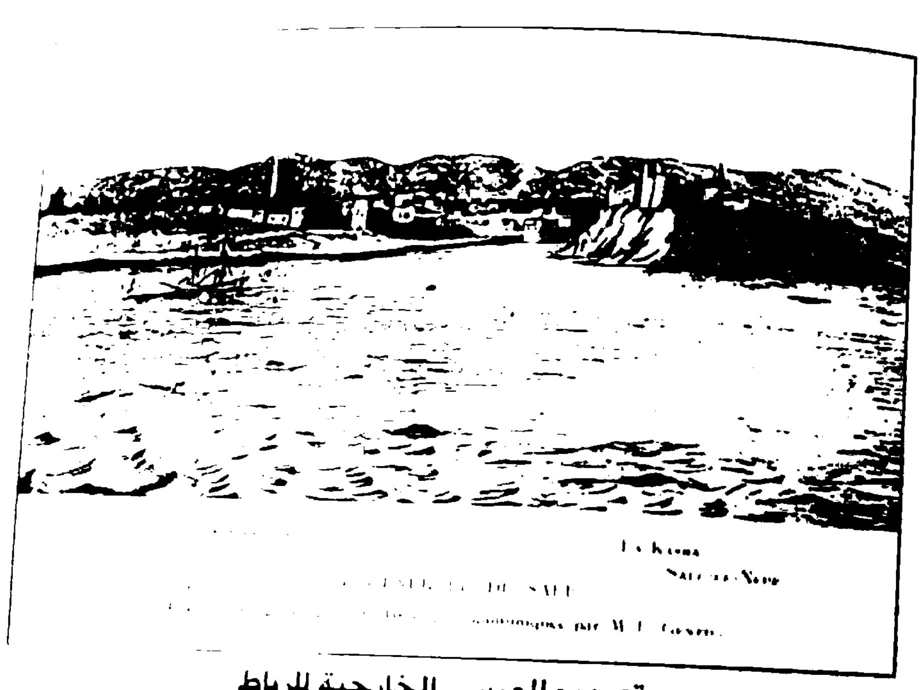
[1] *Les S I H M* - 1° série - Pays-Bas - T V - intro. p X.
[2] Caillé " *La ville de Rabat* ..." - Op. cit - p 223.
[3] *Les S I H M.* 1° série - Espagne - T I - p 187.
[4] *Ibid* Portugal T V - p 44.
[5] Coindreau Op. cit - p 103.

إنشاء السفانة وفي الاستعداد لتنظيم الجهاد البحري[1]، رغم الضغوط الشديدة التي ك
المغرب عرضة لها في عهده، والتي ستؤدي إلى انحسار الصراع بين عناصر البي
السعدي بعد ذلك داخليا، وبتدخلات خارجية لمؤازرة المتنافسين لن تنتهي إلا باندلا
معركة وادي المخازن وبانتهاء التنافس على الحكم بتولية أحمد المنصور سنة 578
وقد كان طبيعيا في هاته الأثناء أن يعرف الاهتمام السعدي بالأنشطة الملاحية فتور
وتوقفا استفاد منه بالأساس قراصنة أوربا الذين استغلوا هذا الوضع لتكثيف نشاطه
على امتداد الساحل الأطلنتيكي المغربي، وزاد من حدة ذلك التزام الدولة بالعلاقا
الخارجية التي فرضت على المجاهدين المحليين الانصياع لسياسة السلاطين[2].

ولن يهتم المنصور بالمجال الملاحي بصورة فعلية ورسمية إلا عقب تراج
الضغط الإسباني عقب هزيمة الأرمادا سنة 1588، حيث سيرتقي عدد السفن المغربي
التي يحتضنها مصب أبي رقراق إلى سبع أو ثمان غليوطات، رخص لها السلطا
بالقيام بهجمات على شواطئ إيبيريا بين الفينة والأخرى[3]، خاصة وأن النشاط البحري
قد تدعم لديه استفادة من العون الذي كانت القوات البروتستانتية تبادر إلى تقديمه
وأساسا الإنجليز الذين أمدوه بمختلف المواد الأساسية للسفانة.

---

1 *Les S. I. H. M.* – 1° série – Portugal – T V – p 109.
2 Penz – Op. cit – p 3.
3 *Les S. I. H. M.* – 1° séie – Angleterre – T I – p 503.



تصميم للمرسى الخارجية للرباط

عن : Les SIHM-2e serie- France- TII

وإذا كانت النتائج المحصل عليها لم ترق إلى المستوى المطلوب، فإنها تركت من جهة أخرى منطلقا لرسوخ قاعدة بحرية سوف تعرف أوجها عقب وفاته ولمدة تزيد عن قرن، بالاستعانة بعناصر جديدة وافدة على المنطقة، وحدث في احساس ما وراء المدينة الساحلية برا أمامها – بفعل اغترابها عن العناصر المحيطة بها ومن ثم صدود السوق أمامها – دوافع لتوجيه كل أنظارها صوب البحر، متخذة من الجهاد أسلوب للانتقام ووسيلة إنتاجية في نفس الوقت، سهل تنظيمها باستعادتها الضرورية المستمرة جزء من الملاحة الخاصة لرؤوس أموالها أو أجرتها[1]، ومستفيدة في آن واحد من غياب قوة سياسية قد توجه مسار الجهاد لينطلق كنشاط شعبي منسجم.

[1] Montalt, Op. cit., p 42-43

الباب الثاني

مقومات الجهاد البحري وتنظيماته

بطبيعته كنشاط ذي توجهين: عسكري واقتصادي، تطلب الجهاد البحري بمنطقة مصب أبي رقراق اتباع طرق عملية ووسائل تنظيمية متعددة ومتجانسة، تمثلت في مجموعة قوانين وأعراف متداولة في عموم مراكز الجهاد الإسلامي، خاصة لدى الرواد الجزائريين الذين بحكم سبقهم شكلوا مرجعا أساسيا للسلاويين في هذا المضمار، رغم الاستثناء الذي تميز به مركز سلا الجديد من غلبة عنصر بشري مختلف عن العنصر المكون لقواعد الجهاد الأخرى: الجزائر وتونس وطرابلس، ولو اتحدا معا في كونهما طارئين على كافة المراكز بقدومهما من أطراف أوربا الجنوبية؛ ومن جهة ثانية نتيجة الموقع المتميز لسلا الجديد كقاعدة جهادية متركزة على الساحل الأطلنتيكي بصفة منفردة، خلافا لوجود باقي الأخريات على الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط.

وإذا كان هذا الاختلاف قد حتم إدخال تغييرات محلية على مستوى بعض التنظيمات، فإن التشابه الكبير بين المراكز الأربع قد جعلها تحظى عموما باهتمامات موحدة من طرف المؤرخين الأوربيين، اعتبارا لوحدة الدوافع النفسية والمادية، ولتقارب التقنيات والتخطيطات المتبعة على الصعيدين الملاحي والعسكري، ولتشابه مناهج العمل التي ترتقي في بعض الأحيان إلى مستوى التنسيق المشترك[1]، وأيضا لوحدة نمط حياة العاملين والعلاقات السائدة بين مختلف الأفراد وتوازي قوة النتائج وطرق الاستغلال والاستثمار، بشكل جعل أوربا وقواتها المتضررة ترى فيها عموما جبهة موحدة موزعة جغرافيا، تفرض عليها نهج سياسات متشابهة تجاه مراكزها جمعاء. ذلك أن كل نجاح سياسي أو عسكري لإحدى القوات ضد أحد هذه المراكز يشجعها على إعادة استعمال وسائله إزاء المراكز الثلاثة الأخرى[2].

لذلك، فإن تناولنا لمقومات نشط الجهاد البحري بمصب أبي رقراق ليس من شأنه أن يساهم في كشف جوانب من حياة مجاهدي سلا الجديد فحسب، ولكنه سيتيح أيضا تكوين صورة عن الفعل الجهادي الإسلامي في عموم شمال إفريقيا، سواء تعلق الأمر بكفاءته البشرية أو ببنيته المالية أو بتجهيزاته التقنية أو بمردوديته الاقتصادية، مثلما

---

[1] Coindreau Op. cit - p 178.

[2] أدى نجاح فرنسا في تحقيق اتفاقيتي هدنة مع الجزائر سنة 1666م وتونس سنة 1672م إلى إصدارها الأمر إلى أسطولها سنة 1680م بالتضييق على السفن السلاوية من أجل إجبار سلطاتها على التفاوض حول السلم. أنظر Les S I H M - 2e série - France – T I – p 474-75.

باستفادته بالدرجة الأولى من جملة تنظيمات جديدة فرضت عليها طبيعته الالتصا
بالمركز الساحلي دون التغلغل إلى الداخل أو الانفتاح عنه إلا قليلا، باعتبار تباع
الجهاد البحري عن صنوه البري المألوف على مستوى التلقائية والجماهيرية.

ذلك أن الجهاد البري الشعبي إن حتمت عليه تقاليده وعاداته الانفتاح على تطو
ومساهمة جميع الكفاءات البشرية الراغبة في الانخراط في صفوفه بغض النظر عن
الاختلافات العنصرية والاجتماعية من جهة، والاعتماد في تمويله المادي على
المشاركة الشعبية الواسعة وعلى مختلف الشرائح، ودعمه المعنوي أساسا على الفقها
والشيوخ والزوايا، فإن الجهاد البحري الشعبي، وعلى النقيض من ذلك، قد جعل
أنشطته – بحكم انحسار مواقعه في مراكز حضرية ساحلية – لا يشع إلا بشكل ضيق
على المناطق المجاورة، ولا يسمح بورود أية تأثيرات شعبية أخرى إلا رسميا، أو
لتغطية خصاص ملموس؛ حيث أنه رغم طابعه التطوعي خضع لتنظيمات مقننة
ومتعارف عليها بشكل واسع، تشمل تنظيم الجوانب المالية والبشرية والعسكرية
والتجارية، بصورة بدا معها أشبه بمؤسسة قائمة الذات، قوامها الإنتاج وهدفها
المردودية.

الفصل الأول: البنية المالية والبشرية

فرض نشاط الجهاد البحري على صعيد البنية المالية مقاييس محددة تقوم مسألة التكاليف وشروط تمويلها من جهة، وتنظم طريقة توزيع المداخيل من جهة أخرى. الشيء الذي جعله يبدو كمجال إنتاجي يتعاون في سبيل ازدهاره صاحب الرأسمال ومسير الأشغال وباقي العناصر الفاعلة، بدافعين متكاملين: أحدهما معنوي مندرج في إطار الصراع التقليدي الإسلامي-المسيحي، وثانيهما مادي متمثل في تحقيق القسط الأوفر من المغانم.

وعن هذه القاعدة تولد هاجس استقطاب كل من من شأنه أن يكسب مؤسسة الجهاد قوتها الضاربة الضرورية، بتغذيتها بالطاقة البشرية اللازمة من كفاءات تقنية يتم تطعيم نواتها الأندلسية من مكونات المغانم في هيئة علوج أو أسرى متخصصين ملاحيا، أو كفاءات عسكرية عددية مؤلفة من نسيج مختلط: أندلسيون، أوربيون، أهالي مغاربة، أو طاقات محركة للسفن تدعم طاقات الرياح يضطلع بتغذيتها أسرى المجاذيف، الشيء الذي جعل الجهاد البحري قائما على تعدد جنسيات عناصره، وعلى ازدواجية ديانتهم، وتساوي درجاتهم من حيث الخضوع للعنصر الأندلسي المستثمر والممول شبه الأوحد لحركته.

لقد كان الجهاد البحري يتطلب باستمرار موارد مالية وإمكانات بشرية خاصة به، مكنته ظروف العصر من التوفر عليها في صورة تتقارب مع باقي قواعد الجهاد الإسلامي في إفريقيا الشمالية من حيث مصادرها وسبل استثمارها وفرص تطورها. حيث إذا كان التباعد الاجتماعي في منطقة المصب الحاصل بين الأهالي والعناصر الطارئة قد فرض على هذه الأخيرة الاستقرار بالضفة اليسرى (سلا الجديد)، وجعل نطاق قناة التواصل يضيق إلى أبعد حد، مبديا قيام مجتمعين مختلفي النظرة إلى مصالحهما، فإن اتساع مدار الاختلاف سيفرض نمطين اقتصاديين، ظل تجذر القاري منهما من اختصاص الضفة اليمنى (سلا البالي)، مؤديا بذلك بالضفة المقابلة وبعناصرها إلى البحث عن مجال جديد آمن ومستقل عن كل التأثيرات القارية

الأخرى، خاصة المباشرة منها التي كانت ضغوطها الاجتماعية والدينية تشعر هذه العناصر بانسداد كل أفق للاندماج القاري، وللاستثمار الاقتصادي في البعد الخلفي لمركز الاستقرار، في الوقت الذي كانت فيه الأبعاد الاقتصادية للمنطقة حكرا على الأهالي: أعراب زعير خلف أسوار رباط الفتح، وأهالي سلا البالي انطلاقا من الساحل الشمالي للنهر.

لذلك كان الاستقرار البشري الجديد بما حمله معه من رؤوس أموال لم تعرفها المنطقة من قبل يضغط بثقل لفتح منافذ استثمار جديدة لن تتمكن المدينة وأنشطتها الحضرية من احتوائها، مع انسداد آفاق التوظيف القاري، الأمر الذي جعل المجال المائي ترتفع قيمته ويبرز كمدى امتداد اقتصادي ممتاز باعتبار انكفاء العناصر الأصلية عنه، ومن ثم أصبح لزاما على المستقرين الجدد الاستئثار بالهامش الأوحد المتروك لهم.

وبمجرد بداية الدورة الاقتصادية ونتائجها المشجعة كان من الطبيعي أن يستقطب العنصر الأندلسي – كفاعل محوري في هذا النشاط – جميع الكفاءات المهتمة بهذا المجال، والمتميزة على غراره عموما بغربتها عن المنطقة وباختلافها الاجتماعي عن الأهالي، لما يقدمه لها الجهاد البحري من فرصة للبروز، ومن مداخيل اقتصادية جديدة، ومن مستوى اجتماعي وسياسي أفضل. ولذلك ستمتزج كل تلك التجارب والجهود من أجل تكوين وتطوير الوسائل القمينة ببلوغ الهدف، في إطار منافسة إيجابية، لن تعرف مسيرة معاكسة إلا مع بداية المساس بالأعراف والتقاليد المتداولة في أوساط رجال الجهاد والقرصنة.

1 - تمويل الجهاد البحري

أفرز الاستقرار الأندلسي في القصبة وسلا الجديد ظهور فئتين مختلفتين ومتكاملتين، استقرت إحداهما بالقصبة وامتازت بقوتها الاقتصادية وبنفوذها السياسي، وتمركزت الثانية بسلا الجديد متسمة من جهتها بقوتها العددية وبغلبتها البشرية. وقد كان التواصل آنذاك حادثا بين الطرفين مادامت الفئة الأولى التي يشكلها الحرناشيون

هي نواة الاستقرار بالضفة اليسرى والمنشطة للحياة الاقتصادية والسياسية، والتي ما كان حيال اللاجئين الجدد عقب صدور قرار الطرد سوى الامتثال لتوجيهاتها ولاختياراتها، لا سيما وأنها أفلحت في بلوغ المنطقة محملة بثرواتها المنقولة معها من الأندلس، ظاهرة عناصرها بمظهر الأثرياء. وبواسطة هذه الثروات أصبحوا هم موجهو النشاط الاقتصادي بالضفة اليسرى، والمؤسسون والمحتكرون للعمل الجهادي البحري في مرحلته الأولى، عاملين على تجهيز السفن وعلى إرسالها للنشاط خارج المرسى[1].

ورغم اختلاف حجم الثروات بين سكان القصبة، كان مجال الاستثمار مفتوحا أمام الجميع دون استثناء قصد المساهمة في تكاليف السفن العاملة، مكونين نوعا من الشركات والتعاضديات المالية التي كانت تضم حتى أكثرهم فقرا، الذين قد لا يساهمون إلا بمبالغ هزيلة[2] حسب إمكانات كل واحد منهم، بعضهم بمائة واخرون بخمسين أو عشرين أو عشرة أو أقل من الدوكات، ويشتركون بذلك في أرباح المغانم حسب مساهماتهم[3]. ومقابل ذلك كان ممنوعا على غير الحرناشيين من الأندلسيين المشاركة في تمويل الحملات، في حين ظل الأهالي المغاربة وعلى رأسهم سكان سلا البالي غرباء عن النشاط الملاحي[4]، تاركين المجال للعنصر الحرناشي للتحكم فيه بصورة كلية.

ولا يمكننا الوقوف على حجم الاستثمارات المعتمدة موسميا في مجال الجهاد البحري إلا إذا ما انتبهنا إلى حجم المتطلبات المالية الكافية لصيانة وتجهيز سفينة معاصرة سنويا، والذي لا نشك في كونه لم يكن – بالنسبة لمجاهدي سلا الجديد – يقل عن تقويم السفن العاملة في البحر الأبيض المتوسط خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر، حيث كان ذلك يصل إلى معدل ستة آلاف دوكا عن كل وحدة[5]. وإذا ما اعتبرنا أن معدل الأسطول حتى سنة 1625م كان يصل في حده الأدنى إلى عشر سفن

---

[1] Les S.I.H.M. 1e série France - T III - p 190.
[2] Caillé " *La ville de Rabat* ... " Op. cit - p 226.
[3] *Les S.I.H.M.* 1e serie - Pays-Bas - T III - p 272.
[4] Caille Op cit p 224.
[5] Braudel Op cit p 168.

موسميا، اتضحت لنا قيمة المبالغ الموظفة (ستون ألف دوكا على الأقل) في مجال الاستثمار في الجهاد البحري، واحتوائه لجل الأموال المدخرة في المجتمع السلاوي، إما في شكل مساهمة مباشرة أو في شكل قروض سعى اليهود بالدرجة الأولى إلى توفيرها لرياس السفن المحتاجين[1].

يفهم من هذا المنطلق الارتفاع المطرد لحجم الأسطول موسما عقب آخر خلال النصف الأول من القرن السابع عشر الميلادي، بفضل النجاح المهم الذي كان يعود بالأرباح الجيدة على المساهمين، مشجعة إياهم على المزيد من الاستثمارات وبمبالغ متطورة عما سبق من جهة، ودافعة بالمفلسين منهم إلى البحث في سبل الإبقاء على مشاركتهم في أرباح المواسم. واقتصار هذه الوضعية على فئة دون أخرى أدى بالمجبرين على الابتعاد عن المساهمة في هذا المجال الخصب إلى التنقيب في كيفية الاستفادة بدورهم من النتائج، الشيء الذي سيكون له الأثر الحاسم في اندلاع الحرب الأهلية بين سكان الضفة اليسرى بعضهم ضد البعض أولا، ثم إلى قيام حرب دموية بين سكان الضفتين ثانيا.

إن توصل الحرناشيين والأندلسيين إلى اتفاق ماي 1630م قد أنهى احتكار الأوائل لأرباح مؤسسة الجهاد البحري، وسمح للآخرين برفع الحظر المفروض عليهم رغم أنهم كانوا يشكلون العنصر الغالب في الكفاءات الفاعلة على متن السفن. فشكل دخولهم مجال التمويل دفعة قوية للنشاط الذي شهد آنذاك أرقى فترات أوجه وازدهاره لا على مستوى المردودية، وإنما أيضا على مستوى كفاءة الأسطول بفعل وفرة الاستثمارات التي راحت تطول مختلف أحياء المدينة انطلاقا من كسر قاعدة احتكار سكان القصبة، وعمت بنفس الأسلوب وغالبا بشراكة في رؤوس الأموال، مقابل نسب محددة في الأرباح للمساهمين حسب قيمة مشاركاتهم[2]، والذين لم يعودوا مهتمين بالتجهيز والصيانة فحسب، وإنما صاروا معنيين بالمشاركة في دعم إنتاج أوراش السفانة المحلية التي كانت كلفتها تفرض استثمارات إضافية بحسب مشاريع الوحدات المبرمجة، لا سيما وأن الكلفة التقريبية لبناء السفينة الواحدة لم تكن تقل عن كلفة تجهيزها وصيانتها الموسمية، أي حوالي ستة آلاف دوكا[3].

---

[1] Coindreau – Op. cit – p 56.
[2] Dan – Op. cit – p 298.
[3] Braudel – Op. cit – p 168 note.

ورغم أن مختلف المؤلفات تتحدث عن كون النشاط الجهادي ظل لصيقا بالضفة اليسرى وبعناصرها، إلا أننا نعتقد بأن نهاية حالة اللاسلم السائدة بين سكان الضفتين بدخول المنطقة جمعاء تحت نفوذ الإمارة الدلائية منذ سنة 1641 قد زاد من توسيع قاعدة التمويل، لما كان للوضع الأول من تأثير اقتصادي سلبي على ساكنة سلا البالي، بحيث استحوذت الضفة اليسرى على أغلب المعاملات مع أوربا ودفعت بنظيرتها اليمنى إلى الركون في الظل، بعدما كانت وإلى وقت قريب عاصمة المنطقة وإحدى أهم نافذتين للتجارة الخارجية للمغرب؛ وثانيا لما خلفته الحروب بين الضفتين إبان عهد المجاهد العياشي من تقارب بين سكان سلا البالي والحرناشيين، لا سيما وقد لجأ الكثير منهم إليها بين سنتي 1636 و1637م، وهي فرصة تكفي على الأقل عند عودتهم إلى سلا الجديد لترسيخ جزء من اهتمام أهالي سلا البالي بالمشاركة في مجال الجهاد البحري، وتحين فرصة اضطلاعهم بدورهم بمجرد حدوث التواصل بين الضفتين، والذي سوف يتم بعد انتفاء وضعية التنافر السياسي، خصوصا وأن سلا البالي قد تمتعت بالحظوة لدى الدلائيين باحتضانها لمقر الحاكم سعيد الجنوي.

وإذا كانت الدواعي التمويلية قد كرست الجهاد البحري في أيدي أرستقراطية تجارية كان الأندلسيون واليهود المؤثرين والفاعلين فيها بصفة أساسية[1]، فإن دخول المنطقة تحت سلطة العلويين سوف يلحق بالبنية المالية لمؤسسة الجهاد تغيرا ملحوظا راحت معالمه تتضح مع رغبة مولاي الرشيد في التحكم في الأسطول وإخضاعه لخدمة المصلحة الاقتصادية والسياسية للدولة، وفي الاستفادة القصوى من المداخيل الهامة للمواسم الجهادية.

فقد بادر السلطان – ومن بعده خليفته مولاي إسماعيل – إلى الإسهام المباشر في تمويل المواسم الجهادية بتملك عدد من السفن راح يرتفع على حساب سفن الخواص سنة بعد أخرى[2]، خالقا بذلك منافسة غير عادلة واجهت فيها الاستثمارات الخاصة قوة الدولة وسلطتها، سرعان ما مالت كفتها لفائدة الأخيرة؛ إذ في غضون خمس سنوات ارتفعت ملكية السلطة إلى نسبة 60 % من مجموع وحدات الأسطول (7/4 سفن سنة 1671)[3]. ويعزى ذلك إلى أن بداية العهد العلوي بالمنطقة قد زامن توقفا للجهاد

[1] Monlau Op. cit - p 78.
[2] Coindreau Op. cit p 59.
[3] *Les S I H M* - 2° serie – France – T I – p 379.

البحري من جراء الاضطراب السياسي الذي غمرها عند تدهور السلطة الدلائية، فأنهك رجال الجهاد البحري، وجعل الأسطول يتقلص إلى سفينة واحدة عاملة قبل سنة 1668م[1].

وقد أتى دور السلطة ليؤثر في تطور نسبة سفن الخواص بممارستها لرقابة مشددة على أرباح الجهاد، وإخضاعها لاقتطاعات غير مألوفة؛ في وقت ارتفعت قيمة التكاليف ونفقات التجهيز من جراء الحصار الاقتصادي الممارس من قبل الأساطيل الأوربية، التي جعلت الحصول على المتطلبات الملاحية والعسكرية للسفن صعب التحقيق، وخصوصا بتصديها الشديد لمكافحة تجارة التهريب.

هكذا أضحى تجار المصب وممولو المواسم الجهادية – الذين كانوا يجهزون خلال المواسم العادية عددا من السفن يتراوح بين عشر اثنتي عشر وحدة– يبتعدون بالتدريج عن مجال عملهم التقليدي هذا، نافرين منه بسبب الكساد الذي بدأ يعرفه، وغلبة مصاريفه الباهظة على أرباحه المقلالة التي أفرزتها السياسة الضريبية للدولة من جهة[2]، والمجابهة غير المتكافئة مع القوى الملاحية الأوربية من جهة ثانية، فتركوا للسلطان فرصة توسيع نفوذه في هذا المضمار، وتخلوا في الوقت ذاته اختياريا عن تزويد قطع الأسطول بسبل بقائه وقوته بفعل غياب الطموح الفعلي الذي انبنى عليه ازدهاره وتطوره.

لقد أسندت مسؤولية تجهيز سفن الدولة إلى مكلف رسمي يضطلع بقيادة مرسى سلا، وباستقطاب البحارة المتطوعين للعمل وفق شروط جديدة تتحدد في أجور قارة ضعيفة كرواتب مؤقتة تقتطع من حقوقهم الهزيلة عند العودة بالمغانم[3]؛ وكان عليه من جهة ثانية السهر على تجهيز السفن وتموينها من حقوق الدخول والخروج المفروضة على البضائع التي يبحر بها التجار المسيحيون من وإلى المرسى. وكما يصف القنصل الفرنسي إيستيل، فإن قيامه بتلك المهمة كان يتم بشكل يرثى له، حتى أن تلك السفن كانت تفتقر إلى كل شيء رغم توفر التمويل الضروري[4]، من جراء ضعف الاستفادة الشخصية من الجهود المفروض بذلها.

---

1 *Ibid* – p 280.
2 *Ibid* – T IV – p 707.
3 *Ibid* – p 705-06.
4 *Les S. I. H. M.* – 2° série – France – T I V – p 706.

وفضلا عن ذلك كانت الميزانية المخصصة لرجال الجهاد البحري العاملين على متن السفن السلطانية تتطور بالسلب مع ارتفاع نسبة الاقتطاعات التي مست مجال الجهاد؛ فقد كان السلطان يحصل على خمس الغنيمة (1/5) كحق شرعي، أي بزيادة 100 % عن الوضع السابق، ثم يضيف نصف الباقي كحق تمويل وملكية السفينة، ويحتكر كافة الأسرى مقابل هبة هزيلة[1]، الأمر الذي جعل المداخيل المتبقية تتضاءل بقوة وتزداد تقلصا مع الاقتطاعات الأخرى التي يباشرها قائد المرسى ورايس السفينة، بحيث لا يبقى لعموم البحارة إلا مبلغا ضئيلا للتوزيع في ما بينهم، راح ينشر في صفوفهم الضجر والنفور من مواصلة حياتهم المهنية، إلى درجة أن القنصل الفرنسي المذكور أكد أنهم لو لم يكونوا مجبرين على العمل على متن سفن السلطان لكان من الصعوبة إيجاد ولو بحار واحد راغب في العمل، لأنهم كانوا يرون في ذلك مخاطرة بحياتهم وحريتهم مقابل لا شيء[2].

ولهذا ظهر أن المنافسة بين الدولة ورجال البحر العاملين لحسابهم قد انتهت بخضوع الأسطول لملكية السلطة، ورافق ذلك ركود في الدوافع النفسية والاقتصادية التي كانت أساس تطور المواسم الجهادية وعاملا مركزيا في استمراريتها بقوة؛ وأفقد التمويل الرسمي- بفعل إقصائه للمساهمة الخاصة- نشاط الجهاد البحري قوته المعنوية المرتكزة على السند الشعبي، ومبادرته المدعمة لمغامرات الرياس ورجال البحر والمعبرة عن طموحات المنطقة وعناصرها، بعدما صار مجرد نشاط اقتصادي رسمي يوظفهم كأجراء يتحملون المخاطر والصعاب مقابل القليل من النتائج الملموسة.

2 ـ الكفاءات البشرية للجهاد البحري

ما كان لهذا الميدان أن يستقطب أولئك الرجال المحنكين الذين منحوا لمصب أبي رقراق شهرته الكبرى التي بوأته مصاف القواعد الجهادية الرئيسية، لولا التمجيد الشعبي والمردودية الاقتصادية اللذين كانا يعودان على كل من انضم إلى الجهاد كفاعل؛ إذ لا أحد كان يحظى في أوساط العامة بالتقدير والإعجاب قدر ما كان يحظى به هؤلاء المجاهدون المحافظون على فرض الجهاد ضد النصارى وخصوم الدين

[1] Coindreau Op. cit p 64.
[2] *Les S. I. H. M.* - 2° série France – T IV – p 706.

الإسلامي[1]، في وقت كانت تعاني خلاله مناطق الاحتلال من جبروتهم. وقد سمح هذا الشعور بنشوء ظرفية عمل مساعدة وعنصر جذب مؤثر في مختلف رجال البحر من شتى الجنسيات الإسلامية، إما في شكل مسلمين قدامى رأوا في مقارعة أعداء الدين واجبا مقدسا؛ أو في شكل مسلمين عانوا من ويلات التضييق المسيحي قبل لجوئهم إلى أراضي الإسلام فانساقوا في الجهاد رغبة في القصاص والانتقام؛ أو في صورة مسلمين محدثين فضلوا الانخراط في الإسلام لما كان يمنحهم ذلك من حرية وانعتاق على معانقة بؤس الأسر وحياته التعسة؛ وهؤلاء وأولئك اجتمعوا كلهم في مزية خبرتهم للمران الملاحي والدربة العسكرية، ممكنين بذلك الجهاد من كفاءة وفعالية مرغوب فيهما.

وقد شكل الأندلسيون نواة هذه المجموعة سامحين بورود طائفة من البحارة والرياس المتميزة بحنكتها القوية، ومحققين تكاملا ضروريا في ما بينهم على مستوى التقنيات، ومستفيدين طوال الجزء الأعظم من القرن السابع عشر الميلادي من الوضعية المستقلة للمصب التي جعلتهم لا يعترفون بأية سلطة غير سلطة الممولين[2] التي فتحت لهم مجالا أرحب لتنفيذ الارتجال والإبداع الحر، تولد عنه تطور مدهش للمواسم على كافة مستوياتها الجغرافية والعسكرية والاقتصادية، وبروز قوي للرياس السلاويين الذين أصبحوا مدعاة للرعب في نفوس بحارة مختلف الأساطيل التجارية، إلى درجة ارتقاء بعضهم إلى مصاف أمراء البحر كترقية مبنية على أساس العبقرية والجرأة والشراسة والتوجيه الناجح للرجال[3]، سواء في المراحل الأولى للجهاد السلاوي في شخص موراطو رايس، أو خلال الفترات الأخيرة منه في شخص عبد الله ابن عائشة.

ويعزى هذا البروز إلى أن البحرية السلاوية على العموم كانت- مقارنة بقوات المراكز الجهادية الأخرى- دون المستوى تقنيا وعسكريا، وغير متكافئة مع حجم النتائج المحققة؛ فالنجاح والشهرة اللذان عرفهما مصب أبي رقراق دان بهما للتكتيك المعتاد لرجاله ومهارة تسييرهم لنشاطهم أكثر من قوة الأسطول وتجهيزاته الحربية[4].

[1] Dan – Op. cit – p 92.
[2] Coindreau – Op. cit – p 58.
[3] Hubac – Op. cit – p 22.
[4] Leroux – Op. cit – p 133.

ومن هنا كان اختيار رياس السفن يحظى منذ البداية بعناية فائقة من قبل الساهرين على مؤسسة الجهاد البحري، ويتم تعيينهم وفقا لمداركهم التقنية وكفاءتهم التسييرية؛ فهم الذين كانوا يوجهون الملاحة وينظمون المعارك، وهم الذين كانوا يفرضون النظام على متن السفن؛ ومقابل ذلك كان عليهم مجابهة التحديات بقدراتهم الشخصية، وكان عليهم الفرض الشجاع للكفاءة التكتيكية التي تتجاوز كفاءة السلاح والتقنيات[1]، والتي بمقدورها قهر الظروف العادية والاستثنائية للعمل. ومن ثم كان الاختيار يخضع لمقاييس التجربة والإقدام ، حيث ينتقى الرياس من بين من يلمس فيهم الإخلاص بشرف للمهمة الموكولة إليه، ونادرا ما يتم تكليف بعضهم بالمهمة المذكورة عقابا له[2] لتسديد قرض، أو لتصحيح أخطاء أحد المواسم السابقة.

ولتيسير مهمة الرايس وتمتيعه بطاقم منسجم يتماشى وأسلوب تسييره، كانت مامورية اختيار البحارة من بين المتطوعين موكولة إليه حسب القواعد والأعراف المتمثلة في الامتثال الطوعي له[3]، والقناعة بتسبيق أولي من المال وصدرية وسروالين قبل انطلاق الحملة، على أمل تحقيق غنيمة جيدة بإمكان توزيعها أن يترك لكل مشارك قسطا مرضيا[4]. وقد كان من شأن هذا أن يخلق حوافز قوية للعمل ولإنجاز الباهر من العمليات كشعور عام كان على متن كل سفينة مبحرة، الشيء الذي يفسر قوة المواسم الجهادية حتى حدود سنة 1660م، وبداية انطفاء جذوتها في ما تلا ذلك بفعل انتفاء تلك الشروط التي يقدم القنصل إيستيل نظرة عنها سنة 1690، متحدثا عن سفن الدولة:" ليس لهذه السفن إلا ثلاثة ضباط قارين: الرايس ونائبه وكبير البحرية، لكنهم بدون مرتب ولا رعاية. وحينما يراد استخدامها في الجهاد يرفع علم السلطان، وانذاك يقدم من يود امتطاءها من البحارة بسلاحه حيث ينفق عليه القائد. فإذا ما حققت مغانم يأخذ السلطان نصف قيمتها، ويقتسم النصف الثاني بين الضباط والطاقم؛ كما يأخذ السلطان النصف الثاني من قيمة الأسرى مقابل خمسين إيكوس (150 ليرة) عن كل رأس، ويبادر القائد والرايس وبقية الطاقم إلى توزيع المغانم وحمولاتها "[5].

[1] Des Champs Op. cit p 80.
[2] Brunot Op. cit p 340.
[3] Coindreau Op. cit p 63.
[4] Brunot Op. cit p 340.
[5] *Les S I H M* 2e serie France – T III - p 318.

وقد كان الطاقم العادي لسفينة الجهاد السلاوية يتراوح ما بين مائة وخمسين ومائتي بحار بالنسبة للمراكب الكبيرة[1]، وأقل من ذلك لما دونها (حوالي ثمانين بحارا)[2]. وقد تقلصت كثافة الطاقم في العهد العلوي حتى بالنسبة للسفن السلطانية إلى ما بين الثمانين والمائة رجل، باستثناء السفينة الخصوصية الوحيدة التي كان يملكها عبد الله ابن عائشة المحافظة على نفس القوة البشرية المألوفة لدى الرياس السلاويين[3]. وكان رجال البحر يصنفون على عهد مولاي إسماعيل إلى مراتب وفقا لاختصاصاتهم في سجل يشمل أسماءهم، وموزعين على تسع درجات: 1- الرياس. 2- الباش رياس. 3- رياس عسة. 4- يكانجية (رؤساء طاقم الأشرعة). 5- دمانجية (ربابنة). 6- ورديانات (بحارة تقنيون). 7- بحرية (وعددهم كبير). 8- وصفان سيدنا (البواخرة). 9- المقعدون من البحرية[4].

وقد تفرعت عن الإطار البشري للسفينة الجهادية أربع وحدات متخصصة تنظيميا، تفصل بينها مهام محددة، وتشترك كلها في خدمة السفينة وتتعاون في ما بينها في اللحظات المصيرية، أثناء مواجهة خطر ما أو لدى مهاجمة الغنيمة. وهذه الوحدات هي:

أ - رجال البحرية: بمختلف مراتبهم، من خليفة الرايس إلى رجال المجاذيف.

ب - التقنيون: ويضطلعون بالمهام التقنية للسفينة قبل وأثناء وبعد الموسم، وتختلف مراتبهم من رئيس العمال إلى المتعلمين.

ج - طاقم الانقضاض: ويتألف من رجال لا يعرفون في الغالب إلا استعمال الأسلحة.

د - وحدة الخدم: وتتألف من الطباخ ومساعديه وصبيانه[5].

وهذه الوحدات تؤتمر كلها بأوامر رايس السفينة أولا، ثم بأمر المشرف المباشر على التخصص المحدد. ويقدم كواندرو الهيكلة النموذجية لهذا الإطار على النحو التالي:

---

[1] Coindreau – Op. cit – p 63.

[2] *Les S. I. H. M.* – 1° série – France – T III – p 200-01.

[3] *Ibid* – 2° série – France – T IV – pp 705 et 707.

[4] عبد الهادي التازي: "الأسطول المغربي عبر التاريخ" – مجلة البحث العلمي – عدد 33 – السنة 18 – نونبر 1983 – ص 31.

[5] Brunot – Op. cit – p 276.

1- قيادة السفينة: تتألف من الرايس ومساعديه من رجال البحر المحترفين: الباش رايس(الخليفة) ونائب الخليفة وكبير البحرية (الكونطرامشترو). ويتميز هذا الفريق بأهمية نسبة العلوج فيه إلى جانب الأندلسيين، وبدوره الرئيسي على متن السفينة، إذ هو مسيرها والساهر على تطبيق النظام على متنها، ويتخذ القرارات الحاسمة أثناء الحملة. والرايس هو المسؤول الأول والأخير أمام الممولين والسلطات البحرية بالمرسى.

2- الفريق التقني: كانت كل سفينة تتوفر على ديماتجي، وبكانجي، ومعلم قلفاط ومعلم بناء، وباش طبجي، وجراح، وكاتب، ومعلم تقني (مشترو نلماكينة)، ونائبه (سكوندو)؛ وكانت غالبيتهم من العلوج نظرا لخبرتهم الكبيرة في هذا المضمار باعتبارهم بحارة أسروا من على متن السفن.

3- طاقم البحارة: تتألف غالبيته من الأسرى المسيحيين، ويشكلون وحدات عملية موزعة حسب المهام التخصصية التي تنتهي رأسا إلى أحد أعضاء الفريق التقني؛ فمنهم موجهو الأشرعة، والدهانون، والطبجيون[1] وغيرهم، إلا أن العدد الأكبر منهم كان يشكل القوة العضلية الملتصقة بمقاعد المجاذيف.

4- طاقم الانقضاض: حيث كانت سفن الجهاد تحمل فريقا عسكريا قوي العدد، تراوح كثافته حجم السفينة وتأطيرها البشري العام، وكانوا مدججين بالأسلحة ولا يتدخلون البتة في الشؤون العادية للمركب إلا عند لحظة مهاجمة السفينة المنتقاة من طرف الرايس كطريدة. وكان هذا الفريق يتألف من العناصر الأندلسية والمغربية لما لهم من دوافع جهادية تزيدهم دعما عند الاقتتال والالتحام العسكري[2].

ولا يمكن بأي حال من الأحوال نفي الدور الرئيسي الذي لعبه الأندلسيون في نشاط الجهاد البحري على مستوى التأطير كما على مستوى التمويل، وهو ما حاول المؤرخون الأوربيون تجاهله معتبرين أن الفعل الجهادي كان كله صنيع غرباء وحادثا ناجما عن أسباب خارجية[3]، اللهم إذا كانوا يدرجون العنصر الأندلسي في عداد هؤلاء الغرباء كما جاء على لسان لورو (Leroux) الذي يشهد بأن التوسع الكبير الذي عرفته المواسم الجهادية يعود الفضل فيه إلى الكفاءات البحرية المتنوعة التي

[1] استقينا الألفاظ العلمية من: التازي – نفسه – ص 31، وأيضا: Brunot – Loc. cit.

[2] Coindreau – Op. cit – p 60-62.

[3] Ibid – pp 55 et 206.

شاركت فيه، وعلى رأسها عناصر الأندلسيين الذين بمداركهم التقنية الكافية وطموحهم الجريء تمكنوا من اكتساب تجربة كبيرة في شؤون البحر[1]؛ فقد كانوا يشكلون قوة ضاربة على متن السفن، مضطلعين بالأدوار القيادية في الحملات. فحسب لائحة الرياس التي استطعنا جمعها من مختلف المؤلفات نجد ذكرا لست وثلاثين رايسا من بينهم ثمانية رياس علوج محققين فقط، مما يجعل نسبة الرياس من الأندلسيين من بين المجموع العام مهمة جدا.

ولا يعني هذا انتقاصا من قدر الدور الذي لعبه العلوج، والذي شكل وجودهم بسلا الجديد منذ سقوط المعمورة سندا قويا للجهاد البحري، وعزز من قوة الرياس الأندلسيين وجعل المرسى في حيز زمني قصير تبلغ مصاف المراكز الجهادية والقرصانية الشهيرة؛ إذ وجدوا فيهم المستشارين التقنيين الضروريين لتطوير مؤسسة الجهاد، فأشركوهم معهم في حقل بناء السفن وفي تجهيزها وتسييرها، حتى بلغ العلج المراتب العليا في النظام الملاحي[2].

وقد كان هذا البروز منذ انطلاق المواسم الجهادية نتيجة عملية الانجذاب الذاتي نحو المركز الجديد، حيث راحت طلائع العلوج تفارق المراكز القرصانية والجهادية السابقة من المدن المتوسطية، أو لاجئة من ثغر المعمورة بعد سقوطه في يد الإسبان، لا سيما وأن النجاحات الأولى وما درته من مغانم بشرية قد وفرت للرياس مصدرا تمويليا مستمرا بالكفاءات الملاحية. ففي سنة 1626م احتضنت مراكز الجهاد الإسلامي أزيد من ثمانية آلاف أسير من خيرة بحارة أوربا[3]، شكلت نسبة مهمة منهم مجموعة من المسلمين الجدد بفعل تفضيلها معانقة الإسلام والتمتع بالحرية على البقاء قيد الأسر[4]. وأتى انخراطها في مؤسسة الجهاد البحري ليقدم دعما فنيا وعسكريا بينا، فكان منها العمال والصناع المتمكنون من أحدث التقنيات الأوربية المعاصرة، كما كان منهم قواد المدفعية وصناع الأسلحة والسباكون والنجارون والدهانون، فضلا عن المهندسين، وأيضا فئة من الرياس المحنكين[5].

---

[1] Leroux – Op. cit – p 133.
[2] Hubac – Op. cit – p 206.
[3] *Les S. I. H. M.* – 1° série – France – T III – p 116.
[4] *Ibid* – p 146-47.
[5] Monlaü – Op. cit – p 83.

إن تنوع المواسم الجهادية وتنوع الأسرى قد جعل الأسطول يتسم بتعدد جنسيات العاملين فيه، ما بين إنجليز، وهولنديين، وإسبان، وبرتغاليين، وفرنسيين وغيرهم، منضمين إلى العنصر الأندلسي المتراس للنشاط، وجعل ذلك من مصب أبي رقراق ملتقى عالميا للتجارب والخبرات الملاحية المختلفة، وبلغ عدد العلوج المنخرطين في الجهاد السلاوي سنة 1635م ثلاثمائة علج (300)[1]، بيد أن ذلك لا يعني أن الأندلسيين قد تعاملوا مع هذا الواقع بثقة عمياء، بل إن شيمة الحذر من خلفية إسلام العناصر المسيحية الأصل جعلتهم يتخذون احتياطات عديدة من المشكوك في صحة إيمانهم، ولم يكن يتم إشراك العلوج في العمل الجهادي إلا بعد إخضاعهم لعملية انتقاء فائقة العناية من بين المشهود لهم بالإخلاص والاستقامة، وغالبا بإشراك عدد أقل من عدد المسلمين الأصليين على متن السفينة الواحدة تفاديا لارتدادهم وللثورة على متنها[2].

* ورغم انفتاح هذا الأفق أمام أوربيي مصب أبي رقراق لم يتقلص عدد الأسرى الذين كانت تمتلئ بهم المطامير، ولم يؤد تشبث أغلبهم بالمسيحية إلى جعلهم في منأى عن المساهمة في المواسم الجهادية، وعن المشاركة في إلحاق الخسائر ببحرياتهم الأصلية؛ إذ كان هؤلاء – وكما كان متداولا على الصعيد العالمي- يشكلون قوة عضلية بدون مقابل تقريبا، خاضعة في حياتها لمالكيها ومؤتمرة بأوامرهم، ومجبرة على نظام السخرة في مختلف الميادين، وعلى رأس ذلك المجالان الملاحي والفلاحي. ومتى ظلوا على حالهم دون التحول إلى علوج أو استعادة حريتهم بالافتداء، أو استقطابهم وفقا لكفاءتهم من قبل حرفة مدنية أو عجزهم وافتقادهم لقدرة السواعد، كان مآلهم العمل على متن السفن في الأسلاك المختلفة حسب قدراتهم التقنية، على أن المهمة الأكثر التصاقا بهم، والتي كان الطلب عليها مستحيلا من غيرهم، كانت هي مهمة التجذيف الشاقة. وقد كان الرايس أو مجهز السفينة يسهر على تأمين العدد اللازم منهم تبعا لمجاذيفها، إما باشتراك المساهمين بأسراهم أو باكتراء الخصاص من ملاك آخرين[3].

وتبدأ الاستعدادات الأولى على عاتق الأسرى قبل انطلاقة الموسم، منفذين أشغال التجهيز والتسليح وتنظيم المتاع؛ وعند إقلاع السفينة يشكلون إلى جانب الرياح القوة

[1] Leroux Op. cit p 133.
[2] Savine Op. cit p 11
[3] Mouliau Op. cit p 138.

المحركة من خلال ظروف عمل قاسية جدا. ويحكي أحدهم هذه التجربة قائـــلا: " تصوروا ستة رجال مغلولين إلى المقعد عراة كما خلقتهم أمهاتهم، بقدم على أرضية المركب وأخرى على المقعد المقابل ممسكين بمجذاف ثقيل طوله خمسة عشر قدما، مائلين إلى الأمام في حركة واحدة صوب الجوجؤ بأذرع متوترة لتمريره من فوق ظهور جذافي المقعد الأمامي المائلين بنفس الطريقة، ثم ملقين بأجسادهم إلى الخلف. ويظل هؤلاء على ذلك النحو عشر ساعات وأيضا عشرين دون أية فترة راحة؛ وفي ظروف مثل هذه يدس رئيس الطاقم أو أي بحار آخر في فم الجذافين البؤساء الذين على حافة الإغماء كسرة خبز مبللة في الخمر، في حين يصرخ الرايس بمضاعفة ضربات السوط، وحينما يسقط أحد الأسرى على مقعده كجثة هامدة– وهو ما يقع أحيانا – يعرض للجلد حتى الموت الفعلي، ثم يلقى به إلى البحر دون طقوس"[1].

ونظرا للدور الهام الذي لعبه الأسرى كقاعدة عضلية محركة للمراكب الجهادية، وأيضا للشروط القاسية لحياتهم القريبة من اليأس، كان المجاهدون خشية قيامهم بالتمرد خلال عمليات اقتحام السفن الطريدة أو مجابهتها يعمدون إلى اتخاذ كافة الاحتياطات للحفاظ على أمن وسلامة المركب الجهادي، عاملين على تكبيل الأسرى من أيديهم وأرجلهم بقضبان حديدية تشل حركاتهم أثناء انشغال بقية الطاقم[2]، ولا يتم فك البعض منهم إلا بعد نهاية الالتحام؛ علما بأن النظام داخل السفينة كان يحتم القيام بالحراسة المتواصلة لهؤلاء طوال فترة الحملة.

أما بالنسبة للعناصر القديمة في المنطقة، فإن ضعف اهتمامهم بالنشاط الملاحي قد أدى إلى كون مشاركتهم في الجهاد البحري ظلت مرتبطة تخصصيا بالعمل العسكري المحض على متن السفن خلال النصف الأول من القرن السابع عشر الميلادي؛ حيث منهم كانت تتكون النسبة الهامة من طاقم الانقضاض، منجذبين بما تدره عليهم العمليات من مداخيل إضافية مهمة تساهم في الرفع من مستواهم المعيشي. وأصبح إشعاع ذلك يغري سكان المناطق البعيدة بالمشاركة، وحتى رجال الجبال الذين لم يمتطوا قبلا مراكب البحر لم يجدوا صعوبة في التأقلم مع حياة الجهاد البحري

[1] Gosse – Op. cit – p 93.
[2] Caillé:" *La ville de Rabat*... " – Op. cit – p 301-02.

معتمدين على اعتقادهم في رعاية الله ورسوله، لما كانوا يرون في إسهامهم من قيام بفرض الجهاد المقدس ضد أعداء العقيدة[1].

وخلاصة ذلك أن هذا التجمع البشري المتنوع على متن المركب الجهادي عوض أن يؤدي بخصوصياته المختلفة إلى بروز التناقضات بفعل موروثات عناصره النفسية والعاداتية، حقق وحدات منسجمة نجحت في تأسيس قوة بحرية طوال قرن من الزمن بمصب أبي رقراق، نتيجة التكامل الحاصل بين هذه العناصر كإفراز طبيعي لوحدة الهدف ووحدة الطقوس المتبعة من أجل بلوغه.

3_ الحقوق والتعويضات

أدى بروز الجهاد البحري كواجهة اقتصادية منتجة إلى عودته على الفاعلين فيه بقيم مادية تقابل جهودهم المبذولة، لما تقدمه هذه المردودية حسب القوة أو الضعف من صورة بينة عن أهمية هذا المجال ومن تفسير جلي لدواعي وتطورات بنياته. واتسم توزيع مداخيل المواسم طيلة القرن السابع عشر بفترتين مختلفتين، زامنت إحداهما فترة الازدهار الاقتصادي بإسهام سياسي تمثل في محافظة رياس سلا الجديد على استقلال مرساهم بصورة شبه تامة، فكانت تعويضات العاملين وحقوقهم مهمة من جراء قوة الدوافع والمردودية المبنية على خصوصية هذه الفترة؛ في حين ابتدأت ثانيتهما مع تبخر هذا الاستقلال وخضوع المنطقة للسلطة العلوية، مع ما رافق ذلك من رقابة على المداخيل، ومن توجيه للنشاط ليصير تحت إشراف الدولة كأداة من أدواتها السياسية والاقتصادية، فتحول البحارة بذلك من موقع المؤطرين المستقلين للجهاد إلى موقع الأجراء والمجندين في إطار جيش الدولة، وبالتالي أحدث هذا تقلصا في حجم الاستفادة، وجر معه تضاؤلا في مستوى الاهتمام والفعالية.

فحسب خصوصيات الفترة الأولى انطلقت العمليات الجهادية تحت إشراف ضمني للسلطة السعدية من خلال قوادها على المنطقة، وكان القانون الشرعي يحتم ضرورة إخضاع الغنائم المحصلة لاقتطاع نسبة محددة في خمس القيمة (1/5)، مع اتباع نظام توزيع متعارف عليه بين رجال البحر حسب مساهماتهم ومراتبهم؛ لكن السلاطين نتيجة ضعف تحكمهم في المنطقة، وبغية عدم إثارة المستقرين الجدد بها،

[1] Savine - Op. cit - p 11.

وربما نتيجة بروز مداخيل الجهاد البحري بمثابة ريع جديدة لم تكن منتظرة اكتفوا بنصف الحق الشرعية (1/10). ورغم هذا الموقف، أدى تطور العمليات وارتفاع مداخيل الدولة منها إلى اتهام رجال البحر السلاطين السعديين بالابتزاز[1]، الأمر الذي ترتب عنه قيام جمهورية مستقلة عن السلطة سنة 1627م، ظلت مرتبطة مع ذلك بها لا سيما كلما ارتفعت حدة الضغوط المحلية والأجنبية، واكتفى رجالها بتقديم بضعة أسرى للسلطان عقب كل موسم جهادي[2]، في حين حول العشر الشرعي المقتطع من المغانم لفائدة السلطة المحلية الناشئة التي يمثلها الديوان.

وقد كان ممولو الجهاد لا يقدمون أية أجور محددة لجنود المركب وبحارته، بل كان كل مقدم حقوقهم يتلخص في تسبيق أولي من المال وألبسة مكونة من صدرية وسروالين لكل فرد[3]، وتبقى كل الأماني معلقة على جودة الموسم الجهادي، وعلى الحلم بتحقيق غنيمة مرتفعة القيمة من شأن توزيعها أن يوفر لكل مشارك قسطا مهما من المردودية، الشيء الذي كان يمثل أحد الحوافز الأساسية، ودافعا مشجعا على مباشرة الحملة بمعنويات تفاؤلية عالية، لا سيما وأن نظام التوزيع القار كان يبدو منصفا ومشجعا، حيث كان عرفا متداولا في عموم قواعد الجهاد البحري[4]. وكان أثناء فترة الجمهورية على النحو التالي:

1- نسبة العشر (10 %) من قيمة المغنم تقتطع لفائدة سلطة الجمهورية تحت إشراف الديوان.

2- نصف الباقي (45 %) لفائدة ممول السفينة أو الرايس صاحبها تعويضا عن تكاليف تموينه وتجهيزه للمركب؛ وقد تقل هذه النسبة أحيانا حسب الاتفاق الحاصل بين الرايس والممول.

3- النصف الثاني (45 %) يوزع بين البحارة حسب نظام التوزيع الثابت المؤسس على مراتب البحرية للرجال المشاركين في الحملة:

* لكل من الضابط والربان والباش طبجي والكاتب والجراح ثلاثة أقساط.
* لليكانجي والطبجيين والعناصر الأخرى التقنية قسطان للفرد.

[1] Monlaü – Op. cit – p 77.
[2] Brunot – Op. cit – p 164.
[3] Ibid – p 340.
[4] Dan – Op. cit – p 289.

* لباقي عناصر المراتب الدنيا في الطاقم وللجنود قسط واحد للفرد[1].
* لا ينال الأسرى (رجال المجاذيف) أي قسط باستثناء ما يحصل عليه ملاكهم من تعويضات مسبقة عن خدماتهم كثمن لكراء قوتهم العضلية.

وقد كانت هذه الحقوق مهمة جدا حتى بالنسبة لأسفل الهرم إذا ما راعينا الازدهار الكبير والمتواصل الوتيرة الذي زامن مواسم الجهاد البحري في ما بين سنتي 1625 و1659م، والذي جعل بعض المؤرخين يعتبر أن سنة واحدة من سنواته النشيطة كانت تمد جمارك سلا الجديد بأكثر مما كانت تدره سنة ضريبية في المغرب بأسره على عهد احمد المنصور السعدي[2]، بالرغم من أن مداخيل الجمارك هذه لم تكن تشكل إلا الأعشار المسجلة في سجلات الديوانة، وبالتالي فإن قيمة المغانم هي أكثر اهمية من ذلك بعشرة أضعاف.

وقد مس تدخل الدولة في الجهاد البحري نظام التعويضات، حيث منذ المواسم الأولى في ظل العهد العلوي تضررت مصالح رجال البحر من جراء إعادة السلاطين العمل بقانون الشريعة الذي يخول لهم حق الاستفادة من خمس المغانم (1/5)[3]، وبالتالي تضاعفت اقتطاعات السلطة على حساب المساهمين والعاملين؛ كما أن سعيها إلى وضع الجهاد تحت مسؤوليتها وإشرافها جعل السفن الرسمية تكتسح المجال على حساب سفن الخواص بفعل المراقبة الشديدة التي أصبح قواد المرسى يفرضونها على المغانم، وإخضاعهم إياها للاقتطاعات[4]، في الوقت الذي صار فيه السلطان يستأثر - إلى جانب الحق الشرعية- بنصف الباقي من قيمة المغنم بوصفه صاحب السفينة، وأيضا كافة الأسرى بوصفه عاهل البلد[5]، وهو ما جعل النفور من المشاركة يتعاظم من جراء تقلص عائدات العاملين.

وأمام هزالة الأجور المتراوحة ما بين أربع دوكات إلى ست لم يعد هؤلاء براغبين في مواصلة مساهمتهم في النشاط الجهادي، إلى درجة صاروا معها لا يمتطون السفن إلا مكرهين[6]. فقد أصبحت ظروف العاملين على متن سفن الدولة غير

[1] Coindreau . Op. cit . p.64.
[2] Brignon . Op. cit . p.229.
[3] Coindreau . Op. cit . p.64.
[4] Brignon . Op. cit . p.247.
[5] Brunot . Op. cit . p.164.
[6] Coindreau . Op. cit . p.65.

مرضية في إطار الوضعية السلبية العامة التي أضحى عليها أسطول الجهاد، حيث كان الضباط القارون لا يتلقون أية أجور، ولا يحظون بأية رعاية؛ كما أن البحارة لا يتم الاهتمام بهم إلا عند حلول موسم الحملات، وعليهم الحضور بأسلحتهم وتجهيزاتهم[1].

وكان من أثر ذلك ابتعاد الكفاءات المجربة واتساع المجال في غيابها للبحارة غير المتخصصين الذين أطلق عليهم القنصل الفرنسي إيستيل لقب " الطائفة الشرسة"[2]، والتي كانت معيشتها الضنكة ومرتباتها البخسة تجعلها قابلة للعمل رغم ضآلة المردودية، لأن الرايس وقائد المرسى يستأثر كلاهما بالجزء الأعظم مما تخلفه اقتطاعات السلطة المركزية[3]، زيادة على أنه لم يكن مسموحا لهم بتملك أي شيء من حمولة السفن ولا أسراها باستثناء أمتعة الأفراد وحقائبهم وأكياس نقوذهم وملابسهم[4]. وكانت هذه الامتيازات البسيطة يعول عليها في صفوفهم ما دام مسؤولو الجمارك يقومون بتدقيق كبير في حسابات المغانم بشكل لا يدع إلا النزر اليسير للاقتسام، وهو ما كان يشعر العاملين بالإحباط أمام نشاط يفرض عليهم مجازفة كبيرة بحريتهم وحياتهم مقابل القليل من المردودية[5].

إن التطور السلبي الذي عرفه مقياس حقوق العاملين وتعويضاتهم في المجال الجهادي قد أفرغ النشاط من جل حوافزه ودعائمه المادية التي كانت أساس قوته وازدهاره، انطلاقا من ضعف المردودية ومقارنتها سلبيا بما كانت عليه خلال النصف الأول من القرن السابع عشر. ولتوضيح ذلك نقدم نموذجا لمقاييس التوزيع قبل العهد العلوي وأثناءه للغنيمة النموذجية التي حققها الرايس علي بن علي (العامل لفائدة القائد الزعروري) في أكتوبر 1622م، والتي بلغت قيمتها مائة وستين ألف فلورين هولندي[6]:

---

1 *Les S. I. H. M.* – 2° série – France – T III – p 318.
2 *Ibid* – T IV – p 405.
3 Penz – Op. cit – p 276.
4 Savine – Op. cit – p 12.
5 *Les S. I. H. M.* – 2° série – France – T IV – p 406.
6 *Ibid.* – 1° série – Pays-Bas – T III – p 269-70.

المقاييس المختلفة لتوزيع الغنيمة خلال القرن 17م
(بألف فلورين هولندي)

المستفيد من التوزيع	مقياس قبل 1666	مقياس قبل 1666	مقياسا ما بعد سنة 1666	مقياسا ما بعد سنة 1666	مقياسا ما بعد سنة 1666	مقياسا ما بعد سنة 1666
			سفن الدولة	سفن الدولة	سفن الخواص	سفن الخواص
	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ
السلطة المركزية	% 10	16	% 20	32	% 20	32
الممول/ الرايس	% 45	72	% 40	64 [1]	% 40	64
قائد المرسى	-	- [2]	-	- [3]	-	- [4]
عموم البحارة	% 45	72	% 40	64 [5]	% 40	64
المجموع العام	% 100	160	% 100	160	% 100	160

ورغم أن المقياس الثاني يعطي للسلطات في شقه العمومي نسبة 60 % من مجموع قيمة الغنيمة، ونسبة 20 % في شقه الخصوصي، فإن النسبة الفعلية أعلى من ذلك بكثير إذا ما راعينا أن قيمة الأسرى التي كانت تخضع هي الأخرى للتوزيع بين مختلف الفئات المستفيدة قد أضحت من حق السلطان بمفرده مقابل مبلغ زهيد لا يتعدى الخمسين قرشا تمنح للرايس عن كل أسير[6].

وبصرف النظر عن ذلك فإن 40 % الباقية في الشق العمومي من المقياس الثاني والتي خصصت للرايس وقائد المرسى والبحارة يستأثر الأولان منها بقسط وافر، مما لا يترك للعدد الأكبر من رجال السفينة البالغ ثمانين رجلا في أضعف الأحوال سوى

[1] تضاف هذه النسبة إلى الاقتطاع الأول.
[2] تندرج حقوقه داخل النسبة الأولى.
[3] يستفيد من جزء مهم من النسبة الواردة أعلاه
[4] تندرج حقوقه داخل النسبة الأولى.
[5] يستفيد من جزء مهم منه الرايس وقائد المرسى.

[6] *Ibid* 2e série France - T III - p 388-89.

باعتبار اقتصار نسبة 40 % من القيمة على طاقم البحارة. وإذا ما قورن بالمقياس الأول يمكن القول بأن نسبة تعويضاتهم قد تقلصت إلى أدنى من النصف، وحتى بمقارنتها بنسبة حقوقهم في الشق الخصوصي نصيبا ضئيلا. وإذا ما قورن بالمقياس الأول يمكن القول بأن نسبة تعويضاتهم قد من المقياس الثاني نجدها أعلى من حقوقهم بصفة ملموسة عنها في الشق العمومي،

وإذا كان العمل الجهادي الخصوصي قد حاول الحفاظ على تقاليده وأعرافه[1]، فإن تنامي قوة تدخل الدولة في مراقبة أرباحه وفرض الاقتطاعات عليه قد دفعت بممولي الجهاد من تجار مصب أبي رقراق ورياسه إلى العدول عنه، لا سيما وأن ممثلي السلطة كانوا يجدون دائما الوسيلة التي تمكنهم من تبخيس قيمة المغانم بالنسبة لنتائج سفن الدولة، أو رفع مردوديتها بالنسبة لسفن الخواص وبمختلف التبريرات[2]، الشيء الذي جعل المستثمرين لا يرون في مجال الجهاد البحري سوى ميدان نفقات وتكاليف باهظة دون أرباح. ويقدم لنا القنصل إيستيل شهادة حول ذلك سنة 1698 قائلا:" حينما يحققون مغانم، كان السلطان يجد مبررات للاستحواذ عليها، وغالبا ما يخضعها للتحكيم الذي يضطلع أثناءه بدور الخصم والحكم، نظرا لحقوقه في أرباحها بواسطة الخمس الشرعية، ويتم ذلك بشكل أنه إذا ما حصلت سفينة على غنيمة بقيمة ثلاثة آلاف إيكوس فإن العاهل لا يقدرها إلا بعشرين فقط... وبهذا الأسلوب يستحوذ على الغنيمة وعلى المزيد من النقود أيضا، وهذا شيء جيد العالم المسيحي وضرر كبير لأسطول ملك المغرب"[3].

[1] *Ibid* – p 319.
[2] Coindreau – Op. cit – p 59.
[3] *Les S. I. H. M.* – 2° série - France – T IV – p 707.

الفصل الثاني:السفانة والتجهيزات العسكرية

بمثل ما أحدثه اكتساح الأتراك العلوج المرتبطين بهم من تطور ملاحي في عموم المراكز الساحلية لشمال إفريقيا إلى درجة ارتقائها لتصبح مواقع متقدمة في استثمار المجال الملاحي، أتى تمركز اللاجئين الأندلسيين على الشواطئ الأطلنتيكية للمغرب، وتحديدا بمصب أبي رقراق، ليلحق مرسى سلا الجديد بركب التقدم الذي بلغته موانئ الجزائر وتونس وطرابلس، بمحاكاتهم لمجاهديها على مستوى العمل الملاحي وآلياته وتقنياته، وبعملهم على إخضاع هذه الوسائل وملاءمتها لخصوصيات المصب وطبيعته.

وقد جعل هذا أساطيل الجهاد في المراكز الإسلامية الأربع تتشابه في ما بينها بتشابه ظروف العمل التي كانت تفرض على رجالها الامتناع عن استعمال الكبير من السفن المتسمة بالثقل وبالصعوبة في الانقياد، وهو ما لا يتماشى وعمليات المطاردة والانسحاب، وفرضت عليهم بالمقابل التقيد بالسفن الخفيفة والسريعة والمجهزة بالمعدات القتالية الضاربة، مثل الدعومة والطريدة والكرافيل التي لا تتعدى حمولتها المائة وخمسين طنة، والمسلحة بدزينة من المدافع وعدد أكبر من المنجانيقات، وبطاقم يصل إلى المائة رجل؛ أو سفنا متوسطة الحجم ذات حمولة تتراوح بين المائتي طنة والثلاثمائة مثل السنبك والبينك والبولاكر[1].

ونظرا للانطلاقة المتأخرة للأسطول السلاوي عن أساطيل الجهاد الأخرى، وتركز جولاته في مياه المحيط الأطلنتيكي، إلى جانب الصعوبة الطبيعية التي يتسم بها مدخل مرسى سلا الجديد، فرضت على وحداته الاستفادة من الريادة الجزائرية في ميدان السفانة، وتحليها من جهة بمواصفات ملاحية تمكن من مجابهة مخاطر المحيط وعواصفه الهوجاء، ومن جهة أخرى التقيد بأحجام محددة يسهل عليها اجتياز أقاصير المصب، وهي شروط لم تكن متوفرة في القوادس شائعة الاستعمال في بداية القرن السابع عشر التي تعتمد بالأساس على قوة المجاذيف، بحيث لم تكن تستغل الرياح إلا في الظروف المواتية، مما يجعل وضعيتها الملاحية معقدة وانسيابها محدود السرعة أثناء الهيجان، ومن ثم اتضح عدم ملاءمتها للقيام برحلات طويلة داخل المحيط بعيدا

---

[1] Monlau – Op. cit – p 80-81.

نصيبا ضئيلا. وإذا ما قورن بالمقياس الأول يمكن القول بأن نسبة تعويضاتهم قد تقلصت إلى أدنى من النصف، وحتى بمقارنتها بنسبة حقوقهم في الشق الخصوصي من المقياس الثاني نجدها أعلى من حقوقهم بصفة ملموسة عنها في الشق العمومي، باعتبار اقتصار نسبة 40 % من القيمة على طاقم البحارة.

وإذا كان العمل الجهادي الخصوصي قد حاول الحفاظ على تقاليده وأعرافه[1]، فإن تنامي قوة تدخل الدولة في مراقبة أرباحه وفرض الاقتطاعات عليه قد دفعت بممولي الجهاد من تجار مصب أبي رقراق ورياسه إلى العدول عنه، لا سيما وأن ممثلي السلطة كانوا يجدون دائما الوسيلة التي تمكنهم من تبخيس قيمة المغانم بالنسبة لنتائج سفن الدولة، أو رفع مردوديتها بالنسبة لسفن الخواص وبمختلف التبريرات[2]، الشيء الذي جعل المستثمرين لا يرون في مجال الجهاد البحري سوى ميدان نفقات وتكاليف باهظة دون أرباح. ويقدم لنا القنصل إيستيل شهادة حول ذلك سنة 1698 قائلا:" حينما يحققون مغانم، كان السلطان يجد مبررات للاستحواذ عليها، وغالبا ما يخضعها للتحكيم الذي يضطلع أثناءه بدور الخصم والحكم، نظرا لحقوقه في أرباحها بواسطة الخمس الشرعية، ويتم ذلك بشكل أنه إذا ما حصلت سفينة على غنيمة بقيمة ثلاثة آلاف إيكوس فإن العاهل لا يقدرها إلا بعشرين فقط... وبهذا الأسلوب يستحوذ على الغنيمة وعلى المزيد من النقود أيضا، وهذا شيء جيد العالم المسيحي وضرر كبير لأسطول ملك المغرب"[3].

---

[1] *Ibid* – p 319.
[2] Coindreau – Op. cit – p 59.
[3] *Les S. I. H. M.* – 2° série - France – T IV – p 707.

الفصل الثاني: السفانة والتجهيزات العسكرية

بمثل ما أحدثه اكتساح الأتراك العلوج المرتبطين بهم من تطور ملاحي في عموم المراكز الساحلية لشمال إفريقيا إلى درجة ارتقائها لتصبح مواقع متقدمة في استثمار المجال الملاحي، أتى تمركز اللاجئين الأندلسيين على الشواطئ الأطلنتيكية للمغرب، وتحديدا بمصب أبي رقراق، ليلحق مرسى سلا الجديد بركب التقدم الذي بلغته موانئ الجزائر وتونس وطرابلس، بمحاكاتهم لمجاهديها على مستوى العمل الملاحي وآلياته وتقنياته، وبعملهم على إخضاع هذه الوسائل وملاءمتها لخصوصيات المصب وطبيعته.

وقد جعل هذا أساطيل الجهاد في المراكز الإسلامية الأربع تتشابه في ما بينها بتشابه ظروف العمل التي كانت تفرض على رجالها الامتناع عن استعمال الكبير من السفن المتسمة بالثقل وبالصعوبة في الانقياد، وهو ما لا يتماشى وعمليات المطاردة والانسحاب، وفرضت عليهم بالمقابل التقيد بالسفن الخفيفة والسريعة والمجهزة بالمعدات القتالية الضاربة، مثل الدعومة والطريدة والكرافيل التي لا تتعدى حمولتها المائة وخمسين طنة، والمسلحة بدزينة من المدافع وعدد أكبر من المنجانيقات، وبطاقم يصل إلى المائة رجل؛ أو سفنا متوسطة الحجم ذات حمولة تتراوح بين المائتي طنة والثلاثمائة مثل السنبك والبينك والبولاكر[1].

ونظرا للانطلاقة المتأخرة للأسطول السلاوي عن أساطيل الجهاد الأخرى، وتركز جولاته في مياه المحيط الأطلنتيكي، إلى جانب الصعوبة الطبيعية التي يتسم بها مدخل مرسى سلا الجديد، فرضت على وحداته الاستفادة من الريادة الجزائرية في ميدان السفانة، وتحليها من جهة بمواصفات ملاحية تمكن من مجابهة مخاطر المحيط وعواصفه الهوجاء، ومن جهة أخرى التقيد بأحجام محددة يسهل عليها اجتياز أقاصير المصب، وهي شروط لم تكن متوفرة في القوادس شائعة الاستعمال في بداية القرن السابع عشر التي تعتمد بالأساس على قوة المجاذيف، بحيث لم تكن تستغل الرياح إلا في الظروف المواتية، مما يجعل وضعيتها الملاحية معقدة وانسيابها محدود السرعة أثناء الهيجان، ومن ثم اتضح عدم ملاءمتها للقيام برحلات طويلة داخل المحيط بعيدا

---

[1] Monlaü - Op. cit - p 80-81.

عن الشواطئ[1]. وقد نتج عن هذا أنه في الوقت الذي كانت فيه السفن المجذافية تشكل العمود الفقري لأساطيل الجهاد في مراكز البحر الأبيض المتوسط كانت السفن الشراعية أساس البحرية السلاوية باستفادتها من تطور السفانة وصناعتها، وبداية انتشار الأشرعة في وحدات الأسطول الجزائري منذ سنة 1606م[2].

وإذا كانت الوثائق تؤكد أن بداية نشأة للأسطول الجهادي بمصب أبي رقراق تعود إلى مطلع القرن قبيل ورود المهاجرين على يد أحد للاجئين الغرناطيين السابقين المدعو "الدغالي"[3]، فإن تكون الأسطول لم يشذ عن القاعدة المتبعة في المراكز الجهادية والقرصانية، ويتمثل ذلك في مباشرة الرايس لعمله على متن سفينة رديئة الصنع والتجهيز إلى حين قيامه باستبدالها بسفينة أفضل بناء وتجهيزا[4]، ويستمر على هذا المنوال مستحوذا على ما يتناسب وعمله قوة وفعالية. ويكون للعمليات دور حاسم في تنفيذ هذا التسلسل، مثلما في توسيع حجم الأسطول بما تدره المواسم من إمكانيات مادية وتجهيزية.

وهكذا كان على السلاويين استثمار السفن المأسورة والعمل على إعادة ترميمها وأقلمتها للملاحة الجهادية، وأيضا محاكاتها واتخاذها نماذج ينقل عنها في أوراش البناء المحلية استعانة بالخبرات العالية التي يوفرها العلوج والأسرى المسيحيون، وبالإمدادات التجهيزية التي كانت الدول الأوربية تجبر على تقديمها حفاظا على مصالحها، إما كعمل وقائي ضد تعرض سفنها التجارية لنقمة رجال الجهاد البحري، أو كفعل استثماري غير مباشر لاحتكار التجارة مع المغرب، بما في ذلك الاستفادة من تجارة المغانم.

ولهذا السبب لم تتورع الأقاليم المتحدة عن الظهور بمظهر الحليف المدعم لأسطول الجهاد السلاوي طيلة القرن[5]، دون أن يعني هذا استنكاف العناصر الأوربية الأخرى عن إمداد رياس سلا الجديد بمتطلباتهم التقنية والعسكرية رغما عن قرارات

---

[1] Coindreau – Op. cit – p 87.

[2] أشار كوص إلى أن سيمون دانسير العلج الهولندي الذي استقر بالجزائر هو من طور مدارك الجزائريين في الصناعة الملاحية العصرية سنة 1606م، وعلمهم فن استعمال الأشرعة على أوسع نطاق، وادخل إلى أوراش الجزائر بداية الاعتماد على السفن الدائرية الهيأة التي يقوم فيها التنسيق بين الطول والعرض (3/4) بدل السفن الطويلة (القوادس) التي تتفاوت أبعادها بنسبة (5/9). انظر: Gosse – Op. cit – p 67.

[3] Brunot – Op. cit – p 154.

[4] Gosse – Op. cit – p 15.

[5] Burlot – Op. cit – p 20.

حظر تهريب الأسلحة والتقانة الملاحية، والتدابير الزجرية القاسية المتخذة في حق المتلبسين بذلك، والتي كانت تبلغ أحيانا عقوبة الإعدام[1]. وقد أدت رغبة هؤلاء الرياس وظروف الدعم المواتية إلى احتلال الأسطول المحلي مكانة متميزة سنة 1635م حيث بلغ مجموع وحداته ثلاثين سفينة من بين مائة واثنتي وعشرين في مجموع قواعد الجهاد الأربع حسب شهادة الأب دان، أي ما نسبته 24.5 %، والمرتبة الثانية بعد الجزائر (70 سفينة)، متقدما على الأسطولين التونسي (14 سفينة) والطرابلـــــسي (8 سفن)[2].

والملاحظ أن الأسطول السلاوي رغم تنوع سفنه المستعملة وتغير حجمه باستمرار لم يكن بأي حال من الأحوال بحجم قوة عملياته ومواسمه، ولا في مستوى النتائج التي حققها رجاله؛ إذ ظل على العموم يفتقر إلى التقنيات الملاحية ووسائل القتال المتطورة، فلم يكن في حد ذاته مدعاة لتخوفات الأساطيل الأوربية وهلع بحارتها وتجارها، قدر ما كان السلاويون يدينون بالدرجة الأولى لخططهم الناجحة وشجاعتهم الجريئة وبديهيتهم السريعة[3].

1_السفانة المستعملة

في هذا الجانب تبرز صعوبة أولى تتجلى في المظاهر الأساسية لسفن الجهاد السلاوي، حيث يكاد يستحيل توضيحها بشكل دقيق نتيجة تداخل أسماء السفن المعتمدة وأنواعها، وأيضا نتيجة عدم اهتمام المؤرخين المحليين بالتقانة الملاحية السائدة أنذاك في ظل تهميشهم للحديث عن الجهاد البحري والتاريخ الملاحي عموما، بل وحتى المؤلفين الأوربيين المعاصرين لم يدونوا مميزات السفانة الجهادية إلا لماما وبصورة عارضة، إذ بمقابل اعتبار الأوائل هذا المجال هامشا ثانويا للجهاد البري الشائع ضد مراكز الاحتلال، كان الآخرون مشدودين بدرجة رئيسية إلى النتائج السلبية التي تعرضت لها البحريات الأوربية، ولا يلتفتون إلى التقنيات والوسائل المعتمدة إلا نادرا.

لقد كانت الظروف الملاحية السائدة في مصب أبي رقراق تحتم على الرياس اعتماد نوعية خاصة من السفن تمتاز بتسطحها وبخفة حمولتها وقوة سرعتها في أن

[1] في ماي 1679 أصدر الإسبان حكم الإعدام في حق أحد التجار الفرنسيين من جراء تلبسه بجريمة الاتجار في مواد محظورة مع المغرب. أنظر: *Les S. I. H. M.* – 2° série – France – T I – p 472.

[2] Dan – Op. cit – p 135.

[3] Leroux – Op. cit – p 153.

واحد مقارنة بسرعة السفن المسيحية؛ كما كان مفروضا عليها الامتياز باليسر في الانسياب حتى في المداخل المائية ذات الأعماق الضعيفة، أو تلك المتضمنة للأقاصير. ولهذا السبب برزت السفن الشراعية بشكل ضارب لمناسبتها للعمل الجهادي، لا سيما وأن الرياس طعموها بالمجاذيف التي مثلت عنصر القوة في القوادس بما توفره من إمكانية التقدم والتراجع حتى في ظروف الرياح غير المواتية. وقد مكنتها هذه الشروط من الحركية المستمرة بدل الارتهان للعامل الطبيعي[1]، مما كان يساعدها على تنفيذ الملاحقات الناجحة من جهة، والانسحاب اليسير من وجه البوارج العسكرية من جهة أخرى بامتياز مضاعف.

وقد كانت هذه السفن تتمتع بانخفاض ارتفاعها وبضعف غاطسها، متوفرة على أشرعة وصواري متفاوتة العدد، ومدعمة بقوة بشرية وبكفاءة قتالية جريئة. ولم تكن تضم إلا الأشياء والأشخاص الذين لهم دور في إنجاح العمليات مطاردة وفرارا، فلا صناديق ولا أية أمتعة أخرى زائدة كانت تجد مكانها على متنها؛ بل إن الحمولة الخفيفة المتوفرة كانت تحجز لقطع المدفعية ومؤونة البارود والذخيرة وأقوات الرجال[2]. وقد استأثر نوعان من السفن باختيار الرياس السلاويين:

* سفن ذات مجاذيف : وهي من فصيلة القادس ونصف القادس، وكانت تجهز للعمليات الموجهة على طول الشاطئ؛ وأساس في منطقة جبل طارق[3]. وتأتي في الدرجة الثانية من حيث الاهتمام، ولا تبدو إلا لماما في العمليات المهمة.

* سفن شراعية: وهي المجهزة بالصواري، والمتسمة بشكلها الدائري، مثل السنبك والقرقورة والبينك والبولاكر؛ وكانت هي المراكب الأساسية في العمل داخل المحيط الأطلنتيكي وبحار شمال غرب أوربا، وبها اكتسب السلاويون صيتهم وشهرتهم العالمية. وحسب الأب دان فإن هذه الأنواع بمقابل افتقارها إلى نفس قوة سفن رياس الجزائر، مكنت نظرائهم السلاويين من سرعة أكبر وخفة أكثر[4].

وحسب الوثائق نجد ذكرا لعدة أنواع كونت وحدات الأسطول تفوق العشرين، تختلف خصوصياتها بين سفن تتوفر على صار واحد إلى أخرى ذات خمس صواري،

---

[1] Dan – Op. cit – p 306.
[2] Coindreau – Op. cit – p 101.
[3] Ibid – p 99.
[4] Dan – Op. cit – p 209.

وحمولة تتراوح بين الخمسين طنة والثلاثمائة، وغاطس بين المترين وثلاثة أمتار، وطواقم تتراوح بين الخمسين والثلاثمائة رجل، ومن مدفعين إلى مائة مدفع، تحت التسميات المتعددة الواردة في الدليل التقريبي أدناه.

وقد كانت أول وحدة في الأسطول السلاوي عبارة عن طريدة مجهزة للحرب حوالي سنة 1617م[1]، وهو زورق كبير بهيئة طولية، حامل لصارمثلث الشراع. وكان معروفا استخدامه في البحر الأبيض المتوسط، مما يجعل أسطول الجهاد السلاوي – باعتبار تأثره بالأسطول الجزائري – يتكون أصلا من سفن النوع المتوسطي[2]، قبل أن يجذبه التطور السريع الذي لحقه منذ عشرينات القرن السابع عشر من جراء تنوع المغانم وحصول المجاهدين على سفن من مختلف الجنسيات إلى جعله مفتوحا على كل مظاهر السفانة الأوربية الحديثة، وتأثره بها ومحاكاته لها، خاصة السفن الهولندية والإنجليزية. وسوف يستمر الاعتماد على السفانة الأوربية وتجهيزاته الملاحية المستوردة حتى خلال المراحل الأخيرة للقرن على عهد مولاي إسماعيل.

[1] Coindreau - Op. cit – p 89.
[2] Ibid p 98.

دليل تقريبي لسفن الجهاد 17.[1]

النوع	المصطلح	البعد	الصواري	الغاطس	الحمولة	الطاقم	المدافع	المنجنيقات
بارجة	Vaisseau	-9/35	5-3	3-2.5م	300	300	100	36-26
بوكراع	Chebec	18م	3-2	2.5م	200	200-60	24-14	-
بينك	Pinque	متوسط	3-2	2.5م	200	200	20	-
مربع الأشرعة	Polacre	متوسط	3-2	3-2.5م	300-200	200	22-16	-
حمالة	Flûte	متوسط	2-1	2.5-2م	100	140-100	24-8	-
خفارة	Patache	صغير	3-1	2م	100-70	100	20	-
خفاف	Pinasse	صغير	2-1	2.5م	150-100	120	24-12	-
دعومة	Brigantin	12/20م	2-1	2.5م	150-100	100-70	10-4	-
زورق	Barque	متوسط	1	0.5م	30-20	50-30	4-1	24-18
خيطية	Saitie	صغير	1	2.5-2م	50	100	10-4	-
سينو	Senneau	صغير	2-1	2م	100-50	100	24 -14	-
قادس	Galère	صغير	3-1	2.5م	150-80	150	6-4	-
صندل	Gabarre	6/45م	2-1	2م	100-80	100	6-2	6-4
صيادة	Goëlette	صغير	3-1	2.5م	150-100	100	12-8	-
طريدة	Tartane	صغير	2	2.5م	300-200	200-140	20-12	-
غليوطة	Galiote	متوسط	2	2.5م	150-100	130-50	10-2	-
فالوشي	Balancelle	صغير	1	2.5م	100	100-80	10-6	-
فرقاطة	Frégate	صغير	3-1	2م	200-100	300-150	24-14	-
فليبو	Flibot	متوسط	1	2.5-2م	100	100	10-6	-
فيست	Fuste	صغير	2-1	2م	300-200	150	20	-
قاباق	Trapu	متوسط	2-1	2م	100-80	100	20-10	-
قارب	Barcasse	صغير	1	0.5م	30	50-30	20	4
قرقورة	Caraque	صغير	2-1	2.5-2	100	120-70	10-8	-
كارافيلا	Caravelle	صغير	5-2	3-2.5م	200-150	200-100	25-20	-
نصف قادس	D. Galère	8/25م صغير	1	2م	100-50	100-50	6-2	-

[1] اعتمدنا في كتابة هذا الدليل على المؤلفات التالية: عبد العزيز بنعبد الله:" *معاجم في السفانة والسفن* " – المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – الرباط 1399/1400هـ. السيد عبد العزيز سالم – نفسه – ص 252، بشير الكافي:"*قاموس المصطلحات البحرية* " – المؤسسة العربية للبحث والنشر – بيروت 1981، أنور عبد العليم:" الملاحة وعلوم البحار عند العرب " – ص 110-12، محمد رزوق – نفسه – ص 336، وأيضا:
Les S. I. H. M –1° série – France –T III – p 669-70, Pays-Bas – T IV – p 251, T V – pp 171, 290, 442, 536, 537, 2° série France –T I– pp 279, 280, 407, Des Champs – Op. cit – p 26, Penz – Op. cit – p 67, Dan – Op. cit – p 209, Monlaü – Op. cit – pp 79, 80, 81, Coindreau – Op. cit – pp 35, 86, 89-98, Brunot – Op. cit – pp 249, 250, Brignon – Op. cit – p 231, Savine – Op. cit – p11 et « *Musée de la marine* « - Palais de Cahaillot – Paris XVI – 1970.

إن الخاصية الأساسية التي تطبع حجم الأسطول تتمثل في تذبذبه الواضح على امتداد فترات القرن، إذ تحكمت فيه خلال النصف الأول منه الأحداث المحلية بالدرجة الأولى، في حين انضافت إلى التأثيرات المحلية الضغوط الأجنبية أثناء النصف الثاني. وتوضح لنا البيانات الإحصائية الواردة أدناه قوة الأسطول البحري وتصاعد حجمه البين منذ سنة 1622م، ليبلغ قمته بعد ذلك بأربع سنوات (ستون قطعة رئيسية)[1]. لكن انتفاضة المجاهدين على السلطة السعدية وما نجم عنها من تناحر بين الحرناشيين والأندلسيين، ثم الصراع الذي دار بين ضفتي مصب أبي رقراق، كل ذلك أدى إلى تراجع الأسطول إلى نصف العدد خلال الفترة الممتدة من سنة 1630 إلى سنة 1635م. ومع عودة الاستقرار السياسي إلى المنطقة مؤقتا واستفادة النشاط الجهادي وأسطوله من ذلك، ارتقى مجددا لتتراوح أعداد قطعه بين الأربعين والخمس وخمسين سفينة[2].

وقد نجم عن تجدد النزاع المحلي وعودته إلى واجهة الأحداث توقف النشاط الجهادي، مع ما رافقه من أعمال عدائية ضد وحدات الأسطول، بسعي من العياشي المستفيد من تنسيقه مع الأسطول الإنجليزي سنة 1637، وظل هذا الوضع المتأزم قائما إلى حين تحكم الدلائيين في المنطقة (1641م)، إيذانا بعودة المجاهدين إلى سابق عهدهم بانتظام أفضل مشوب بقوة أقل مما كانوا عليها. وبلغ متوسط وحدات الأسطول حتى حدود منتصف القرن ما بين العشرين قطعة والخمس والعشرين[3]، ليعرف بعد ذلك مرحلة جديدة اتسمت بتقلص قوته، حيث لم تتجاوز حسبما توفر من إحصائيات طوال الخمسين سنة التالية خمس عشرة سفينة، نتاج تظافر عراقيل متعددة، منها فترة الانتقال الطويلة ما بين العهدين الدلائي والعلوي، التي عرفت تراجع الأسطول في إحدى سنواتها إلى أقل من خمس قطع. فقد ذكرت بعض الوثائق إلى أن عدد القطع العاملة سنة 1668م لم يكن يتعد السفينتين[4].

ومن جهة أخرى حالت الضغوط الأوربية المتفاقمة خلال النصف الثاني من القرن دون جهود الدولة في إعادة هيكلة الأسطول المتضعضع، ولا في تطوير حجمه،

[1] *Les S. I. H. M.* – 1° série – France – T III – p 115-17.
[2] *Ibid* - Angleterre – T III – p 309.
[3] *Ibid* Pays-Bas – T V – p 175.
[4] *Ibid* - 2° série – France – T I – p 280.

وإن ساهمت هذه الجهود من جهتها في الوقوف حيال مساهمة مصادر الاستثمار التقليدية، الشيء الذي ترتب عنه عجز الأسطول الجهادي على عهد مولاي إسماعيل عن تجاوز ثلاث عشرة قطعة عاملة في أحسن الأحوال (1672، و1692م)، بل ولم يصل في بعض السنوات إلى تجاوز حاجز الخمس سفن (1685، 1691، و1697م)، إما نتيجة اشتداد الحصارات، أو لعدم التمكن من تغطية النقص في الوحدات الذي لم يكن بالإمكان تحقيقه إلا بالإمدادات الهولندية.

وللحفاظ على خصوصياته وميزاته مقارنة بتطور البحريات الأوربية، كان من الضروري على أسطول الجهاد بطبيعته العسكرية ومتطلباته التقنية أن يسعى دوما إلى مواكبة التقدم، والتمكن من آخر التقنيات الطارئة على ميدان الملاحة، حيث أن الرغبة الشديدة في الحصول على سفن أكثر سرعة وتسليحا جعلته يعرف اجتهادات محلية من أجل تحديثه وتطويره، كما دفعت به إلى الاستفادة من الكفاءات المتجددة التي ينتشلها من بين الأسرى؛ بل إن الرياس قد عملوا من جهتهم على استمرار اتصالاتهم بمختلف المراسي الأوربية الكبرى، والهولندية بالخصوص التي تعرف اطرادا في تقدم التقانة الملاحية وفي إنشاء السفن الأكثر تطورا[1]، مستفيدين في ذلك من التقارب التقليدي الذي خلقته عداوتهما المشتركة للإمبراطورية الإسبانية، والذي تعزز بحلقة الاتصال القوية بين مصب أبي رقراق والأقاليم المتحدة، بفضل الدور الهام الذي لعبه العلوج، وبصورة أكبر يهود المنطقتين.

وقد مكن تواصل الدعم الأسطول السلاوي من اكتساح المياه المتاخمة للشواطئ منذ بداية الجهاد، قبل أن يمتد نطاقه إلى المناطق المحيطية البعيدة في الشمال، لا سيما وأنه في الفترة التي ظلت البحرية الإيبيرية السائدة آنذاك مرتبطة بمعطيات ملاحية قديمة ومتجاوزة، كان التجهيز الجهادي يتعاظم ويتضح في عدة مناسبات[2]، نتاج تنوع أساليب الدعم المذكور، وتجديدا على يد الرياس ذوي الأصول الهولندية والإنجليزية الذين نجحوا في إدخال تعديلات مهمة على بعض الأنواع، وفي تطوير بعض الوسائل الملاحية.

---

[1] Monlaü – Op. cit – p 78.
[2] Gosse – Op. cit – p 71.

إحصائيات تقريبية للسفن العاملة
في الأسطول السلاوي طوال القرن 17[1]

السنة	عدد السفن	السنة	عدد السفن	السنة	عدد السفن
1614	سفينة واحدة	1648	24 سفينة	1680	9 سفن
1616	" " "	1649	20-19 سفينة	1682	13 سفينة
1617	4 سفن	1651	6 سفن	1685	3 سفن
1622	13 سفينة	1652	10 سفن	1687	10-8 سفن
1625	40-30 سفينة	1653	4 سفن	1690	6 سفن
1626	60 سفينة	1656	9 سفن	1691	5 سفن
1630	30 سفينة	1668	سفينة واحدة	1692	13 سفينة
1631	31 سفينة	1669	9 سفن	1693	12 سفينة
1635	30 سفينة	1670	8 سفن	1694	6 سفن
1637	55-40 سفينة	1671	7 سفن	1697	4 سفن
1647	20 سفينة	1672	14-12 سفينة	1698	7 سفن

فمع تصاعد وتيرة العمليات الجهادية منذ سنة 1620، استطاع مجاهدو شمال إفريقيا – وعلى رأسهم السلاويون – تحسين هياكل ومقومات السفن المؤهلة للاستعمال الجهادي، مثل الغليوطة، بتقليص حجمها وحمولتها من أجل تخفيض غاطسها وتمكينها من الانسياب بصورة أفضل، كما أهلوها بشكل أنسب للاستفادة من الأشرعة الطارئة عليها، وعد ذلك لدى المؤرخين المختصين بمجال السفانة تجديدا أكثر نجاحا وأهمية في مجهودات رجال الجهاد[2].

ومع ارتفاع حجم العاملين من العلوج واهتمام المجاهدين باختراق أعالي البحار، خضع توجيه الأسطول للتقانة الملاحية الضرورية لضبط المسارات البحرية

---

[1] اعتمدنا في وضع هذه الإحصائيات على المصادر والمراجع التالية:
Les S. I. H. M. – 1° série – Pays-Bas – T II – p 462, T III – pp 64, 271, T V – pp 140, 175, 290, 332, 352, T VI – p 284; Angleterre – T II – p 558-63, T III – pp 100-02, 309; France – T III – pp 115-17, 637 ; 2ᵉ série – France – T I – pp 279, 280, 302, 379, 406-07, 431-32, 516, T II – p 543, T III – pp 23, 318, 371, 528, T IV – pp 36-37, 291, 567, 705 ; Caillé : » *La ville de Rabat*... « - p 225 ; Dan – p 209 ; Coindreau – pp 102, 144, 147 et 194.

[2] Monlaü - Op. cit – p 79.

والاتجاهات الرياح، واستعين في تحقيق اتجاه السفن بالبوصلة والبركار وبيت الإبرة؛ واهتدي في معرفة الاتجاهات بالنجوم وبمراقبة بروزها وأفولها بواسطة الوسائل المعتمدة في ذلك مثل المقراب والأصطرلاب؛ ولتحديد المسافات كان الاعتماد على مسجلات السرعة (Lech)[1]. وحتى يتم التمكن من استغلال الرياح المواتية بصورة قصوى، تمم المجاهدون حركة الأشرعة الكبرى بحركة الأشرعة الأمامية المتعددة وأشرعة الدعم؛ وأضافوا إلى ذلك تجديدا مهما أدخلوه على الشراع اللاتيني السائد آنذاك، حيث استلهموا ذلك من التفكير في التقليص من المساحة الكبيرة للشراع باستعمال الشراع العربي الذي يوفر إمكانية التحكم في القدات من الأسفل بيسر وبسرعة أفضل من وضعيتها التقليدية على شكل مروحة في الشراع اللاتيني[2].

لقد استطاعت البحرية السلاوية بفعل مواكبتها للتطورات الملاحية، ومجهودات رجالها الخاصة، من مجابهة قوة الأساطيل الأوربية وتحديها لها حتى حدود أواسط العهد الدلائي، حيث عرفت منذ ذلك الوقت بداية تباعددها مع الأقاليم المتحدة كآخر قوة بحرية كانت تمتعها بخصاصها من التجهيزات الملاحية ومن الدعم اللازم؛ فأضحى الأسطول يفتقر حتى إلى التجهيزات العادية الضرورية فبالأحرى حصوله على التقانة المتجددة، خاصة وأن جهود الدولة العلوية لإجبار الأقاليم المتحدة على إتمام دورها كممون مستمر للسفن المغربية قد قابلتها مراقبة شديدة للأساطيل الحربية الفرنسية والإنجليزية بالأساس ضد السفن الناقلة لمواد التجهيز البحري والعسكري، الأمر الذي يفسر جانبا من التقهقر الواضح الذي انتاب الأسطول، في الوقت الذي عرفت فيه السفانة تطورا كبيرا في أوربا.

2_ مصادر السفانة السلاوية

كان المجاهدون السلاويون يطعمون الأسطول من ثلاثة مصادر متفاوتة من حيث الأهمية، ومتشابكة في ما بينها، وهي إما مستوردة، أو محولة عن المغانم، أو مصنعة محليا:

---

[1] التازي: "*الأسطول المغربي...*" – نفسه – ص 27-28.

[2] بفعل التجديد المذكور أصبح الشراع اللاتيني - المثلث الشكل والمتسع على القرن- ممددا نحو الجانب العمودي بعرض معين، مشكلا رباطا من قداته، الأمر الذي وفر إمكانية شدها من الأسفل كتدبير يسهل مأمورية الشراع في حركته وسرعته. أنظر: Coindreau – Op. cit – p 100.

1- **السفن المستوردة**: سعى المجاهدون إلى الحصول على آخر الإنجازات الملاحية من أوربا، وكانت هولندا مصدرها الرئيسي. لقد زامن استقرار الأندلسيين – العناصر الأساسية في الجهاد البحري – بمصب أبي رقراق فترة التعاون المثمر بين السلطة السعدية والأقاليم المتحدة على كافة الأصعدة، وعلى رأسها مجال الملاحة البحرية. ففي سنة 1609م نجد مولاي زيدان في غمرة اهتمامه بإنشاء أسطول سلطاني يطالب السلطات الهولندية بمده بثلاث سفن، حيث تمت الاستجابة له في ذلك بإيفاد سفينتين حربيتين إلى مرسى أسفي، كما صدرت الأوامر في السنة الموالية بإنشاء ثلاث أو أربع وحدات لفائدته في أوراشها[1].

ولذلك، وجدت انطلاقة الجهاد البحري أرضية قائمة للتعاون المغربي-الهولندي مؤسسة بصورة إيجابية، وربما ساعدت وضعية المجاهدين في البداية كرعايا الدولة السعدية على تسهيل بروز تعاون وطيد بين منطقة المصب وبين الأقاليم المتحدة، زيادة عن تحقيقهم لأهداف مرغوب فيها من لدن الهولنديين باعتبار مهاجمتهم للسفن الإسبانية بصورة رئيسية. ولهذا تأسس هذا الدعم بمتانة خلال عهد مولاي زيدان، وتواصل أثناء فترة استقلال المجاهدين وحرصهم على سفن كاملة التجهيز بتكاليف العلوج الهولنديين المنخرطين في صفوفهم، وباستغلال الروابط التجارية القائمة بين يهود سلا ويهود أمستردام. لكن هذه المساعي لم تحقق ورود عدد كبير من القطع المنشأة في أوربا، ولم يتم إلا نادرا[2].

وبمقابل ذلك عملت الأقاليم المتحدة وتجار التهريب من مختلف دول أوربا الغربية على تمكين المجاهدين من بناء السفن وتجهيزها، عن طريق تصدير مختلف المواد والأدوات من مادة الخشب حتى آخر قطعة من قطع السلاح، الأمر الذي يجعلنا نخلص إلى أن منطقة مصب أبي رقراق كانت تتلقى قطع السفانة مفككة لتقوم بتركيبها في الأوراش المحلية.

2 - **الغنائم المعادة الاستغلال**: لحاجتهم إلى امتلاك التقنيات الأوربية المتطورة، عمد المجاهدون إلى تطعيم الأسطول بالقطع الصالحة من السفن التي يغنمونها، خاصة منها السفن الشراعية عالية السطح، والمؤهلة للعمل في أعالي

[1] *Les S. I. H. M.* - 1° série – Pays-Bas – T I – pp 309, 314 et 519.
[2] Coindreau Op. cit – p 105.

البحار. ولهذه الغاية كانوا يبذلون قصارى جهودهم خلال العمليات لغنم السفن وهي في حالة جيدة؛ فكانت سفنهم الأصلية تجهز بالعديد من الرجال وبكمية كبيرة من المدافع والذخيرة الحربية بهدف الامتياز بعامل القوة على السفن المطاردة، ولإحباط عزائم رجالها على المقاومة وحثهم على الاستسلام دون أدنى مجابهة، وكان مرماهم الأساسي هو الحصول عليها سليمة بكل الوسائل. وحتى في حال امتناع السفينة التجارية عن الانصياع لهم واتباع نصائحهم ووعودهم كانوا يعمدون إلى نهج خطط تؤدي إلى إنهاك الخصم وترهيبه، بقصفها عن بعد بالمدافع وبرشقات البنادق، دون أن ترتفع شراسة القصف إلا إذا اشتد عناد المقاومين، إذ آنذاك ترتقي درجة اليأس لدى المجاهدين في الحصول على السفينة بنجاح، الأمر الذي يجبرهم على إحراقها وإغراقها في الأخير[1]. ولم يكن يلجأ إلى هذه الصيغة المتطرفة إلا نادرا، نظرا لجرأة السلاويين وشراستهم من جهة، ولميزان القوة الذي كان غالبا لفائدتهم، الأمر الذي كان يجعل السفن المطاردة تحيد عن أية مقاومة محكوم عليها بالفشل منذ البداية.

وهذا الأسلوب مكن السلاويين من الحصول في كل موسم ناجح على عدد من السفن شكل طوال مراحل الجهاد نسبة هامة في الأسطول السلاوي، ممكنا إياهم من تدارك الخصاص الملاحي على هذا المستوى، كما على مستوى التجهيز والتقنيات. فمن جهة كانت هذه السفن تستغل بذاتها في العمليات اللاحقة، ومن جهة أخرى كانت تقدم نماذج متطورة تنسخ عنها أوراش البناء المحلية[2]، ومن جهة ثالثة كان بعضها يوفر مواد وتجهيزات أولية لسفن أخرى، خاصة تلك المنشأة حديثا[3]. وقد مثلت نسبة السفن المستغلة منها مباشرة في عداد الأسطول أكثر من نصف الوحدات المستعملة، إذ في سنة 1669 مثلا كانت خمس سفن غنيمة ضمن وحدات الأسطول التسع، أي أزيد من 50 % من المجموع[4].

3- السفن المصنعة محليا: باعتبار غلبته في منطقة مصب أبي رقراق كنشاط اقتصادي عسكري، فرض الجهاد البحري وجودا لصناعة محلية مرتبطة به بغاية تغذيته بالسفن الضرورية، وإصلاح الوحدات المتداعية منها. ولهذا الغرض

[1] Dan – Op. cit – p 301.
[2] Monlaü – Op. cit – p 80.
[3] *Les S. I. H. M.* – 1° série – Angleterre – T III – p 489.
[4] *Ibid* – 2° série - France – T I – p 279-80.

كانت السلطات الواسعة المخولة للرايس تبيح له الحق في تطبيق العقوبات والزواجر المتنوعة ضد الخارقين للنظام، إما جلدا أو بترا لعضو من الجسد أو اعتقالا أو سخرة. وكان تطبيقها سريع التنفيذ باستثناء حكم الإعدام الذي كان من اختصاص السلطة المشرفة على المرسى[1]. ولم يكن اللجوء إلى هذه العقوبات إلا في حالات نادرة، ذلك أن وحدة الهدف التي تجمع بين أفراد السفينة الجهادية كانت تجعل النظام محافظا عليه من طرف الجميع بصورة تلقائية[2].

وقد كانت الحياة اليومية في عرض البحر تعرف تقسيما للعمل بين مجموع أفراد الطاقم، كل مجموعة حسب اختصاصها ومهمتها، وكانت حراسة المركب والأسرى تتم بالتناوب بين مجموعة من الحراس كل ست ساعات طوال الرحلة[3]، وكانت الحراسة الليلية ذات أهمية قصوى يضطلع بها المراقبون من ذوي التجربة وهم مستقرون بأعلى الصواري لاستكشاف المجالات البحرية الممتدة على مدى البصر، والإعلان حسب أبعد نقطة ممكنة عن المراكب البادية في الآفاق البعيدة. وتتضاعف الحراسة في الأوقات العصيبة، خاصة خلال فترات الشروق التي كانت تفرض حذرا استثنائيا[4] باعتبارها نقطة زمنية للانتقال من الظلام إلى النور، أو من السترة الطبيعية إلى الانكشاف الظاهري.

وكان وجود الأسرى المسيحيين كقوة ضرورية لحركة المجاذيف يتطلب من جهته تسييرا خاصا ورقابة مشددة، لاحتياج السفن الجهادية الماس إليهم من جهة، ولخشية المجاهدين من القلاقل التي بإمكانهم إحداثها بعددهم المهم من جانب أخر؛ ولذلك كان الرياس لا يثقون فيهم لكونهم ما أن تتاح لهم الفرصة حتى يحاولوا التخلص من أسرهم، وجعل المركب تحت سلطانهم[5]. فكانوا عند استعدادهم لمهاجمة إحدى السفن يبادرون إلى تقييد الأسرى وتكبيلهم من أيديهم وأرجلهم أربعا أربعا بقضبان حديدية تتدلى منها القيود، كوسيلة أكثر يسرا من تخوف قيامهم باستغلال حالة

---

[1] Coindreau – Op. cit – p 63.
[2] Hubac – Op. cit – p 21.
[3] Coindreau – Op. cit – p 63.
[4] Ibid – p 163-67.

1 خلال سنة 1625م قام أسرى إنجليز بانتفاضة على متن سفينة جهاد سلاوية، مغتنمين فرصة وجود العدد الأكبر من المجاهدين في قعرها، وانقضوا على حراسهم وقتلوهم وأسروا من بقي منهم على قيد الحياة بعدد اثني وعشرين رجلا. انظر: *Les S. I. H. M.* – 1° série – Angleterre – T III – p 7.

الاختلاط أثناء الاقتتال، وتنظيم ثورة داخل السفينة الجهادية[1]. والملاحظ أن هذه الوضعية لم تكن حكرا على السفينة الجهادية، وإنما كانت مشاعة يتعرض لها أسرى المجاذيف في أساطيل الدول المعادية عموما[2].

ودون تمييز، كان بحارة وضباط السفن الجهادية يتقاسمون الأقوات، التي كانت عادة ما تتألف من جملة من المواد الأكثر مقاومة للتلف مثل الفواكه الجافة وبعض الأنواع من الخضر، حيث يتم إعطاء كل واحد نصيبه الشخصي يوميا[3]، ويتمثل ذلك نموذجيا في توزيع الخبز والزيتون عند الإفطار، والخليع أثناء وجبة الغذاء، والكسكس والحمص عند العشاء. أما بالنسبة للشرب فلم يكن مسموحا إلا باحتساء الماء[4]، والذي كان لدى تعرضه للتلف يجبر البحارة على تناول السوائل الأخرى مثل الخمر وماء الحياة (الماحيا)[5]، خاصة بعد تحقيق المغانم التي كانت تمدهم بأقوات جديدة وغير متداولة غالبا في مجتمع إسلامي.

وكان المظهر الطبيعي لألبسة المجاهدين يتمثل في سراويل قصيرة من الأجواخ الصوفية، وحلل قصيرة جدا بحزام فوقها، تعلوها برانس صغيرة في العادة[6]، إلا أنها لم تكن تشمل إلا جزءا من مرتدياتهم التي كانت شروط العمل تفرض عليهم اختيارا مدققا لأنواعها حسب الظرف، فكانوا لذلك يحملون معهم كميات كبيرة ومتنوعة من الألبسة الأوربية لتسهل عليهم التنكر حسب جنسية السفن المصادفة بالبحر، مستفيدين في طريقة ارتدائها للتمويه من خبرة العلوج ودرايتهم بالشكل الأنسب[7] لكسب ثقة السفينة التي يودون مهاجمتها.

وعند انتهاء المرحلة تأخذ السفينة اتجاهها نحو مصب أبي رقراق، وبمجرد لمح المراقب لصومعة حسان – التي كانت تستخدم كمنارة للتعريف – يعلن عن رؤية اليابسة، ليستعد البحارة لارتياد المرسى. وعلى بعد مرحلة من المدينة يفرغون كل

---

1 Dan – Op. cit – p 301-02.
2 Gosse – Op. cit – p 93-94.
3 Dan – Op. cit – p 298.
4 Brunot – Op. cit – p 341.
ولإعطاء صورة تقريبية عن كلفة التغذية لموسم واحد لسفينة متكونة من 150 إلى 200 رجلا، نورد كلفتها خلال سنة 1573 التي تراوحت بين 1100 و1500 دوكا. أنظر: Braudel – Op. cit –p 169.
5 رزوق – نفسه – ص 338.
6 Les S. I. H. M. – I^e série – Pays-Bas – T V – intro. p XII-XIII et Hardy : » Histoire des Etats barbaresques « - T I – Op. cit – p 134.
7 Dan – Op. cit – p 203.

نخاثر مدفعيتهم علامة على نجاح الرحلة وسرورهم بالعودة المظفرة، وفي الوقت نفسه لاجتذاب السكان لمعاينة ولوجهم إلى المرسى، فيصير الميناء آنذاك عاجا بالجمهور، وفي مقدمتهم رجال السلطة والممولون والتجار المهتمون بحضور عملية إفراغ الغنيمة، حيث توضع البضائع أمام محلات الجمارك، ويحصى عدد الأسرى قبل تشكيلهم لصف استعراضي بئيس في أزقة المدينة، وهم متوجهين إلى المطامير او إلى ساحة المزاد العلني[1].

وهذه المظاهر تحدث كلما حقق الرايس رحلة إيجابية، إذ يغمر بالمديح ويعامل كبطل مغوار في جو من الحمدلة والصلاة على النبي، ولا يفوته في هذا السياق تجديد الزيارة للأولياء والصلحاء، حاملا إليهم هدايا من المغنم تيمنا ببركتهم[2]، قبل أن يفسح المجال لاحتفالاته الخاصة صحبة رجال الطاقم في الدور والمنازل. أما إذا كان الرايس ممن لم يحالفه الحظ وعاد دون تحقيق أي مغنم فإنه يرتاد المرسى مكسور الخاطر وفي غاية من الأسى والحزن، ويرسي سفينته بالميناء دون إطلاق أية قذيفة من مدفعيته[3]، ويدخل إلى أزقة المدينة دون أدنى مظاهر متميزة إلا ما كان من بعض أعراف المواساة.

2 ـ مواقع ومواسم الجهاد

منذ بداية العمل الجهادي كان المسرح العادي لعمليات رجال البحر السلاويين ممتدا في مياه المحيط الأطلنتيكي، حيث كانت سفنهم تتحكم في ساحة بحرية تغطي خمسمائة إلى ستمائة ميل انطلاقا من مصب أبي رقراق، جاعلة الشريط المائي الموازي للساحلين الأطلنتيكيين المغربي والإيبيري تحت رحمتهم[4]؛ علما بأن هذا الموقع ظل يشكل إحدى النهايات المركزية للملاحة التجارية العالمية، نتيجة اشتماله على المضيق، وتركز نقطتي الاستقبال الإيبيريتين الرئيسيتين: قاديس واشبيلية به، اللتين استمرتا في لعب دور هام في تنشيط خطي الشرق الأقصى عبر جزر الخالدات، والعالم الجديد مرورا بجزر الأصور.

[1] Coindreau – Op. cit – p 140.
[2] Dan – Op. cit – p 299.
[3] Ibid – p 312-13.
[4] Brignon – Op. cit – p 231.

ولهذا السبب كان الموقع الاستراتيجي للمصب في متاخمته لهذه الخطوط يقدم لرجال الجهاد وضعية ملائمة لمهاجمة السفن الإسبانية التي كانت هي الطرائد المفضلة في البداية، وملاحقتها في المجال البحري الواقع بين غرب إفريقيا ومضيق جبل طارق إلى جزر الأصور، ومحدودة في الشمال بالخط الأفقي الموازي لرأس فينيستير (Finisterre)، وفي الجنوب بنواحي جزر الخالدات، لقطع الطريق على أسطول الخطين المذكورين[1]، وأحيانا حتى لمهاجمة السواحل الإيبيرية حيث تعمل الغليوطات في المضيق وعلى شواطئ البرتغال الجنوبية؛ في حين تنشط السفن الشراعية الأخرى في خليج غاسكونيا (Gascogne). بيد أن المكان المفضل للمجاهدين عموما والملائم لخصوصيات نشاطهم كان حوالي نواحي الجزر الواقعة داخل المحيط: الخالدات، وماديرا، والأصور، وطيرسير[2].

وكانت هذه الحملات تنظم غالبا حسب ثلاث رحلات رئيسية:

أ - هجمات خاطفة على السواحل الإيبيرية، وتمتد أحيانا لتشمل سواحل فرنسا وإنجلترة وإيرلندة كلما سنحت الفرصة.

ب- رحلات أعالي البحار في مسافات قصيرة أو متوسطة ضمن المجال التقليدي لتحركات الرياس السلاويين.

ج - بعثات بعيدة خارج النطاق العادي باتجاه الأطلنتيكي الشمالي[3]، وكانت المياه الفاصلة بين القارة الأوربية والجزر الإنجليزية من جهة، وبين إنجلترة وإيرلندة من جهة ثانية، وأيضا المجال المقابل لإيرلندة باتجاه الأرض الجديدة (Terre-Neuve) أساس هذه البعثات لفترة طويلة، بنفس مقياس أهمية نواحي الأصور.

وقد كان الاهتمام في بداية الموسم الجهادي منصبا على النواحي الشمالية للمجال العادي أمام لشبونة بين رأس القديسة ماري (C. Ste Marie) ورأس روكا (C.Roca)، حيث تكون الرياح وحركات البحر أقل عنفا قياسا بنواحي رأس فينيستير خلال شهر أبريل حتى متمه؛ ثم تتقدم السفن الجهادية إلى أبعد من ذلك متوجهة للبحث عن السفن التجارية حتى رأس أورتكال (C. Ortegal) ورأس بيناس (C. Penas)، وتمكث في التجوال طوال الصيف على مقربة من شواطئ الغرب الأوربي وشواطئ

[1] *Les S. I. H. M.* – 1° série – France – T III – p 503-04.
[2] Coindreau – Op. cit – p 115-18.
[3] Ibid – p 113.

الجزر انتظارا لتحقيق مغانم على الأسطول القادم من البرازيل، رغم حراسته بقوات عالية التسليح.

وحينما تدنو نهاية فصل الصيف تتمركز بعض من هذه السفن قرب السواحل المذكورة مبتعدة عن اليابسة بحوالي ثلاثين إلى أربعين فرسخا خشية تعرضها لهبات الرياح العنيفة الناجمة عن بداية رداءة أحوال الطقس التي تدفع بالبعض الآخر منها إلى التوجه جنوبا صوب جزر الخالدات لاعتراض السفن المحملة بالخمور[1]، والسفن المتخلفة عن أسطول الفضة القادم من أمريكا اللاتينية.

وقد كان هذا المجال البحري خاضعا للتوسع كلما ارتفعت كفاءة وقوة أسطول الجهاد، لاسيما وأن طبيعة العمل الطموحة كانت تدفع الرياس إلى تنفيذ عمليات متطورة سنة عقب أخرى، كما تفرض عليهم من جهة ثانية – لمداراة الرقابة المتشددة لمناطق أنشطتهم التقليدية من طرف البوارج الحربية – ارتيادا فجائيا لعوالم جديدة بالاستفادة من خبرات العلوج. وهكذا نجد أنه منذ سنة 1622 اكتسح السلاويون المجالات البحرية الواقعة خلف مناطق تحركهم العادي بتأسيس من العلج الهولندي الأصل "موراطو رايس" الذي نجح آنذاك في فتح معالم الرحلات البعيدة إلى بحر المانش وما وراءه.

وقد صارت السفن منذ ذلك الوقت تجول في عرض شواطئ إنجلترة الشرقية وبلاد الغال، وتفرض سطوتها على الخطوط البحرية الرابطة بين غرب إنجلترة وجزيرة إيرلندة، محصلة خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1625 و1631 آلاف المغانم تحت قيادة موراطو رايس الذي لم يتورع خلال سنة 1627 على الإقدام بمغامرة جريئة أوصلته إلى سواحل إيسلندة في أقصى شمال الأطلنتيكي، حيث انتهبت مدينتها الرئيسية ريكجافيك (Reykjawick)[2]، كأقصى نقطة بلغتها السفن السلاوية خلال فترة تألق الجهاد البحري. كما قادت النجاحات المحققة على الشواطئ الإيرلندية المجاهدين للوقوف على حجم نشاط الصيد بالأرض الجديدة في شرق كندا، وبالتالي تنظيم مطاردات موسمية كل سنة لسفن الصيد القادمة من هذه المنطقة باتجاه أوربا،

[1] *Les S. I. H. M.* – 2e série – France – T I – p 516-17.
[2] Coindreau – Op. cit – p 122.

محققين اعظم إنجازاتهم باعتراض عودتها، أو بالقيام بهجمات فجائية على الصيادين حتى قرب شواطئها وشواطئ إيقوسيا الجديدة[1].

ومع التقهقر الذي أصاب نشاط الجهاد راحت المساحة الشاسعة لمجال العمل تتقلص تدريجيا، لتعود إلى الاقتصار على المجال التقليدي، واختفت معالم الحملات البعيدة باستثناء بعض الهجمات الخاطفة والمتفرقة ضد السفن المبحرة في المانش[2]؛ بل إن المسرح العادي نفسه راح يتضاءل بفعل ضعف الأسطول من جهة، وشدة المراقبة الأوربية لسواحلها الأطلنتيكية من جهة أخرى، الأمر الذي جعل جزر الأصور وطيرسير تحظى باهتمام أكبر من لدن الرياس، خصوصا خلال المرحلة الأخيرة من الجهاد السلاوي[3]، والتي لم يعد الرياس أثناءها يرتادون البحر الأبيض المتوسط لبلوغ قاعدة الجزائر بهدف اللجوء أو تصريف المغانم فقط كما كان دأبهم في السابق، وإنما أضحى البعض منهم متخصصا في القيام بعمليات منتظمة داخله، وعلى رأسهم الرايس قنديل[4]، دليلا على ضيق المجال البحري الملائم لخصوصيات الجهاد.

أما بالنسبة للعامل الزمني، فقد كان دوره كبيرا في تحديد فترات المواسم ومراحلها؛ فخلال فصل الشتاء تجعل عواصف المحيط الملاحة على جانب كبير من الخطورة، خاصة وأن الأقاصير الموجودة عند مدخل المرسى تمنع ارتيادها أو مغادرتها لمدة خمسة عشر يوما إلى عشرين في الشهر[5]، وما كانت خارجها من السفن أثناء ذلك من ذوات الحمولة الكبيرة تظل راسية قبالة ساحل الرباط نظرا للانفتاح الواضح للمرسى وتأثرها الشديد بحركات البحر. ولذلك كان الأسطول يظل قابعا داخل النهر خلال فصل الشتاء إلى حين تحسن أحوال الطقس أثناء الفترة الممتدة من بداية فصل الربيع إلى حلول فصل الخريف (من نهاية مارس إلى منتصف أكتوبر)[6]، وعدا هذه الفترة كان المجاهدون يعمدون إلى تجريد السفن من تجهيزاتها، ويتوقفون عن العمل لأنها ليست بالقوة التي تسمح بمجابهة العواصف بنجاح. والملاحظ أن هذه

[1] Ibid – p 123.
[2] Penz – Op. cit – p 64.
[3] *Les S. I. H. M.* – 2° série – France – T IV – p 221-23.
[4] Coindreau – Op. cit – p 79-80.
[5] Ibid – p 119.
[6] Brunot – Op. cit – p 77.

القاعدة لم تكن ثابتة، إذ ما فتئ الرياس يشذون عنها خاصة عند ضعف نتائج المواسم العادية أثناء الربع الأخير من القرن، فكانت السفن الجهادية تتحدى صعوبة الطقس وتصبح نشيطة حتى خلال فصل الشتاء، لا سيما على يد أمير البحر عبد الله بن عائشة[1]، جاعلة من الجهاد البحري حركة نشيطة على مدار السنة.

وعلى العموم كان الموسم الجهادي يقسم إلى عدة رحلات بمتوسط خمسين يوما للواحدة، يشارك فيها الرياس ضمن مجموعات صغيرة متألفة من سفينتين إلى ثلاث تتعاون في ما بينها[2]، ويباشر كل رايس نشاطه بمعدل ثلاث رحلات موسميا[3]. وتتمثل محطات الموسم الرئيسية في التقسيم الزمني الذي تفرزه أحوال الطقس والملاحة كالتالي:

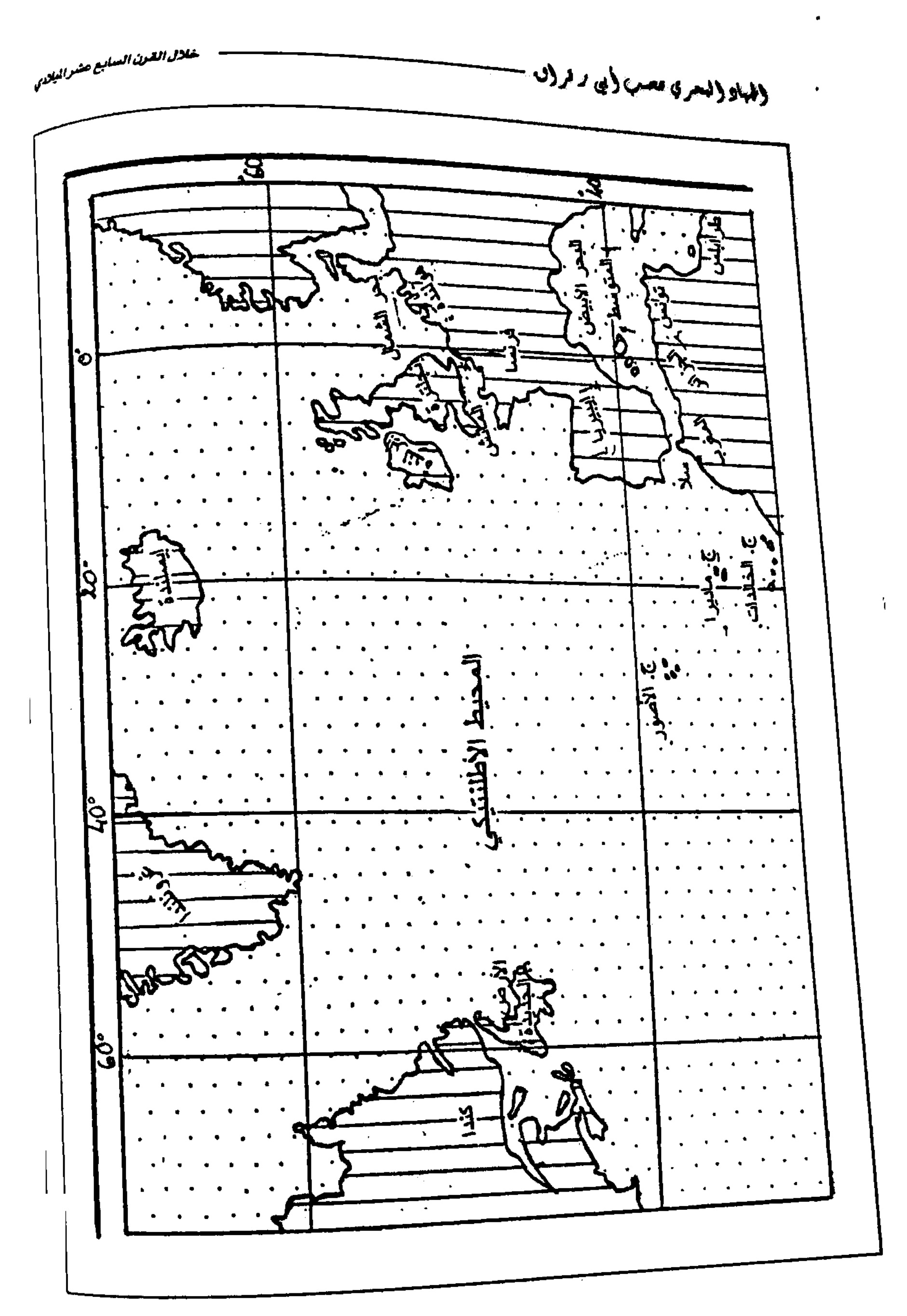
1- رحلات الربيع: وتبتدئ مع مطلع أبريل حيث تغادر السفن السلاوية المأذونة مرسى أبي رقراق في مجموعتين رئيسيتين غالبا، تتجه إحداهما صوب الشمال، والثانية باتجاه الجنوب.

2- رحلات أول الصيف: تنطلق في شهر يونيو الذي يصادف الفترة الانتقالية ما بين فصلي الربيع والصيف، وخلالها يتجه الرياس للتجوال ومراقبة مختلف الطرق الملاحية والممرات البحرية بالقرب من جزر الأطلنتيكي قصد استكشاف السفن التجارية.

3- رحلات منتصف الصيف: تبتدئ عند منتصف شهر يوليو حتى أواخر شهر غشت، حيث تكون الظروف الملاحية ملائمة جدا، ومعها يبلغ النشاط الجهادي أوجه، ويحقق أثناءه الرياس أفضل عملياتهم في الموسم بأكمله[4].

4- رحلات مطلع الخريف: يشرع فيها خلال شهر شتنبر مع فترة الانتقال من فصل الصيف إلى الخريف، والتي معها تبدأ أحوال الملاحة في المناطق البحرية الشمالية تعرف نوعا من الخطورة، تضطر معها غالبية السفن الجهادية إلى النزوح باتجاه الجنوب، وللعمل في النواحي البحرية لجزر الخالدات[5]؛ ولا ينتهي الموسم عادة إلا قرب نهاية شهر أكتوبر.

[1] *Les S. I. H. M.* – 2° série – France – T III – p 461 et T IV – p 317-22.
[2] Brignon – Op. cit – p 231.
[3] *Les S. I. H. M.* – 2° série – France – T IV – p 706.
[4] Coindreau – Op. cit – p 117-18.
[5] *Les S. I. H. M.* – 1° série – France – T III – p 502-03.



المجال الواسع لسفن رياس سلا

ونظرا لما يتطلبه العمل الجهادي من إمكانات التناور والتوقف، والتوفر أيضا على نقط برية مؤقتة لتخزين المغانم قبل العودة إلى مصب أبي رقراق مع انتهاء الرحلة، وضع الرياس تحت تصرفهم عدة مراكز للدعم عبارة عن ملاجئ مستترة قرب أماكن العمل في الجزر الإسبانية الواقعة في الشمال الغربي لشبه الجزيرة الإيبيرية، مثل بايونا (Bayonne) وسيزاركاس (Sisarcasse)[1]؛ في حين كان الساحل المغربي المطل على مساحة كبيرة من المحيط الأطلنتيكي يوفر لهم سلسلة مترابطة من القواعد والمراكز التي تسهل مأموريتهم الجهادية، إما تموينا بالماء والأقوات الضرورية، أو لجوءا للفرار من وجه البوارج المضادة، أو مراكز رسو قريبة أثناء فترة الطقس الرديئة، أو لمجابهة حالات مفاجئة أخرى.

وقد اضطلعت خمس قواعد رئيسية بهذه الأدوار كمراكز بديلة مؤقتة لمصب أبي رقراق، حيث تشير المصادر إلى أن مرفأ الوليدية كان المكان المفضل لدى رياس البحر لا سيما عند إشعارهم بتمركز السفن الأوربية لحصار مدخل سلا. وتأتي مرسى أسفي في الدرجة الثانية من حيث الأهمية، وكانت مرتادة كنقطة لتخزين محتويات المغانم عند تحقيق العمليات الناجحة بنواحي جزر الخالدات، وأيضا كملاذ لسفنهم عند هبوب الرياح العنيفة والمعاكسة لإبحارهم باتجاه الشمال. كما أن صغر حجم السفن السلاوية وتحكم رجالها في حركتها أهلهم لاستغلال المراسي الداخلية، مثل أزمور، وتاهدارت، وحتى تطوان أيضا[2].

وإضافة إلى المراكز المذكورة ساهمت قواعد أخرى في تدعيم العمليات الجهادية ولو بصورة ثانوية، مثل فضالة وأنفا[3] منذ انطلاقة المواسم، أو في زمن متأخر مثل المعمورة والعرائش بعد تحريرهما، حيث أصبحت الأولى من مراكز الدعم الرئيسية[4] ومرسى لا تقل شأوا عن مرسى سلا ذاتها. لكن الملاحظ هو أن رقعة هذه القواعد كانت تتسع لتشمل في ظروف إجبارية كافة نواحي الساحل المغربي عند اضطرار المجاهد للجنوح بسفينته كخيار مفضل على السقوط في أيدي مطارديه، لما يشكله هذا الخيار من إمكانية الإفلات من الأسر، وأحيانا حتى بجزء مهم من غنائمه[5].

---

[1] Coindreau – Op. cit – p 100.
[2] *Les S. I. H. M.* – 2° série – France – T I – p 572.
[3] Penz – Op. cit – p 11.
[4] *Les S. I. H. M.* – 2° série – France – T IV – p 611.
[5] Penz – Op. cit – p 159-60.

ورغم تعدد وتباعد هذه المراكز كانت حركة الأساطيل الأوربية تضع ضمن خططها لمهاجمة السفانة الجهادية ضرورة محاصرة هذه القواعد حتى تكون لحصار مرسى سلا نتائج مضمونة[1]؛ وزاد من حدة التضييق على رياس البحر ارتهان نشاط الجهاد بالعلاقات المغربية-الأوربية، وتحكمها بصورة مباشرة في العمليات والنتائج، فأصبح مفروضا على الرياس السلاويين اتخاذ مراكز أخرى خارج المغرب لتصريف كل ما يمكن أن تمنعه رقابة القناصل الأوربيين من عرضه محليا، ولذلك ارتقت أهمية مركز الجزائر كنقطة دعم بعيدة في البحر الأبيض المتوسط لدى السلاويين، على غرار استغلال رياس الجزائر لمرسى سلا لمجابهة نفس الظروف[2]، الأمر الذي جعل المراكز الإسلامية الممتدة من مرسى الجزائر غربا إلى مرسى أسفي جنوبا تبدو كأنها امتداد عملي لمرسى سلا ورياسها البحريين.

3ـ الخطط المتبعة في العمليات الجهادية

اعتمد رياس مصب أبي رقراق في تسيير مواسمهم على مجموعة من القواعد والأعراف التي لا تختلف عما كان سائدا في أوساط الرياس المسلمين عموما، والقراصنة الأوربيين أيضا، والتي تلعب فيها المناورات والخدع دورا أساسيا في إطار نظام مقبول ومتداول؛ إذ لم تكن كل العمليات مسموح بها، وكانت المظاهر المحبذة لدى أغلب هؤلاء العاملين تتمثل في الحيل الذكية، والمفاجآت الجريئة التي يندهش لها الخصم ويحييها كرجل بحر متخصص، وهناك الأشرعة السوداء المستخدمة ليلا، والرايات المزيفة، والكمائن الغريبة، والمظاهر البريئة المصطنعة، والأدوار اللبقة التي تحظى بكل التقدير والإعجاب[3].

وقد كانت هذه المظاهر من الركائز الأساسية في الجهاد البحري، لا سيما وأن عناصره استفادت منذ البداية من اطلاعها على أنماط الحياة الأوربية باعتبارها متألفة من مسلمين ذوي أصول أندلسية، أو علوج من جنسيات أوربية مختلفة، وهو ما مكنهم من التحكم في لغات وطبائع البلد الذي تنتمي إليه السفن المعرضة للملاحقة، ومفاجأتهم لها وهم متنكرون على منوال أفرادها[4]. ولهذا كان الرياس يحرصون على

[1] *Les S. I. H. M.* – 2° série – France – T IV – p 669.
[2] *Ibid* – 1° série – Pays-Bas – T V – p 304.
[3] Hubac – Op. cit – p 22.
[4] Dan – Op. cit – p 203.

وجود مجموعة من العلوج المتمكنين من اللغات الأوربية، والأعلام غير المثيرة للشبهة – حسب علاقات الدول الأوربية في ما بينها – القمينة باكتساب الثقة الساذجة للسفن التجارية المصادفة[1]. وفضلا عن ذلك تمكن الرياس من التوفر على نظام مخابرات فعال وفر لهم شروطا إيجابية لإنجاح عملياتهم استنادا إلى المعلومات المستقاة من الأسرى الأوربيين أنفسهم، وأيضا من حلقات التجسس المنظمة بين مصب أبي رقراق وأوربا، خصوصا مع بقايا الأندلسيين بشبه جزيرة إيبيريا[2].

وقد كان الرياس يعمدون في عرض البحر إلى خلع أعلامهم الأصلية وإخفاء كل ما من شأنه أن يفضح صفتهم، مرتدين لهذا الغرض ملابس تنكرية في هيئة تجار أو صيادين عاديين، واضعين الأمتعة في شكل مكشوف على سطح السفينة، ورافعين أعلاما فرنسية أو إسبانية أو من جنسية أخرى مقاربة لأعلام السفن التي اختاروها للمطاردة حتى يجعلوها تسقط في حبال خدعتهم[3]، فيبادرون إلى ملاحقتها معتمدين على خفة سفنهم، أو يبادرون إلى تقليص سرعة سفينتهم بوضع القذائف الثقيلة في كوثلها، وحينما تتقارب السفينتان بدون حذر يتمكن المجاهدون من إحداث المفاجأة بكل يسر، وغنم طريدتهم دون عناء[4]، يفسره سقوط العدد المهم من المغانم دون معركة ولا مقاومة، حيث كان الرياس يحرصون في اختيارهم على تجنب السفن الحربية أو عالية التسليح.

ومع شدة التأثير الأوربي على سياسة الجهاد لدى سلطات المصب من جهة، وتقلص مردودية النشاط من جهة أخرى بفعل حركات الأساطيل الأوربية المتشددة في مجال عملياتهم، لجأ السلاويون إلى استغلال مشترك لأعلامهم وأعلام نظرائهم الجزائريين[5] بغية تحقيق مغانم حتى على حساب السفن التي يرتبطون مع دولها بمعاهدات مفروضة، وترهيب بحارتها من أجل إخلائها للسيطرة عليها كمغنم قانوني لا أصحاب له[6]. كما لم يتورع بعض الرياس على مهاجمة سفن هذه الدول بأشكال أخرى مثل استغلال عدم توفرها على جوازات مرور قانونية، أو بتفتيشها وأسر

[1] Penz – Op. cit – p 11.
[2] Coindreau – Op. cit – p 137-38.
[3] Dan – Op. cit – p 209.
[4] Coindreau – Op. cit – p 137-38.
[5] Brunot – Op. cit – p 159-60.
[6] *Les S. I. H. M.* – 1° série – Pays-Bas – T V – p 391-92.

الركاب والبحارة غير المنتمين لجنسيتها[1]؛ مع العلم أن هذه التجاوزات لم تكن حكرا على السلاويين فقط، وإنما كانت ظاهرة ملاحية عامة، إذ غالبا ما كانت السفن السلاوية بدورها ضحية لهذا السلوك، حيث هوجمت وغنمت بعضها من طرف بحارة الدول الصديقة، وأساسا القباطنة والقراصنة الهولنديون[2].

لقد أفلح الرياس السلاويون في تحقيق النجاح طوال القرن 17 لأنهم كانوا لا يختارون المواجهة ما لم يكن لهم امتياز قوة واضح باتباع سلسلة من الاستعدادات الأولية على مستوى مراقبة السفينة المنتقاة بدقة وعناية، مقارنين قوتها وطاقمه وعدد مدافعها بما يتوفرون عليه، فإذا ما بدا لهم أن الظفر غير مؤكد يعرضون عنها مفضلين عدم الدخول في مغامرة غير محمودة العواقب؛ ولا يشرعون البتة في تنفيذ الهجوم إلا إذا كانت النتائج مضمونة، مستعينين في ذلك بتقاليد عملهم التي كانت تضعهم في موقع قوة من حيث تعاون أكثر من سفينة جهادية في مهاجمة طريدة تجارية منفردة، فضلا على تمتع السفن السلاوية بعدة امتيازات تفتقر إليها غيرها، وأساسا بطء وثقل هذه الأخيرة بما تضمه من بضائع، واعتمادها كلية على قوة الرياح في تحركها، إلى جانب ضعفها القتالي الناجم عن صفتها المدنية[3].

وقد افترض التنظيم المعقلن للعمليات معرفة جيدة بالعلاقات التجارية الملاحية، وبالمسارات البحرية؛ وكانت جهود العلوج في هذا الإطار إيجابية جدا، خاصة الهولنديي الأصل منهم، مكنت الرياس من التحكم في حركة السفن التجارية. ويقدم لنا الأب دان وصفا نموذجيا لتعرض إحدى هذه السفن لعملية جهادية، حين كتب:" ذات صباح، عند مطلع الفجر تقريبا، اكتشف مراقب السفينة بضعة أشرعة عن بعد، وشك في الوقت ذاته أن تكون لسفن قرصانية. وبالفعل عرف أنها كذلك وأنها قادمة من سلا، لهذا وفي محاولة لتحاشي مصادفة سيئة مثل هذه، عرض الربان سفينته في تجاه هبوب الرياح، وضاعف من قوة الأشرعة، مجاهدا في سبيل خلاصه في الفرار. بيد أن هذا المجهود لم يمنع مطارديه من اللحاق به بسرعة أكبر، مكنهم من بلوغ مستواه

[1] *Ibid* – T III – pp 391 et 476.
[2] *Ibid* – T IV – pp 404 et 418-20.
[3] Dan – Op. cit – p 301.

في النهاية؛ وهكذا، بعدما التحقوا به أجبروه على الاستسلام عنوة بعدما قاوم بشدة، لأنهم كانوا ببضعة مراكب ضد تلك السفينة "[1].

وردود فعل طواقم السفن التجارية كانت تختلف من سفينة لأخرى، فمنها ما كانت ترى استحالة إحراز أية نتيجة إيجابية من التصدي ومقاومة هجوم المجاهدين، مفضلة الاستسلام لهم منذ الوهلة الأولى، وكان هذا هو الأسلوب المتبنى حتى من طرف السفن عالية التسليح[2]، مما كان يحدث انعكاسا سلبيا واضحا على صعيد الرأي العام الأوربي[3]. ومن جهة أخرى كان بعض القباطنة يبذلون مستطاعهم بغاية النجاح في الإفلات من مطاردة سفن الجهاد، والحيلولة دون سقوط ذواتهم في الأسر، مغامرين أحيانا بالجنوح بمراكبهم على أقرب شاطئ[4]. إلا أن عددا لا يستهان به من السفن كان قباطنتها يفرضون على رجالهم الدفاع عنها، والذود عن أنفسهم، ليس رغبة في التمجيد، وإنما لأن مقاومتهم كانت هي الوسيلة الممكنة لإبعادهم عن شبح الأسر ومرارة الرق.

ففي هذه الحالة كان المنظر العام يوحي بنشوب معركة صغيرة تبتدئ بتبادل الفريقين للقصف المدفعي، يجس من خلاله كل منهما كفاءة الآخر رغم ميلان ميزان القوة لفائدة المهاجم. وأثناء ذلك يحاول هذا الأخير إنهاك خصمه مقتربا بحذر إلى حين الاصطدام به بسفينته، ليفسح مجال الانقضاض لرجاله. ويتميز المظهر التقليدي لذلك ببروز المجاهدين على حافة المركب كعتاة منفعلين، مشمرين عن سواعدهم ومستعرضين صفائحهم وخناجرهم وفؤوسهم، مصدرين أصوات مرعبة لإحباط عزائم المدافعين[5]، ومثيرين للأعصاب على سطح السفينة بركضهم وانتشارهم في كل أرجائها، متحفزين لضرب البحارة والركاب، أو ملتحمين مع الجريء منهم في عراكات صغيرة بالأسلحة البيضاء أو النارية الخفيفة قد يفقد خلالها الطرفان عددا من القتلى والجرحى؛ ولا تتوقف هذه العمليات إلا عند اضطرار المدافعين إلى الاستسلام مع السقوط النهائي للغنيمة وارتهانها لقوة المنتصرين.

---

[1] Ibid – p 366-67.

[2] سيطر ابن عائشة على سفينة برتغالية سنة 1693 دون أدنى مقاومة رغم توفرها على عشرين قطعة مدفعية، وعلى عدد كبير من الأسلحة النارية، وعلى طاقم مكون من أربعة وثلاثين رجلا. انظر:

Les S. I. H. M. – 2° série – France – T IV – p 230

[3] Hubac – Op. cit – p 200-01 et Savine – Op. cit – p 8-9.

[4] *Les S. I. H. M.* – 1° série – Pays-Bas – T V – p 121.

[5] Dan – Op. cit – p 301.

وعقب ذلك مباشرة يظهر المجاهدون جبروتا أكبر تجاه خصومهم كرد انفعالي على مقاومتهم، معرضين القبطان وبعض رجاله المميزين للتعذيب والتنكيل القاسيين انتقاما لخسائرهم المادية والبشرية[1]، وبعد ذلك يتم اصطفاف الأسرى عراة لإخضاعهم للفحص وللبحث عن العلوج المرتدين من بينهم – الذين في حال وجود بعضهم تكون حياتهم معرضة للخطر حتى الموت -، ثم ينقلون إلى السفينة الجهادية والقيود في أرجلهم كل عشرة مجتمعين في نفس القيد في انتظار بلوغهم مرسى أبي رقراق للإلقاء بهم في الأقبية المحلية "المطمورات"[2]. وبعد جرد لمحتويات الغنيمة الذي يقوم به الكاتب، يوكل الرايس لجزء من طاقمه بمهمة تسيير الغنيمة نحو أحد الملاجئ ما لم تكن ذات أهمية كبرى، أو إذا تم ذلك في بداية الرحلة؛ وقد يعرضون عن هيكل السفينة مقتصرين على حمل الأسرى والبضائع والتجهيزات[3] إذا أصيبت بخسائر جسيمة أثناء الاقتتال، أو إذا ساءت أحوال الطقس، أو إذا كان عدد الأسرى يتطلب احتفاظا بعدد أكبر من المجاهدين.

وحينما يعز عنهم المغنم في البحر كان السلاويون لا يتورعون على استغلال عنصري الجرأة والمفاجأة لتنظيم حملات مغامرة على براري الساحل الأوربي، وأساسا الإيبيرية منها التي يعرفون مساراتها، قصد القيام باختطاف كل من وجدوه عليها من أفراد ومواشي[4]، " فوسط المنتزهات والغذاء على العشب يرى ظهور فجائي لرجال بسراويل حمراء قصيرة وبرانس بيضاء صارخين: أيها الكلاب سلموا أنفسكم لرجال سلا !" كاستمرار لهجمات مجاهدي الجزائر وتطوان منذ القرن 16، التي يقول عنها سيرفانتيس:" كم من واحد شاهد غروب الشمس بإسبانيا ليرى شروقها في المغرب "[5].

وبمقابل حالات النجاح الغالبة كان الرياس يتعرضون لبعض حالات الفشل بسبب نجاح بعض السفن التجارية في إجبارهم – من خلال مقاومتها الشديدة – على التخلي عن مطاردتها، وغالبا ما يضطرون إلى ذلك بعد تكرار انقضاضهم عليها مرات

---

[1] Coindreau – Op. cit – p 142.
[2] Penz – Op. cit – p 187-88.
[3] Ibid – p 229-30.
[4] Dan – Op. cit – p 203.
[5] *Les S. I. H. M.* – 1° série – Pays-Bas – T V – intro. p XII-XIII.

عديدة يفشلون في اقتفاء أثر السفينة المهاجمة وفق ما تذكره شهادة فرنسية سنة 1654 حول ما تعرضت له سفينة تقل رجال دين مكلفين بافتكاك الأسرى:" دفع الخوف كل واحد إلى التفكير في خلاصه بجدية، وقد أعطى المتدينون المثال وحثوا الآخرين على العبادة بالخصوص، والتي استمرت طول مدة المطاردة، أي إلى حين انسدال الليل.. وفجأة وجدوا أنفسهم ناجين، حيث صارت السفينة خارج طريقها متاخمة جزيرة فضالة ومدينة أنفا، متوجهة صوب أزمور مباشرة حيث تجمع سحاب كثيف غطاها كلية، الشيء الذي جعل القرصان وهو على مقربة منها لا يستطيع إبصارها، ويضيع في طريق مازكان، في حين استدارت السفينة في خط مستقيم آخذة طريقها بفرح نحو سلا "[2].

وفقدانهم لعدد مهم من رجالهم[1]. كما كانت أحوال الطقس الرديئة تجعلهم

وتصبح وضعية السفن الجهادية متأزمة أثناء تعرضها للمطاردة من طرف البوارج الحربية أو القرصانية الأوربية، حيث يعمد الرايس إلى البحث في كل الوسائل الممكنة للإفلات من ذلك بدون خسائر، إما بمحاولة الاستفادة من عاملي السرعة والخفة اللذين تتميز بهما سفينته، ناهجا في ذلك خطة الفرار لا سيما إذا كان في المناطق البحرية القريبة من الساحل المغربي، لامسا نجاته في بلوغ إحدى المراسي المستعملة من طرفه.

وحينما تحول السفن المطاردة دون بلوغها مما يجعله في وضعية حرجة قد تصل حد اليأس من النجاة، يفضل الرايس كل شيء عدا السقوط في يد مهاجميه؛ ولذلك لا يتورع على الجنوح بسفينته على الشاطئ[3] محاولا الحفاظ على سلامته وسلامة رجاله، وعاملا في الوقت ذاته - وأساسا إذا تمت هذه المطاردة عقب تحقيقه لمغنم - على الاحتفاظ بالجزء الأكبر من محتويات السفينة وأسراها، والتوغل به داخل البر بعيدا عن مدى مدافع السفن المهاجمة[4]. وفي عرض البحر أحيانا يحاول الرايس الاستفادة من أية ظرفية عابرة لاستغلالها كطوق نجاة، مثلما وقع سنة 1681 حين

---

[1] تمكنت سفينة برتغالية سنة 1691 من الإفلات من أحد الرياس السلاويين بعدما نجحت في الصمود أمام قصفه الشديد وهجماته المتكررة ثلاث مرات بشجاعة، وقتل إثر ذلك عدد كبير من رجاله. انظر:

Ibid - 2° série – France – T III – p 393

[2] *Ibid* – p 669-70.

[3] Coindreau - Op. cit – p 114.

[4] Penz – Op. cit – p 159-60.

أفلح أحد الرياس السلاويين في إفشال ملاحقة قرصان فرنسي عامل لفائدة الأسطول الرسمي باندماجه ضمن وحدات أسطول إنجليزي، منتهزا في ذلك معاهدة السلم المنعقدة بين هذه الدولة والمغرب[1].

ومن جانب آخر، ولتأمين عودة السفن الجهادية إلى مرسى سلا الجديد، عمد الأندلسيون إلى إضفاء الطابع العسكري على القصبة لتهييئها وإعدادها للعب الدور المنوط بها في حماية المدخل ومجابهة هجمات الأساطيل الحربية الأوربية، فحصنوها وجعلوا جهتيها المشرفتين على النهر والبحر بمثابة قلعة منيعة، وأساسا من ناحية الشمال الغربي التي يقدمها جان أرماند مصطفى في مذكرته سنة 1630 تحت اسم " فلكاكر "[2]، ذاكرا أنهم جهزوها بعدة قطع مدفعية حصلوا عليها من الأقاليم المتحدة، كما أسسوا في أسفل حصن المجاهدين بالجهة المتاخمة للمرسى بناء دائري الشكل " المدورة " استعمل لترسية السفن عند الحاجة[3].

ويبدو أن السلطان مولاي الرشيد لم يكن يرى التحصينات التي أدخلها المجاهدون على القصبة كافية لحمايتها، ولذلك لم يفته عند توسيعه لنطاق القصبة باتجاه المدينة أن يطعم وجهتها النهرية بثلاثة أبراج مستطيلة أو نصف دائرية، مجهزا إياها بمدافع موجهة لحماية المدخل والمرسى[4]؛ كما أنشأ خارج القصبة قلعة جديدة تشرف من خلال موقعها في أعلى الربوة على ساحل البحر ومدخل النهر[5] بغاية تعزيز البنية العسكرية للقصبة.

وقد كان من شأن هذه التحصينات الدفاعية المحدقة بالقصبة وبجوارها، ينضاف إليها سور أشبار المنشإ على ساحل البحر مباشرة، والتحصين الطبيعي الذي تقدمه أقاصير المصب، أن تجعل المرسى منيعة أمام التدخلات العنيفة للبوارج الحربية المعادية، لا سيما وأن المجاهدين قد حرصوا على توفير التجهيزات العسكرية الكافية لهذا الغرض، حيث بلغ عدد القطع المدفعية التي يتوفرون عليها في هذه الحصون سنة 1680 خمسين قطعة مختلفة الحجم، ركزوا جزءا منها على سور أشبار الساحلي، وتم

---

1 *Les S. I. H. M.* – 2° série – France – T I – p 556.
2 *Ibid* – 1° série – France – T III – p 333.
3 Burlot – Op. cit – p 59.
4 Ibid – p 102.
5 محمد بوجندار: " *مقدمة الفتح من تاريخ رباط الفتح* " – المطبعة الرسمية – الرباط 1345 هـ – ص 64-65.

كانت السلطات الواسعة المخولة للرايس تبيح له الحق في تطبيق العقوبات والزواجر المتنوعة ضد الخارقين للنظام، إما جلدا أو بترا لعضو من الجسد أو اعتقالا أو سخرة. وكان تطبيقها سريع التنفيذ باستثناء حكم الإعدام الذي كان من اختصاص السلطة المشرفة على المرسى[1]. ولم يكن اللجوء إلى هذه العقوبات إلا في حالات نادرة، ذلك أن وحدة الهدف التي تجمع بين أفراد السفينة الجهادية كانت تجعل النظام محافظا عليه من طرف الجميع بصورة تلقائية[2].

وقد كانت الحياة اليومية في عرض البحر تعرف تقسيما للعمل بين مجموع أفراد الطاقم، كل مجموعة حسب اختصاصها ومهمتها، وكانت حراسة المركب والأسرى تتم بالتناوب بين مجموعة من الحراس كل ست ساعات طوال الرحلة[3]، وكانت الحراسة الليلية ذات أهمية قصوى يضطلع بها المراقبون من ذوي التجربة وهم مستقرون بأعلى الصواري لاستكشاف المجالات البحرية الممتدة على مدى البصر، والإعلان حسب أبعد نقطة ممكنة عن المراكب البادية في الأفاق البعيدة. وتتضاعف الحراسة في الأوقات العصيبة، خاصة خلال فترات الشروق التي كانت تفرض حذرا استثنائيا[4] باعتبارها نقطة زمنية للانتقال من الظلام إلى النور، أو من السترة الطبيعية إلى الانكشاف الظاهري.

وكان وجود الأسرى المسيحيين كقوة ضرورية لحركة المجاذيف يتطلب من جهته تسييرا خاصا ورقابة مشددة، لاحتياج السفن الجهادية الماس إليهم من جهة، ولخشية المجاهدين من القلاقل التي بإمكانهم إحداثها بعددهم المهم من جانب أخر؛ ولذلك كان الرياس لا يثقون فيهم لكونهم ما أن تتاح لهم الفرصة حتى يحاولوا التخلص من أسرهم، وجعل المركب تحت سلطانهم[5]. فكانوا عند استعدادهم لمهاجمة إحدى السفن يبادرون إلى تقييد الأسرى وتكبيلهم من ايديهم وأرجلهم أربعا أربعا بقضبان حديدية تتدلى منها القيود، كوسيلة أكثر يسرا من تخوف قيامهم باستغلال حالة

---

[1] Coindreau – Op. cit – p 63.
[2] Hubac – Op. cit – p 21.
[3] Coindreau – Op. cit – p 63.
[4] Ibid – p 163-67.

[5] خلال سنة 1625م قام اسرى إنجليز بانتفاضة على متن سفينة جهاد سلاوية، مغتنمين فرصة وجود العدد الأكبر من المجاهدين في قعرها، وانقضوا على حراسهم وقتلوهم واسروا من بقي منهم على قيد الحياة بعدد اثني وعشرين رجلا. انظر: Les S. I. H. M. – 1° série – Angleterre – T III – p 7.

الاختلاط أثناء الاقتتال، وتنظيم ثورة داخل السفينة الجهادية[1]. والملاحظ أن هذه الوضعية لم تكن حكرا على السفينة الجهادية، وإنما كانت مشاعة يتعرض لها أسرى المجاذيف في أساطيل الدول المعادية عموما[2].

ودون تمييز، كان بحارة وضباط السفن الجهادية يتقاسمون الأقوات، التي كانت عادة ما تتألف من جملة من المواد الأكثر مقاومة للتلف مثل الفواكه الجافة وبعض الأنواع من الخضر، حيث يتم إعطاء كل واحد نصيبه الشخصي يوميا[3]، ويتمثل ذلك نموذجيا في توزيع الخبز والزيتون عند الإفطار، والخليع أثناء وجبة الغذاء، والكسكس والحمص عند العشاء. أما بالنسبة للشرب فلم يكن مسموحا إلا باحتساء الماء[4]، والذي كان لدى تعرضه للتلف يجبر البحارة على تناول السوائل الأخرى مثل الخمر وماء الحياة (الماحيا)[5]، خاصة بعد تحقيق المغانم التي كانت تمدهم بأقوات جديدة وغير متداولة غالبا في مجتمع إسلامي.

وكان المظهر الطبيعي لألبسة المجاهدين يتمثل في سراويل قصيرة من الأجواخ الصوفية، وحلل قصيرة جدا بحزام فوقها، تعلوها برانس صغيرة في العادة[6]، إلا أنها لم تكن تشمل إلا جزءا من مرتدياتهم التي كانت شروط العمل تفرض عليهم اختيارا مدققا لأنواعها حسب الظرف، فكانوا لذلك يحملون معهم كميات كبيرة ومتنوعة من الألبسة الأوربية لتسهل عليهم التنكر حسب جنسية السفن المصادفة بالبحر، مستفيدين في طريقة ارتدائها للتمويه من خبرة العلوج ودرايتهم بالشكل الأنسب[7] لكسب ثقة السفينة التي يودون مهاجمتها.

وعند انتهاء المرحلة تأخذ السفينة اتجاهها نحو مصب أبي رقراق، وبمجرد لمح المراقب لصومعة حسان – التي كانت تستخدم كمنارة للتعريف – يعلن عن رؤية اليابسة، ليستعد البحارة لارتياد المرسى. وعلى بعد مرحلة من المدينة يفرغون كل

---

1 Dan – Op. cit – p 301-02.
2 Gosse – Op. cit – p 93-94.
3 Dan – Op. cit – p 298.
4 Brunot – Op. cit – p 341.
5 رزوق – نفسه – ص 338. ولإعطاء صورة تقريبية عن كلفة التغذية لموسم واحد لسفينة متكونة من 150 إلى 200 رجلا، نورد كلفتها خلال سنة 1573 التي تراوحت بين 1100 و1500 دوكا. انظر: Braudel – Op. cit –p 169.
6 Les S. I. H. M. – 1e série – Pays-Bas – T V – intro. p XII-XIII et Hardy : » Histoire des Etats barbaresques « - T I – Op. cit – p 134.
7 Dan – Op. cit – p 203.

ذخائر مدفعيتهم علامة على نجاح الرحلة وسرورهم بالعودة المظفرة، وفي الوقت نفسه لاجتذاب السكان لمعاينة ولوجهم إلى المرسى، فيصير الميناء أنذاك عاجا بالجمهور، وفي مقدمتهم رجال السلطة والممولون والتجار المهتمون بحضور عملية إفراغ الغنيمة، حيث توضع البضائع أمام محلات الجمارك، ويحصى عدد الأسرى قبل تشكيلهم لصف استعراضي بئيس في أزقة المدينة، وهم متوجهين إلى المطامير أو إلى ساحة المزاد العلني[1].

وهذه المظاهر تحدث كلما حقق الرايس رحلة إيجابية، إذ يغمر بالمديح ويعامل كبطل مغوار في جو من الحمدلة والصلاة على النبي، ولا يفوته في هذا السياق تجديد الزيارة للأولياء والصلحاء، حاملا إليهم هدايا من المغنم تيمنا ببركتهم[2]، قبل أن يفسح المجال لاحتفالاته الخاصة صحبة رجال الطاقم في الدور والمنازل. أما إذا كان الرايس ممن لم يحالفه الحظ وعاد دون تحقيق أي مغنم فإنه يرتاد المرسى مكسور الخاطر وفي غاية من الأسى والحزن، ويرسي سفينته بالميناء دون إطلاق أية قذيفة من مدفعيته[3]، ويدخل إلى أزقة المدينة دون أدنى مظاهر متميزة إلا ما كان من بعض أعراف المواساة.

2ـ مواقع ومواسم الجهاد

منذ بداية العمل الجهادي كان المسرح العادي لعمليات رجال البحر السلاويين ممتدا في مياه المحيط الأطلنتيكي، حيث كانت سفنهم تتحكم في ساحة بحرية تغطي خمسمائة إلى ستمائة ميل انطلاقا من مصب أبي رقراق، جاعلة الشريط المائي الموازي للساحلين الأطلنتيكيين المغربي والإيبيري تحت رحمتهم[4]؛ علما بأن هذا الموقع ظل يشكل إحدى النهايات المركزية للملاحة التجارية العالمية، نتيجة اشتماله على المضيق، وتركز نقطتي الاستقبال الإيبيريتين الرنيسيتين: قاديس واشبيلية به، اللتين استمرتا في لعب دور هام في تنشيط خطي الشرق الأقصى عبر جزر الخالدات، والعالم الجديد مرورا بجزر الأصور.

---

[1] Coindreau - Op. cit - p 140.
[2] Dan Op. cit - p 299.
[3] Ibid - p 312-13.
[4] Brignon - Op. cit - p 231.

ولهذا السبب كان الموقع الاستراتيجي للمصب في متاخمته لهذه الخطوط يقدم لرجال الجهاد وضعية ملائمة لمهاجمة السفن الإسبانية التي كانت هي الطرائد المفضلة في البداية، وملاحقتها في المجال البحري الواقع بين غرب إفريقيا ومضيق جبل طارق إلى جزر الأصور، ومحدودة في الشمال بالخط الأفقي الموازي لرأس فينيستير (Finisterre)، وفي الجنوب بنواحي جزر الخالدات، لقطع الطريق على أسطول الخطين المذكورين[1]، وأحيانا حتى لمهاجمة السواحل الإيبيرية حيث تعمل الغليوطات في المضيق وعلى شواطئ البرتغال الجنوبية؛ في حين تنشط السفن الشراعية الأخرى في خليج غاسكونيا (Gascogne). بيد أن المكان المفضل للمجاهدين عموما والملائم لخصوصيات نشاطهم كان حوالي نواحي الجزر الواقعة داخل المحيط: الخالدات، وماديرا، والأصور، وطيرسير[2].

وكانت هذه الحملات تنظم غالبا حسب ثلاث رحلات رئيسية:

أ - هجمات خاطفة على السواحل الإيبيرية، وتمتد أحيانا لتشمل سواحل فرنسا وإنجلترة وإيرلندة كلما سنحت الفرصة.

ب- رحلات أعالي البحار في مسافات قصيرة أو متوسطة ضمن المجال التقليدي لتحركات الرياس السلاويين.

ج - بعثات بعيدة خارج النطاق العادي باتجاه الأطلنتيكي الشمالي[3]، وكانت المياه الفاصلة بين القارة الأوربية والجزر الإنجليزية من جهة، وبين إنجلترة وإيرلندة من جهة ثانية، وأيضا المجال المقابل لإيرلندة باتجاه الأرض الجديدة (Terre-Neuve) أساس هذه البعثات لفترة طويلة، بنفس مقياس أهمية نواحي الأصور.

وقد كان الاهتمام في بداية الموسم الجهادي منصبا على النواحي الشمالية للمجال العادي أمام لشبونة بين رأس القديسة ماري (C. Ste Marie) ورأس روكا (C.Roca)، حيث تكون الرياح وحركات البحر أقل عنفا قياسا بنواحي رأس فينيستير خلال شهر أبريل حتى متمه؛ ثم تتقدم السفن الجهادية إلى أبعد من ذلك متوجهة للبحث عن السفن التجارية حتى رأس أورتكال (C. Ortegal) ورأس بيناس (C. Penas)، وتمكث في التجوال طوال الصيف على مقربة من شواطئ الغرب الأوربي وشواطئ

---

[1] *Les S. I. H. M.* – 1° série – France – T III – p 503-04.
[2] Coindreau – Op. cit – p 115-18.
[3] Ibid – p 113.

الجزر انتظارا لتحقيق مغانم على الأسطول القادم من البرازيل، رغم حراسته بقوات عالية التسليح.

وحينما تدنو نهاية فصل الصيف تتمركز بعض من هذه السفن قرب السواحل المذكورة مبتعدة عن اليابسة بحوالي ثلاثين إلى أربعين فرسخا خشية تعرضها لهبات الرياح العنيفة الناجمة عن بداية رداءة أحوال الطقس التي تدفع بالبعض الأخر منها إلى التوجه جنوبا صوب جزر الخالدات لاعتراض السفن المحملة بالخمور[1]، والسفن المتخلفة عن أسطول الفضة القادم من أمريكا اللاتينية.

وقد كان هذا المجال البحري خاضعا للتوسع كلما ارتفعت كفاءة وقوة أسطول الجهاد، لاسيما وأن طبيعة العمل الطموحة كانت تدفع الرياس إلى تنفيذ عمليات متطورة سنة عقب أخرى، كما تفرض عليهم من جهة ثانية – لمداراة الرقابة المتشددة لمناطق أنشطتهم التقليدية من طرف البوارج الحربية – ارتيادا فجائيا لعوالم جديدة بالاستفادة من خبرات العلوج. وهكذا نجد أنه منذ سنة 1622 اكتسح السلاويون المجالات البحرية الواقعة خلف مناطق تحركهم العادي بتأسيس من العلج الهولندي الأصل "موراطو رايس" الذي نجح أنذاك في فتح معالم الرحلات البعيدة إلى بحر المانش وما وراءه.

وقد صارت السفن منذ ذلك الوقت تجول في عرض شواطئ إنجلترة الشرقية وبلاد الغال، وتفرض سطوتها على الخطوط البحرية الرابطة بين غرب إنجلترة وجزيرة إيرلندة، محصلة خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1625 و1631 آلاف المغانم تحت قيادة موراطو رايس الذي لم يتورع خلال سنة 1627 على الإقدام بمغامرة جريئة أوصلته إلى سواحل إيسلندة في أقصى شمال الأطلنتيكي، حيث انتهبت مدينتها الرئيسية ريكجافيك (Reykjawick)[2]، كأقصى نقطة بلغتها السفن السلاوية خلال فترة تألق الجهاد البحري. كما قادت النجاحات المحققة على الشواطئ الإيرلندية المجاهدين للوقوف على حجم نشاط الصيد بالأرض الجديدة في شرق كندا، وبالتالي تنظيم مطاردات موسمية كل سنة لسفن الصيد القادمة من هذه المنطقة باتجاه أوربا،

[1] *Les S. I. H. M.* – 2° série – France – T I – p 516-17.
[2] Coindreau – Op. cit – p 122.

محققين أعظم إنجازاتهم باعتراض عودتها، أو بالقيام بهجمات فجائية على الصيادين حتى قرب شواطئها وشواطئ إيقوسيا الجديدة[1].

ومع التقهقر الذي أصاب نشاط الجهاد راحت المساحة الشاسعة لمجال العمل تتقلص تدريجيا، لتعود إلى الاقتصار على المجال التقليدي، واختفت معالم الحملات البعيدة باستثناء بعض الهجمات الخاطفة والمتفرقة ضد السفن المبحرة في المانش[2]، بل إن المسرح العادي نفسه راح يتضاءل بفعل ضعف الأسطول من جهة، وشدة المراقبة الأوربية لسواحلها الأطلنتيكية من جهة أخرى، الأمر الذي جعل جزر الأصور وطيرسير تحظى باهتمام أكبر من لدن الرياس، خصوصا خلال المرحلة الأخيرة من الجهاد السلاوي[3]، والتي لم يعد الرياس أثناءها يرتادون البحر الأبيض المتوسط لبلوغ قاعدة الجزائر بهدف اللجوء أو تصريف المغانم فقط كما كان دأبهم ففي السابق، وإنما أضحى البعض منهم متخصصا في القيام بعمليات منتظمة داخله، وعلى راسهم الرايس قنديل[4]، دليلا على ضيق المجال البحري الملائم لخصوصيات الجهاد.

اما بالنسبة للعامل الزمني، فقد كان دوره كبيرا في تحديد فترات المواسم ومراحلها؛ فخلال فصل الشتاء تجعل عواصف المحيط الملاحة على جانب كبير من الخطورة، خاصة وأن الأقاصير الموجودة عند مدخل المرسى تمنع ارتيادها أو مغادرتها لمدة خمسة عشر يوما إلى عشرين في الشهر[5]، وما كانت خارجها من السفن أثناء ذلك من ذوات الحمولة الكبيرة تظل راسية قبالة ساحل الرباط نظرا للانفتاح الواضح للمرسى وتأثرها الشديد بحركات البحر. ولذلك كان الأسطول يظل قابعا داخل النهر خلال فصل الشتاء إلى حين تحسن أحوال الطقس أثناء الفترة الممتدة من بداية فصل الربيع إلى حلول فصل الخريف (من نهاية مارس إلى منتصف أكتوبر)[6]، وعدا هذه الفترة كان المجاهدون يعمدون إلى تجريد السفن من تجهيزاتها، ويتوقفون عن العمل لأنها ليست بالقوة التي تسمح بمجابهة العواصف بنجاح. والملاحظ أن هذه

[1] Ibid – p 123.
[2] Penz – Op. cit – p 64.
[3] *Les S. I. H. M.* – 2° série – France – T IV – p 221-23.
[4] Coindreau – Op. cit – p 79-80.
[5] Ibid – p 119.
[6] Brunot – Op. cit – p 77.

القاعدة لم تكن ثابتة، إذ ما فتئ الرياس يشذون عنها خاصة عند ضعف نتائج المواسم العادية أثناء الربع الأخير من القرن، فكانت السفن الجهادية تتحدى صعوبة الطقس وتصبح نشيطة حتى خلال فصل الشتاء، لا سيما على يد أمير البحر عبد الله بن عائشة[1]، جاعلة من الجهاد البحري حركة نشيطة على مدار السنة.

وعلى العموم كان الموسم الجهادي يقسم إلى عدة رحلات بمتوسط خمسين يوما للواحدة، يشارك فيها الرياس ضمن مجموعات صغيرة متألفة من سفينتين إلى ثلاث تتعاون في ما بينها[2]، ويباشر كل رايس نشاطه بمعدل ثلاث رحلات موسميا[3]. وتتمثل محطات الموسم الرئيسية في التقسيم الزمني الذي تفرزه أحوال الطقس والملاحة كالتالي:

1- رحلات الربيع: وتبتدئ مع مطلع أبريل حيث تغادر السفن السلاوية المأذونة مرسى أبي رقراق في مجموعتين رئيسيتين غالبا، تتجه إحداهما صوب الشمال، والثانية باتجاه الجنوب.

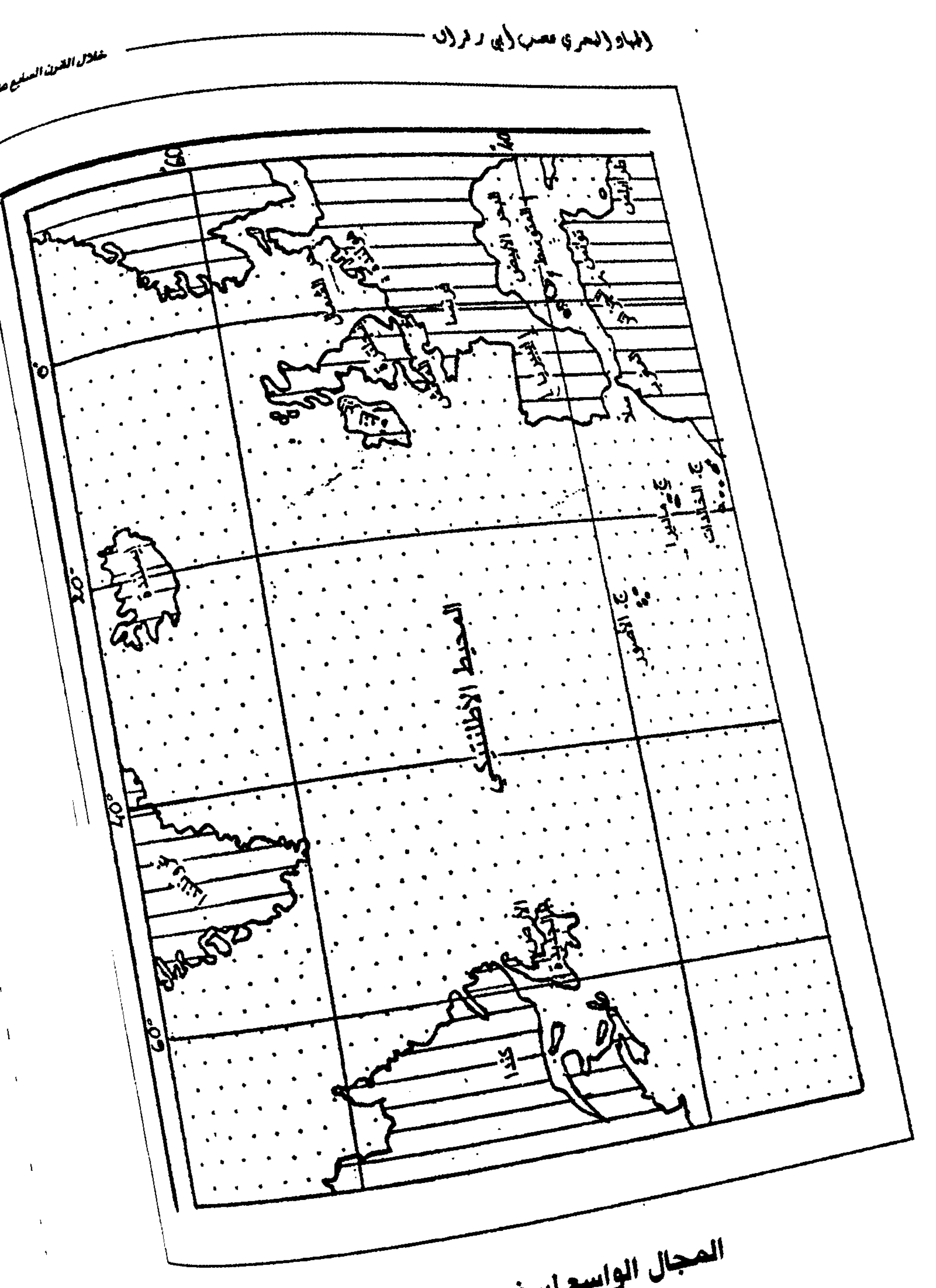
2- رحلات أول الصيف: تنطلق في شهر يونيو الذي يصادف الفترة الانتقالية ما بين فصلي الربيع والصيف، وخلالها يتجه الرياس للتجوال ومراقبة مختلف الطرق الملاحية والممرات البحرية بالقرب من جزر الأطلنتيكي قصد استكشاف السفن التجارية.

3- رحلات منتصف الصيف: تبتدئ عند منتصف شهر يوليو حتى أواخر شهر غشت، حيث تكون الظروف الملاحية ملائمة جدا، ومعها يبلغ النشاط الجهادي أوجه، ويحقق أثناءه الرياس أفضل عملياتهم في الموسم بأكمله[4].

4- رحلات مطلع الخريف: يشرع فيها خلال شهر شتنبر مع فترة الانتقال من فصل الصيف إلى الخريف، والتي معها تبدأ أحوال الملاحة في المناطق البحرية الشمالية تعرف نوعا من الخطورة، تضطر معها غالبية السفن الجهادية إلى النزوح باتجاه الجنوب، وللعمل في النواحي البحرية لجزر الخالدات[5]؛ ولا ينتهي الموسم عادة إلا قرب نهاية شهر أكتوبر.

---

[1] *Les S. I. H. M.* – 2° série – France – T III – p 461 et T IV – p 317-22.
[2] Brignon – Op. cit – p 231.
[3] *Les S. I. H. M.* – 2° série – France – T IV – p 706.
[4] Coindreau - Op. cit – p 117-18.
[5] *Les S. I. H. M.* – 1° série – France – T III – p 502-03.



المجال الواسع لسفن رياس سلا

ونظرا لما يتطلبه العمل الجهادي من إمكانات التناور والتوقف، والتوفر أيضا على نقط برية مؤقتة لتخزين المغانم قبل العودة إلى مصب أبي رقراق مع انتهاء الرحلة، وضع الرياس تحت تصرفهم عدة مراكز للدعم عبارة عن ملاجئ مستترة واقعة قرب أماكن العمل في الجزر الإسبانية الواقعة في الشمال الغربي لشبه الجزيرة الإيبيرية، مثل بايونا (Bayonne) وسيزاركاس (Sisarcasse)[1]؛ في حين كان الساحل المغربي المطل على مساحة كبيرة من المحيط الأطلنتيكي يوفر لهم سلسلة مترابطة من القواعد والمراكز التي تسهل مأموريتهم الجهادية، إما تموينا بالماء والأقوات الضرورية، أو لجوءا للفرار من وجه البوارج المضادة، أو مراكز رسو قريبة أثناء فترة الطقس الرديئة، أو لمجابهة حالات مفاجئة أخرى.

وقد اضطلعت خمس قواعد رئيسية بهذه الأدوار كمراكز بديلة مؤقتة لمصب أبي رقراق، حيث تشير المصادر إلى أن مرفأ الوليدية كان المكان المفضل لدى رياس البحر لا سيما عند إشعارهم بتمركز السفن الأوربية لحصار مدخل سلا. وتأتي مرسى أسفي في الدرجة الثانية من حيث الأهمية، وكانت مرتادة كنقطة لتخزين محتويات المغانم عند تحقيق العمليات الناجحة بنواحي جزر الخالدات، وأيضا كملاذ لسفنهم عند هبوب الرياح العنيفة والمعاكسة لإبحارهم باتجاه الشمال. كما أن صغر حجم السفن السلاوية وتحكم رجالها في حركتها أهلهم لاستغلال المراسي الداخلية، مثل أزمور، وتاهدارت، وحتى تطوان أيضا[2].

وإضافة إلى المراكز المذكورة ساهمت قواعد أخرى في تدعيم العمليات الجهادية ولو بصورة ثانوية، مثل فضالة وأنفا[3] منذ انطلاقة المواسم، أو في زمن متأخر مثل المعمورة والعرائش بعد تحريرهما، حيث أصبحت الأولى من مراكز الدعم الرئيسية[4] ومرسى لا تقل شأوا عن مرسى سلا ذاتها. لكن الملاحظ هو أن رقعة هذه القواعد كانت تتسع لتشمل في ظروف إجبارية كافة نواحي الساحل المغربي عند اضطرار المجاهد للجنوح بسفينته كخيار مفضل على السقوط في أيدي مطارديه، لما يشكله هذا الخيار من إمكانية الإفلات من الأسر، وأحيانا حتى بجزء مهم من غنائمه[5].

---

1 Coindreau - Op. cit – p 100.
2 *Les S. I. H. M.* – 2° série – France – T I – p 572.
3 Penz – Op. cit – p 11.
4 *Les S. I. H. M.* – 2° série – France – T IV – p 611.
5 Penz – Op. cit – p 159-60.

ورغم تعدد وتباعد هذه المراكز كانت حركة الأساطيل الأوربية تضع ضمن خططها لمهاجمة السفانة الجهادية ضرورة محاصرة هذه القواعد حتى تكون لحصار مرسى سلا نتائج مضمونة[1]؛ وزاد من حدة التضييق على رياس البحر ارتهان نشاط الجهاد بالعلاقات المغربية-الأوربية، وتحكمها بصورة مباشرة في العمليات والنتائج، فاصبح مفروضا على الرياس السلاويين اتخاذ مراكز أخرى خارج المغرب لتصريف كل ما يمكن أن تمنعه رقابة القناصل الأوربيين من عرضه محليا، ولذلك ارتقت أهمية مركز الجزائر كنقطة دعم بعيدة في البحر الأبيض المتوسط لدى السلاويين، على غرار استغلال رياس الجزائر لمرسى سلا لمجابهة نفس الظروف[2]، الأمر الذي جعل المراكز الإسلامية الممتدة من مرسى الجزائر غربا إلى مرسى أسفي جنوبا تبدو كأنها امتداد عملي لمرسى سلا ورياسها البحريين.

3_الخطط المتبعة في العمليات الجهادية

اعتمد رياس مصب أبي رقراق في تسيير مواسمهم على مجموعة من القواعد والأعراف التي لا تختلف عما كان سائدا في أوساط الرياس المسلمين عموما، والقراصنة الأوربيين أيضا، والتي تلعب فيها المناورات والخدع دورا أساسيا في إطار نظام مقبول ومتداول؛ إذ لم تكن كل العمليات مسموح بها، وكانت المظاهر المحبذة لدى أغلب هؤلاء العاملين تتمثل في الحيل الذكية، والمفاجآت الجريئة التي يندهش لها الخصم ويحييها كرجل بحر متخصص، وهناك الأشرعة السوداء المستخدمة ليلا، والرايات المزيفة، والكمائن الغريبة، والمظاهر البريئة المصطنعة، والأدوار اللبقة التي تحظى بكل التقدير والإعجاب[3].

وقد كانت هذه المظاهر من الركائز الأساسية في الجهاد البحري، لا سيما وأن عناصره استفادت منذ البداية من اطلاعها على أنماط الحياة الأوربية باعتبارها متألفة من مسلمين ذوي أصول أندلسية، أو علوج من جنسيات أوربية مختلفة، وهو ما مكنهم من التحكم في لغات وطبائع البلد الذي تنتمي إليه السفن المعرضة للملاحقة، ومفاجأتهم لها وهم متنكرون على منوال أفرادها[4]. ولهذا كان الرياس يحرصون على

[1] *Les S. I. H. M.* – 2° série – France – T IV – p 669.
[2] *Ibid* – 1° série – Pays-Bas – T V – p 304.
[3] Hubac – Op. cit – p 22.
[4] Dan – Op. cit – p 203.

وجود مجموعة من العلوج المتمكنين من اللغات الأوربية، والأعلام غير المثيرة للشبهة – حسب علاقات الدول الأوربية في ما بينها – القمينة باكتساب الثقة الساذجة للسفن التجارية المصادفة[1]. وفضلا عن ذلك تمكن الرياس من التوفر على نظام مخابرات فعال وفر لهم شروطا إيجابية لإنجاح عملياتهم استنادا إلى المعلومات المستقاة من الأسرى الأوربيين أنفسهم، وأيضا من حلقات التجسس المنظمة بين مصب أبي رقراق وأوربا، خصوصا مع بقايا الأندلسيين بشبه جزيرة إيبيريا[2].

وقد كان الرياس يعمدون في عرض البحر إلى خلع أعلامهم الأصلية وإخفاء كل ما من شأنه أن يفضح صفتهم، مرتدين لهذا الغرض ملابس تنكرية في هيئة تجار أو صيادين عاديين، واضعين الأمتعة في شكل مكشوف على سطح السفينة، ورافعين أعلاما فرنسية أو إسبانية أو من جنسية أخرى مقاربة لأعلام السفن التي اختاروها للمطاردة حتى يجعلوها تسقط في حبال خدعتهم[3]، فيبادرون إلى ملاحقتها معتمدين على خفة سفنهم، أو يبادرون إلى تقليص سرعة سفينتهم بوضع القذائف الثقيلة في كوثلها، وحينما تتقارب السفينتان بدون حذر يتمكن المجاهدون من إحداث المفاجأة بكل يسر، وغنم طريدتهم دون عناء[4]، يفسره سقوط العدد المهم من المغانم دون معركة ولا مقاومة، حيث كان الرياس يحرصون في اختيارهم على تجنب السفن الحربية أو عالية التسليح.

ومع شدة التأثير الأوربي على سياسة الجهاد لدى سلطات المصب من جهة، وتقلص مردودية النشاط من جهة أخرى بفعل حركات الأساطيل الأوربية المتشددة في مجال عملياتهم، لجأ السلاويون إلى استغلال مشترك لأعلامهم وأعلام نظرائهم الجزائريين[5] بغية تحقيق مغانم حتى على حساب السفن التي يرتبطون مع دولها بمعاهدات مفروضة، وترهيب بحارتها من أجل إخلائها للسيطرة عليها كمغنم قانوني لا أصحاب له[6]. كما لم يتورع بعض الرياس على مهاجمة سفن هذه الدول بأشكال أخرى مثل استغلال عدم توفرها على جوازات مرور قانونية، أو بتفتيشها وأسر

[1] Penz – Op. cit – p 11.
[2] Coindreau – Op. cit – p 137-38.
[3] Dan – Op. cit – p 209.
[4] Coindreau – Op. cit – p 137-38.
[5] Brunot – Op. cit – p 159-60.
[6] *Les S. I. H. M.* – 1° série – Pays-Bas – T V – p 391-92.

الركاب والبحارة غير المنتمين لجنسيتها[1]؛ مع العلم أن هذه التجاوزات لم تكن حكرا على السلاويين فقط، وإنما كانت ظاهرة ملاحية عامة، إذ غالبا ما كانت السفن السلاوية بدورها ضحية لهذا السلوك، حيث هوجمت وغنمت بعضها من طرف بحارة الدول الصديقة، وأساسا القباطنة والقراصنة الهولنديون[2].

لقد أفلح الرياس السلاويون في تحقيق النجاح طوال القرن 17 لأنهم كانوا لا يختارون المواجهة ما لم يكن لهم امتياز قوة واضح باتباع سلسلة من الاستعدادات الأولية على مستوى مراقبة السفينة المنتقاة بدقة وعناية، مقارنين قوتها وطاقمه وعدد مدافعها بما يتوفرون عليه، فإذا ما بدا لهم أن الظفر غير مؤكد يعرضون عنها مفضلين عدم الدخول في مغامرة غير محمودة العواقب؛ ولا يشرعون البتة في تنفيذ الهجوم إلا إذا كانت النتائج مضمونة، مستعينين في ذلك بتقاليد عملهم التي كانت تضعهم في موقع قوة من حيث تعاون أكثر من سفينة جهادية في مهاجمة طريدة تجارية منفردة، فضلا على تمتع السفن السلاوية بعدة امتيازات تفتقر إليها غيرها، وأساسا بطء وثقل هذه الأخيرة بما تضمه من بضائع، واعتمادها كلية على قوة الرياح في تحركها، إلى جانب ضعفها القتالي الناجم عن صفتها المدنية[3].

وقد افترض التنظيم المعقلن للعمليات معرفة جيدة بالعلاقات التجارية الملاحية، وبالمسارات البحرية؛ وكانت جهود العلوج في هذا الإطار إيجابية جدا، خاصة الهولنديي الأصل منهم، مكنت الرياس من التحكم في حركة السفن التجارية. ويقدم لنا الأب دان وصفا نموذجيا لتعرض إحدى هذه السفن لعملية جهادية، حين كتب:" ذات صباح، عند مطلع الفجر تقريبا، اكتشف مراقب السفينة بضعة أشرعة عن بعد، وشك في الوقت ذاته أن تكون لسفن قرصانية. وبالفعل عرف أنها كذلك وأنها قادمة من سلا، لهذا وفي محاولة لتحاشي مصادفة سيئة مثل هذه، عرض الربان سفينته في تجاه هبوب الرياح، وضاعف من قوة الأشرعة، مجاهدا في سبيل خلاصه في الفرار. بيد أن هذا المجهود لم يمنع مطارديه من اللحاق به بسرعة أكبر، مكنهم من بلوغ مستواه

---

1 *Ibid* – T III – pp 391 et 476.
2 *Ibid* – T IV – pp 404 et 418-20.
3 Dan – Op. cit – p 301.

في النهاية؛ وهكذا، بعدما التحقوا به أجبروه على الاستسلام عنوة بعدما قاوم بشدة، لأنهم كانوا ببضعة مراكب ضد تلك السفينة "[1].

وردود فعل طواقم السفن التجارية كانت تختلف من سفينة لأخرى، فمنها ما كانت ترى استحالة إحراز أية نتيجة إيجابية من التصدي ومقاومة هجوم المجاهدين، مفضلة الاستسلام لهم منذ الوهلة الأولى، وكان هذا هو الأسلوب المتبنى حتى من طرف السفن عالية التسليح[2]، مما كان يحدث انعكاسا سلبيا واضحا على صعيد الراي العام الأوربي[3]. ومن جهة أخرى كان بعض القباطنة يبذلون مستطاعهم بغاية النجاح في الإفلات من مطاردة سفن الجهاد، والحيلولة دون سقوط ذواتهم في الأسر، مغامرين أحيانا بالجنوح بمراكبهم على أقرب شاطئ[4]. إلا أن عددا لا يستهان به من السفن كان قباطنتها يفرضون على رجالهم الدفاع عنها، والذود عن أنفسهم، ليس رغبة في التمجيد، وإنما لأن مقاومتهم كانت هي الوسيلة الممكنة لإبعادهم عن شبح الأسر ومرارة الرق.

ففي هذه الحالة كان المنظر العام يوحي بنشوب معركة صغيرة تبتدئ بتبادل الفريقين للقصف المدفعي، يجس من خلاله كل منهما كفاءة الآخر رغم ميلان ميزان القوة لفائدة المهاجم. وأثناء ذلك يحاول هذا الأخير إنهاك خصمه مقتربا بحذر إلى حين الاصطدام به بسفينته، ليفسح مجال الانقضاض لرجاله. ويتميز المظهر التقليدي لذلك ببروز المجاهدين على حافة المركب كعتاة منفعلين، مشمرين عن سواعدهم ومستعرضين صفائحهم وخناجرهم وفؤوسهم، مصدرين أصوات مرعبة لإحباط عزائم المدافعين[5]، ومثيرين للأعصاب على سطح السفينة بركضهم وانتشارهم في كل أرجائها، متحفزين لضرب البحارة والركاب، أو ملتحمين مع الجريء منهم في عراكات صغيرة بالأسلحة البيضاء أو النارية الخفيفة قد يفقد خلالها الطرفان عددا من القتلى والجرحى؛ ولا تتوقف هذه العمليات إلا عند اضطرار المدافعين إلى الاستسلام مع السقوط النهائي للغنيمة وارتهانها لقوة المنتصرين.

---

[1] Ibid – p 366-67.

[2] سيطر ابن عائشة على سفينة برتغالية سنة 1693 دون أدنى مقاومة رغم توفرها على عشرين قطعة مدفعية، وعلى عدد كبير من الأسلحة النارية، وعلى طاقم مكون من أربعة وثلاثين رجلا. أنظر:
Les S. I. H. M. – 2° série – France – T IV – p 230

[3] Hubac – Op. cit – p 200-01 et Savine – Op. cit – p 8-9.

[4] *Les S. I. H. M.* – 1° série – Pays-Bas – T V – p 121.

[5] Dan – Op. cit – p 301.

وعقب ذلك مباشرة يظهر المجاهدون جبروتا أكبر تجاه خصومهم كرد انفعالي على مقاومتهم، معرضين القبطان وبعض رجاله المميزين للتعذيب والتنكيل القاسيين انتقاما لخسائرهم المادية والبشرية[1]، وبعد ذلك يتم اصطفاف الأسرى عراة لإخضاعهم للفحص وللبحث عن العلوج المرتدين من بينهم – الذين في حال وجود بعضهم تكون حياتهم معرضة للخطر حتى الموت -، ثم ينقلون إلى السفينة الجهادية والقيود في أرجلهم كل عشرة مجتمعين في نفس القيد في انتظار بلوغهم مرسى أبي رقراق للإلقاء بهم في الأقبية المحلية "المطمورات"[2]. وبعد جرد لمحتويات الغنيمة الذي يقوم به الكاتب، يوكل الرايس لجزء من طاقمه بمهمة تسيير الغنيمة نحو أحد الملاجئ ما لم تكن ذات أهمية كبرى، أو إذا تم ذلك في بداية الرحلة؛ وقد يعرضون عن هيكل السفينة مقتصرين على حمل الأسرى والبضائع والتجهيزات[3] إذا أصيبت بخسائر جسيمة أثناء الاقتتال، أو إذا ساءت أحوال الطقس، أو إذا كان عدد الأسرى يتطلب احتفاظا بعدد أكبر من المجاهدين.

وحينما يعز عنهم المغنم في البحر كان السلاويون لا يتورعون على استغلال عنصري الجراة والمفاجأة لتنظيم حملات مغامرة على براري الساحل الأوربي، وأساسا الإيبيرية منها التي يعرفون مساراتها، قصد القيام باختطاف كل من وجدوه عليها من أفراد ومواشي[4]، " فوسط المنتزهات والغذاء على العشب يرى ظهور فجائي لرجال بسراويل حمراء قصيرة وبرانس بيضاء صارخين: أيها الكلاب سلموا أنفسكم لرجال سلا !" كاستمرار لهجمات مجاهدي الجزائر وتطوان منذ القرن 16، التي يقول عنها سيرفانتيس:" كم من واحد شاهد غروب الشمس بإسبانيا ليرى شروقها في المغرب "[5].

وبمقابل حالات النجاح الغالبة كان الرياس يتعرضون لبعض حالات الفشل بسبب نجاح بعض السفن التجارية في إجبارهم – من خلال مقاومتها الشديدة – على التخلي عن مطاردتها، وغالبا ما يضطرون إلى ذلك بعد تكرار انقضاضهم عليها مرات

---

1 Coindreau – Op. cit – p 142.
2 Penz – Op. cit – p 187-88.
3 Ibid – p 229-30.
4 Dan – Op. cit – p 203.
5 *Les S. I. H. M.* – 1° série – Pays-Bas – T V – intro. p XII-XIII.

عديدة وفقدانهم لعدد مهم من رجالهم[1]. كما كانت أحوال الطقس الرديئة تجعلهم يفشلون في اقتفاء أثر السفينة المهاجمة وفق ما تذكره شهادة فرنسية سنة 1654 حول ما تعرضت له سفينة تقل رجال دين مكلفين بافتكاك الأسرى:" دفع الخوف كل واحد إلى التفكير في خلاصه بجدية، وقد أعطى المتدينون المثال وحثوا الآخرين على العبادة بالخصوص، والتي استمرت طول مدة المطاردة، أي إلى حين انسدال الليل.. وفجاة وجدوا أنفسهم ناجين، حيث صارت السفينة خارج طريقها متاخمة جزيرة فضالة ومدينة أنفا، متوجهة صوب أزمور مباشرة حيث تجمع سحاب كثيف غطاها كلية، الشيء الذي جعل القرصان وهو على مقربة منها لا يستطيع إبصارها، ويضيع في طريق مازگان، في حين استدارت السفينة في خط مستقيم أخذة طريها بفرح نحو سلا "[2].

وتصبح وضعية السفن الجهادية متأزمة أثناء تعرضها للمطاردة من طرف البوارج الحربية أو القرصانية الأوربية، حيث يعمد الرايس إلى البحث في كل الوسائل الممكنة للإفلات من ذلك بدون خسائر، إما بمحاولة الاستفادة من عاملي السرعة والخفة الذين تتميز بهما سفينته، ناهجا في ذلك خطة الفرار لا سيما إذا كان في المناطق البحرية القريبة من الساحل المغربي، لامسا نجاته في بلوغ إحدى المراسي المستعملة من طرفه.

وحينما تحول السفن المطاردة دون بلوغها مما يجعله في وضعية حرجة قد تصل حد اليأس من النجاة، يفضل الرايس كل شيء عدا السقوط في يد مهاجميه؛ ولذلك لا يتورع على الجنوح بسفينته على الشاطئ[3] محاولا الحفاظ على سلامته وسلامة رجاله، وعاملا في الوقت ذاته - وأساسا إذا تمت هذه المطاردة عقب تحقيقه لمغنم - على الاحتفاظ بالجزء الأكبر من محتويات السفينة وأسراها، والتوغل به داخل البر بعيدا عن مدى مدافع السفن المهاجمة[4]. وفي عرض البحر أحيانا يحاول الرايس الاستفادة من أية ظرفية عابرة لاستغلالها كطوق نجاة، مثلما وقع سنة 1681 حين

---

[1] تمكنت سفينة برتغالية سنة 1691 من الإفلات من أحد الرياس السلاويين بعدما نجحت في الصمود أمام قصفه الشديد وهجماته المتكررة ثلاث مرات بشجاعة، وقتل إثر ذلك عدد كبير من رجاله. انظر:
Ibid - 2° série - France - T III - p 393

[2] *Ibid* p 669-70.

[3] Coindreau - Op. cit - p 114.

[4] Penz - Op. cit - p 159-60.

أفلح أحد الرياس السلاويين في إفشال ملاحقة قرصان فرنسي عامل لفائدة الأسطول الرسمي باندماجه ضمن وحدات أسطول إنجليزي، منتهزا في ذلك معاهدة السلم المنعقدة بين هذه الدولة والمغرب[1].

ومن جانب آخر، ولتأمين عودة السفن الجهادية إلى مرسى سلا الجديد، عمد الأندلسيون إلى إضفاء الطابع العسكري على القصبة لتهييئها وإعدادها للعب الدور المنوط بها في حماية المدخل ومجابهة هجمات الأساطيل الحربية الأوربية، فحصنوها وجعلوا جهتيها المشرفتين على النهر والبحر بمثابة قلعة منيعة، وأساسا من ناحية الشمال الغربي التي يقدمها جان أرماند مصطفى في مذكرته سنة 1630 تحت اسم " فلكاكر "[2]، ذاكرا أنهم جهزوها بعدة قطع مدفعية حصلوا عليها من الأقاليم المتحدة، كما أسسوا في أسفل حصن المجاهدين بالجهة المتاخمة للمرسى بناء دائري الشكل " المدورة " استعمل لترسية السفن عند الحاجة[3].

ويبدو أن السلطان مولاي الرشيد لم يكن يرى التحصينات التي أدخلها المجاهدون على القصبة كافية لحمايتها، ولذلك لم يفته عند توسيعه لنطاق القصبة باتجاه المدينة أن يطعم وجهتها النهرية بثلاثة أبراج مستطيلة أو نصف دائرية، مجهزا إياها بمدافع موجهة لحماية المدخل والمرسى[4]؛ كما أنشأ خارج القصبة قلعة جديدة تشرف من خلال موقعها في أعلى الربوة على ساحل البحر ومدخل النهر[5] بغاية تعزيز البنية العسكرية للقصبة.

وقد كان من شأن هذه التحصينات الدفاعية المحدقة بالقصبة وبجوارها، ينضاف إليها سور أشبار المنشإ على ساحل البحر مباشرة، والتحصين الطبيعي الذي تقدمه أقاصير المصب، أن تجعل المرسى منيعة أمام التدخلات العنيفة للبوارج الحربية المعادية، لا سيما وأن المجاهدين قد حرصوا على توفير التجهيزات العسكرية الكافية لهذا الغرض، حيث بلغ عدد القطع المدفعية التي يتوفرون عليها في هذه الحصون سنة 1680 خمسين قطعة مختلفة الحجم، ركزوا جزءا منها على سور أشبار الساحلي، وتم

---

1 *Les S. I. H. M.* – 2° série – France – T I – p 556.
2 *Ibid* – 1° série – France – T III – p 333.
3 Burlot – Op. cit – p 59.
4 Ibid – p 102.
5 محمد بوجندار: " *مقدمة الفتح من تاريخ رباط الفتح* " – المطبعة الرسمية – الرباط 1345 هـ – ص 64-65.

توزيع الباقي على حصون القصبة والقلعة الجديدة[1]، وهو ما كان يشع نوعا من الطمأنينة على المجاهدين وهم بالمدينة، وجعلهم لا يهابون الاستعراضات الأوربية في عرض البحر، ويكتسبون ثقة تدفعهم أحيانا إلى أخذ المبادرة للقيام بعمليات فدائية ضد السفن المتقدمة منها قصد إجبارها على فك الحصار[2].

وعلى الرغم من مناعة المرسى كانت القوات الأوربية ترى أحيانا أن الحل الأوحد للقضاء على خطر العمليات الجهادية يكمن في إتلاف سفنهم بمهاجمتها في أماكن رسوها مباشرة؛ فكانت تسعى في ذلك جاهدة للقيام بإحراقها رغم الاحتياطات المختلفة التي كان السلاويون يتخذونها لحمايتها. فقد كانت مراقبة المرسى متواصلة، وخلال الليل تؤمن الحراسة على متن السفن الراسية بواسطة رجال مسلحين مرفوقين بالكلاب[3]؛ لهذا كانت الخطط الأوربية تقتضي التنسيق مع التجار الأوربيين المستقرين بالمصب. وقد منيت خطة فرنسية وفق هذا التصميم بفشل ذريع سنة 1671، حين حال هبوب الرياح دون تنفيذها، زيادة على أن المجاهدين قد نقلوا عددا من سفنهم بعيدا عن المكان العادي للرسو إلى داخل النهر عند قدم صومعة حسان، تاركين بالمرسى سوى ثلاثا منها[4].

وعندما يصير الرياس هم ضحايا القرصنة المسيحية، فإن سكان المصب يلجأون عادة إلى الانتقام من التجار الأوربيين المستقرين بسلا، أو من السفن التجارية المتوقفة مؤقتا بمرسى أبي رقراق بحسب جنسية القرصان[5]. وإذا ما كانت دولهم ترتبط بمعاهدة أو باتفاقية مع السلاويين، فإن هؤلاء يحاولون فك هذا الإشكال وتصحيح الوضع بالطرق الدبلوماسية إن كانت سفينتهم المغتصبة تتوفر على جواز مرور قانوني[6].

---

[1] Caillé – Op. cit – p 298.

[2] أثناء حصار القائد الفرنسي دو رازيلي للمصب سنة 1629، تقدم ضابطه دي شالار جهة المرسى على متن مركب من أجل التفاوض في مسألة الأسرى، وأصدر حاكم القصبة عبد القادر صبيرون أمره إلى زورقين بمداهمة المركب على حين غرة. وقد كانت الخطة أن تنجح لولا انتباه فجائي للضابط الفرنسي. انظر: *Les S. I. H. M.* 1° série – France – T III – p 228-29

[3] Coindreau – Op. cit – p 158.

[4] *Les S. I. H. M.* – 2° série – France – T I – p 386-87.

[5] Ibid – 1e série – Pays-Bas – T V – p 396.

[6] Ibid – T VI – p 456-57.

لكنه من المؤكد أنه لدى سقوط المجاهدين في يد البحارة الأوربيين كانوا يتعرضون لأشد أنواع التنكيل، تعذيبا أو جلدا انتقاما للعمليات التي أنجزوها على حساب سفن دولهم، مثل ما تعرض له الرايس أمعيز سنة 1693[1]، أو بتنفيذ حكم الإعدام فيهم بسرعة بالإلقاء بالعلوج إلى عرض البحر للموت غرقا، وبرمي المسلمين بالرصاص[2]؛ بيد أن أغلبية الأسرى السلاويين كانوا يخضعون للبيع عبيدا في مختلف المناطق الأوربية، أو إلى العمل كطواقم سخرة في عمليات التجذيف المضنية على شاكلة ما كان يتعرض له أسرى سفن الجهاد[3]. وقد كان هذا يدفع السلطات المغربية، سواء رجال القصبة أو السلاطين، إلى العمل على افتكاك الأسرى المغاربة بكل الطرق الممكنة.

وفي هذا الصدد توجهت غالبية سفارات مولاي إسماعيل، مثل سفارة القائد أحمد بن حدو العطار إلى إنجلترة سنة 1681، وسفارة الوزير محمد الغساني إلى إسبانيا سنة 1690، وسفارتي الحاج محمد تميم التطواني سنة 1682 وأمير البحر عبد الله بن عائشة سنة 1698 لدى لويس الرابع عشر ملك فرنسا، وكانت مسألة افتكاك الأسرى إحدى المهام الأساسية الموكولة إليها، والتي إن نجح بعضها في تحقيق إنجازات ملموسة، فإنها عرفت فشلا كبيرا في جهودها لتصلب موقف العاهل الفرنسي وحاجته إلى هذه القوة العضلية صعبة الاستبدال.

1 Ibid – 2e série – France – T IV – p 221-22.
2 Ibid – 1e série – Pays-Bas – T V – p 171.
3 Ibid – 2e série – France – T I – p 692-94.

الفصل الرابع: مردودية الجهاد البحري

إن حركة مغادرة سفن الجهاد لمرسى أبي رقراق وعودتها إليها عقب كل رحلة بغنائم ومصادر فديات طيلة القرن17 كانت تظهر نشاط الرياس لدى مواطنيهم بمثابة ضرب من ضروب الإقدام وطلب الشهادة في سبيل إعلاء كلمة الدين، ولدى الخاصة من ممولين وتجار كمجال إنتاجي يحقق كل موسم مولرد مالية خاصة على صعيد الأفراد، وعامة على صعيد المؤسسات الإقليمية والمركزية. وكانت فئة الرياس تضطلع بدور المحرك الحقيقي في ازدهارها أو ركودها، والمؤثر الرئيسي في انتعاش الحياة الاقتصادية بالمجال الحضري المحيط بالمرسى، وعبره بنسب متفاوتة من حيث الإشعاع انفتاحا على المجال الداخلي باتجاه الأقاليم الأخرى ذات الثقل الاقتصادي أو السياسي، المرتبط بمدى انفراج علاقاتها بمركز الجهاد، وعلى المجال الخارجي باتجاه جنوب وغرب أوربا بحجم مستوى العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية، واستمرار العناصر المؤثرة فيها.

وإذا كان الجهاد البحري قد أثرى ضفتي مصب أبي رقراق منذ بداية مواسمه، فإن ازدهارهما – خاصة سلا الجديد – سيزداد قوة مع استمرار قوة التجارة، لتصبح سلا القاعدة الأساسية للتبادل المغربي مع الخارج[1]، مفرزة بشكل واضح نمو فئة أرستقراطية محلية متمركزة بالضفة اليسرى، وراحت تخص نفسها بالقسط الأوفر من آثار نشاط الجهاد ومردوديته وتبعاته التجارية، وتحقق في آن واحد تباعدا مع صنوتها الشمالية – سلا البالي – رغم جهود رجالها من أجل الظفر بجزء من هذا النجاح الاقتصادي طيلة فترة الديوان المستقلة؛ لا سيما وأن فئاتها الأهلية قد فقدت امتيازاتها التجارية من جراء التحول الناشئ مع ورود العناصر الجديدة ورؤوس أموالها المفاجئة لبنية المنطقة، الأمر الذي أفقد التنافس الممكن حدوثه بين الضفتين توازنه، نظرا لرجحان كفة الضفة اليسرى تبعا لاعتمادها على عنصر الجهاد المؤثر بقوة في جعل مرساها نقطة إفراغ البضائع وشحنها.

---

[1] *Les S. I. H. M.* – 1° série – Pays-Bas – T V – intro. p XV.

إن تواصل المواسم وتطورها المتنامي دون أدنى مجابهة حقيقية سواء على مقربة من السواحل المغربية أو الأوربية الغربية أو في عرض مياه الأطلنتيكي، قد ساهم في إبراز الجهاد البحري كمؤسسة اقتصادية فاعلة ومستقلة[1]، جذبت من حولها جماعتين من العناصر، كان لإحداهما أثر كبير في ظهور الثانية، ونعني بذلك جماعة المجاهدين بتركيبتها المتنوعة والتي لم تكن مقصورة على العنصرين الأندلسي والمغربي، وأيضا عناصر من مختلف الدول الأوربية الذين انخرطوا في حركة الجهاد بفعل تحولهم إلى علوج.

وتقابل هذه الجماعة فئة التجار التي كان يدخل في إطار أنشطتها استغلال البضائع المتنوعة مقابل أسعار كفيلة بتحقيق أفضل الأرباح؛ وقد تكونت نواتها من اليهود المحليين أولا، ثم راحت شبكتها تتسع لتشمل نظرائهم من الهولنديين وباقي تجار أوربا. ويمكن إدراج رجال الدين ضمن هذه الجماعة اعتبارا لعمليات افتكاك الأسرى التي كانت ترى كجزء من الإطار التجاري العام، إن لم تشكل القسط الأهم في مدخول الجهاد[2]، وبالتالي لم يسء الجهاد البحري في سلا الجديد – على غرار باقي المراكز الأخرى – إلى الازدهار التجاري، وإنما أبدى عكس ذلك من جراء بروزه كعامل إيجابي قوي[3]، تشهد على ذلك قوة العلاقات التجارية بين سلا ودول الأقاليم المتحدة وإنجلترة وفرنسا، مما جعل سلطات هذه الدول في محاولة للقضاء على الجهاد تتخلى عن تعريض مركز المجاهدين للحصار الاقتصادي، لما في ذلك من إتاحة الفرصة لتنافسها على استغلال الوضع لفائدة كل دولة منها[4].

وقد كان التقويم المالي لمردودية الجهاد يتم بمجرد رسو المركب بمعية غنيمته، حيث يعمد كاتب المركب مرفوقا بالرايس والضباط الرئيسيين ومن لهم دور أو نصيب أساسي في العملية، كقائد المرسى والممول، إلى وضع بيان بقائمة البضائع والمواد والأدوات الأخرى الموجودة على متن الغنيمة وعدد الأسرى، ثم ينتقل الجمع إلى تصفية المغنم ببيعه جملة بثمن مناسب، وفي الغالب عن طريق تنظيم مزاد يتنافس فيه

[1] Monlaü – Op. cit – p 70.
[2] De Castries:" Le Maroc… " – Op. cit – p 831.
[3] Coindreau – Op. cit – p 49.
[4] عقب صدور قرار لويس الرابع عشر في 24 يوليو 1687 القاضي بحظر التجارة مع المغرب، بادر التجار الفرنسيون إلى الشكاية من كون ذلك لا يخدم إلا مصالح منافسيهم الإنجليز، واستمروا في الوقت ذاته في مبادلاتهم مع المغرب، الأمر الذي دفع بالملك الفرنسي إلى إصدرا قرار جديد يلغي الأول في 25 أكتوبر 1688 بدافع المصلحة. انظر: *Les S. I. H. M.* – 2° série – France – T III –pp 179 et 202.

التجار، وبعد ذلك تتم عملية توزيع المبلغ الإجمالي وفق القياس المتعارف عليه. على أنه غالبا ما كان الأسرى يشكلون قسطا مهما من الغنيمة، وكانت عملية التصرف فيهم تعرف أشكالا متعددة تبدأ انطلاقا من السيطرة على السفينة، حيث يخضعون لطقوس خاصة تجعل رجال الجهاد يصلون إلى تحديد خيار بيعهم عبيدا، أو الاحتفاظ بهم كأسرى متميزين طمعا في فدياتهم.

ومن خلال هذا التحديد أصبح بقاء الفئة الأولى – وهي الأكثر عددا – بمركز الاستقبال طويلا زمنيا لا ينتهي إلا بإسلام الأسير أو بافتكاكه أو فراره أو وفاته، وهو ما جعل سلا تضم في أسفل هرمها الاجتماعي قاعدة مهمة ومتجددة من العناصر الأوربية الأصل والمختلفة الجنسيات: فرنسيون، إيطاليون، إسبان، إنجليز، فلاندريون، هولنديون وغيرهم. وقد حدد الأب دان عدد هؤلاء في عموم شمال إفريقيا في ستة وثلاثين ألف أسير عام 1635[1]، لم تحتفظ سلا من جهتها إلا بعدد ضئيل منهم نظرا لمسارعتها إلى تنشيط عمليات الافتداء المدرة لمداخيل هامة جدا، خصوصا أثناء عهد الديوان[2].

1- مداخيل المواسم

تبدو من الوهلة الأولى الصعوبة الكبيرة في إعطاء نظرة دقيقة وموضوعية لمردودية الجهاد على مستوى المداخيل، لكون الوثائق المتناولة للجهاد ومواسمه لا تمدنا – رغم محاولة تتبعها – بالمعلومات الكاملة عن العمليات المنجزة خلال الموسم الواحد، فبالأحرى تغطية عموم مواسم القرن 17؛ وحتى الإشارات المقدمة حول أغلب العمليات تفتقر إلى القيم التقريبية للمغانم، وإلى المدارك الثانوية التي قد تساعدنا على تداركها، خاصة وأن المجاهدين كانوا ينوعون هجماتهم غانمين المراكب من مختلف الأحجام، من الزوارق الصغيرة إلى الغليونات الكبيرة التي تتجاوز حمولاتها تسعمائة طنة[3]، ومن التي لا تتعدى قيمة بضائعها مائة ليرة[4] إلى السفن الثمينة التي

---

[1] Dan – Op. cit – p 318.
[2] Brunot – Op. cit – p 163.
[3] *Les S. I. H. M.* – 2° série – France – T IV – p 389-90.
[4] *Ibid* – 1° série – Angleterre – T II – p 559.

تصل قيمتها إلى مائة وستين ألف فلورين[1]. وهذا ما يجعل محاولة التخمين انطلاقا من هذه التباعدات لا تستند إلى أي دليل، وتفتقد لكل مصداقية.

ولإعطاء صورة قريبة عن هذا الإشكال نوجز المغانم السلاوية التي توفرت لنا إمكانية الحصول على قيمتها التالية:

* في 1622 غنم الرايس علي بن علي سفينة هولندية قدرت قيمتها بمائة وستين ألف فلورين.
* في 1624 غنم الحاج علي سفينة هولندية قدرت قيمتها بسبعة آلاف وتسعمائة فلورين.
* في 1625 غنم رايس مجهول الإسم مركبا إنجليزيا صغيرا قدرت قيمته بمائة ليرة.
* في ما بين سنتي 1652 و1655 غنمت خمس سفن هولندية قدرت قيمة بضائعها جمعاء بمائة وواحد وتسعين ألف فلورين (أي ما يعادل ثمانية وثلاثين ألف فلورين عن كل سفينة).
* في 1654 غنم رايس مجهول سفينة برتغالية قدرت قيمتها بثلاثين ألف دوكا.
* في 1659 غنم رايس مجهول آخر سفينة هولندية قدرت قيمتها بستة آلاف فلورين.
* في 1686 غنم الرايس عبد الله بن عائشة سفينة فرنسية قدرت قيمتها بثمانية آلاف إيكوس (أو ما يعادل أربعا وعشرين ألف ليرة).
* في 1693 غنم الرايس نفسه سفينة برتغالية قدرت قيمتها بخمسين ألف ليرة.
* في 1694 غنم الأخوان الرايسان عبد الله وعبد الرحمن بن عائشة سفينة فرنسية قدرت قيمتها باثني عشر ألف قرش.
* في 1695 غنم الرايس عبد الله بن عائشة رفقة ابنه محمد وأخيه عبد الرحمن سفينة هولندية قدرت قيمتها بأربعين ألف قرش[2].

---

[1] *Ibid* – Pays-Bas – T III – p 269-70.

[2] انظر تفاصيل هذه المغانم في:
Ibid – Angleterre – T II – p 559 ; Pays-Bas – T III – p 269-70 ; T IV – p 73 ; T VI – pp 96-99, 503 ; France – T III – p 672 ; 2e série – France – T III – p 21; T IV – pp 230, 317-18 et 389-90.

لكنه من المؤكد أن مداخيل الجهاد كانت تشكل المورد الرئيسي للحياة الاقتصادية، ومصدرا مغذيا أساسيا بالنسبة لجمارك سلا، حيث أن ارتفاعها كان يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع مالية الجمارك من خلال الأعشار أو الأخماس المقتطعة من المغانم، وعكس ذلك يؤدي إلى انخفاضها.

وخلال فترة الديوان زامن الاستقلال السياسي للمنطقة ازدهار كبير لإنجازات الرياس وعملياتهم، مكن ميزانيتها من ضمان موردها التمويلي بشكل اعتيادي، بفعل أن سنة واحدة من مداخيل الجهاد يقول برينيون أنها كانت تدر على جمارك سلا الجديد أكثر مما كانت تدره سنة ضريبية على عموم البلاد في عهد المنصور السعدي[1]، رغم أن هذه المداخيل لم تكن تمثل إلا المكوس المدونة في سجلات الجمرك، أي ما يعادل 10 % من المجموع العام لمداخيل العمليات، ولهذا كانت 90% الباقية رهن الاستهلاك والترويج بيد الخواص.

ومن الطبيعي أن تكون مداخيل الجهاد في سياقها العام محكومة بمراحل النشاط وتطوره، إذ من المفترض أن تكون المداخيل مقلالة عقب سقوط المعمورة وحتى بداية العقد الثالث من القرن 17، ولا تتعدى موسميا بضعة عشرات الألاف من الليرات بحكم بداية النشاط واقتصار العمليات على مهاجمة الشواطئ الإيبيرية والتحرك على مقربة من السواحل حتى حين بداية توسيع رقعة المجال العملي منذ مطلع العشرينات إلى حدود قيام الديوان، حيث يشير الأميرال الفرنسي دو رازيلي (De Razilly) سنة 1626 إلى أن المجاهدين قد نجحوا خلال ثمان سنوات في أسر أكثر من ستة آلاف مسيحي، وفي غنم خمسة عشر مليون ليرة، عانت فرنسا قسطا مهما منها[2].

ومع توفر الرياس على مناخ سياسي ملائم لنشاطهم وكفيل بشحذ هممهم قصد تطوير إنجازاتهم باعتبارهم الفاعلون والمستفيدون الرئيسيون منه، زادت حدة العمليات وتضاعفت قوة النتائج رغم العراقيل التي كانت تقف أمام المجاهدين، وعلى رأسها فترات الحرب الأهلية بين سكان الضفة اليسرى أنفسهم، أو بين سكان الضفتين معا. إذ خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1629 و1639 بلغت مدونات سجلات جمارك

[1] Brignon - Op. cit – p 229.

[2] *Les S. I. H. M.* – 1° série – France – T III – p 115.

سلا سبعا وعشرين مليون دوكا[1]، فارضة هذه الفترة كأهم الفترات من حيث الفعالية والمردودية.

وحتى إن لم تقدم لنا الوثائق أي توضيح حول مردودية النشاط عقب ذلك، فإن وضعية الجهاد المنتظمة خلال العهد الدلائي تدفعنا إلى الإقرار بكون المواسم إن كانت أقل عطاء من مواسم حقبة الديوان المستقل فإنها قد ظلت على مستوى من الأهمية، يدل عليها في ذلك عدد السفن الجهادية وحركة الأساطيل الأوربية المرصودة لمجابهتها. بل إننا نجد أن الجهاد البحري قد ظل حتى إبان العهد العلوي يشكل مصدرا رئيسيا لخزينة السلطة المركزية رغم ما رافق هذه الفترة من تقلص في حجم الأسطول، وتضاؤل الكفاءات البشرية والعسكرية العاملة به. ويقدر القنصل الفرنسي إيستيل المداخيل التي يجنيها السلطان من جمارك سلا بأربعين ألف ليرة شهريا، شكلت تجارة المغانم فيها الجزء الأكثر أهمية، ويؤكد أنه لدى تقلصها كان مجبرا على وضع ضريبة خاصة على المدينة ككل لتغطية الخصاص[2].

وسوف تأخذ هذه الأهمية خلال العقد الأخير من القرن في التضاؤل مع توجه الجهاد البحري نحو المزيد من التضعضع، بلغت معه مداخيل جمارك سلا مائتي ألف ليرة خلال سنة ونصف حسب شهادة القنصل المذكور[3]، وذلك ناتج عن جملة من الضغوط الذاتية المتمثلة في تقاعس الرياس عن الاستمرارية في نشاط لا يحصلون من ورائه إلا على استفادة محدودة جدا، وأخرى موضوعية محددة في الأخطار الكبيرة المحدقة بهذا النشاط كإفراز لقوة المجابهة الأوربية المعاكسة لسفن الجهاد ولتجارة التهريب.

2- تصريف المغانم

أدت العمليات الجهادية إلى جعل مركز أبي رقراق يبرز خلال القرن كقاعدة احتضان لبضائع مختلف مناطق المعمور، حيث عملت سفن الرياس على فتح خطوط هامشية متفرعة عن خطوط الملاحة التجارية الأطلنتيكية، وتنشيطها موسميا بتحويل أجزاء من عائدات علاقات أوربا بمستعمراتها عن نهاياتها الطبيعية الواقعة في

[1] Brunot – Op. cit – p 163.
[2] Penz – Op. cit – p 170.
[3] *Les S. I. H. M.* – 2° série – France – T IV – p 709.

الجنوب والغرب الأوربيين، لتتخذ نهاية استثنائية في مركز سلا الجديد، ولتشع هذه الخطوط الفرعية على البعد القاري لمصب أبي رقراق بتصريف بضائعها داخليا من جهة، ولتعمل من جهة أخرى على خلق هامش تجاري جديد لتجار أوربا، قوامه بضائع زملائهم المفقودة في الخطوط الرئيسية، وبضائع مطلوبة بأسعار مشجعة تتحكم في التنافس التجاري داخل أسواق أوربا.

لقد غذت المغانم سوق الاستهلاك المحلية ببضائع مهمة من حيث كفايتها وتنوعها، باعتبار نشاط المجاهدين المتحكم في الممرات التجارية المختلفة في الشمال والوسط الأطلنتيكيين، كما أمدت الخطوط الداخلية الرابطة بين مصب أبي رقراق والحواضر الرئيسية كمراكش وفاس ومكناس بمحتجيات هذه الأخيرة المصنعة بأوربا والقادمة من المستعمرات، وأيضا ببعض المنتوجات الزراعية والبحرية المطلوبة في الاستهلاك الداخلي.

إلا أن الجزء الأهم من محتويات المغانم كان حضوره بسلا الجديد مؤقتا، ولا يعدو أن يأخذ اتجاهه مجددا نحو أوربا، وكأن مركز سلا الجديد اضطلع بدور جمرك عالمي يتطلب ورودا للسفن التجارية إليه لتأدية حقوق مفروضة، قبل تتميم توجهها نحو مراسي أوربا، ما دام القسط الأكبر من المغانم يتجه في الأخير صوب المراسي المبحر إليها أصلا قبل السقوط في أيدي الرياس السلاويين.

وقد نجم عن حضور هؤلاء الرياس تجزئة العلاقات التجارية بين مركز سلا والمراكز الأوربية، حيث كان الأول يستقدم من هذه الأخيرة البضائع العسكرية والملاحية، لا سيما من الأقاليم المتحدة، في الوقت الذي حرصت فيه المراكز الأوربية على إعادة وضع اليد على أهم محتويات سفنها المفقودة؛ فكان الجهاد البحري يجتذب التجارة بذلك بدل أن يؤدي إلى نفورها. وكانت سياسة مختلف السلطات المتعاقبة على منطقة المصب تعمل جاهدة من أجل الحفاظ على هذه الوضعية بشتى الوسائل[1]، وأساسا بمسارعتها للاستجابة لشرط حرية التجارة مع مختلف الدول الأوربية عند تدارس أية اتفاقية أو معاهدة سلم.

وهذه الحرية التي كان يتمتع بها التجار المسيحيون كانت ضرورية بالنسبة للمجاهدين، حيث أن التعايش القائم بين التجارة وحرب الجهاد أتى من باب الاستفادة

[1] Monlau – Op. cit – p 90.

المشتركة؛ فلم يكن المغرب – ومن ضمنه مركز سلا الجديد – قادرا على الإعراض عن عدد من اللوازم والبضائع الأوربية، ومن جهة أخرى كان الرياس يقعون في مشكلة كيفية تصريف المغانم التي يصعب أو يستحيل ترويجها في السوق الداخلية (كالخمور مثلا)، والتي لن تجد مشتريا لها من دون التجار الأوربيين الذين يقدمون لاقتنائها بصفة مباشرة، أو تستقدم إليهم في مراكزهم عن طريق وسطاء[1]، وأساسا في مدن ليفورنو وجنوة وبيزا وفلورانسا[2]، وفي مارسيليا، وأمستردام، وحتى في إنجلترة أحيانا في مركز لندن[3].

إن طبيعة الجهاد البحري الاقتصادية كانت تحتم استدرار أقصى ما يمكن من مردودية المغانم واستغلال كل الوسائل المتاحة لتطور رؤوس الأموال الموظفة خلال كل موسم، بشكل يشجع على الاستمرارية، وكان عرابا هذا الاتجاه محليا هم الممولون والتجار الأندلسيون، ولكن – بدرجة متميزة – طائفة اليهود[4]. فقد عمد هؤلاء جيدا من أجل الحفاظ على موقعهم المتقدم في احتكار التجارة الخارجية للمغرب منذ القرن 16، وبالتحديد في عهد أحمد المنصور السعدي، حيث تكدسوا في المراسي المغربية وفي المراكز الاقتصادية الكبرى الداخلية، وكانوا هم الذين يحددون أسعار شراء المواد الأوربية، وأسعار بيع المنتوجات المحلية، ويفرضون أداء معاملاتهم بأسلوب المقايضة[5].

وقد أتى بروزهم بمركز سلا الجديد متميزا منذ انطلاقة الجهاد البحري، مستقرين بإزاء رجال الجهاد، وعلى مقربة من حركة المرسى النشيطة، ومنخرطين في مجال الوساطة التجارية بحذق وشطارة، وبقلق جلي من أجل تحقيق الربح دون قياس للسهولة التي وجدوها في التعاطي للتجارة العالمية بنسجهم لعلاقات مع مختلف الدول البروتستانتية التي استقر بها إخوانهم في الدين. فنراهم يحرمون على الرياس والسلطة جزءا مهما من مداخيل المغانم في صورة أرباح كبيرة يحققونها بشكل

1 *Les S. I. H. M.* – 1° série – Pays-Bas – T V – intro. p XV-XVI.
2 De Castries:" *Le Maroc*... " – Op. cit – p 822.
3 *Les S. I. H. M.* – 1° série – Angleterre – T II – p 477.
4 Monlau – Op. cit – p 78.
5 *Les S. I. H. M.* – 1° série – Angleterre – T I – pp 445.

المزادات، إجباري بفعل نجاحهم في إيجاد السبل الكفيلة بإقصاء التجار الأوربيين في شراء البضائع والسفن بأسعار بخسة يحقق بيعها في أوربا فارقا ماليا بليغا[1].

وفي من بين أول من انطلق منهم في هذا النشاط: آل بالاش، العائلة اليهودية المقربة من السلطان السعدي مولاي زيدان، وكانت مهام أفرادها تتحدد في استغلال سفرياتهم الديلوماسية إلى الأقاليم المتحدة لتصريف أولى المغانم المحققة على الإسبان[2]؛ وبالتالي بدا منذ الانطلاقة أن مهمة اليهود المغاربة ما كانت لتنجز بسهولة لولا بروز مراكز هذه الدولة كإحدى النهايات الأوربية الرئيسية لتجارة مغانم الجهاد، نظرا لاحتضانها لطائفة قوية من اليهود الإيبيريي الأصل، المتعاطين للتجارة ولمجال الأبناك، فكانوا الأكثر تمرسا في الصرف والمبادلات بأمستردام، ونجحوا من جهتهم في الاستحواذ شبه الكلي على التجارة مع المغرب مستفيدين في ذلك من موقع إخوانهم في مراسيه، متعاونين على تصريف المغانم، ومعتادين في ذلك على القيام بمزج البضائع الغنيمة بغيرها، أو بإعادة حزمها بطرق جديدة، أو بتغيير علاماتها من أجل إظهارها كبضائع خالصة مستجلبة من مناطق الإنتاج الأصلية؛ ولم يكونوا يهابون الذهاب بها لبيعها في موانئ أخرى، وأحيانا حتى للتجار الذين عليهم حققت المغانم ذاتها[3]. وقد تمكن هؤلاء اليهود من اجتياز حواجز مختلف المراكز بفعل ذلك، بما فيها المراكز التي تضع شروطا معينة على البضائع القادمة من المغرب، تخوفا من تشجيع تجارة المغنم، حيث كانوا يستغلون علاقاتهم بمختلف التجار الأوربيين الوافدين على مركز مصب أبي رقراق ليبعثوا بالمغانم إلى تلك المراكز تحت أسماء أولئك التجار[4].

ولا يعني هذا أن الأوربيين قد انحصر دورهم في استقبال بضائع المغانم بعد تصديرها من طرف اليهود، وإنما ساهموا أيضا في تنشيط هذه التجارة بالتدخل المباشر فيها؛ فقد كان القناصل والتجار المسيحيون يحاولون من جهتهم كسر احتكار اليهود في هذا المجال، عاملين على استثمار القسم الأعظم من المغانم بشرائها

---

[1] Hubac – Op. cit – p 209.

[2] *Les S. I. H. M* – 1° série – Angleterre – T II – p 477.

[3] Ibid – Pays-Bas – T VI – p 550 note.

[4] في وثيقة فرنسية مؤرخة في 30 يوليو 1687 كتب صاحبها قائلا: "يبدو لي أن التجارة التي يتعاطى لها اليهود منشطة بالخصوص من طرف الفرنسيين الموجودين بسلا، الذين يمنحونهم أسماءهم". أنظر: *Ibid* – 2° série – France – T III – p 106.

بأسعارها البخسة في عين المكان قصد إعادة بيعها في أوربا[1]، مستغلين في ذلك العلاقات الجيدة التي كانت تربطهم برجال الجهاد، ومقدمين لهم الخدمات التي بإمكانها أن تزيد من حظوتهم، وأساسا تهريب المواد العسكرية والملاحية المحظورة، الأمر الذي دفع بالأسير مويط إلى اتهامهم بأنهم المشجعون الفعليون لتطور الجهاد[2]. وقد كان عملهم هذا يخضع لأخطار متعددة، منها المراقبة الأوربية المتشددة لتجارة التهريب التي كانوا هم منشطوها، فضلا عن كون المجاهدين لا يتورعون أحيانا عن جعلهم عرضة لهجماتهم[3].

وعلى العموم، نلاحظ أن بروز قاعدة سلا كمركز اقتصادي رئيسي على الواجهة الأطلنتيكية منذ بداية القرن 17، ولا سيما مع اشتداد حركة التبادل التجاري بالمحيط وما واكبه من نشاط عسكري معاد للملاحة المدنية، قد جعلها تضطلع بدور هام في تسويق المغانم لا لرجال الجهاد البحري بشمال إفريقيا – وعلى رأسهم رياس الجزائر[4] - فحسب، وإنما أيضا بالنسبة للمتنازعين الأوربيين الذي اتخذوها منفذا حيويا لتسويق حاصلات قراصنتهم على حساب السفن الأوربية المعادية حسبما تشهد بذلك وثيقة فرنسية متعلقة بالتجارة مع المغرب، التي جاء فيها:" في زمن الحرب هذه، يجلب إلى هذه المدينة (سلا) كثير من بضائع المغانم المحققة على الهولنديين والإنجليز منم طرف البحارة الفرنسيين[5] ".

3 ـ تجارة الأسرى

شكلت الفديات والأموال الناجمة عن عمليات افتكاك أسرى السفن الغنيمة، إلى جانب قيمة العمل الأقل كلفة التي مثلها استغلال قوتهم العضلية في مصب أبي رقراق خصوصا، والمغرب عموما، جزءا هاما جدا من مداخيل الجهاد البحري دفع الرياس ورجال البحر إلى الحرص على تحقيق أكبر عدد منهم سنويا، لا سيما وأنهم كانوا يجدون في ذلك ورقة ضغط دبلوماسية قابلة للاستخدام في علاقاتهم بالدول الأوربية.

---

1 Caillé – Op. cit – p 239.

2 Penz – Op. cit – p 300.

3 رفعت الأقاليم المتحدة إلى مولاي زيدان شكاية في فبراير 1627، بخصوص تعرض سفينة تجارية هولندية كانت متجهة إلى سلا لاقتداء الأسرى مقابل مقايضة بالبضائع، وأيضا للقيام بعدة أنشطة أخرى، إلا أن الرايس الأحرش اعترضها وغنمها. انظر: *Les S. I. H. M.* – 1° série – Pays-Bas – T IV – p 148.

4 *Ibid* – Angleterre – T II – p 500.

5 *Ibid* – 2° série – France – T IV – p 471.

ورغم انعدام التوفر على إحصائيات دقيقة بأعدادهم، فإنه كانت لا تمر سنة دون اختفاء آلاف الأوربيين في دوامة هذا النشاط، خالقا من مركز سلا نقطة تجمع لخليط من الأجناس المسيحية تجمع في ما بينها طريقة الاستقدام الإجبارية، وأشكال الحياة المعاشة في ظل الرق.

وقد كان تطور أعداد الأسرى مرتبطا بمدى حجم العمليات وكثافتها بحسب القوة أو الضعف؛ فخلال السنوات الأولى من مرحلة الجهاد لم يكن ذلك محسوسا بحكم محدودية النشاط، ولم تنطلق المذكرات الأوربية الأولى في الشكاية من الأضرار البشرية التي يلحقها هؤلاء الرياس بالأفراد الأوربيين إلا بعد اتساع رقعة مجال العمليات بعد سنة 1620، بدءا بالوثائق الإنجليزية التي تقدر لنا عدد الأسرى المنتمين للجزر الإنجليزية الموجودين بسلا سنة 1625 في حوالي ألف وخمسمائة أسير[1]، ليأخذ هذا الرقم في التطور سريعا مع مصادفة هاته الفترة لقوة العمليات وفعاليتها، حيث يشير القائد الفرنسي دو رازيلي إلى أن عددهم كان سنة 1629 يناهز ستة آلاف مسيحي، شكل الفرنسيون منهم جزءا مهما[2]، كمقياس لبداية ازدهار الجهاد البحري قبيل نشوء الديوان، وكقاعدة للتطور الذي سيواكب مرحلتها.

وبعد سنة 1627 ارتفعت حركة التواصل بين المياه الأطلنتيكية وشواطئ غرب أوربا من جهة ومركز الجهاد من جهة أخرى، حيث ارتقى المصب بفعل ذلك وفي ظرف وجيز إلى مصاف مراكز الجهاد الإسلامي الأخرى الرئيسية. ويؤكد الأب دان أنه في سنة 1635 كانت تونس تضم سبعة آلاف أسير ومقابل ذلك لم يكن يوجد بسلا إلا ألفا وخمسمائة أسير، ليس لضعف الجهاد بها وإنما لأن الرياس السلاويين لم يكونوا يحرصون على الاحتفاظ بالأسرى، وكانوا يشجعون على بيعهم بتطوان، حيث كان الرهبان الإسبان – بأمر من البابا – متعودين على استغلال الأعطيات في افتكاك من يوجد بالأسر[3].

وقد ظل الرقم المذكور معدل تواجد الأسرى على أرض المغرب انطلاقا من مركز تسويقهم بسلا الجديد، على أن الفائض كان أكبر من ذلك بكثير حسب قوة الجهاد خلال الفترات المختلفة. وكان يخضع في انتقاصه لبلوغ حدود المعدل لعدة

[1] *Ibid* – 1° série – Angleterre – T II – p 593.
[2] *Ibid* – France – T III – p 115.
[3] Penz – Op. cit – p 319.

ظروف، منها بالأساس دور الإرساليات الدينية والوكلاء في القيام بافتداء من يمكن افتكاكه من أسرى دولهم، وأيضا دور البعثات الدبلوماسية والحملات العسكرية ومحاولاتها تحرير كافة الأسرى سلما أو عنوة[1]؛ حيث حرصت السلطات السياسية الأوربية على جعل مسألة الأسرى – إلى جانب حرية التجارة – أولى أولويات علاقاتها السياسية مع مركز مصب أبي رقراق، وهو ما يتبين بوضوح في مختلف المعاهدات والاتفاقيات التي أبرمتها مع مختلف السلطات المتعاقبة.

وفضلا عن انتقاص العدد بعمليات الافتكاك الرسمية والدينية، كانت الظروف القاسية التي خضعت لها جموع الأسرى قد ساهمت بدورها في تقليص أعدادهم من جراء ارتفاع نسبة الوفيات في صفوفهم بالدرجة الأولى[2]، وتحول ثلة منهم إلى علوج، ونجاح جماعات أخرى في الفرار إما إلى مراكز الاحتلال الأوربي القريبة كالمعمورة، أو باستغلال السفن التجارية المغادرة للمرسى[3]. بيد أن تشدد المجاهدين في حراسة المطمورات ومراقبة تحركات الأسرى، وأيضا إخضاع السفن الأجنبية الوافدة على الميناء لتدابير احترازية عالية[4]، جعلت حالات الفرار لا تسجل إلا نادرا. ولهذا، وحتى إبان الفترة الأخيرة من القرن التي عرف خلالها الجهاد البحري تضاؤلا ملحوظا، ظل عدد الأسرى بالمغرب حوالي ألف وخمسمائة فرد، ما بين إنجليز وفرنسيين وهولنديين وإسبان وغيرهم[5].

وقد كان المجاهدون يتخذون الخطوات الضرورية لتنشيط تجارة الأسرى منذ سيطرتهم على السفن وهي في عرض البحر، حيث كانوا يبادرون إلى الكشف عن طبيعة الركاب ووضعياتهم الاجتماعية، دافعين العلوج إلى اتخاذ هيئات تنكرية تظهرهم كأسرى آخرين بمهمة كسب ثقة الجدد واستدراجهم بغية التوصل إلى معرفة إمكانياتهم المادية، وتصنيف من يستوجب الحفاظ عليه كرهينة موجهة للفدية مباشرة كالميسورين وأبناء العائلات المرموقة، أو من يستوجب توجيههم للبيع في سلا وفي

---

[1] أولى المبادرات في هذا الصدد ذات الصبغة الرسمية تمثلت في سعي المفاوض الإنجليزي جون هاريسون في مارس 1627، ونجاحه في افتكاك أسرى بلاده؛ ومن بعده الفارس الفرنسي دو رازيلي بمهمة عسكرية رسمية سنة 1629. انظر: Les S. I. H. M. – 1° série – Angleterre – T III –pp 12, I4 et France – T III –p 202.

[2] Penz – Op. cit – p 56.

[3] Les S. I. H. M. – 2° série – France – T II – p 521-22.

[4] كان من بين هذه الاحترازات حرص حراس المرسى على فرض خلع دفة المركب التجاري وأشرعته عند رسوه بالميناء، حيث كانت تترك في أحد المخازن المخصصة لذلك. انظر: Dan – Op. cit – p 42.

[5] Penz – Op. cit – p 153.

مراكز التصريف الإسلامية الأخرى. وكانت عموم هذه التدابير تمكن رجال الجهاد من وضع الأسعار المناسبة لكل أسير وفقا للمعطيات والمعلومات التي حصلوا عليها قبل بلوغ مكان الرسو[1].

وعند الوصول بالأسرى إلى المرسى يقوم الكاتب بوضع قوائم يدون فيها أسماءهم وأعمارهم ودولهم الأصلية، وسنة الأسر والسفينة التي كانوا على متنها، والمهن التي يزاولونها، قبل توجيه جموعهم إلى المطمورات، التي يصفها الأب دان بكونها:" عبارة عن أقبية كبيرة مقببة، على انخفاض اثني عشر إلى خمسة عشر قدما تحت سطح الأرض، يسجن الأسرى بداخلها مجتمعين، وليس لهم من مجال للتهوية إلا كوات تتوفر عليها، ويقوم بحراستها عدد كبير من الحراس ليل-نهار "[2]. وكان يخصص بهذه المطمورات جناح يوضع فيه الأسرى المميزون الذين ارتأى المجاهدون توجيههم للافتداء المباشر، ويظلون به إلى حين إتمام موضوعهم[3]. ويعرض الباقي للحياة في هذه المواضع التي هي بؤر لكل الأمراض والأوبئة، مكبلين بالأصفاد والسلاسل، وتحت السياط والجلد، وما من قوت لهم إلا الخبز الأسود الخشن، في انتظار عرضهم للبيع بالفندق المخصص لهذه العملية، وهو ما كان يسمى لدى الأوربيين " المدرج "، الذي يتم به استعراض الأسرى جلوسا على الأرض، ويتحلق حولهم التجار المحليون واليهود للمشاركة في المزاد العلني بالعرض الانفرادي لكل أسير[4].

وقبل الشروع في ذلك يعمد الراغبون في الشراء إلى الوصول إلى تقييمهم الخاص للأسير المعروض للبيع، غير مبالين لا بأحكام القيمة الصادرة عن الدلالين المنشغلين برفع الأسعار، ولا بالسحنات المفتعلة من طرف الأسير في محاولة منه لتبخيس سعره، وإنما كانوا حريصين على التدقيق في بنيته الجسدية، آمرينه بالوقوف وخلع الملابس والسير والنط، ومدققين أيضا في تفحص العينين والأسنان، وفي تحريك المفاصل، ولم يكونوا ينسون فحص اليدين أساسا قصد تخمين مهنته الأصلية، وبالتالي وضع قيمة لسعر افتكاكه المستقبلي، التي تكون أكثر ارتفاعا حسب نعومة

[1] Dan – Op. cit – p 387.
[2] Dan – Op. cit – p 412.
[3] Gosse – Op. cit – p 91.
[4] *Les S. I. H. M.* – 1° série – France – T III – p 671-72.

اليد من خشونتها، بل كانوا يمعنون النظر أيضا في خطوط الكف للتنجيم في مدة بقائه على قيد الحياة[1]. وعقب هذه الطقوس يطرح للمزاد حيث يحصل على ملكيته من يدفع أكثر[2].

وقد كان الأسير يخضع في ملكيته لسيد أوحد في الغالب، على أنه أحيانا يشترك في ملكيته عدة أشخاص بنسب متفاوتة تحددها مساهمة كل واحد منهم في كلفة الشراء. ففي سنة 1670 اشترك سبعة أشخاص في شراء الأسير الفرنسي جان غالونيه (G. Galloné) من بينهم يهوديان[3]؛ واشترك أربعة أشخاص في نفس السنة في شراء الأسير الفرنسي جيرمان مويط (G. Mouette)، من بينهم شخص يمتلك نصفه[4]. وقد كان ذلك شائعا خلال المدة التي لم تصبح فيها ملكية الأسرى بعد حكرا على السلطان وحده، إذ عقب ذاك لم يعد مسموحا لأي كان بملكية أي فرد منهم (إلا من تبرع عليه السلطان بذلك)، وكان مقابل ذلك يؤدي لكل رايس خمسين قرشا (ما يعادل مائة وخمسين ليرة) عن كل أسير حصل عليه[5]، وهو ما يجعلنا نستنتج بأن أسعار الأسرى في السوق الداخلية كانت ترتقي عموما عن هذا القدر، وتقل في غالبيتها العظمى عن ستمائة ليرة، باعتبار أن هذا القدر كان هو السعر المعتاد الذي تقدمه الإرساليات الدينية المختصة بافتكاك الأسرى خلال الثلث الأخير من القرن[6].

وفي الغالب كان بعض التجار المسلمين واليهود متخصصين في استثمار أموالهم في شراء مجموعة من الأسرى، ولا يقومون بذلك من أجل إخضاعهم للاستغلال المباشر في أعمال تدار من طرفهم، وإنما لتأجيرهم فرادى وجماعات لمن هم في حاجة إلى خدماتهم حسب المهن المطلوبة وكفاءات الأسرى[7]، خاصة الحرف التي تعرف تقدما في أوربا في الملاحة مثل رجال المدافع والتقنيين العسكريين والملاحيين، ولكن أساسا في تشكيل القوة العضلية لحركة المجاذيف.

وقد كانوا يستغلون أيضا في البر كحمالين أو عمال مزارع أو مياومين في أوراش البناء ودور الصنعة، وبحظ كبير تتيح مهنة الأسير العملية أو الفنية الخاصة

---

1 Penz – Op. cit – p 13.
2 *Les S. I. H. M.* – 1° série – France – T III – p 672.
3 *Ibid* – 2° série – France – T I – p 442 note.
4 Penz – Op. cit – p 13.
5 *Les S. I. H. M.* – 2° série – France – T III – p 388-93.
6 *Ibid* – T I – p 442.
7 Gosse – Op. cit – p 91.

ظروفا حياة أقل سوءا عما عداها، حيث يحظى باهتمام نسبي، مثل الحيسوبيين المستخدمين لدى التجار، أو الغلمان والجواري الذين يستخدمون كأدوات للمجون الحضري، أو الخدم في المنازل، وهذه الفئة المتميزة كانت جيدة الرواج في سوق النخاسة[1].

وبالنظر إلى أن الفائدة المتوخاة من شراء الأسير كانت لا ترى في قوة عمله، بقدر ما كانت ترى في قيمة فديته، كان الاستغلال المحلي يأخذ في الغالب طابعا مؤقتا لا يعدو أن يكون استثمارا مرحليا لرأسمال ثابت محفوظ في بقاء الأسير على قيد الحياة؛ فكان هذا الأخير تخضع ملكيته للتنقل من سيد إلى آخر حسب مدة بقائه في البلد، إذ كان الملاكون يقدمون على بيعهم متى قدمت لهم أسعار ممتازة، ومتى رأوا في ذلك فرصة لتحقيق ربح سريع، مفضلين ذلك على انتظار الحصول على فدية أكثر مردودية ولكنها غير مضمونة[2].

وقد كان هذا يجعل الملاكين يحاولون الحفاظ على الأسرى/البضاعة الذين تحت تصرفهم، ويولونهم عناية أكبر حينما يصابون بمرض معين لأن وفاتهم تعني فقدانهم لرأسمال مهم؛ لكنه خلال الفترة الأخيرة من القرن عند احتكار السلطة لملكية الأسرى، وتغلب استعمالهم كورقة في العلاقات الخارجية، أضحى هؤلاء متروكين لأنفسهم أكثر فأكثر، مما زاد من حدة ظروف عيشهم[3].

وقد كان الحضور الكثيف لعناصر الدول الأوربية في مصب أبي رقراق وعبره إلى المراكز المغربية الأخرى كأسرى يعانون من ظروف حياة سيئة وموصومة بالبؤس والشقاء الشديدين، والخضوع لسخرة مفروضة عليهم، أن دفع بمجموعات منهم فرارا أحيانا من مصيرهم السيء إلى إعلان إسلامهم، وبروزهم في صفوف العلوج المدعمين لحركة الجهاد، ودفع من جهة أخرى سلطات دولهم إلى تنظيم البعثات العسكرية والدينية الممولة بأموال عمومية في صورة أعطيات كنائسية أو ضرائب رسمية[4] للقيام بافتكاك أعداد ممن تبقى منهم، عن طريق شرائهم من ملاكهم السلاويين، وكان رجال مختلف الإرساليات الدينية هم النشيطون في هذا الصدد

---

[1] Monlaü – Op. cit – p 98.
[2] Penz – Op. cit – p 13.
[3] Ibid – p 296.
[4] *Les S. I. H. M.* – 1° série – Angleterre – T III – p 259.

بالخصوص، لما كان يرى في ذلك من جانبهم من واجب ديني المقصود به مجابهة حالات الارتداد عن المسيحية.

وحتى لا تتم عرقلة هذه العمليات التي كانوا يدرجونها في باب التجارة المربحة، ويعتبرونها جزءا أساسيا في استغلال مردودية العمليات الجهادية، كان رجال الجهاد يحترمون السفن الحاملة لهؤلاء المتخصصين في افتكاك الأسرى[1]، وييسرون عليهم عمليات التفاوض مع أسياد الأسرى التي تتم بينهم بصورة مباشرة، أو بواسطة بعض التجار المسيحيين المندوبين من طرفهم. وكانت الأسعار المتفاوض حولها تتم على قاعدة خصوصية الأسير، من جنسية وبنية وعمر ومقدرات مهنية ووضع اجتماعي، ولكن أساسا بثمن شرائه من طرف العنصر المحلي[2].

وفضلا عن الافتكاك المشروع الذي كانت تضطلع به البعثات الرسمية، كانت هناك أحيانا بعض تنظيمات التجار الأوربيين الذين كانوا يشاركون في تنشيط تجارة الرقيق على الهامش، حيث لاحظ رجال الدين المسيحيون بأن رجال الجهاد " ليسوا وحدهم جبابرة الأسرى المساكين، بل هناك مسيحيون يقتاتون من لحم إخوانهم، والذين تحت أشكال التجارة يعرفون كيف يخفون نواياهم لنهش لحوم أولئك الضحايا وشرب دمائهم "[3].

وعموما، كان ملاكو الأسرى الطامعون في الحصول على ربح جيد من هؤلاء، يقومون بكل ما يرونه مناسبا لاجتذاب المفاوضين الأوربيين، وذلك بدفع أسراهم - خاصة ذوو الوضعية الاجتماعية - للكتابة إلى أهاليهم طوعا أو كرها. ففي سنة 1625 كتب أحد الأسرى الإنجليز إلى أهله موضحا أن سيده بعدما علم كونه من أسرة ثرية أجبره بمضاعفة العذاب على الموافقة على مبلغ محدد لفديته، مطالبا أباه في الرسالة بتوفير المبلغ[4]. وكان السلاويون أحيانا يتشبثون بدقة بأسعار باهظة لحماية مستوى هذه التجارة الواعدة كمنبع مستمر لمداخيل مؤكدة؛ إذ خلال مفاوضات الضابط الفرنسي دو شالار سنة 1635 فرضوا عليه كشرط لافتكاك أسرى بلاده أداء ثمن الشراء الذي دفعه الملاكون في المزاد فضلا عن زيادة قدرها 40 % من السعر

[1] Brunot – Op. cit – p 163-64.
[2] *Les S. I. H. M.* – 1° série – France – T III – p 562.
[3] *Ibid* – p 669-70.
[4] *Ibid* – Angleterre – T II – p 591.

المذكور كربح صافي[1]. وحتى خلال فترة سيطرة الدولة على هذا القطاع كانت الأسعار المطلوبة من طرف السلطان مهمة جدا، بلغت سنة 1689 إطلاق سراح أسير مسلم زيادة عن مائتي إيكوس (ما يعادل ستمائة ليرة) لقاء تحرير كل أسير فرنسي[2]، علما بأن المبلغ الأخير وحده كان عادة السعر المؤدى عن كل أسير مسيحي.

وقد كان الاهتمام الكبير الذي يوليه السلاويون إلى تجارة الأسرى الخارجية، متوقفا على المجهودات الأوربية الكبيرة في هذا المجال، واستمرار ورود سفن الرهبان المخلصين، وبذلهم اقصى ما يمكن من أجل إطلاق سراح أكبر عدد من الأسرى طوال القرن، رغم التطور الملحوظ الذي عرفته أسعارهم. فحتى بداية عهد الديوان كان سعر افتداء الأسير الواحد يقارب مائتي ليرة سنة 1629، وهو ما كان يوازي أو يقل عن ثمن الأسير السلاوي في أسواق أوربا[3].

ومع تطور قوة الجهاد البحري واتساع رقعة الأسرى، ارتفع هذا السعر ليتضاعف ثلاث مرات في ظرف ست سنوات، حيث أن دو شالار في سعيه الدؤوب، وبعد نجاحه في افتكاك مجموعة أولى سنة 1635، استطاع أن يحصل على حرية أربعين آخرين مقابل وعد بأداء مبلغ يقارب الثمانية وعشرين ألف ليرة بضمانة من القنصل غاسبار دي راستان (G. de Rastin) المستقر بسلا[4]. وقد استقر السعر عند هذا المستوى – أي ستمائة ليرة – على صعيد عام حتى أواخر القرن[5]؛ فحسب لائحة الأسرى المفتكين في شهر شتنبر 1674 التي ضمت ستة وخمسين فرنسيا ظلت الأسعار على العموم في حدود الستمائة ليرة، ولم يرتفع هذا السعر إلا بالنسبة لستة أسرى بلغ أقصاه ألفا وثمانمائة ليرة تقريبا، وتميز ملاكو هؤلاء الستة بكونهم إما عدة شركاء أو لأحد رجال السلطة[6]، أو أحد التجار اليهود[7]؛ في حين كان نصف الباقي

---

[1] *Ibid* – France – T III – p 502-03.

[2] *Ibid* – 2° série – France – T III – p 283.

[3] خلال سنة 1629 باع الفارس الفرنسي دو رازيلي اثني وخمسين أسيرا سلاويا بمبلغ إجمالي وصل إلى ستة عشر ألف ليرة (معدل أزيد من ثلاثمائة ليرة عن الأسير الواحد)، وتوصل إلى اتفاق مع سلطات الديوان يقضي بافتداء الأسرى الفرنسيين الموجودين بسلا مقابل أداء ثمن شرائهم من طرف الخواص في المزاد، أي ما يقارب مائتي ليرة عن الأسير. انظر: *Les S. I. H. M.* – 1° série – France – T III –p 201-02.

[4] Penz – Op. cit – p 49.

[5] خلال سنة 1688 قدم الرهبان الفرنسيسكان الإسبان إلى المغرب لافتكاك خمسمائة وخمسين أسير إسبانيا بسعر مائتي إيكوس (ستمائة ليرة) للفرد. انظر: *Les S. I. H. M.* – 2° série – France – T III –p 157.

[6] *Ibid* – T I – p 452 note.

[7] *Ibid* – p 453.

المذكور (بين مائتين وثلاث عشرة ليرة تقريبا الذي تم افتكاكه بأقل من المعدل المذكور (بين مائتين وثلاث عشرة ليرة وخمسمائة وإحدى وتسعين ليرة)، يتراوح عمره بين الثلاثين والستين سنة وفي ملكية تجار عاديين[1].

وإلى جانب الأسعار الصافية، كانت تنضاف إلى مصاريف الافتكاك مبالغ تخصم كضريبة تؤدى لمالك الأسير تعويضا له عن حق الأبواب الذي أداه سلفا عند دخول الأسير إلى المركز، وكان هذا الحق يبلغ خمسة مثاقيل (ما يعادل عشرين ليرة)[2]، وسائدا طوال فترة الجهاد ما قبل العهد العلوي، وارتفع بعد ذلك ليصبح في شكل نسبة تضاف إلى قيمة بيع كل أسير محددة في 12.5 %، وكانت تؤدى كحق خروج لجمارك المرسى[3].

وقد كانت الأرباح المتولدة عن الجهاد البحري سواء في ما يخص تجارة المغانم أو فديات الأسرى تغطي كليا تجهيزات المدينة الجهادية، وتتوسع لتشع بتأثيراتها المالية والبضائعية على المراكز الأخرى، خصوصا الرئيسية منها؛ وكان ازدهارها مرتبطا بجهود اليهود والهولنديين العاملين على هامش النشاط الجهادي، موفرين - بفضل الأموال التي يوجهونها إلى مصب أبي رقراق في شكل مبالغ لشراء المغانم، وبفضل تجارة تهريب اللوازم الملاحية والعسكرية الضرورية لحياة هذا النشاط - رواجا تجاريا مهما يستغلون تبعاته، كنتيجة لندرة النقد المحلي الناجم عن انتقاص موارد المسكوكات، ومؤثرة بتأكيد على الأسعار المغربية التي لم تواكب تطور الأسعار الأوربية إلا بشكل ضعيف[4].

وبمقابل الاستفادة المزدوجة المحققة من طرف التجار اليهود والأوربيين من جهة، ورجال الجهاد من جهة أخرى ومن ارتبط بحركتهم، لم تكن المناطق المغربية الداخلية لتستفيد فعليا من هذا النجاح الاقتصادي- إذا ما استثنينا حركة التجارة ونقل الأموال إلى مركز السلطة في العهد العلوي - لكون القوة العضلية البخسة التي كان يوفرها الأسرى كانت تقف حاجزا دون فتح المجال أمام كفاءات الداخل المحلية

---

[1] *Ibid* – p 451-59.

[2] Dan – Op. cit – p 440.

[3] تم افتكاك الأسير الفرنسي غالونيه سنة 1674 بسعر خمسمائة وخمسة وعشرين إيكوس (ما يعادل ألفا وثمانمائة ليرة تقريبا)، وكان واجب الخروج محددا في النسبة المذكورة من سعر الافتكاك، أي حوالي مائتي ليرة. انظر: *Les S. I. H. M.* – 2° série – France – T I – p 448-49.

[4] Monlaü – Op. cit – p 95.

المشاركة في هذا النشاط مما جعله يبدو وكأنه يساهم في الإبقاء على ضعف تسويق العمل بتوفيره لقوة عمل قابلة للتسخير ومتجددة على الدوام، بنفس قوة امتناعه عن احتضان قوة فائضة متمركزة خلف أسوار المدينة، وبنفس قوة خلقه لمنافسة غير عادلة تقصي منافذ التصنيع التقليدي المحلي، بفعل كثافة المغانم التي تلقي ببضائعها المنتصرة في المنافسة داخل السوق[1]. وقد منح هذا صورة لمجتمع حضري ثري بمدخراته المالية، وشروط عيشه الراقية داخل وسط بدوي أو شبه قروي، أضحت منذ البداية هوة التباعد بينهما، وراحت وتيرتها تزداد اتساعا موسما عقب آخر.

[1] Ibid – p 100.

الباب الثالث

التطور المرحلي للجهاد البحري

إن وضعية السلم التي نزعت إليها دول أوربا في مطلع القرن17 لم تكن فعلية و لا مبنية على رغبات حقيقية، إذ سارع مختلف الفرقاء إلى استغلالها كفترة توقف التطاحنات بهدف إعداد تنظيماتهم وقدراتهم العسكرية تهيؤا لحروب مستقبلية، وخلال ذلك لم يتورعوا على الدخول في معارك صغيرة من أجل تحقيق تفوق استراتيجي على الخصم، إما بتمتين التحالفات القارية[1]، أو بمحاولة جر أطراف غير أوربية للتأثير على التوازن السياسي القائم لفائدة أحد المعسكرين البروتستانتي والكاثوليكي.

ولهذا السبب عرفت الواجهة الخلفية لأوربا والمتاخمة لامتدادها الحيوي – ونعني بذلك شمال إفريقيا، والمغرب بالأساس – عودة للضغوط الأوربية، تمثلت في معاودة مشروع الاحتلال الإسباني على شاكلة مشروع القرن 16؛ بيد أنه وأمام التكاليف الباهظة التي لم تعد الإمبراطورية المنهارة قادرة على توفيرها فرض عليها الاكتفاء باحتلال العرائش (1610) والمعمورة (1614)، مفضلة على ذلك نهج خطة تواجد أسطول قوي ومتحرك في المحيط بدلا عن إتمامه[2]؛ في حين كانت القوات المنافسة للإسبان قد استلهمت الخطة السياسية الموروثة عن علاقاتها بالمغرب منذ عهد عبد المالك المعتصم، في محاولة لاستمالته للدخول معها في حلف مضاد لإسبانيا، تطور من استعماله كورقة ضغط إلى مباشرته على الأقل في صورته التجارية، وما رافقها من استغلال للسفن الإنجليزية والهولندية لامتيازاتها بالمراسي المغربية لمهاجمة السفانة الإسبانية[3]، بل سعت هذه القوات لدى السلطات المحلية من أجل الحصول على تنازلات ترابية، تقضي بجعل بعض المراكز الساحلية قواعد بحرية عسكرية[4].

وقد كان من شأن هذا التقارب أن يدفع بالأطراف المتحالفة إلى الرغبة في تطويره، مستفيدة من مصاعب إسبانيا؛ وبرز خلال أزمة الأندلس اهتمام مغربي-هولندي اتجه نحو التفكير في القيام بعمل عسكري مشترك فوق التراب الإسباني[5]، قدمت خلاله الأقاليم المتحدة الضمانات القمينة بتوضيح حسن نيتها لبقاء هذا التنسيق

---

[1] تعزز التحالف الهولندي-الإنجليزي بالانحياز الفرنسي ضد الإمبراطورية الإسبانية الذي تم منذ نهاية أكتوبر 1596. انظر: *Les S. I. H. M.* – 1° série – Pays-Bas – T I – p 22-23.

[2] Louis Mougin: " *Projet d'occupation de la Qasbah de Rabat par l'Espagne en 1619* " - in Revue de l'O. M. M. – 2° semestre 1978 – Aix Marseille – pp 122 et 133.

[3] *Les S. I. H. M.* – 1° série – Pays-Bas – T I – p 9.

[4] في مارس 1605 أمر مجمع الولايات العامة بلاهاي مبعوثه لدى أبي فارس بطلب تمكين الأقاليم المتحدة من استغلال العرائش كقاعدة بحرية لمهاجمة سفن إسبانيا. انظر: *Ibid* – p 50.

[5] في سنة 1609، أثناء هيجان الأندلسيين بإسبانيا، ومكاتبتهم مولاي زيدان باستعدادهم للقيام بثورة يشارك فيها مائتي ألف رجل طالبين دعمه في هذا الصدد، أطلع السلطان الهولنديين على المشروع مستفسرا إن كان بالمقدور إمداده بالرجال والسفن للعبور إلى إسبانيا. وقد أجابه ممثلو الأقاليم المتحدة بأنها على استعداد لتقدم له أقصى ما يمكن من مطالبه. انظر: *Ibid* – p 369 note

قائما، تمثل في تحرير أسرى مغاربة كانوا معتقلين على متن سفن إسبانية[1]. وبترسيخ العلاقات الدبلوماسية المتمثلة في إيفاد البعثات العاملة لمصلحة استمرار التحالف الاستراتيجي[2]، وبتدعيم الموقف العسكري للمغرب بتمكينه من كافة المواد الضرورية لتحصين مراكزه الساحلية[3]، ولخلق قوات بحرية ضاربة بإنشاء نواة أسطول مغربي، وأيضا بجعل طواقم هولندية تحت إمرته[4]؛ هذا ما سيدفع الأوساط السياسية الإسبانية إلى اتخاذ التدابير الوقائية المستعجلة، والتي تمثلت في مهاجمتها للسفن المغربية بنجاح كبير سنة 1611[5].

هذا السباق الأوربي من اجل ربط المغرب بسياسات المتنافسين سوف يأخذ بعدا آخر بعدما راح ميزان القوة يتغير لفائدة المعسكر البروتستانتي، حيث بدأ التباعد بين قوتي هذا الأخير الرئيسيتين: إنجلترة والأقاليم المتحدة، وتضاربت مصالحهما الاستراتيجية[6]. فقد أضحى النفوذ الاقتصادي المتطور للدولتين على حساب الخصم السياسي المنهك دافعا لقيام كل منهما بمناورات ضد الأخرى من أجل كسب المغرب إلى صفها، أو على الأقل إحراز سبق سياسي وتجاري لفائدتها على حساب الأخرى. ولهذا سعت إنجلترة إلى استغلال بداية مفاوضات الهدنة بين الأقاليم المتحدة وإسبانيا سنة 1607 لضرب علاقتها بالمغرب[7]، وكادت أن تنجح في خطتها بمسارعة مولاي زيدان إلى اتخاذ إجراءات انتقامية ضد التجار الهولنديين وسجن ممثلهم، وطرد الجاليات الهولندية والفرنسية والإسبانية بناء على إشاعة إنجليزية أوحت بتقارب هولندي-إسباني على حساب المغرب، لولا نجاح المبعوث الهولندي بيتر مارتينيز كوي (*P. M. Coy*) في تفنيدها[8].

بل إن الأمر تعدى مستوى التناور السياسي ليتخذ صبغة عسكرية تمثلت في الحصار الهولندي المضروب على النشاط القرصني الإنجليزي[9]، وتنافس قوات

---

1 *Les S. I. H. M.* – 1° série – Pays-Bas – T I – p 50.
2 *Ibid* – p 12.
3 *Ibid* – p 668.
4 *Ibid* – pp 310 et 327.
5 نتيجة بروز الأسطول المغربي بفضل المساعدة الهولندية، قرر فيليب الثالث القضاء عليه، موجها في بداية شهر شتنبر 1611 بوارج حربية من دونكرك بقيادة دون رودريغو دا سيلبا(*D. R. Da Silva*) لهذا الغرض.انظر: *Ibid* – p 672
6 Brignon – Op. cit – p 229.
7 *Les S. I. H. M.* – 1° série – Pays-Bas – T I – p 5.
8 *Ibid* – pp 232 et 253.
9 *Ibid* – p 224.

الطرفين على ميناء المعمورة[1]، والذي رغم انتهائه بتفوق الأوائل حالت جودة العلاقات المغربية-الهولندية دون احتلاله، الأمر الذي سيكون له انعكاس إيجابي سعت الأقاليم المتحدة إلى استثماره مع تطور الأحداث المغربية، خاصة أحداث مصب أبي رقراق.

الفصل الأول: مرحلة الانطلاقة

يجب الاعتراف بدءا أن انطلاقة الجهاد البحري بمصب أبي رقراق تعود إلى الربع الأخير من القرن 16 بجهود رسمية، وأن تبنينا لفكرة انطلاقته في بداية القرن 17 أتت لكون العمليات التي سبقت هذه الفترة لم تكن منتظمة، ولا يتعدى نطاقها المياه المتاخمة لمراكز الاحتلال، وفي أحسن الأحوال تنفذ بعضها على سواحل جنوب إسبانيا. ويرجع هذا إلى ضعف الأسطول المغربي الذي لم يتعد على عهد أحمد المنصور العشر سفن، لأنه لم يكن مهما في حد ذاته بقدر استعماله كورقة ضغط من لدن السلطان السعدي في السياسة العالمية، والتي كانت مسؤوليته في الحكم تفرض عليه المجابهة المستمرة للتحديات الأوربية والعثمانية.

وانطلاقة الجهاد البحري بالمصب نجمت عن ظهور متغيرات ملائمة للمضي فعليا في نشاطه، بتدعيم الظروف الثابتة (الموقع والإرث الملاحي) بأخرى متحركة (عناصر جديدة واستفادة سياسية)، مع ما رافقها من علو قيمة المراكز الأطلنتيكية المغربية بتأثير من النزاع الأوربي-الأوربي حولها من أجل الريادة السياسية والاقتصادية. وقد مكنت هذه الوضعية منطقة المصب – المستفيدة من بعدها عن التأثير المباشر للحرب الأهلية – من لعب دور فعال في هذا الصدد، وارتقاء جهدها العملي ونتائجها الاقتصادية إلى درجة صارت معها أحد المراكز الجهادية الأكثر أهمية[1].

1- مصب أبي رقراق في العهد السعدي الأخير

إن الصراع حول الملك بين ابني أحمد المنصور: مولاي زيدان وأبو فارس، ما كان ليخدم إلا مصلحة ولي العهد السابق محمد الشيخ المامون؛ فبعد أن استطاع الحصول على ثقة أخيه أبي فارس الذي أطلق سراحه، وأشركه في النزاع ضد مولاي

[1] Dan – Op. cit – p 203.

زيدان، انقلب عليه وأصبح منازعا رئيسيا على حكم البلاد، ساعيا إلى توسيع نفوذه انطلاقا من مركز فاس، وحاول بسط سلطانه على المناطق الشمالية. وفي هذا الإطار بعث بابنه عبد الله إلى منطقة المصب حيث استطاع سنة 1605 اقتحام القصبة بعد حصار شديد[1]؛ وكانت تلك أول إشارة عنها عقب وفاة أحمد المنصور. ويفترض أن ظل خضوعها للمامون كباقي مناطق الغرب، خاصة وأنه خلال حروبه ضد أخويه قد وجد نفسه مجبرا على استخدام عناصر عسكرية مدربة على الأسلحة النارية، وكان لا يتورع على سد حاجياته البشرية هاته بتسخير طواقم السفن الأوربية الراسية في الثغور الشمالية، ومن ضمنها مرسى سلا كما حدث سنة 1606[2].

ويبدو أن الوضعية قد ظلت ثابتة إلى حين بداية تغير ميزان القوة لفائدة مولاي زيدان في ربيع 1609، وشروع الشيخ المامون في التفكير في اللجوء إلى إحدى القوات الأوربية[3]؛ حيث ساد الغموض الأحداث السياسية للمصب باستثناء ما يقدمه الناصري من كون سلا قد ظلت تحت إمرة عبد الله بن الشيخ، مشيرا إلى تواجده بها في سنة 1020هـ/1611م[4]، وهي فترة زامنت توافد طلائع الأندلسيين الذين لم تذكر المصادر مشاركتهم في الأحداث، رغم ما عرف عنهم من حنكة ودراية في المجال العسكري لا تغيبان عن بال السعديين.

وتوحي المؤلفات المتحدثة عن مصب أبي رقراق بأن الاستقرار الأندلسي قد تم تحت سلطة مولاي زيدان، الذي نصب على الوافدين الجدد القائد فاضل الزعروري الأنصاري[5] بمساعدة عناصر أندلسية على رأسها الكاتب موسى سنتياغو[6]، وحامية مكونة أصلا من الحرناشيين[7]، رغبة منه في إخضاع المنطقة وعناصرها لسلطانه، لا سيما وأن ابتعادها عن العاصمتين قد جعلها تبدو أقرب للظهور كمنطقة استقلال ذاتي

---

1 الشاذلي – نفسه – ص 88.

2 *Les S. I. H. M.* – 1° série – Pays-Bas – T I – p 106 et Angleterre – T II – p 308.

3 كان تفكير الشيخ المامون منصبا في البداية على اللجوء إلى فلورانسا. *Ibid* – Pays-Bas – T I –p 160.

4 الناصري – نفسه – الجزء السادس – ص 53.

5 محمد الصغير الوفراني: "*نزهة الحادي في أخبار ملوك القرن الحادي*" – تصحيح هوداس – الطبعة الثانية – مكتبة الطالب/ الرباط – د. ت. – (الطبعة الأولى – مطبعة ابردين – انجي 1888) – ص 264.

6 *Les S. I. H. M.* – 1° série – Pays-Bas – T III – p 271.

7 Mougin – Op. cit – p 122.

خلال السنوات الأولى للقرن 17[1]؛ وهو ما يدفعنا إلى الاعتقاد بأن نفوذ مولاي زيدان قد امتد إلى مصب أبي رقراق منذ الاستقرار الأندلسي بالمنطقة.

وقد أدى هذا الاستقرار إلى انتعاش المنطقة على مختلف الواجهات، بغض النظر عما أحدثه من بداية التوتر الاجتماعي بين السكان القدامى والجدد. فالإنتاجية الاقتصادية بالمنطقة تصنيعا وفلاحة وتجارة سوف ترتفع قيمتها بناء على استقرارها السياسي النسبي[2]، ممولة خزينة السلطة بمداخيل مهمة قياسا بالمناطق الأخرى الغارقة في الفوضى والكساد؛ كما أن بقاء المصب كمرفإ تجاري بعيدا عن الضغوط الأجنبية قد ساهم في إنعاش مداخيل الجمرك بإخضاع البضائع والمحاصيل لاقتطاع نسبة 15% من قيمتها[3].

ومع بداية تعاطي الأندلسيين للجهاد البحري زادت أهمية مداخيل المنطقة بحصولها على مغانم مهمة، ومدعمة في الوقت ذاته أسطول الجهاد الناشئ منذ الاستقرار الأندلسي (1610)[4]، مما مكن الدولة من عشر المغانم (10 %) تحت إشراف القائد ومساعديه، من أجل تغطية مصاريف صيانة القصبة وإمداد الجيش[5].

وسوف يوفر سقوط المعمورة في يد الإسبان (غشت 1614) الظرف الملائم لتطور المصب مع انتقال الفارين من الثغر المذكور إلى سلا الجديد، واتخاذهم لمرساه كقاعدة جديدة لنشاطهم بمساعدة الأندلسيين[6]، فراح الجهاد البحري يتبلور تدريجيا مستدعيا ضرورة توفير التجهيزات العسكرية الملائمة للدفاع عن مدخل المرسى، بتشييد حصن قوي"برج المجاهدين" في جانب القصبة المطل على النهر[7]، وبتجهيزه بمجموعة قطع مدفعية مستوردة من الأقاليم المتحدة[8].

من جهة أخرى كانت الحروب المفروضة على مولاي زيدان في المناطق الجنوبية قد دفعته إلى اتباع سياسة أسلافه في إدماج المسلمين القادمين من الأندلس في

---

[1] *Les S. I. H. M.* – 1° série – Pays-Bas – T V – intro. p IV.

[2] الشاذلي – نفسه – ص 40.

[3] *Ibid* – T III – p 271.

[4] كتب السفير الفرنسي بمدريد إلى الملك هنري الرابع في أبريل 1610 مشيرا إلى أن بعض الأندلسيين اللاجئين إلى شمال إفريقيا قد جهزوا بعض السفن، وشرعوا في الجهاد البحري معيدين تجهيز السفن التي يغنمونها. أنظر: *Ibid* - France - T II - p 502

[5] *Ibid* – Pays-Bas – T III – p 271.

[6] Mougin – Op. cit – p 122.

[7] De Castries: " *Le Maroc*... " – Op. cit – p 819.

[8] Coindreau – Op. cit – p 42.

الفرق العسكرية الرئيسية، بغية استخدامهم ضد الخارجين عن سلطته لما يمتازون به من خبرة وكفاءة. وأدت هذه السياسة – بحكم ولائهم له – إلى جعل مصب أبي رقراق احد روافد تحريك آلة المعارك، حيث أمر قائده الزعروري بتجهيز أربعمائة أندلسي لحركة بدرعة ضد أبي حسون السملالي[1]؛ بل إن حاجته لخبرتهم كانت تدفعه إلى التفكير في تقليدهم مهام رفيعة، مثل تعيينه يوسف بسكاينو سفيرا له لدى الأقاليم المتحدة[2].

وهذه الالتزامات المفروضة على ساكنة سلا الجديد ما كانت إلا لتضر بمصالح الأندلسيين، نظرا لما يتطلبه إشراكهم في حملات لا تعنيهم لا من قريب ولا من بعيد إلى مناطق نائية وغريبة عنهم من تضحيات بشرية، مع ما رافق ذلك من ظروف حياة مستحيلة كادت أن تدفع بالعديد منهم إلى الفرار[3]، فضلا عما ألحقه النظام الضريبي واستبداد ممثلي السلطة بنصيب وافر من مداخيل الجهاد من أضرار بمصالحهم الاقتصادية، كلها عوامل شجعت على ظهور بوادر الانفصال المرشحة للتنامي مع الزمن.

من ثم، أضحى التباعد بين السلطة المركزية بمراكش والأندلسيين واقعا آخذا في التطور، إلى درجة دفعت ببعض المؤرخين إلى التنصيص على أن بداية ثورتهم ضد مولاي زيدان قد حدثت بعيد استقرار آخر أفواجهم (سنة 1615)[4]، لما صار لهم من قوة مؤثرة في توجيه سياسة المنطقة ورجحان ثقلهم الديمغرافي بها؛ خاصة وأن إحساسهم بتواجدهم بعيدا عن موطنهم الأصلي وارتهانهم لسياسة لا تعنيهم في شيء قد أثر بشكل فعال في دفعهم – على غرار علوج وإنكشارية الجزائر – إلى محاولة الحصول على حريتهم واستقلالهم الذاتي؛ علما بأن الظروف المحيطة بهم اجتماعيا لم تكن تبدي أي تشجيع على الاندماج في الوسط الجديد، بل كان تباعدهم مع أهالي المنطقة لا يتورع عن جعل مشاعر العداء تطفو على السطح، إلى درجة جعلت المبعوث الهولندي ألبرت رويل (*A. Ruyl*) يكتب عن استعداد كلا الطرفين لبتر العشب من تحت أقدام الآخر[5].

---

[1] الوفراني – نفسه – ص 264.

[2] *Les S. I. H. M.* – 1° série – Pays-Bas – T IV – p 73.

[3] نفسه والصفحة.

[4] حركات – نفسه – الجزء الثاني – ص 287.

[5] *Ibid* – T III – p 272.

وحتى الوضعية الداخلية للضفة اليسرى لم تكن لتدعو إلى الاطمئنان نتيجة سطوة عنصر على باقي العناصر الأخرى؛ إذ بفعل استقرارهم الأسبق كانت للحرناشيين حظوة في مجالات الحياة، متحكمين في دفة المسار السياسي والاجتماعي بقيادتهم وإشرافهم على الحامية العسكرية، الأمر الذي جعلهم يمارسون سلطة تتشدد يوما عن يوم، مذلين العناصر الأندلسية الأخرى، ومرعبين التجار اليهود المتكدسين في حواري المدينة[1]. ونظرا لغناهم عملوا من جهة ثانية من أجل الحفاظ على الوضع الاقتصادي، مستبدين بأهم الأنشطة التي تمكنهم من تنامي ثرواتهم، ونعني بذلك تنظيم الجهاد البحري الذي لم يكن مسموحا بالمساهمة في تمويله وفي أرباحه إلا لسكان القصبة الحرناشيين[2].

وإن كان هذا الظرف قد ولد تعارضا بين العناصر القوية في المصب والسلطة الرسمية من جهة، فإنه من جهة أخرى قد خلق لدى العناصر المحرومة من مداخيل الجهاد – والتي كان يعتمد عليها في تسييره – رغبة في تغيير الوضع لفائدتها، وهو ما يبرر تشدد الحرناشيين إزاء باقي الأندلسيين الذين كانوا هم مستقدموهم إلى المنطقة بهدف الحفاظ على التراتبية الاجتماعية القائمة آنذاك، وحذرهم الشديد تجاه بعضهم البعض في هذا الصدد، ومزاجهم المضطرب الناجم عن إحساسهم بالتميز عن باقي عناصر المنطقة. وسيكون لهذه الظروف أثر فعال في اندلاع الحرب الأهلية بينهم من جهة، وبين الضفتين من جهة أخرى[3].

وقد واكب هذه الفترة بروز التأثير السلبي الناتج عن تمركز الإسبان بالمعمورة، والذي عرقل أنشطة سلا الجديد سواء منها الجهاد البحري بحكم استغلال المركز المذكور كنقطة مراقبة وقاعدة تدخل قريبة منها، أو عرقلة علاقاته بمنطقة الغرب التي ظلت تشكل منطقة إنتاجية خلفية لفاعليات المصب، الأمر الذي فرض على السكان المدفوعين بالحماس الديني إلى التفكير في ضرورة مجابهة الوجود الإسباني، خاصة وأن الأندلسيين لم تلتئم جراحهم، وأن السلطة الرسمية لم يعد بمقدورها الاضطلاع بدورها كحامية لصالح المسلمين، ممكنة منطقة المصب من تبريرات وحجج تذكي

[1] Coindreau – Op. cit – p 42.
[2] *Les S. I. H. M.* – 1° série – Pays-Bas – T III – p 272.
[3] Leroux – Op. cit – p 22.

رغبتها في الابتعاد عنها إلى درجة القطيعة من قبل سلا البالي[1]، والتمثيل الشكلي بالقصبة وسلا الجديد.

لقد بلغ المجاهد العياشي سلا البالي خلال مرحلة انسلاخ المنطقة عن سلطة مولاي زيدان، ووجد فيه سكانها خير من يمكنه تحمل مسؤولية الجهاد ضد العدو، وبديلا عن السلطان الذي أصبح يحابيه ويضيق على رجال الجهاد، ومن بينهم محمد العياشي نفسه[2]. وقد كان من شأن ذلك إذكاء حماسته الجهادية خاصة وأن جو الحرب المقدسة ورغبة الثأر من إسبانيا على أشدها في أوساط الأندلسيين والأهالي على السواء[3]. وأمام الخطر الذي أضحى يشكله على السلطة بالمنطقة سيحاول مولاي زيدان وضع حد لشهرة العياشي، موجها إلى القائد الزعروري الأمر بتصفيته أو اعتقاله[4]، بيد أن تضاؤل نفوذه بالمصب ومعارضة عناصر المنطقة لسياسته في مسألة الجهاد جعل تنفيذ القرار أمرا مستحيلا[5].

لم يجد أهالي سلا البالي بدا من الدخول تحت إمرة المجاهد قاطعين صلتهم نهائيا بالحكم السعدي، في وقت ظلت فيه الضفة الجنوبية مرتبطة إسميا بالسلطان. ولم يمنع هذا أن تبقى العلاقات بين العدوتين على مستوى الجهاد قائمة، كالتنسيق بين القوات البرية التابعة للعياشي والقوات الأندلسية البحرية لمحاصرة المعمورة (1621)، قبل أن يمتد الاختلاف الاجتماعي ليشمل المجالين العسكري والسياسي؛ حيث ستأخذ حدة التباعد بين الأندلسيين والأهالي اتجاها سلبيا نحو العداء العلني، لا سيما وأن الاستقرار الجديد قد زعزع الاستقرار الاقتصادي للمنطقة باستفادة الضفة الجنوبية على حساب صنوتها الشمالية، دافعة ببعض المؤرخين إلى الإشارة إلى فتور العلاقات بينهما منذ بداية عهد العياشي[6]. وربما كان ذلك عمليا إذا ما انتبهنا إلى دوافعه الجهادية ضد

[1] يقول الدكالي:" اجتمع أهل سلا على الذهاب إلى زيدان بمراكش، فوفدوا عليه يطلبون منه الإعانة على العدو بذلك، الذي دخل المهدية وشرع في تحصين البلاد بالبناء وصار يضرب نواقيسه؛ فلما سمع العدو بذلك أقدم زيدان رسله بهدية من مرسى البريجة فقبضها، فعلم أهل سلا أنه لا ينصرهم ولا يعينهم، فرجعوا إلى سلا وقطعوا ذكر اسمه من الخطبة ". أنظر: *الإتحاف الوجيز* – ص 29.

[2] الوفراني – نفسه – ص 264.

[3] Brignon – Op. cit – p 222.

[4] الوفراني – نفسه والصفحة.

[5] الناصري – نفسه – الجزء السادس – ص 51.

[6] Mougin – Op. cit – p 128.

الإسبان التي كانت تعارضها شكوك مثارة من طرف بعض الأندلسيين في محاولتهم التنسيق مع هؤلاء[1].

وأمام هذه الضغوط التي صارت القصبة وسلا الجديد تتعرضان لها، والمتمثلة في تعسف مخزني يطالب السكان بالمزيد من الإمدادات البشرية والمالية، وفي مركز متأخم تنذر العلاقات معه بتطور نحو الأسوإ، صار لزاما على الأندلسيين التخلص من أي نفوذ أو تأثير يتعارض مع مصالحهم. ولذلك سعوا إلى تحقيق استقلال ذاتي معتمدين على نتائج عملياتهم الجهادية التي راحت تجبر القوات الأوربية على التقرب منهم، وعلى إرسال مبعوثيها للتفاوض معهم وطلب ودهم[2]، مقدمة في ذلك تنازلات سياسية وعسكرية، كان من نتائجها إذكاء روح الاستياء من سلطة المخزن، إلى حد صار معه الوضع ينذر بالانفجار، ويجعل الأندلسيين يتحينون الفرصة للانسلاخ عن الحكم السعدي ومطالبه المتكررة، مستغلين هشاشة العلاقة بين مركز السلطة والقواد التابعين له كنتيجة للتضعضع السياسي العام. فسارعوا إلى التخلص من القائد الزعروري في مطلع سنة 1627[3]، وإلى القضاء على خلفه القائد عجيب العلج، ليعلنوا بذلك عن استقلالهم وعن انتظامهم في حكم جمهوري بلوتوقراطي[4].

2 ـ بروز النشاط الجهادي

يتفق المؤرخون على أن الاستقرار الأندلسي بمصب أبي رقراق كان أساس الانطلاقة الفعلية للجهاد البحري، إذ أن هؤلاء المطرودين من مناطقهم الأصلية قد حملوا معهم إلى المنطقة وكغيرها من المناطق الساحلية الإسلامية حقدهم الدفين تجاه الإسبان، ورغبتهم العظيمة في الأخذ بثأرهم ممن ساموهم الذل وسلبوهم أراضيهم ومتاعاتهم[5]. وقد استفادوا من تمركزهم على بعد فراسخ قليلة من الأندلس وسارعوا إلى تضييق الخناق على أعدائهم وإلى الاقتصاص منهم، بالانتظام في نوع جديد

---

[1] في فبراير 1619 بعث قائد مازكان الإسباني برسالة إلى فيليب الثالث يخبره بأن قلعة سلا (القصبة) تطلب الانضواء تحت سلطته، متمنيا تحقيق هذه الرغبة. وقد تمت المحادثات بينه وبين أندلسي من سلا وعده خلالها هذا الأخير بتسليم القصبة. انظر: *Les S. I. H. M.* – 1° série – France – T III – p 44.

[2] *Ibid* Angleterre – T II – p 441.

[3] الوفراني – نفسه – ص 264-65.

[4] *Ibid* p 444-45.

[5] Dan - Op. cit – p 206.

وجرئ من الحرب المقدسة[1]، امتد مسرحه في عرض الشواطئ المغربية، وأحيانا في أعالي البحار، مشكلين عن غير قصد درعا بحريا واقيا ضد الضغوط الأوربية المباشرة على السواحل المغربية المشابهة لضغوط القرن 16، بفتحهم لجبهة جديدة مجالها المناطق البحرية وخطوطها التجارية، والتي تتسع أحيانا لتشمل الشواطئ الإيبيرية والأوربية الغربية، من أجل استنزاف وامتصاص قوة العدو كاستراتيجية جديدة في الكفاح الوطني[2].

لقد خلق استقرار الحرناشيين بالقصبة تحركا هاما في عموم المصب، دافعا به للاضطلاع بدور ريادة في الجهاد، خاصة وأنهم قد جلبوا معهم من الأندلس ثروات مهمة تتطلب منافذ استثمارها في وسط لا يفي بالغرض نتيجة الاختلاف الواضح بين الضفتين، الأمر الذي سيدفع بهم إلى خلق نشاط جديد لا ينافسهم المستقرون القدامى فيه، مولدين بذلك اتحادا بين الرغبة النفسية والطموح الاقتصادي الذي سيجد فرص نجاحه في استغلال المجال البحري كواجهة للجهاد، وكميدان استثمار مربح، فسارعوا إلى تجهيز المراكب، وإلى ملاحقة السفانة الإسبانية وسواحل إيبيريا منذ وصول إخوانهم المطرودين[3].

وإنما تفسر الانطلاقة الموفقة للجهاد البحري بكون الأندلسيين قد عمدوا إلى استغلال مداركهم الاجتماعية السابقة التي فرضت عليهم بإسبانيا، فكانوا يتحدثون القشتالية ويرفعون أعلام إسبانيا فوق صواري السفن، ويختفون وراء مظاهر التجارة متحايلين بيسر على السفن التي يصادفونها على البحر[4]؛ وحتى حملاتهم على شواطئ إيبيريا كانت تنفذ بسهولة بفعل تنظيمهم لحلقة تجسس حقيقية بين المصب وإسبانيا، مكنتهم من ضبط مناطق ومواسم الصيد، ولم يتورعوا أحيانا على إنجاز بعثات جريئة في عمق التراب الإسباني بحكم معرفتهم بمسارات الشواطئ.

---

[1] Burlot – Op. cit – p 20.

[2] عبد العزيز بنعبدالله: "*البحرية المغربية والقرصنة* " – مجلة تطوان – عدد 3-4 – ص 66.

[3] Monlaü – Op. cit – p 63.

وتؤكد شهادة أحد العناصر الإسبانية ذلك: " بمجرد وصولي إلى المغرب أعلن الموريسكي عن إسلامه صراحة، والتجأ إلى المجاهدين البحريين، وصار يقوم لعدة سنوات بالسلب والنهب على الشواطئ الإسبانية محصلا بذلك على مغانم هامة، إلى أن امتلك سفينة خاصة. وظل كذلك إلى أن اصبحت له ثلاث عشرة سفينة يهاجم بها السواحل الإسبانية، سالبا وناهبا الرجال والنساء والأطفال، وبهذا كان ينتقم للإهانة التي تعرض لها بإسبانيا كما يقول ". أنظر: رزوق – نفسه – ص 211 الهامش.

[4] *Les S. I. H. M.* – 1° série – France – T III – p 114.

إن سقوط المعمورة في يد الإسبان قد عزز النشاط الجهادي بالمصب بوصول فلول القراصنة الذين كانوا بها، خصوصا الإنجليز، لينضموا بخبراتهم إلى الفاعليات الأخرى، وأساسا بحارة شمال إفريقيا بأصولهم المتوسطية المتنوعة الذين ظلوا يستعملون المصب كقاعدة مركزية للنشاط المحيطي، مما وصم الضفة اليسرى بطابع المركز مختلط الساكنة، المتشابه بشكل كبير مع باقي المراكز الجهادية والقرصانية الأخرى.

فقد جعلت بداية ازدهار العمل الجهادي من سلا الجديد قبلة لمجموعات مهمة من المهتمين، من مغامرين وتجار بضائع ومهربي أسلحة وبعثات افتداء الأسرى[1]، وأحيانا بعثات دبلوماسية، لا سيما وأن النجاح الاقتصادي قد دفع المجاهدين إلى الانتقال من مرحلة مهاجمة السفن الإسبانية إلى مرحلة مواجهة الأساطيل المسيحية عموما، باعتبار الحس الديني المتأجج ضد النصرانية جمعاء. فقد أمدت المغانم الأندلسي بالرغبة القوية في الاستمرار، لأن الربح والفائدة يولدان الحرص ويلهمان العلوم، خاصة وأنه قد وجد ظروفا مساعدة له تمكنه من إتقان فنون الملاحة وتطوير أدواتها بفضل العون المقدم من طرف الهولنديين الذين أمدوه باحتياجاته المادية، وحتى البشرية أحيانا[2].

والملفت للانتباه أن تركز النشاط الجهادي كلية على ضفاف الجانب الأيسر للنهر ليختص به سكان سلا الجديد وقصبتها، مقابل تخصص سكان سلا البالي بالجهاد البري وابتعادهم شبه الكلي عن الأول[3]، وحتى من اهتم منهم بذلك كان عليه الانتقال إلى الضفة اليسرى المحتضنة للميناء؛ في حين كان الحرناشيون بفضل ثرواتهم وموقعهم الاجتماعي – الذي يبرزهم كقوة اقتصادية وسياسية واجتماعية – يستأثرون بالنشاط الجهادي، فكانوا هم ممولو عملياته والمستفيدون من نتائجه[4]، ولم يكن

---

[1] الشاذلي – نفسه – ص 151.

[2] *Ibid* p 79.

[3] Caillé Op. cit - p 224.

[4] جاء في مذكرة لدبلوماسي هولندي في سنة 1622 أن الملاحة لا تزاول إلا من طرف سكان القصبة (الحرناشيون)، وكلهم يساهمون في الكلفة كلا حسب قدراته، بعضهم بمائة دوكة، وآخرون بخمسين أو عشرين أو عشر أو أقل من الدوكات، ويستفيدون من فوائد المغانم. انظر: *Ibid* – Pays-Bas – T III –p 272

للأندلسيين الآخرين سوى حق الاشتراك العملي في القوات البشرية المعتمد عليها، شأنهم في ذلك شأن العلوج، كطواقم للسفن[1].

وقد وجد الطموح الجهادي في خبرة المغامرين الهولنديين والإنجليز، وأيضا في أسرى السفن، أفضل الظروف لتوسيع نطاق العمليات للتوغل تدريجيا في عرض البحر مع تطور وسائل الملاحة الذي ولدته المجهودات المشتركة للأندلسيين والعلوج والأتراك، بحيث ستشهد بحار شمال أوربا نشاطا متناميا للسفانة الجهادية منذ سنة 1622 مع مغامرة العلج الهولندي موراطو رايس[2]، الذي جعل بحر المانش من مناطق نفوذ مجاهدي سلا الجديد. وصارت سفنهم منذ ذلك الوقت تعتاد على ارتياد شواطئ إنجلترة كمسرح جديد، ينضاف إلى المجال التقليدي الممتد بين جزر الخالدات وسواحل إسبانيا، خاصة وأن السلطان السعدي قد وجد أنه من الأفضل الاستفادة من كفاءة الرايس المذكور، لما لذلك من نتائج هامة على مستوى المداخيل، فعينه أميرا للبحر سنة 1624، مشجعا المجاهدين على تكثيف الجهود.

وقد صادف هذا التتويج اندلاع القلاقل السياسية بسلا الجديد التي ستؤدي إلى نشوب ثورة علنية ضد السلطة السعدية لن تنتهي إلا سنة 1627 بانخراط الأندلسيين في نظام سياسي خاص، دون أن تمنع هذه الاضطرابات النشاط الجهادي من تحقيق قفزة نوعية على يد أمير البحر، الذي نجح في حملة جريئة في اختراق أقصى شمال

---

[1] Caillé – Op. cit – p 224.

[2] يان يانز (*J. Jansz*) أو يان يانسن (*J. Jansen*) أو جون باربر (*J. Barbir*) أو القبطان جون (*Cpt. John*)، كلها أسماء للعلج الهولندي الأكثر شهرة في صفوف الرياس السلاويين خلال النصف الأول من القرن 17. ولد موراطو رايس بهارلم بالأقاليم المتحدة أواخر القرن 16، واشتغل بحارا على متن السفن التجارية إلى حين سقوطه أسيرا قرب جزر الخالدات في أيدي الرياس الجزائريين سنة 1618، وآلت تبعيته لسليمان رايس وأسلم على يده منخرطا في إطار الأسطول الجهادي الجزائري مدة سنة انتهت بوفاة وليه المذكور سنة 1619. وقد انتقل مباشرة بعد ذلك إلى سلا الجديد واستقر بها واقترن بأندلسية، وسرعان ما بدأ يبني شهرته في مجال الملاحة الجهادية، حيث كان أول من وسع نطاق العمليات إلى بحار الشمال (1622)، مما جعله يتبوأ منصب أمير البحر بعد ذلك بسنتين. وفي السنة الموالية أصبحت المياه الإنجليزية عرضة لهجمات أتباعه من رجال الجهاد، قبل أن يتوج ذلك بتوغله في أقصى الشمال الأطلنتيكي وهجومه الجريء على جزيرة إيسلندة التي تعرضت عاصمتها ريكجافيك للنهب سنة 1627، وأصبحت مياه إيرلندة باستمرار عرضة لمهاجمة سفنه حتى سنة 1631 التي عرفت استفحال الأزمة السياسية في سلا الجديد واندلاع الحروب الأهلية بين الأندلسيين، ففضل موراطو رايس العودة إلى الجزائر دون أن يتخلى عن نشاطه وإن لم تسجل فترة مقامه بها ما يوحي بشهرته، حيث سقط أسيرا في يد فرسان مالطا إلى حين افتدائه سنة 1640. وقد عاد بعد ذلك إلى المغرب بدعوة من السلطان السعدي محمد الشيخ الأصغر الذي عينه حاكما لمرسى الوليدية بغية تفعيل القطع الجهادية الرسمية بها، وهو ما لم يتمكن من تحقيقه.

الأطلنتيكي بمهاجمته لجزيرة إيسلندة[1]، لتكون بذلك أبعد نقطة بلغتها سفن الجهاد السلاوية، ومنطلقا لمرحلة جديدة للعمل الجهادي.

تميزت مرحلة الانطلاقة هذه بثلاث فترات متباينة حسب حجم وقوة العمليات الجهادية:

أ- فترة ما قبل سقوط المعمورة: انطلق خلالها العمل الجهادي بشكل خجول في خضم قوة العمليات القرصانية الأوربية على السواحل المغربية، إلى درجة راحت الدبلوماسية الأوربية تتضرر منها، وشكل عرقلة لمساعيها لدى البلاط السعدي؛ حيث تعالت شكايات التجار من ضربات القراصنة الإنجليز والهولنديين، الأمر الذي جعل دبلوماسيي دولتيهم غير قادرين على تبرير تصرفاتهم أمام السلطان[2]؛ وبالتالي فرض على الأساطيل الحربية التدخل لحماية الملاحة على الساحل المغربي، وأدت حملاتها إلى إلحاق خسائر جلية بسفن القراصنة[3]، لا سيما وأن هؤلاء قد أضحوا لا يعترفون بأية سلطة أو قانون، ولا يتورعون حتى على مهاجمة سفن مواطنيهم، حسبما يذكره الدبلوماسي الهولندي كوي سنة 1607:" هناك قرصان يدعي بأنه هولندي لكن اسمه ظل مجهولا، يسمي نفسه صديق الإله وعدو العالم أجمع "[4].

وزيادة عن ردود فعل الأساطيل النظامية الإنجليزية والهولندية، عرف القراصنة مجابهة إسبانية عنيفة بحكم تضررها المباشر من عملياتهم أكثر من غيرها، وأدى ذلك إلى تفكيرها في توسيع مناطق الاحتلال بالشمال المغربي، حيث أفلحت في الحصول على العرائش دون قتال سنة 1610[5]، إلا أنها لاحظت بسرعة أن هذا الثغر لم يكن في حجم الأهمية المفترضة، ما دام القراصنة قد نزحوا بكثرة إلى المعمورة المركز الأكثر أمنا[6]؛ خاصة وأن فيليب الثالث باطلاعه على المخططات الهولندية-المغربية المشتركة الرامية إلى ضرب المصالح الإسبانية أصر على تأمين الملاحة الإيبيرية وخطوطها

---

[1] Coindreau – Op. cit – p 69-70.

[2] *Les S. I. H. M.* – 1° série – Pays-Bas – T I – p 174-75.

[3] خلال سنة 1607 فلح الأسطول الهولندي في التصدي للقراصنة الإنجليز، واستطاع غنم وتدمير ثلاث سفن قرصانية. انظر: *Ibid* – p 222-24.

[4] *Ibid* – p 175.

[5] تم تسليم ثغر العرائش يوم 21 أكتوبر إلى فيليب الثالث من طرف محمد الشيخ المأمون، مقابل حصوله على الدعم السياسي والعسكري اللازم في صراعه من أجل الحكم.

[6] *Ibid* – p 664-65.

بالمياه المغربية، بعدم السماح من جهة بنشوء قوة بحرية محلية، ومن جهة أخرى بتخريب مرسى المعمورة، مكلفا حاكم طنجة دون بيدرو دي طوليدو (D.P.deToledo) بالإشراف على المهمتين في سنة 1611، حيث بمجرد تلقيه الأوامر قام بمحاولة ردم مصب نهر سبو، وعقب ذلك مباشرة وجه أسطولا لمطاردة سفن مولاي زيدان وإتلافها[1].

وقد زامن هذا الظرف استقرار العنصر الأندلسي بمصب أبي رقراق وشروعه في العمل الجهادي. ففي سنة 1610 صدرت أولى الإشارات عن ذلك تذكر بأن بعض هؤلاء اللاجئين قد جهزوا بعض المراكب وبدأوا في القرصنة، مستغلين السفن التي استحوذوا عليها[2]. وقد وجهت هذه العمليات بمشاعر العداء والرغبة في الثأر، على أن نطاق العمليات لم يكن يبتعد عن النواحي البحرية القريبة من مصب أبي رقراق، مع مغامرة البعض منهم في تنفيذ هجمات فجائية داخل المحيط[3]؛ ويعود هذا الأسلوب لضعف التجربة الملاحية، والخوف من السقوط في أيدي القراصنة الإسبان المتحركين باستمرار في عرض شواطئ المغرب[4]. وقد اضطروا للحفاظ على هذا المنوال إلى حين سقوط المعمورة، الذي سيغذي الجهاد البحري بدماء جديدة وبكفاءات عالية الخبرة مع ورود قراصنتها إلى سلا الجديد.

ب - <u>فترة انتظام المواسم الجهادية (1614-22)</u>: بسقوط المعمورة في يد الإسبان أضحت مرسى سلا الجديد أقرب نقطة بحرية مستقلة إلى المضيق، ومنطقة تركز لفصيل مختلط وفاعل من المناوئين لمصالح إسبانيا، خصوصا مع انسحاب مجموعة من القراصنة برا نحو مركز أبي رقراق، واجدين به جموع الأندلسيين المتحرقين شوقا لتوجيه ضربات موجعة للملاحة الإيبيرية، كما لمسوا في الحرناشيين قوة اقتصادية راغبة في استثمار رساميلها في مشاريع اقتصادية منتجة. لذلك اتحدت ثروات هؤلاء برغبة الثأر وبالخبرات الملاحية للبحارة الهولنديين والإنجليز، معلنة

[1] في شتنبر 1611 كتب مولاي زيدان إلى الأقاليم المتحدة يخبرها بتعرض أسطوله الصغير لهجوم إسباني، لم تنج منه سوى السفينة السلطانية " الشمس ". أنظر: *Ibid* – p 672.

Ibid – France – T II – p 502.

Coindreau – Op. cit – p 178.

[4] في رسالة إلى الأقاليم المتحدة في يناير 1615، بادر مولاي زيدان إلى إطلاق سراح بعض رعاياها من قبضة المجاهدين الذين فعلوا ذلك ثأرا من نشاط بعض القراصنة الهولنديين العاملين لفائدة العدو الإسباني. أنظر: *Les S. I. H. M.* – 1° série – Pays-Bas – T II – p 461-62.

الجهاد البحري بدفعه إلى اكتساح عوالم بحرة بعيدة عن الشاطئ، بداية انتظام مسيرة الجهاد البحري بدفعه إلى اكتساح عوالم بحرة بعيدة عن الشاطئ، مستفيدا من الاهتمام الكبير الذي كان السلطان يوليه إياه، بالسماح لبعض المقربين له كاليهودي صاموئيل بالاش بتصريف المغانم المحصل عليها خلال رحلاته إلى الأقاليم المتحدة[1]، ومستفيدا أيضا من العلاقات المغربية-الهولندية الجيدة لاستغلال موانئ هولندة كمراكز رسو وتموين للسفن الجهادية، واستخدام بحارتها كطواقم، بل وفي استغلال دبلوماسييها في دعم الملاحة المغربية حتى خارج الأراضي المنخفضة[2].

وما كانت هذه الوضعية الملائمة إلا لتمنح الجهاد السلاوي أفضل الفرص لتطوره، إلى درجة صار معها مدعاة للخوف لدى الأعداء والحلفاء، لا سيما وأن سياسة البحرية المغربية كانت تقتضي العمل على تنمية الأسطول وتقوية كفاءته؛ فعمد روادها إلى غنم السفن وهي في حالة جيدة بغية استخدامها عقبذاك كوحدات جديدة[3]، مشكلين بذلك قوة تتعاظم إلى حين ظهورها كسلطة مستقلة عن السعديين، مما كان يوحي لمختلف الدول بالخطورة التي يمكن أن تمثلها ضدا عن مصالحها، مع بداية مضاهاة الأسطول السلاوي الناشئ لبقية أساطيل المدن الجهادية الأخرى، حيث أصبح يتوفر على أربع قطع رئيسية سنة 1617، بعدما كان عددها أقل من ذلك، الشيء الذي أضحى يشكل خطورة على الأساطيل التجارية، ويدعو – حتى الهولنديين – إلى اتخاذ الحيطة والحذر[4].

وبالرغم من هذه المخاوف لم يتوقف الدعم الهولندي عن مواصلة إمداداته لرياس الجهاد، خاصة وأن العون جنب الأقاليم المتحدة المتاعب التي خلقتها مراكب الجهاد للسفن الإسبانية والإنجليزية والفرنسية، كما دعم نفوذها التجاري مع مركز سلا. وأكثر من ذلك عمل المجاهدون من جهتهم على تمتين العلاقات مع هذه الدولة، واتخاذ

---

[1] *Ibid* – p 541.

[2] في رسالة أخرى بتاريخ نونبر 1616، طلب مولاي زيدان من الأقاليم المتحدة التدخل لدى الإنجليز لإطلاق سراح إحدى الغنائم السلاوية التي تمت مصادرتها بأحد موانئ إنجلترة إثر اعتراض تقدم به السفير الإسباني بلندن. انظر: *Ibid* – p 716.

[3] Coindreau – Op. cit – p 141.

[4] في سنة 1617 توصلت إمارة روتردام برسالة من أحد قباطنتها، جاء فيها: " منذ سنة لم يكن مسلمو سلا يتوفرون على أية سفينة، والآن لهم أربعا بالبحر، وسيصبحون أقوياء جدا إذا لم ننتبه لذلك. وهم غير مبالين بسلطة الملك سوف يستولون على كل ما يستطيعون غنمه. لذلك أطلب من سيادتكم تبليغ الأحداث إلى معالي أسياد الولايات وإلى سمو الأمير، حتى يستطيعوا الاطلاع على الوضعية. إذ عكس ذلك سيلحق أهالي سلا الضرر الأكبر الذي سوف يفوق ما فعله أهالي تونس والجزائر ". انظر: *Les S. I. H. M.* – 1° série – Pays-Bas – T III – p 64.

قرارات في هذا الشأن بتنسيق مع السلطان، ومن ذلك إطلاقهم سراح الأسرى الهولنديين[1]. وبفضل هذا تمكن الأسطول الجهادي من تطوير أدواته وتقنياته الملاحية إلى درجة ارتقى معها من الاقتصار على المراكب البسيطة إلى استعمال السفن المتطورة متعددة الطبقات[2]، وصار مصب أبي رقراق يحظى بسمعة وموقع هامين كفيلين باستقطاب مختلف مجاهدي وقراصنة ومغامري المناطق الأخرى، سوف يتمكن أحدهم، موراطو رايس، من وضع لبنة جديدة في رقعة العمليات، لتخرج عن نطاقها التقليدي بالتوغل في بحار شمال الأطلنتيكي منذ سنة 1622.

ج - فترة الحملات البعيدة (1622-27): تبتدئ مع عبور موراطو رايس لبحر المانش لأول مرة متوجها إلى مرسى زيلندة بالأقاليم المتحدة، معطيا الضوء الأخضر للرياس السلاويين لارتياده خلال السنوات اللاحقة بالاشتراك مع رياس الجزائر؛ وبذلك نجح هؤلاء في إخضاع الممرات البحرية الرئيسية المؤدية إلى الغرب والجنوب الغربي لأوربا، وفي تحقيق مغانم تشكل بعضها ثروة هامة[3]. وقد طال النشاط السلاوي آنذاك حتى السفن الهولندية التي أضحت تطرح إشكاليات في نظر السلاويين، لكونها تقل بضائع غير هولندية، أو تحمل بضائع مهربة إلى خصومهم[4]؛ وهذا ما أدى إلى غنم السفن مع إطلاق سراح رعايا الأقاليم المتحدة بمجرد بلوغ المرسى بسعي من العلوج واليهود المستفيدين من بقاء جودة العلاقات مع الأقاليم المتحدة[5]، ويدفع في الوقت ذاته المجاهدين إلى مطالبة هولندة بضرورة تمتيع ملاحيها برخص قانونية لتفادي مثل هذه الإشكالات[6].

إن رغبة الطرفين في الإبقاء على نوع من التحالف الضمني مرده حاجة الرياس إلى العتاد والتقنيات ومراكز تصريف المغانم، وحاجة الأقاليم المتحدة إلى تأمين

---

[1] أخبر مولاي زيدان الأقاليم المتحدة في رسالة وجهها في أبريل 1619 بإطلاقه سراح مجموعة من الأسرى الهولنديين كان بعضهم بيد أهالي سلا. وقد عمل على تسريحهم إلى هولندة بمقتضى العلاقات الطيبة. انظر: *Ibid.– p 86-87*.

[2] *Ibid* – France – T III – p 79.

[3] في أكتوبر 1622 نجح الرايس علي بن علي العامل لحساب القائد الزعروري في غنم سفينة هولندية محملة ببضائع ثمينة قدرت قيمتها بمائة وستين ألف فلورين. انظر: *Ibid* – Pays-Bas – T III – p 269-70.

[4] جاء في وثيقة هولندية مؤرخة في أكتوبر 1623 سقوط غنيمة هولندية أخرى محملة بالصواري وبضائع محظورة بيد الرياس السلاويين في عرض شواطئ إسبانيا، لم تكن تتوفر على جواز مرور قانوني. انظر: *Ibid* – p 391.

[5] في سنة 1623 عمد السلاويون إلى إطلاق سراح ثلة من الأسرى الهولنديين بإيعاز من موراطو رايس، والتاجر اليهودي إسحاق بالاش لأنهم كانوا اسكتلنديي الجنسية. انظر: *Ibid* – p 244.

[6] Loc. cit.

سلامة ملاحتها والإبقاء على المغرب كسوق استهلاكية ومصدر مواد أولية؛ بل إن التنافس الهولندي-الإنجليزي في المجال التجاري قد رسخ عزم هولندة على استثمار السلاويين للتضييق على السفن الإنجليزية بنفس تشجيعها لهم على مواجهة الإسبان[1]. ولهذا لم تتوان عن تنفيذ رغباتهم، وبالأساس حينما نصب موراطو رايس أميرا للبحر، حيث صارت كل طلباتهم العسكرية والملاحية تلبى دون عناء بدعم من اليهود السلاويين ونظرائهم المستقرين بالأقاليم المتحدة[2].

وتحت قيادة موراطو رايس أضحت البحرية السلاوية من أقوى البحريات العاملة في المحيط ببلوغها عدد ثلاثين قطعة سنة 1625[3]، ثم حوالي ستين في السنة الموالية[4]، مع تركز عملياتها شمال مضيق جبل طارق في لحظة تضعضع فيها الأسطول الإسباني وانشغل قواده بحرب الثلاثين سنة من جهة، وتفرق الأسطول على مختلف الخطوط الرابطة بين المركز والمستعمرات المتعددة لخفر السفن، الأمر الذي مكن إنجلترة وهولندة من التنافس على السبق في ميدان الملاحة التجارية، وفرض على السلاويين تعقب البحريات النشيطة، وعلى رأسها السفانة الفرنسية، ربما بدافع الانتقام من التجاوزات المرتكبة من طرف قباطنتها أثناء رحلات الجلاء عن الأندلس[5].

وقد كان اكتساح السفن الجهادية لبحر المانش كثيفا، مكن الرياس السلاويين من السيطرة على السفن المبحرة، ومن اجتذاب طواقمها للاستفادة من خبراتهم الملاحية ومن معرفتهم بمسالك شطآن إنجلترة؛ فأصبحت المراكب السلاوية تعج بمختلف الفاعليات الملاحية في ذلك الوقت من أندلسيين وأتراك وعلوج وهولنديين وإنجليز وفرنسيين[6]، وأضحت المناطق البحرية خاضعة لسطوتهم، موجهين أغلب مغانمهم

---

[1] Brignon – Op. cit – p 229.

[2] في رسالة من هارون كورينو اليهودي السلاوي إلى اليهوديين الهولنديين دييغو نونيز بلمونت (*D N Belmonte*) وفرانسيسكو بازيدي ليون (*F. B. Leon*) في ماي 1624، وجه طلبا ببعث الأسلحة والذخيرة المطلوبة من طرف موراطو رايس والقائد الزعروري، موضحا لهما اعتقاده بموافقة سلطات الأقاليم المتحدة على ذلك. وتتكون الأسلحة المطلوبة من مائة وعشرين بندقية، وألفي ليبرة من بارود المدافع، ومائتي مجذاف، وعشرين قنطارا من القذائف نصفها من عيار ليبرتين، والنصف الثاني من عيار ثلاث ليبرات، وعشرة قناطر من الكبريت. انظر: *Les S I H. M.* – 1° série – Pays-Bas – T III – p 503-04.

[3] *Ibid* – Angleterre – T II – p 588.

[4] *Ibid* – France – T III – p 115-17.

[5] الحجري – نفسه – ص 17.

[6] *Ibid* – Angleterre – T II – p 799.

لبيعها للهولنديين الذين كانوا من جهتهم يشجعونهم ويدعمونهم بالذخيرة وبالسلاح[1]. وهذا ما دفع بالسلطات الإنجليزية إلى محاولة مجابهة هذه الهجمات بفرض حراسة قوية على الشواطئ، لم تؤد إلى أية نتيجة ملموسة بفعل قوة الحضور السلاوي سواء في عرض هذه الشواطئ أو في الخطوط البحرية المؤدية إليها، خاصة المسار الرابط بين إنجلترة والأرض الجديدة، حيث بلغت مغانم السلاويين في بحر المانش والسواحل الغربية لإنجلترة حوالي ألف مركب خلال سنة 1625[2].

أصبح الإنجليز متعودين من جراء ذلك وبحسرة على مشاهدة سيطرة الرياس السلاويين على سفنهم، وعلى أسر بحارتهم، ويتوقعون هجماتهم قبل وقوعها. فرغم سعي حكام المناطق البحرية لتأمين حراسة الشواطئ تأتي حملات الرياس بمغانم محققة حتى في عرض شواطئ بلاد الغال، كما حدث سنة 1626[3]، مثيرين بذلك الرعب في نفوس السكان بما ألحقوه من خسائر بشرية ومادية تمثلت في أسر العدد الكبير من السكان، وفي إفقار أجزاء من المملكة الإنجليزية نتيجة انعدام الأمن على الشواطئ وارتفاع خسائر السفن التجارية، زيادة عن فديات تحرير الأسرى[4]، مما فرض على الساسة الإنجليز العمل على كل ما من شأنه تخفيف هذا الضغط بالطرق الدبلوماسية، بتعيين جون هاريسون (*Harrisson*) مندوبا للملك تشارلز الأول بالمغرب في نهاية السنة المذكورة بمهمة الحصول على حرية رعاياه الأسرى، وتحقيق علاقات طيبة تمثلت في اصطحاب المندوب الإنجليزي لأسرى مسلمين كانوا بإنجلترة، وكمية من الذخيرة كان أندلسيو مصب أبي رقراق قد طلبوها قبل ذلك الوقت[5].

وقد كانت فرنسا هي الأخرى – بحكم موقعها المطل على بحر المانش- مستهدفة بشكل كبير من طرف العمليات الجهادية حسبما يوضحه حجم المغانم المحققة على حساب سفنها، باعتراف أحد قوادها الذي يقر بأن نصيب فرنسا من الخسائر التي ألحقها الرياس السلاويون بمختلف السفن خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 1618

[1] *Ibid* – pp 562 et 583.
[2] Coindreau – Op. cit – p 122.
[3] *Les S. I. H. M.* – 1° série – Angleterre – T III – p 4.
[4] Loc. cit.
[5] *Ibid* – p 10.

و1626، والتي تمثلت في أزيد من ستة آلاف أسير وخمسة عشر مليون ليرة، كان مهما[1]. بيد أن الأهم من ذلك هو كون النشاط الجهادي قد استفاد بقوة من خبرة الملاحين الفرنسيين الذين فضلوا الانخراط في دين الإسلام على المكوث في المطامير، فاستخدمهم الرياس كربابنة أكفاء للقدوم إلى شواطئ فرنسا من أجل تنظيم الهجمات الخاطفة فوق أراضيها، ولملاحقة مسارات سفنها[2]، وهو ما يفسر تطور مغانم السلاويين الفرنسية الأصل التي بلغت خلال سنتين فقط أكثر من مليوني ليرة وأكثر من ألفي أسير[3]. ومن ثم بدأ القادة الفرنسيون في التفكير في ضرورة وضع حد عاجل لهذه الوضعية، بتلويحهم منذ البداية بالخيار العسكري كحل أوحد لإجبار السلاويين على مهادنة الملاحة التجارية الفرنسية[4].

في نهاية هاته الفترة لسنة 1627 التي كانت تنذر ببداية تحرك الأساطيل العسكرية الأوربية ضد نشاط رياس سلا الجديد، سجل هؤلاء قفزة نوعية أخرى في سلسلة التطور الذي عرفته البحرية السلاوية بإقدام موراطو رايس من جديد على القيام بحملة مذهلة خرجت عن النطاق المألوف، ليضعها كأبعد حملة للرياس طوال القرن 17 والتي لن تعرف تكرارا، ونعني بذلك توغله الجرئ نحو إيسلندة ومدينتها المركزية ريكجافيك، مع ما تلا ذلك من حملات متكررة على إيرلندة لمفاجأة صيادي جزيرة بلتيمور، الذين أسر منهم أزيد من مائتي صياد[5]، كشهادة عن بداية الازدهار الكبير للجهاد البحري السلاوي، في وقت تزامن مع قيام ثورة الأندلسيين واستقلالهم عن السلطة السعدية من جهة، وتطور الاهتمام الأوربي بالمصب من جهة مناقضة.

3 ـ اهتمامات أوربية أولى

إن الاهتمام الذي أولته الدول الأوربية للمغرب منذ نهاية القرن 16 ما كان إلا ليزداد قوة مع بروز أزمته السياسية، وارتفاع قيمة سواحله الأطلنتيكية، المجال المؤثر في أغلب مراكز القرارات السياسية، فولد ذلك أطماع إسبانيا صوب مختلف مراسيه

[1] *Ibid* – France – T III – p 115.
[2] *Ibid* p 146-47.
[3] *Ibid* p 146.
[4] *Ibid* – p 116-17.
[5] Coindreau – Op. cit – p 69-70.

الغربية في تسابق مع القوات الأوربية الأخرى[1]، بغض النظر عن اختلاف الوسائل المعتمدة التي تمتد من الطرق الدبلوماسية إلى الخيارات العسكرية، خاصة وأن النشاط القرصاني الأوربي قد استفحل أمره بتمركز قواعده على مقربة من نهايات الخطوط التجارية العالمية، وتطور عملياته على حساب اقتصاديات الدول. فقد كان القراصنة لا يسالمون حتى سفن مواطنيهم، وكان الهولنديون منهم أكثر شهرة من غيرهم آنذاك، دافعين بسلطاتهم إلى تكليف الأميرال فان هيمسكيرك (*Van Hemskerck*) بملاحقتهم على سواحل المغرب وإحضارهم إلى الأقاليم المتحدة في سنة 1607[2]، إبان زيادة حدة احتجاجات الدول الأخرى لدى البلاط المغربي، إلى درجة أن الملك الفرنسي هنري الرابع لم يتوان في إرفاق تهنئته لمحمد الشيخ المأمون بانتصاره في معركة مرس الرماد (1607) بطلب منعهم من اتخاذ الشواطئ المغربية ملاجئ لهم عقب حملاتهم على سفن رعاياه[3]، وهو ما كان إلا ليزيد من تعقيد مهام الدبلوماسية الهولندية التي أصبح من المستحيل عليها تقديم تبريرات مقنعة للسلطان[4].

ورغم الجهود المبذولة دبلوماسيا وعسكريا من طرف الدول الأوربية لتأمين مناطق المغرب البحرية، لم يخضع النشاط القرصاني الهولندي والإنجليزي لأي قرار أو قوة إلا عند سقوط المعمورة كآخر وكر قرصاني مستقل سنة 1614 في يد القوات الإسبانية؛ إذ من المؤكد أن الحضور الكثيف لهذا العنصر الضاغط سلبا على اقتصاد إيبيريا التي كانت في أمس الحاجة إلى انتظام ورود المعادن النفيسة لضمان استقراره في ظروف أزمة مالية وسياسية واجتماعية خانقة[5]، كان من شأن ذلك أن يدفع بها إلى التفكير في توسيع رقعة الوجود الإسباني في شمال إفريقيا كحل شبه أوحد للقضاء على العمل القرصاني[6]، في الوقت الذي راجت فيه الأخبار حول احتمال توصل

---

[1] الشاذلي – نفسه – ص 15.

[2] في الوقت الذي توجه فيه الأميرال ياكوب فان همسكيرك لتنفيذ القرار، دخل في معركة مع الأميرال الإسباني دون خوان ألفاريز دابيلا (*d'Avilla*) أمام المضيق، محققا النصر عليه في أبريل 1607، بيد أنه توفي في نفس اليوم متأثرا بجراحه. انظر: *Les S. I. H. M.* – 1° série – Pays-Bas – T II – p 181-82.

[3] *Ibid* – France – T II – p 363.

[4] *Ibid* – Pays-Bas – T I – p 174-75.

[5] أمر الملك فيليب الثالث سنة 1600 بجمع كافة الأدوات الذهبية والفضية التي هي مملوكة للخواص من أجل سكها قطعا نقدية. ويشير موجان إلى أن الوضعية لم تتغير طيلة العشرين سنة التالية نظرا لتكاليف الحروب بأوربا، وبحث إسبانيا عن حلفاء ومرتزقة قابلين لتقديم خدماتهم لقاء الراتب. انظر: Mougin – Op. cit – p 130.

[6] Ibid – p 131.

الأقاليم المتحدة إلى اتفاق مع المغرب، يضع المعمورة رهن إشارة سفنها الحربية كقاعدة لمهاجمة الأسطول التجاري الإسباني[1].

وبما أن احتلال العرائش في نونبر 1610 لم ينه خطورة القراصنة ببروز المعمورة كنقطة تجمع لتنظيماتهم، شارك الإسبان مختلف القوات الأوربية اهتمامهم بها[2]، عازمين على إلحاقها هي الأخرى ببقية مراكز الاحتلال، في الوقت الذي اشتد فيه الصراع بين القراصنة أنفسهم، إنجليز وهولنديون، من أجل الانفراد بها[3]. وهذا الاهتمام الخارجي ما كان إلا ليولد اهتماما داخليا موازيا يتمثل في سعي مولاي زيدان إلى تحصين بقية الثغور الأطلنتيكية[4]، خصوصا وأن العدو الإسباني انطلق في تدابيره الهجومية ضد المعمورة بمحاولة إتلاف مدخل المرسى وإغلاق المصب، وهي المحاولة التي كادت أن تنجح لولا الدفاع المستميت الذي بذلته قوات مولاي زيدان بدعم من مجاهدي سلا سنة 1611[5].

وفي الوقت الذي صار فيه مصب أبي رقراق يضطلع بالنشاط الجهادي ضد التجارة الإسبانية، مستفيدا من تركز الاهتمام الدولي بقواعد الجهاد الكبرى كالجزائر وتونس، كان التقارب الهولندي-المغربي يدفع الأقاليم المتحدة إلى تطوير سياستها في ما يخص ملاحتها التجارية، بالسعي من أجل الحصول على قاعدة متقدمة على الساحل المغربي لاستغلالها في الحرب الاستنزافية المعلنة على مصالح إسبانيا، سالكة في ذلك خطة ملاحقة وردع قراصنة المعمورة، ومحاولة التنسيق مع مولاي زيدان على أساس إنشاء قلعة بها لفائدة هولندة[6]. ويسود الاعتقاد أن مضي الأسطول الهولندي في تطبيق الشطر الأول من الخطة منذ ربيع 1614، وانتظاره الضوء الأخضر من مجلس الولايات العامة في ما يخص احتلال المعمورة[7]، قد جعل الأسطول الإسباني

---

[1] في سنة 1605 كلفت الأقاليم المتحدة مبعوثها إلى المغرب بمهام متنوعة من بينها السعي لدى السلطان من أجل الحصول على إذنه في اتخاذ ميناء المعمورة كقاعدة بحرية لمهاجمة السفن الإسبانية. انظر:
Les S. I. H. M. – 1° série – Pays-Bas – T I – p 50

[2] *Ibid* Angleterre – T II – p 625.

[3] *Ibid* p 660.

[4] بعث مولاي زيدان في غشت 1611 برسالة إلى الأقاليم المتحدة يطلب منها إيفاد مهندسين لتشييد التحصينات بالقلاع المغربية، وبالقيام بتحريات في أقاصير المعمورة؛ وقد كان ذلك عقب محاولة الإسبان ردم مدخل المرسى قبل ذلك بشهر. *Ibid* - p 668.

[5] *Ibid* - Pays-Bas – T I – p 668.

[6] *Ibid* - T II p 225.

[7] Mougin - Op. cit – p 122.

يبادر إلى جعل هذا الثغر تحت إمرة التاج الإسباني بكامل السهولة[1]، دافعا بالقراصنة إلى الانكفاء عنه؛ وبالتالي سيخدم ذلك مستقبل مصب أبي رقراق الذي وجد نفسه مجبرا على تحمل مسؤولية استمرار العمل الردعي بالبحر ضد الإسبان، ومن ثم تحول أنظار السياسة العالمية صوبه باعتباره القلعة الجديدة للنشاط القرصني والجهادي.

فقد عرف المصب تطوره المفاجئ مع ورود لاجئي المعمورة المجربين، وتزامن ذلك مع بداية نجاح العمليات الجهادية الأولى على يد الأندلسيين، والتي أدت إلى خلق نواة تباعد بين مختلف العناصر المكونة لمجتمع المنطقة بعضها إزاء البعض، وغالبيتها إزاء السلطة السعدية من جهة ثانية، كنتيجة لتضارب المصالح المغذاة على المستوى الداخلي بالاختلافات العميقة في نظم الحياة بين المستقرين القدامى والجدد؛ ذلك أن احتكار الأندلسيين – وعلى رأسهم الحرناشيون – لمداخيل الجهاد لم يولد اغتناءهم وتنامي قوتهم فقط، وإنما أحدث أيضا خللا في النظام الاقتصادي للمنطقة انفردت ضفتها اليسرى بنتائجه الإيجابية على حساب اليمنى، بتركز الأموال والفاعليات الاقتصادية على مقربة من مرسى سلا الجديد[2]، بشكل أجج حدة العداء الاجتماعي بين هؤلاء وأولئك، دون أن يؤدي هذا الوضع إلى الاستقرار في مجتمع الضفة اليسرى بعينها.

وما كان من حصول منطقة المصب على دفعة جديدة ومطورة لنشاطها وبروزها كقاعدة أساسية في حروب الاستنزاف إلا أن يؤدي إلى توسيع رقعة الخلافات، بالقدر الذي وسع فيه نطاق العمليات وعدد الأساطيل الأوربية المتضررة. وفي هذا السياق المظهر لتأزم الوضعية السياسية لمصب أبي رقراق، سعت إسبانيا ضمن سياستها الرامية إلى بسط نفوذها على بقية الثغور المستقلة[3] إلى الحصول على تنازلات من بعض أندلسيي المصب. إذ توصل البلاط الإسباني برسالة من قائد مازكان في فبراير 1619 يخبره فيها بأن قلعة سلا تطلب الانضواء تحت سلطة فيليب

---

[1] Les S. I. H. M. – 1° série – France – T II – p 566.

[2] الشاذلي – نفسه – ص 151.

[3] في سنة 1619 وجه قائد سانطا كروز (أكادير) رسالة إلى العاهل الإسباني تحمل مشروع تسليم هذه المدينة إضافة إلى موكادور. ويشير موجان إلى أن المشروع لم يتم الاهتمام به نظرا للتكاليف الباهظة التي يتطلبها تسيير القلاع المحتلة الأخرى، ونظرا لوجود تيار سياسي إسباني برئاسة الأميرال الدوق دو ميدينا سيدونيا (de Medina Sidonia) متشبث بفكرة تقوية الأسطول كوسيلة أساسية للقضاء على القرصنة. انظر: Mougin – Op. cit – p 122.

الثالث إثر دخوله في محادثات مع أحد الأندلسيين وعده بتسليم القصبة[1]، دون أن نجد تطورا لهذا الحدث في الوثائق المعاصرة، سوى وثيقة توصل إليها موجان في الأرشيف الإسباني، تشير إلى تطورات مشروع تسليم القصبة[2]، مقدما في شأنها تحفظات كثيرة نشاطره الرأي حولها، نتيجة تأخر تدوينها عن زمن وقوع الأحداث بحوالي عشر سنوات، وأيضا لما تحمله من معلومات تتنافى وحقيقة الوقائع في تلك الفترة[3].

تشير الرسالة المذكورة لقائد مازكان إلى أن محدثه كان أندلسيا متشبثا بالمسيحية وبإسبانيا[4]، فيما تشير الوثيقة إلى أن المشروع إنما قدم إلى حاكم طنجة دون بيدرو دي طوليدو (*de Toledo*) من طرف مغربي غير أندلسي موفد من قبل المجاهد العياشي وأندلسيي الضفة اليسرى[5]. وأتى انتداب هذا الشخص نتيجة الظروف الخانقة التي يجتازها العياشي، وكلف بإنهاء هذه المهمة في غضون ثلاثة أسابيع. وقد تم تكليف مفاوض إسباني من طرف الملك لمتابعة العملية، وأسند هذا المندوب مسؤولية التفاوض المباشر مع المبعوث السلاوي إلى قائد المعمورة، كما اتخذت جملة من القرارات لتنفيذ ذلك، من ضمنها وضع مجموعة من شخصيات مصب أبي رقراق رهائن لدى الإسبان ضمانا لحسن نية أصحاب الاقتراح[6]، ووضعت خطة تقضي بتنظيم حملة عسكرية مؤلفة من خمسمائة جندي على متن سفينة تجارية المظهر، وبأعلام غير إسبانية لتحقيق عملية الاستيلاء ليلا بتنسيق مع المفاوض المغربي، وبمجرد السيطرة عليها يتم تدعيم الاحتلال بإيفاد نجدات سريعة من المعمورة[7].

وإذا كانت مداولات مجلس الدولة بخصوص هذه القضية قد نشطت خلال شهر يوليو من نفس السنة، فإن تحديد انتقاء الجنود لم يتم إلا في أكتوبر الموالي، بقرار أخذهم من حامية اشبيلية[8]؛ لتتوقف عقب ذلك كل هذه القرارات حتى نهاية ابريل

---

[1] *Les S. I. H. M.* – 1° série – France – T III – p 44.

[2] لا يقدم ل. موجان نصا أصليا أو مترجما، وإنما نصا نقديا لوثيقة تتناول فقراتها بالتحليل والتعليق بشكل متداخل يصعب معه تجميع الوثيقة الأصلية، بل إنها تتراوح معلوماتها بين المبعوث السلاوي والمشاورات السياسية لمجلس الدولة الإسباني، وظروف وجود هذا المبعوث في مناطق النفوذ الإيبيري. أنظر: Mougin – Op. cit – p 128.

[3] Ibid - p 128.

[4] *Les S. I. H. M.* – 1° série – France – T III – p 44.

[5] Mougin – Op. cit – p 127.

[6] Ibid - p 124.

[7] Loc. cit.

[8] Ibid – p 126.

1620. ويظهر أن المجلس قد انحاز إلى تبني خيار الدوق دو ميدينا سيدونيا بإقرار ضرورة وضع القلاع المحتلة في حالة استنفار، مع الزيادة في كفاءة أسطول المحيط كحل أوحد للقضاء على خطر القرصنة، بعد أن تم الإطلاع على رسالة الدوق المبلغة لفشل المباحثات الجارية من أجل تسليم القصبة، وبالتالي الطي النهائي للمشروع[1].

ويبدو أن كل هذا إنما هو ثمرة خيال مدون، أو نتيجة وهم من نسيج كاتب هذه الوثيقة تولد مع ظهور رسالة قائد مازكان، وتغذى بقوة المشاكل التي تجتازها إسبانيا مع اطراد فاعلية الجهاد طوال العشرين سنة التالية عن الطرد الأندلسي سواء في البر أو في البحر[2]، وأساسا ضغط المجاهد العياشي على مناطق الاحتلال قبل وأثناء استقراره بالمنطقة. فالمعلومات الواردة في الوثيقة تتضارب بقوة مع واقع الأحداث المعاصرة، إذ من اللازم توضيح أن ورود العياشي قد سبقه ذيوع صيته الجهادي ضد الإسبان، وما خلقه ذلك من تقارب إسباني-سعدي[3] محاولة من الأوائل رفع الضغط على مناطق الاحتلال، ولتخوف السعديين من نمو قوة هذا الأخير مع ما يشكله من تهديد لبقية مناطق نفوذهم، وهذا ما دفع بمولاي زيدان إلى إصدار الأوامر باعتقاله وتصفيته، فكان قدوم العياشي إلى مصب أبي رقراق فرارا من ذلك.

والواضح أن العلاقة بين العياشي وممثلي السلطة السعدية لن تكون إلا علاقة مشوبة بالحذر الشديد، فبالأحرى علاقة تصل حد التنسيق من أجل صالح عدو اشتهر العياشي بالتضييق عليه؛ زيادة على وجوده في وسط تقليدي أشد عداء للمسيحيين[4] وللإسبان المتواجدين على مقربة منه على الخصوص، ومن هنا تتضح استحالة مشاركة العياشي في هذا المشروع المفترض ولو من بعيد.

ويلاحظ من جهة ثانية أن المشروع قد تم تقديمه من طرف شخصية مغربية تنتمي إلى النخبة الدينية[5] التي تفترض قرابتها من أحد الصلحاء الثائرين بنواحي مراكش، ولا تذكر التراجم المتحدثة عن شخصيات مراكز المصب خلال بداية القرن

---

[1] أشار موجان إلى فقدان هذه الرسالة، والتي كان وجودها سيمكن من الحصول على معلومات إضافية، قد توضح الأسباب التي دفعت مجلس الدولة الإسباني إلى العدول عن المشروع. انظر: Mougin – Op. cit –p 127-28.

[2] يذكر رزوق أن نسبة الأسرى الإسبان في يد الأندلسيين قد ارتفعت من 3 % من المجموع العام خلال سنة 1609 إلى 40 % خلال العشرين سنة التالية. انظر: رزوق – نفسه – ص 211 الهامش.

[3] الوفراني – نفسه – ص 264.

[4] *Les S. I. H. M.* – 1° série – Pays-Bas – T V – intro. p IV.

[5] يذكر موجان وجود وثيقة بسيمانكاس معنونة بـ " مذكرة المسلم سيدي عيسى " (*Mémoria del Moro Cida Iza*) تحمل في الأسفل توقيعا باللغة العربية يمكن إلحاقه بالشخص المذكور، حيث يقرأ عيسى بن الطالب. انظر: Mougin – Op. cit – p 129.

السابع عشر وجود شخصية باسم " سيدي عيسى " أو " سيدي عيسى بن الطالب "، زيادة على أنه من باب الاستحالة أن يكون الأندلسيون- الشاعرون بمشاعر الشك والريبة التي يبديها أهالي سلا المغاربة نحوهم- قد أوكلوا أمرا بهذه الخطورة إلى شخص من هؤلاء.

وحتى لو ثبت وجود فعلي لهذا المشروع، نعتقد أنه لا يعدو أن يكون من باب المزايدات السياسية لا أقل ولا أكثر، على اعتبار أن هذه الفترة شهدت تطورا أساسيا للعمليات الجهادية ، كانت إسبانيا أكثر الدول تضررا منها، كما تؤكد ذلك مذكرة إسبانية جاء فيها:" إن التركي الذي لم تكن أياديه محررة لعدم توفره على من يساعده ويلقنه فنون الملاحة مثلما يقوم به الهولندي اليوم الذي يعلمه ويمرنه، ويعرفه كيف يمارس القرصنة ضد السفن. وكبرياء الأندلسي يقامر من أجل التفوق على المدارك التي حصل عليها بخصوص دولتنا ووضعيتنا بنصب الحيل، متخذا ملابسنا وسلاحنا ولغتنا ليتمكن من خداعنا، متصرفا كأنه صديق لنا "[1].

وعلى أي حال، فإن الاهتمامات الإسبانية بسلا الجديد ستضاهيها اهتمامات أوربية أخرى مع تطور المواسم الجهادية وتوسيعها لمسارح العمليات ببلوغ السفن السلاوية بحر المانش، ومهاجمتها للسواحل البريطانية منذ سنة 1624م. فقد كان من شأن هذا التطور الخطير أن يدفع الإنجليز إلى البحث في الصيغ القمينة بتقليص حجم الخسائر وأعداد الأسرى، متخذين تدابير وقائية متعددة لم تظهر مع ذلك فعالية في التصدي للمخاطر المذكورة، التي ما كانت لتهدأ شتاء حتى تنتصب مجددا مع بداية كل ربيع وبصورة متناهية موسما عقب آخر.

وقد عمد المندوب الإنجليزي جون هاريسون (*Harrisson*) – النشيط في التنسيق بين البلاطين الإنجليزي والمغربي- إلى التأثير بكل قوته لتحسين العلاقات بين مولاي زيدان وشارل الأول، ومن جهة أخرى لكسب ثقة رياس سلا الجديد إبان رغبتهم في التخلص من قوة تدخل ممثلي السلطة في توجيه سياسة الجهاد البحري، عارضين عليه الثورة على السلطان والانصياع لسلطة العاهل الإنجليزي منذ سنة 1625م[2]. ونعتقد أن الملتمس السلاوي هذا إنما كان يهدف إلى التقارب مع إنجلترة من أجل الحصول على إمداداتها من السلاح والذخيرة، خاصة وأن الدول الأوربية قد شنت حربا ضروسا على تجارة التهريب التي لم تكن المصدر الرئيسي لاحتياجات

[1] *Les S. I. H. M.* – 1° série – France – T III – p 79.
[2] *Ibid* - Angleterre – T II – p 441-42.

مصب أبي رقراق فحسب، بل وأيضا للمناطق الهامشية البعيدة عن مركز السلطة، مما أدى إلى تكاثر احتجاجات السلطان[1].

وما يعزز هذا الاعتقاد أن موراطو رايس أمير البحرية السلاوية آنذاك قد شدد الحصار على المصالح الإنجليزية مؤديا إلى ارتفاع حجم خسائرها، خاصة إذا ما أدرجنا في الاعتبار التنافس البحري الهولندي-الإنجليزي، ومسعى العلج الهولندي المذكور إلى تقديم أقصى ما يمكن من الدعم لبلاده الأصلية[2]. وحتى لو افترضنا واقعية ملتمس سكان سلا الجديد، فإنه من المفروض أن يكون ذلك دون علم كافة العناصر المؤثرة في سياسة الجهاد، وعلى رأسهم موراطو رايس.

والخلاصة أن إنجلترة لم تدخل في مفاوضات فعلية في هذا الصدد لما قد يشكله ذلك من عواقب وخيمة على علاقاتها بالسلطة السعدية، ومن ثم عدم استطاعتها التضحية بها لفائدة علاقة خاصة بمن ترى فيهم مجرد لصوص. بل إن المهام الدبلوماسية التي كلف بها شارل الأول مبعوثه هاريسون إلى رياس مصب أبي رقراق أجبره عليها احتداد الهجمات التي ظلت تئن من وطأتها شواطئ بلاده، وتعدد الأسرى المساجين في مطامير سلا الجديد، وبغية تحقيق انفراج العلاقات. ولهذا سمح له بنقل المساجين المسلمين بإنجلترة وإمدادات عسكرية إلى المجاهدين، راغبا من وراء ذلك في إطلاق سراح الأسرى الإنجليز[3]. وقد نجح هاريسون في مهمته مستغلا الأوضاع المتردية التي كانت تعرفها الضفة اليسرى. وهذا الدعم الإنجليزي الذي تسلمه الأندلسيون منه في مارس 1627م قد زامن تصعيدا في موقفهم من السلطة السعدية، حيث بعد أسابيع من ذلك أعلنوا استقلالهم التام عنها[4].

---

1 استنادا إلى شكايات مولاي زيدان قررت الأقاليم المتحدة في شتنبر 1624 إصدار الأمر بحظر تجارة تهريب الأسلحة إلى المغرب، جاء فيه:" من اجل وضع حد لهذه التجاوزات حظرنا ومنعنا على كافة رعايا الأراضي المنخفضة كيفما كانوا بعث أو نقل اي بندقية أو بارودة أو مسدس ، ولا أسلحة ولا ذخائر حرب إلى مملكتي فاس ومراكش برسم البيع او المبادلة إلا بإذن أو بترخيص خاص منا ". انظر: *Ibid* – Pays-Bas – T IV – p 16.

2 كتب التاجر اليهودي موسى بالاش إلى مجلس الولايات العامة في شتنبر 1624 رسالة جاء فيها:" لقد وصل إلى هذه المحلة (محلة السلطان) القبطان موراطو رايس من سلا، ومنحه جلالته قيادة البحر؛ ومنذ ذلك الوقت جعلني أسمع عن الضرر الكبير الذي يلحقه أهل سلا برعاياكم، وانه يريد ان يحصل من السلطان على امر بتحريم مثل هذه الأفعال حتى لا يستطيع أحد أسر أو أخذ رعاياكم ولا متاعهم ". انظر: *Ibid* – pp 10 et 26.

Ibid – Angleterre – T III – p 10.

Ibid – T II – p 443-45.

ويعزى ارتفاع قيمة مرسى سلا الجديد في نظر السياسات الأوروبية في هاته الأونة لما ذكرناه من بداية اكتساح السفن الجهادية لعوالم بحرية بعيدة عن الساحل المغربي وعن أراضي العدو التقليدي، حيث كلما زاد ابتعادها زاد اقتراب التأثيرات السياسية من قاعدة الجهاد لمعرفة قوة وفعالية الرياس من جهة، وللعمل على كسب ودهم من جهة ثانية عن طريق البعثات الدبلوماسية، الأمر الذي وعته فرنسا بدورها باعتبارها من أهم الدول المتضررة من العمليات الجهادية، والتي جعلتها تكشف خطورة الوضع، وما يفرضه عليها من ضرورة التفكير في الوسائل الكفيلة بالقضاء على هذا النشاط أو ردعه[1]، مؤسسة بذلك توجها رئيسيا لسياستها إزاء سلا الجديد في المرحلة اللاحقة.

---

[1] في مذكرة الفارس دي رازيلي الموجهة إلى الوزير الفرنسي دو ريشليو في نونبر 1626، كتب قائلا: " إني افترض تواجد قوة بحرية أو عسكرية بفرنسا مسلحة ومجهزة بكل الأشياء الضرورية، وأنه سيكون جدير استعمالها وبالإمكان؛ إذ عوض أن تقدم سفن سلا يوميا إلى هذه الشواطئ (الفرنسية) يجب الذهاب للرسو قبالة مرسى سلا المذكورة بست سفن، بحيث تمنع إحداها عمليتي الدخول والخروج، وتقوم في الوقت ذاته ببحث سبل السلم مع الإمبراطور، وبإطلاق سراح المعتقلين الفرنسيين المساكين ". أنظر: *Ibid* – France – T III – p 116-17.

الفصل الثاني: رحلة ازدهار الجهاد البحري

إن ظهور مرسى سلا الجديد كمرفإ رئيسي من الناحية الاقتصادية تجارة ومغنما، وكمركز أساسي يضاهي مركز أسفي من الناحية الدبلوماسية- باعتباره الأقرب إلى العاصمة السعدية- قد ولد تخوفا أوربيا ناجما عن تأثير هذه الوضعية على العمل الجهادي ضد السفن التجارية، مثل ما خلق لدى الرياس شعورا بضرورة توفير إطار حقيقي لهذا النشاط بشكل يسمح بإنجاز نجاح أكبر، لن يتم إلا باستفادة قصوى من مردودية النتائج، وبإشراك العاملين في توجيه سياسة المصب وفق مصالحهم. ومن هنا كانت طبيعة الظرف تفترض نظاما سياسيا خاصا بالمجتمع الجهادي يتميز باستقلاليته، أو على الأقل بنوع من التميز الذاتي، الأمر الذي أفرزته ثورة 1627م التي قام بها الأندلسيون ليفسخوا ما تبقى من صلة بالسلطان، منتصرين لانتظامهم في هيئة حكم خاص.

وهذه النتيجة إنما تشكل درجة من التطور الطبيعي المعروفة أصلا في المدن المتوسطية المماثلة؛ إذ أن ذلك يبدو عرفا تاريخيا لا ينتهي إلا باستقلال هذه الحواضر بصورة جلية معتمدة على سطوتها البحرية، وعاملة من أجل ضمان استمرارها، ومستغلة ابتعادها عن الصراعات السياسية القارية، ناصبة كل اهتمامها على المدينة والمجال الملاحي الممتد أمامها نتيجة اختلاف مصالحها وعاداتها وعناصرها البشرية عن الأوساط المحيطة بها؛ زيادة عن كونها- تبعا لنجاحها الذي أهلها لهذا التطور- تحضن ثروات كبيرة تود الانتفاع بها لوحدها. ومن هذا المنطلق يأتي استقلالها عن الدولة القارية مفروضا وبصورة تدريجية إلى أن تتحول إلى جمهورية تابعة أو مستقلة تماما[1] عن السلطة القائمة إلى جانبها.

لذلك، وفي فترة لم تعد خلالها الدولة السعدية سوى سلطة منافسة في مصاف السلطات الإقليمية الأخرى، توقف رياس الجهاد البحري على الاعتراف بتبعيتهم لمولاي زيدان، لما كانوا يرون في علاقته بهم من ابتزاز مالي مفروض، ومن تجنيد عسكري غير محبذ، خاصة وأن شعورهم بغربتهم ظل متعاظما، على شاكلة حياة

---

[1] De Castries Op. cit. - p 824-25.

العلوج والإنكشارية بالجزائر، الشيء الذي دفعهم إلى السعي من أجل تحقيق استقلالهم[1]، مع ما سيترتب عن ذلك من تأثير على مجتمعهم الجهادي من جهة، ومن دوافع لتطوير نشاطهم من جهة أخرى[2].

وبروز الضفة الجنوبية للمصب مستقلة ما كان إلا ليجعلها طيلة فترة حضورها على هذا النحو مضطرة لمجابهة عدد من التحديات الداخلية والخارجية، حيث أن تنوع عناصرها ووجود فئة منتفعة على حساب فئات أخرى، سيزيد من هوة التباعد إلى درجة تنذر بالاحتكاك المباشر بين هاته العناصر، لا سيما وأن تغيير الوضع السياسي بمساهمتهم جميعا كان بإمكانه أن يؤجج الرغبة العميقة في التحرر لدى القاعدة العريضة التي يشكلها الأندلسيون اللاجئون من جهة. ومن جهة أخرى سيكون الانسلاخ عن السلطة السعدية في نظر سلا البالي وقائدها العياشي خطوة مباركة لما له من إنهاء للتهديد العسكري، وما يقدمه من دعم لظهور العياشي كزعيم شرعي أوحد في عموم المنطقة، وعما يمكن أن يوفر ذلك من استفادة بشرية وعسكرية واقتصادية؛ علما بأن الضفة الجنوبية كانت واقعة في الحدود المشتركة لمنطقتي نفوذ مولاي زيدان والعياشي، بحيث لا يفصلها عن سلا البالي إلا النهر، وبالتالي سيحتم عليها موقعها- آجلا أو عاجلا- التبعية لإحدى السلطتين، وسلطة المجاهد هي الأقرب لتحقيق هذه الخطوة.

1_ التحول السياسي بمصب أبي رقراق

إذا كانت الوضعية السياسية لسلا البالي لم تخضع لأي تغيير منذ اعترافها بسلطة المجاهد العياشي، فإن سكان الضفة الجنوبية بزعامة الحرناشيين قد استغلوا عدم مواجهة السعديين لثورتهم[3] للقيام بتنظيم أنفسهم في نظام مشابه لما كانوا عليه بالأندلس، مؤسسين سلطة مستقلة يرأسها حاكم منتخب سنويا في شهر ماي[4]، بمساعدة

---

[1] Monlaü – Op. cit – p 77.

[2] لا يجد النشاط القرصاني ازدهاره إلا في إطار مدينة ذات سيادة، أو على الأقل متراجعة سياسيا في هامش دولة كبيرة ومستقلة عن سياستها. وقد تجددت هذه الظاهرة بنفسها في المغرب إبان فترة تراجع النفوذ السعدي في المعمورة على بداية القرن السابع عشر، حيث شكل قراصنة مختلف البلدان جمهورية مستقلة تحت إمرة القبطان الإنجليزي هنري منوارين (*H. Mainwaring*). Ibid – p 69-70.

[3] Caillé:" *La ville de Rabat*… " – Op. cit – p 215.

[4] Dan – Op. cit – p 209.

ديوان (*Cabildo*)[1] مؤلف من ستة عشر عضوا من شيوخ الأندلسيين[2]، تنحصر مسؤوليته في المهام التنفيذية الخاصة بالشؤون الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية[3]، في حين أسندت العدالة لقاضيين من قضاتهم[4]. وقد كان من الطبيعي أن تحتل القصبة - بفضل مبادرة سكانها وموقعها الذي يسمح لها بالتحكم في المرسى - مكانة عاصمة السلطة الجديدة ومقر الديوان[5].

وقد كانت عضوية الديوان ومنصب الحاكم قاصرين على العناصر الحرناشية دون سواهم من الأندلسيين، وربما شاطرهم فيهما ذوو النفوذ الآخرين من الرياس وربابنة السفن الجهادية[6]؛ في حين كان نفوذ الديوان لا يشمل القصبة وسلا الجديد فحسب، وإنما كان يتعدى ذلك- حسب اعتقاد الأب دان- ليشمل حتى بعض دواوير النواحي[7]؛ وإن كان ذلك يدفع بنا إلى افتراضه نفوذا اقتصاديا لا سياسيا، لما كان يطبع علاقة الأندلسيين عموما بالأهالي من تباعد قوامه الاختلاف الاجتماعي والديني، على عكس الإشعاع الاقتصادي الذي كان للضفة الجنوبية على عموم المنطقة المحيطة بها.

وقد كان تمويل الديوان يتم بواسطة مداخيل الجمرك المفروضة على السلع وضرائب المرسى المتمثلة في حقوق الرسو والإقلاع، وأيضا بواسطة أعشار المغانم التي لم تعد تؤدى إلى السلطان. وللحفاظ على هذه الاستقلالية بادرت السلط الأندلسية، في بداية عهدها إلى اتخاذ تدابير وقائية تمثلت في تحصين مواقع القصبة المتقدمة برا وبحرا، حيث أنشئ برج في سور القصبة المتقدم نحو المدينة لحماية مدخلها[8]، وبرج آخر في جانب القصبة المشرف على مدخل المرسى لتحصين دفاعه (برج فلكاكر أو

---

[1] Brignon- Op. cit - p 230.
[2] Coindreau - Op. cit - p 44.
[3] Brignon - Op. cit - p 230.
[4] Brunot - Op. cit - p 158.
[5] Caillé - Op. cit - p 215.
[6] يشير لورو إلى أن مورا طو رايس كان أول المنتخبين على رأس الديوان، ولنه وجد نفسه مضطرا إلى تعيين أحد مواطنيه كنائب له. وقد احتل هذا الأخير بذلك بانخراطه في دين الإسلام على منوال رئيسه. انظر: Leroux - Op. cit - p 74-75
[7] Dan - Op. cit - p 206.
[8] Burlot - Op. cit - p 52.

برج القراصنة) دعم بعدة قطع مدفعية استوردت من الأقاليم المتحدة[1]، استعدادا منها لمواجهة التحديات المفروضة عليها.

لكن السلطة الجديدة ونظامها الأوليغارشي[2] ما كان الوضع فيها إلا لينذر بالانفجار من جراء الغليان الداخلي البارز في تذمر الأندلسيين المشكلين للأغلبية السكانية في أحياء سلا الجديد. ذلك أن انفراد الحرناشيين بالسلطة السياسية وبالامتيازات الاقتصادية جعل الأوائل يتقبلونه على مضض ويحسون بوطأته المتزايدة يوما عقب آخر[3]، لا سيما وأنه منذ بداية سنة 1630م التي عرفت غلاء في أسعار الحبوب زادت وضعيتهم تدهورا إلى درجة أنهم " لم يعودوا يعرفون كيف سيشترون الخبز "، لذلك طالبوا بحقهم في مداخيل الجمرك الموجهة لأداء رواتب جند القصبة[4]، كما طالبوا بحقهم في المشاركة في الحكومة وبباقي الامتيازات الأخرى.

وقد كان رد الحرناشيين عنيفا في شكل قصف مدفعي[5] كان بمثابة اندلاع حرب أهلية بين الطرفين، انخرط فيها سكان سلا البالي كحلفاء لسكان القصبة[6] بدافع تقاربهم الديني قياسا بالآخرين. إلا أن ذلك لم يرجح كفة فئة على الأخرى، كادت الحرب معها أن تعرف استمرارية طويلة لولا محاولة جهات عديدة التوسط لإقرار السلم[7]، انتهت بنجاح أحد صلحاء شالة في جر المتحاربين إلى القبول بتحقيق وفاق لمدة سنتين[8]، مع تمتيع أندلسيي سلا الجديد بحق انتخاب قائد من بينهم إلى جانب قائد القصبة وبمشاركتهم في عضوية الديوان على قدم المساواة مع الحرناشيين، على أن يظل مركز الديوان ومقر سكنى القائدين بالقصبة[9]، كما قضى الاتفاق بالتوزيع المتساوي

Les S. I. H. M. – 1° série – France – T III – p 333.

Monlaü – Op. cit – p 70.

Coindreau – Op. cit – p 43-44.

Les S. I. H. M. – 1° série – Pays-Bas – T IV – p 250.

Ibid – France – T III – p 193.

6 حول هذا التحالف، كتب جون هاريسون في مذكرته في أكتوبر 1630 أن الحرناشيين استفادوا من موقع سلا البالي لتركيز خيالتهم، ولتنظيم حملات ضد سلا الجديد لنهب مواشي الأندلسيين وممتلكاتهم؛ كما استفادوا من علاقتهم الجيدة بالعياشي لتدبير تموينهم ونشاطهم التجاري عن طريق النهر. أنظر: Ibid – Angleterre – T III – p 99-102.

7 في نفس المذكرة كتب هاريسون معترفا بأنه قد راسل المجاهد العياشي - الموجود آنذاك على مقربة من طنجة - طالبا منه التعجيل بالحضور إلى المنطقة من أجل تحقيق الوفاق بين الطرفين. انظر: Loc. cit.

Ibid – France – T III – p 194.

Ibid – Angleterre – T III – p 99-102.

لمداخيل أعشار الجهاد ورسوم الجمرك بين القصبة وسلا الجديد[1]. وقد تم التوصل إلى هذا الاتفاق في ماي 1630[2]، حيث أجبر الطرفان على احترام بنوده بفعل تهديد الولي المذكور بتحريض أعراب زعير ضد من ينقض شروط الصلح[3].

لقد أضحى الديوان تحت رئاسة الحاكمين محمد بن عبد القادر صيرون عن الحرناشيين وعبد الله بن علي القصري عن الأندلسيين، في ظل نظام انتخابي متجدد سنويا[4]؛ بيد أن التساكن الظاهري كان يخفي هوة الخلاف بين الطرفين، خاصة وقد لمس الحرناشيون الخطر الناجم عن الكثرة العددية التي يمثلها شركاؤهم في قاعدة السلطة، في حين كان هؤلاء يعملون من أجل تثبيت مكتسباتهم السياسية والاقتصادية في وسط يناصبهم العداء داخليا وخارجيا، الأمر الذي ستكون انعكاساته سلبية على أوضاع ضفتي نهر أبي رقراق.

إذ في الوقت الذي عرفت فيه العلاقات بين سلا البالي وديوان المجاهدين تعاونا وتكاملا، بلغ حد التنسيق العسكري مع العياشي ضد الثغور المحتلة في غزوة "الحلق" الثانية سنة 1627م[5]؛ أدى موقف سلا البالي في النزاع المذكور إلى زيادة حدة التوتر، وبداية تحول الصراع ليشمل ضفتي المصب مع ضيق إمكانات سلا البالي، بمقابل الازدهار الاقتصادي المحتكر من طرف سكان الضفة الجنوبية[6]، الشيء الذي راح يغري المجاهد العياشي بضرورة الانتفاع من إمكاناتها في حملاته ضد مناطق الاحتلال، وسوف تؤدي هزيمته أثناء الحملة على طنجة في يونيو من نفس السنة، واتهامه الأندلسيين بالخيانة إلى إعطائه مبررا كافيا للدخول في حرب ضد

---

[1] Coindreau – Op. cit – p 44.

[2] Caillé – Op. cit – p 217.

[3] *Les S. I. H. M.* – 1° série – Angleterre – T III – p 101-02.

[4] لجأ بعض المؤرخين إلى اعتبار ما أسفر عنه النزاع الحرناشي-الأندلسي من نتائج بمثابة انقسام الضفة الجنوبية إلى دولتين متباينتين، حيث رأوا في اكتساب سلا الجديد لحق التمثيلية في الحكم والديوان نشوءا لجمهورية ثالثة بموازاة جمهورية الحرناشيين وجمهورية سلا البالي التي يرأسها العياشي. انظر: بوجندار – نفسه – ص 234. وأيضا: *Les S. I. H. M.* – 1° série – Pays-Bas – T V - intro. p X et Coindreau – Op. cit – p 44.
ونعتقد بأن الشكل الجمهوري المستحدث عقب اتفاق ماي 1630م إنما تخذ نظام حكم موحد في ظل التساكن، لو ما يطلق عليه بنظام فيدرالي، بدليل وحدة النظام ومقر الحكم ووحدة المجلس الاستشاري. لذلك إذا ما قبلنا تسمية نظام الحكم في سلا البالي بـ" الجمهوري"، فإننا نتوصل إلى وجود جمهوريتين فقط بمصب أبي رقراق عوض الثلاث الشائعة.

[5] الناصري – نفسه – ص 109.

[6] Brignon – Op. cit – p 230.

الأندلسيين منذ سنة 1631، واجهه هؤلاء بالبحث عن سبل تدعيم موقعهم السياسي المستقل حتى ولو اتخذ شكل التنسيق مع الإسبان أعداء العياشي.

إن امتناعهم عن مساندة حملة العياشي على المعمورة في أبريل 1631[1]، وإحساس هذا الأخير بسعيهم إلى مجابهة ضغطه بالتقرب من الإسبان[2] قد أجبره على البحث عن سند شرعي لتبرير دخوله في حرب ضدهم، وهو ما كان غير مستعص عليه بالنظر إلى موقف الوسط المغربي من لاجئي إسبانيا. وبمجرد انحياز العلماء إلى صفه[3] قام بمحاصرة الضفة الجنوبية من جهة النهر وبقصف سفنها، في الوقت الذي قام فيه ابنه عبد الله بشن غارات على مزارع وحقول سلا الجديد خارج نطاق المدينة انطلاقا من شالة في جيش كان يتألف من خمسة آلاف فارس[4]، في إطار خطة عسكرية اعتمدها العياشي طيلة عهده إلى حين مقتله.

ومع اشتداد ضغط العياشي بادر المحاصرون إلى البحث عن سلطة قادرة على حمايتهم من منافسهم القوي، محكمين في البداية شخصيات دينية من أجل إنهاء الحصار، فتوجهوا صوب زعيم الدلائيين محمد بن أبي بكر اعتبارا للعلاقات الطيبة التي تجمعه آنذاك بالعياشي[5]؛ وأمام خيبة مسعاهم بادروا إلى إعادة ربط الجسور بالسلطان الوليد بن زيدان، مفضلين الاعتراف ثانية بالسلطة الإسمية للسعديين على السقوط تحت نفوذ العياشي[6]، خاصة وأنهم لمسوا فيه تفهما أكثر لوضعيتهم لكونه إسباني الأم مثل عدد كبير منهم[7]. وقد أدت هذه المبادرة الأخيرة إلى عودة السلطة السعدية إلى مصب أبي رقراق، وبالتالي إحجام العياشي مؤقتا عن تتميم حصاره[8] لما يبديه ذلك من تهجم على سلطة لا زالت تحظى بشرعيتها.

---

[1] نفسه – ص 155.

[2] قال أبو إملاق في ذلك:" كان أهل الأندلس قد كرهوا سيدي العياشي لغرض غير لائق اقترحوه عليه فلم يرضه ولم يوافقهم عليه". "*الخبر عن ظهور العياشي*" – ص 79-80. وتجعلنا هذه الفقرة نعتقد بإطلاع العياشي على سياسة أندلسية تتعارض وسيرته الجهادية إزاء الإسبان.

[3] استجاب له في ذلك سيدي محمد بن العربي الفاسي وسيدي عبد الواحد ابن عاشر. أبو إملاق – نفسه – ص 80.

[4] بوجندار – نفسه – ص 236-37.

[5] ...ignon- Op. cit – p 225.

[6] نفسه – ص 235.

[7] حركات – نفسه – ص 290.

[8] لا تبدي المؤلفات نهاية للحصار المذكور، وإن كانت تترك الانطباع بأنه لم يحقق شيئا.

الاضطراب الذي عانت منه المنطقة خلال سنتي 1630 و 1631 وبمجرد توقف النشاط الجهادي إلى درجة بلوغه شكل صناعة حقيقية[1] طيلة الخمس سنوات التالية، استفاد منها بالدرجة الأولى العنصر الأندلسي الذي زاد حضوره قوة وطموحا، منتهيا ليصبح العنصر المتحكم في توجيه دفة المجتمع الجهادي كقوة سياسية غالبة. ولذلك بادر الحاكم القصري سنة 1636 إلى خرق الاتفاق السابق، حيث هاجم أتباعه القصبة من أجل إخراج الحرناشيين منها، وتكلل هذا الهجوم بطرد هؤلاء من القصبة، حيث لجأ بعضهم إلى سلا البالي، وفر جزء منهم إلى الجزائر وتونس، في حين أقرت مجموعة منهم في سلا الجديد.

وهكذا انفرد الأندلسيون بالقرار، وثبت القصري سطوته على مجموع الضفة الجنوبية[2]، بل شجعه طموحه إلى التفكير في بسط النفوذ حتى على سلا البالي مستغلا غياب العياشي عنها[3]. فعمد إلى إنشاء قنطرة من القوارب على النهر للقيام بنقل المدفعية عبرها إلى الضفة اليمنى، فارضا على المدينة حصارا شديدا دام شهرين حتى كانت أن تسقط في يده[4] لولا عودة العياشي بقواته من جهة، ووصول حملة إنجليزية ضد سلا الجديد من جهة ثانية، استطاعت قلب ميزان القوة لفائدة سكان سلا البالي.

لقد أفلح العياشي في بداية الأمر في طرد الأندلسيين إلى الضفة الجنوبية بمعونة الأسطول الأنجليزي الذي نجح في إتلاف القنطرة (المعدية)[5]، وانتقل عقب ذلك في نهاية شهر أبريل 1637 لتطبيق حصار على سلا الجديد من جهة البر، مستفيدا من المساعدات البشرية والعسكرية التي امده بها الإنجليز بغاية تشديد الضغط على الأندلسيين لاستغلاله في إنزال أكبر الخسائر بأسطول الجهاد الراسي بالميناء[6]، لا سيما وأن استفادة الإنجليز من عداوة العياشي لهؤلاء قد خطط لها مسبقا لتستثمر في إنجاح الحملة[7]. وقد بادر الأميرال الإنجليزي ويليام راينسبورو (*W Rainsborough*)

[1] Coindreau – Op. cit – p 45.

[2] بوجندار – نفسه – ص 237.

[3] نفسه – ص 238.

[4] *Les S I H M.* – 1° série – France – T III – p 196.

[5] *Ibid* – p 537-44.

[6] *Ibid* - Angleterre – T III – p 343-54.

[7] جاء في مذكرة إنجليزية قبل ورود حملة راينسبورو، إشارة إلى أنها لن تكون سريعة ولا ذات نتائج مضمونة إلا إذا ما تم دفع العياشي إلى حصار القصبة براء في وقت مهاجمتها بحرا من طرف السفن الإنجليزية؛ ولن الحصول على دعم العياشي متوقع إلا ما توصل برسالة من العامل الإنجليزي. انظر: *Ibid* – p 263.

إلى توقيع اتفاقية تعاون مع العياشي في شهر ماي الموالي نصت على التنسيق العسكري، مما مكن العياشي من تشديد مراقبته للمصب، كما وفرت للإنجليز فرصة تخريب سفن الجهاد عن طريق بعض جنود المدفعية الذين بعثوهم للعمل تحت إمرة المجاهد بسلا البالي[1].

من جهة أخرى، زادت وضعية الأندلسيين تأزما مع مسارعة العياشي إلى عرقلة زحف جيش السلطان محمد الشيخ الأصغر القادم لمساندتهم بفضل نجاح تحالفه مع الدلائيين، الأمر الذي جعل القوات السعدية تتوقف عند مشارف منطقة فضالة. وقد أدى هذا الوضع إلى تبخر آمال المحاصرين في التخفيف من حدة الحصار، ولم تتمكن سفنهم من التحرك خارج المرسى نظرا للمراقبة الإنجليزية الشديدة[2]. ونجم عن ذلك نقصان شديد في موارد المدينة وضعف تموينها إلى درجة عرف معها السكان خصاصا في الأقوات[3]، ردوا عليه باندلاع حالات التذمر والاستياء ضد الحاكم القصري الذي حملوه مسؤولية ذلك[4]، وظهرت بين ظهرانيهم ثلاث فئات متعارضة، حاولت كل منها إبداء رأيها كحل للمشكل القائم:

* فئة مدعمة من طرف الحرناشيين بزعامة علي غيلان وموسى سانتياغو وسليمان بن ظاهر، وهي مستقرة بسلا الجديد وتناصر المجاهد العياشي، تطالب بتصفية القصري والمصالحة مع المجاهد.

* فئة ثانية تتمسك بالسلطة القائمة وتستبعد أي خضوع للعياشي، ولذلك كانت ترى بضرورة إقالة القصري نظرا لفشل سياسته ولرغبته في الانفراد بالحكم، وتوصلت إلى ضرورة بعثه إلى السلطان الشرعي ليقرر في مصيره.

* فئة ثالثة تناصر القصري مستشهدة باتساع نطاق عمران المدينة منذ توليته، كمؤشر على ازدهار الحياة بها، وتطالب بإقراره في منصبه الذي عينه فيه السلطان[5].

وقد احتدم النقاش بين الفئات الثلاث، خاصة وأن مطالب العياشي مقابل الصلح اتسمت في نظرها بالمبالغة، من حيث اشتراطه دفع تعويضات عن الخسائر التي لحقت بأهالي سلا البالي، وتمتيعه بنصف مداخيل الجمرك وأرباح المغانم، فضلا عن

1. *Ibid* – p 343-54.
2. Ibid – p 322-24.
3. *Ibid* – France – T III – p 537-44.
4. *Ibid* – Angleterre – T III – p 461-63.
5. *Ibid* – p 461-63.

إعادة توطين الحرناشيين وإقرار حقوقهم في الحكم. وقد كان هذا المطلب الأخير كافيا لوحده لإلغاء كل إمكانيات الصلح[1]، واتفق السكان في الأخير على إسناد تسيير المدينة مؤقتا إلى ثلاثة حكام هم: الكاهية البشير حرناشو والرايس الحاج عباس والرايس الهرادو[2]، تعبيرا عن رجحان وجهة النظر القاضية ببعث القصري إلى السلطان، وتم ذلك ليلا عن طريق البحر، حيث نقل القصري إلى محلة السلطان قرب فضالة عبر مرسى أزمور.

وباعتبار أن القصري كان أكثر اعتدالا تجاه السلطة السعدية وأكثر عداء للمجاهد العياشي، فإن محمد الشيخ الأصغر قد بادر إلى تزكيته حاكما على الضفة الجنوبية، آمرا بإعادته إلى سلا الجديد على متن سفينة محملة بالمؤونة والأقوات لتخفيف وطأة الحصار على السكان رفقة المفاوض الإنجليزي روبرت بليك (*Blake*)، وبرسائل إلى الديوان تحمل أوامر بتقديم ضمانات للأسطول الإنجليزي حتى يرفع حصاره البحري عن المصب[3]. وبذلك تمكن القصري من العودة ظافرا إلى الحكم، عاملا منذ البداية على تصفية خصومه المتطرفين[4].

ولم يكن هذا ليجعل المدينة تنعم بالاستقرار حتى بعدما رفع المجاهد العياشي هو الآخر حصاره البري مقابل عودة الحرناشيين إلى سلا الجديد. فقد ولدت هذه العودة اختلالا سياسيا ناجما عن رغبة هؤلاء الأخيرين في استعادة ثقلهم السياسي الذي يتعارض وواقع السيطرة الأندلسية ونفوذ القصري[5]؛ إذ ليتمكن هذا من الحفاظ على الوضع بادر إلى إيجاد حليف يوازي تحالف العياشي مع الحرناشيين، داخلا منذ إقلاع الأسطول الإنجليزي في غشت 1637 في اتصالات مع الإسبان[6]، في الوقت الذي

---

[1] *Ibid* – France – T III – p 537-44.

[2] يلاحظ من خلال ألقاب الحكام الثلاثة أنهم شخصيات عسكرية، إذ يفترض أن يكون الكاهية البشير على رأس جيش البر اعتبارا للقبه؛ أما الرايس الحاج عباس فلقبه دليل على انتسابه لطائفة الرياس، ونفس الشيء بالنسبة للهرادو الذي لقبناه بالرايس لاعتقادنا في أنه هو الرايس المذكور كمعتقل سابق في الأراضي المنخفضة سنة 1635 (انظر: Les S. I. H. M. – 1° série – Pays-Bas – T IV – p 368). ويلاحظ اشتراك الحرناشيين في الإدارة المؤقتة على الأقل بالبشير الذي يؤكد لقبه انتسابه لهذه الطائفة.

[3] بمجرد عودته إلى منصبه سارع القصري إلى إطلاق سراح الأسرى الإنجليز. انظر: *Ibid* – France – T III – p 543-44

[4] كان المتضررون الرئيسيون من عودة القصري هم الحرناشيون وأنصارهم، وقد تمت تصفية علي عيلان وسليمان بن ظافر متزعمي الرأي الأول في قضية مصير القصري، في حين فر البشير حرناشو لاجئا إلى سلا البالي. انظر: *Ibid* – p 544

[5] ضاق نفوذ القصري عما كان عليه قبل الأزمة، حيث أنه أعيد إلى منصبه كحاكم لسلا الجديد فقط في حين ولى الديوان قائدا خاصا على القصبة. انظر: *Ibid* – p 542-44.

[6] بوجندار – نفسه – ص 242.

لمس فيه ضعف التأثير السعدي وانقطاعه من جراء التكامل الحاصل بين العياشي ومحمد الحاج الدلائي. وقد مكن مسعى القصري سلا الجديد من تخفيف حدة الضغط لفترة مؤقتة، لترتقي الأحداث الداخلية بعد ذلك نحو الاستفحال، الذي زاد من شدته تازم الظروف الاقتصادية، وكان من نتائجه اغتيال عبد الله القصري في نهاية السنة[1] وتنصيب ابنه في الحكم، رغم أنه لم يكن في مستوى طموحات والده[2].

ودرءا لخطورة الحرناشيين سارع السلطان محمد الشيخ إلى تعزيز قبضته على المنطقة، باعثا قائده العلج مراد لمؤازرة الحاكم الجديد، وللدفاع عن القصبة ضد أولئك الباحثين في سبل السيطرة عليها[3] مدعمين بعون العياشي، الذي قام من جديد بشن حصار شديد على سلا الجديد منذ مارس 1638[4] ، مضاعفا من معاناة ساكنتها في توفير الأقوات الضرورية إلى حين اضطرارهم أكل جلود البقر[5]، ومن ثم ضاقت عليهم فرص الخلاص، وصاروا يفكرون في تسليم أنفسهم ومدينتهم إلى الإسبان مقابل النجاة[6].

فقد تمكن العياشي من شل حركة الجيش السعدي مستعينا بحليفه الدلائي الذي نجح في إلحاق ضربة قاصمة بقوات محمد الشيخ في معركة وادي العبيد (يوليو 1638)؛ كما عمد إلى إحضار سفن من عند حلفائه آل النقسيس حكام تطوان ونصبها أمام مدخل المرسى لمنع السفن الأندلسية من مغادرتها أو ولوجها[7] بهدف إجبارهم على تسليم القصبة. بيد أن استمرار وورود الإعانات من الإسبان والإنجليز قد أفشل حصاره، وجعل السكان يحصلون على أكثر من حاجياتهم، إلى درجة أن الحبوب أضحت تباع بأبخس الأثمان[8]؛ وبالتالي فرض عليه التنسيق مع القوات الأوربية لتكثيف الضغط البحري، متفقا مع القنصل الفرنسي على تدعيم أسطول بلاده لحصاره البري[9]، وأيضا بتكليفه اليهودي يوسف كوهين (*J. Cohen*) بالسعي لدى

Les S. I. H. M. – 1° série – Angleterre – T III – p 461.
Ibid – Pays-Bas – T V – Intro. p XXII.
Ibid – Angleterre – T III – p 461-63.
Ibid – France – T III – p 197.
5 رزوق – نفسه – ص 223.
Dan – Op. cit – p 221.
Les S. I. H. M. – 1° série – France – T III – p 597.
8 بوجندار – نفسه – ص 242-43.
9 نفسه – ص 242.

الأقاليم المتحدة من أجل عقد تحالف في هذا الصدد، مقدما – كدليل عن حسن النية– على إطلاق سراح مجموعة من الأسرى الهولنديين، مطالبا بإمداده بكميات من بارود المدافع[1].

وقد اشتد بأس المجاهد العياشي عقب انتصاره في أبريل 1640 على حامية مازكان التي قتل خلالها قائدها، وغنم فيها كميات هامة من السلاح والذخيرة، مما شجعه على المضي قدما في تشديد الحصار على الأندلسيين[2]، إلى درجة لم يعد معها في مقدورهم سوى طلب وساطة الزاوية الدلائية في شخص زعيمها محمد الحاج، والذي بعد أن اتسمت تدخلاته السابقة في النزاع بالانحياز إلى حليفه العياشي وتمكينه من دعمه السياسي والعسكري[3]، بدأ شعوره يتحول تدريجيا نحو منافسته على مناطق نفوذه بشمال المغرب، وخاصة بمصب أبي رقراق، لما كان يمثله من مورد لمداخيل مهمة وتموين عسكري من قبل بلدان أوربا المتعاملة مع مرساه. ولهذا السبب سوف يستغل فرصة الاستنجاد الأندلسي الجديد للظهور بمظهر الفيصل المسلمي، طالبا من العياشي قبول شفاعته في الأندلسيين، والتي سيقدم رفضها تبريرا معقولا للدلائي لإعلان الحرب على حليفه السابق[4]، ملتحما معه في بضعة معارك لم تنته إلا بمقتل هذا الأخير في نهاية أبريل 1641. وبذلك تخلص الأمير الدلائي من عقبة أمام طموحه السياسي، كما تخلص الأندلسيون من خصم لدود أذاقهم الأمرين أكثر من عقد من الزمن.

لقد استقبل نبأ اغتيال العياشي في سلا الجديد بمظاهر عارمة من الفرح، حيث استقدم رأسه وطيف به في حواريها[5]. وبمقتل هذا الخصم ورؤية الأندلسيين استحالة الاعتماد على دعم السلطة السعدية المحتضرة، وعرفانا بالجميل الذي أسداه لهم محمد الحاج الدلائي، دخل المجاهدون في إطار منطقة مصب أبي رقراق تحت سلطة الإمارة الدلائية الناشئة.

---

[1] Ibid Pays-Bas – T IV – p 482-83.
[2] Ibid – France – T III – p 198.
[3] Ibid – p 586.
[4] أبو إبلاق – نفسه – ص 84-85.
[5] Ibid – T III – p 198.

2 ـ ازدهار المواسم الجهادية

ما كان للنجاح الذي حققه رياس سلا منذ بلوغهم مناطق الشمال الأطلنتيكي إلا ليحفزهم على البحث في إمكانية تطوير عملياتهم، باستغلال أقصى النتائج المحصل عليها. فقد كان ازدهار المواسم الجهادية لا يتلاءم إلا في إطار نظام مستقل، الأمر الذي استهدفه هؤلاء المجاهدون حين انسلاخهم عن السلطة السعدية لتكوين سلطة ذات سيادة طيلة الفترة الممتدة من سنة 1627 إلى سنة 1641م، حيث تمكن العمل الجهادي من الإشعاع بقوة تصاعدية، وجعل رياسه يوسعون كل سنة نطاق عملياتهم[1]، حتى أصبحت نواحي المحيط الأطلنتيكي الشرقية من شمال إنجلترة إلى جزر الخالدات مسرحا مألوفا لتحرك سفنهم.

لقد دفع استقلال مركز المجاهدين النجاح الجريء المحقق في عشرينيات القرن لتصبح تقليدا دأب عليه هؤلاء، لا في ما يخص مناطقها ولا نتائجها منذ تأسيس الديوان. وقد تنبأ جون هاريسون آنذاك بالمستقبل المشع الذي سيبلغه ميناء سلا الجديد، لا سيما وقد صار يضم أسطولا قارا وقويا يتميز بكفاءة عالية مستمدة من المغانم البشرية، بما تحتويه من خيرة الربابنة الأوربيين[2] الواقعين في أيدي الرياس السلاويين.

وبالفعل أضحى المرسى مركز جذب للثروات التي تجنى على حساب تجار أوربا، وقاعدة لتحرك السفن وانطلاقتها صوب مراكز العمل، وبالأساس نحو الخط الشمالي الرابط بين غرب أوربا والأرض الجديدة[3]، مشجعة بذلك رياس الجزائر على الإسهام بدورهم في العمل بالأطلنتيكي، وعلى إعطاء دفعة قوية للنشاط في ما بين سنتي 1630 و1640م، مدعمين رياس سلا الجديد في حملاتهم الكبرى التي كانت تبلغ أحيانا شواطئ أمريكا الجنوبية[4]. ولم يكن هذا التقارب بين رياس مصب أبي رقراق ونظرائهم الجزائريين شاذا، بل أضحى قاعدة نظرا لتشابه أنشطتهم وطرق استثمارها، الشيء الذي كان يقدم للحليفين وسائل إضافية لمراكمة النجاح، متمثلة في

---

1 Coindreau – Op. cit – p 178.
2 *Les S. I. H. M.* – 1° série – Angleterre – T III – p 100-02.
3 *Ibid* – France – T III – p 199-200.
4 Monlaü – Op. cit – p 86.

السبل العديدة لتعزيز التعاون في ما بينهم، مثل تبادل الأعلام لتمويه الخصوم[1]، واستغلال المرسيين للتموين ولتصريف المغانم، وأيضا للتنسيق المشترك والتعاون في الحملات البحرية[2]. وبالطبع كان من شأن هذه الظروف المواتية أن تجعل وتيرة المغانم والأسرى تتطور بشكل سريع ومبالغ فيه لدى الدول المتضررة، نجمت عنه سيادة الشعور بالقلق والخوف، صار معها البحارة غير قادرين على امتطاء السفن[3] خشية الأسر، وذاع صيت مرسى سلا الجديد بنوع من الدهشة الممزوجة بالرعب، إلى درجة اعتبر بعض المؤرخين أن مجرد ذكر اسم سلا كان يولد الغثيان في عموم العالم المسيحي[4].

وقد بدأ تطور المصب سياسيا كمؤشر حقيقي عن القوة الضاربة التي بلغها الرياس في أنشطتهم، رغم ما اعترى فترات الديوان من تطاحنات داخلية وحصارات أجنبية؛ فما أن تتوقف العمليات أو تفتر خلال فترات التوتر إلا وتزداد قوة ونجاحا خلال فترات السلم. فبعد نهاية الحصار الأول للعياشي (1631م) وعودة الأمن انطلق النشاط مجددا بقوة تمكن معه الرياس من مضاعفة حجم العمليات، وما خلفته من مداخيل هامة من المغانم المحصل عليها من الإسبان والفرنسيين، ومن الإنجليز أيضا، لا سيما بعد الأعمال العدائية التي قام بها بحارة هؤلاء ضد السفن الجهادية[5]، وعدم التفات سلطات لندن لشكاوى السلاويين. ولذلك كانت شواطئ إنجلترة ضمن مجالات العمليات التي نشط فيها الرياس، وعلى رأسهم موراطو رايس أمير البحر، الذي نجح في تلك السنة في تحقيق مغانم هامة على سواحل إيرلندة[6].

لقد أذن للسلاويين في مهاجمة سفن حلفائهم السابقين والسيطرة عليها، فلم يتوانوا عن العودة إلى مرساهم بالمغانم والمساجين خلال كل موسم جهادي؛ وقد عرف ذلك قمته في موسمي 1635 و1636 اللذين اعتبرا الأكثر ضررا بالنسبة لمصالح إنجلترة. إذ أن السلاويين منذ حلول فصل الربيع- الذي يشكل بداية الموسم – كانوا يمتطون

[1] Brunot – Op. cit – p 159.
[2] *Les S. I. H. M.* – 1° série – France – T III – p 225-26.
[3] *Ibid* – Angleterre – T III – p 258.
[4] Gosse – Op. cit – p 74.
[5] منذ يوليو 1628، تعالت شكاوى أهالي سلا الجديد من الأضرار التي لحقت بهم من طرف سفن إنجليزية، بعد أول عمل عدائي قام به القرصان مادوك (*Madock*) ضدا عن بنود الاتفاقية الإنجليزية-السلاوية. انظر: *Les S. I. H. M.* – 1° série – Angleterre – T III – pp 75, 91, 159 et 161-62.
[6] Dan – Op. cit – p 313.

سفنهم متخذين من ضحاياهم المأسورين دلائل على سفن دولتهم، ومجبرينهم على العمل في السفن، ورافعين أعلاما إنجليزية، قبل أن يتقدموا للتمركز في خطة مجموعات متعددة على طول الشواطئ الغربية لإنجلترة بغرض مفاجأة مراكب الصيد العائدة من الأرض الجديدة، وأيضا للمغامرة في عرض المياه بين إنجلترة وإيرلندة للسيطرة على السفن الرابطة بين الجزيرتين[1].

ولم تكن إنجلترة تعاني وحدها من هذه الهجمات، بل عرفت فرنسا بدورها آثارا شبيهة رغم الحصار الذي قام به الفارس إسحاق دو رازيلي (*de Razilly*) إزاء مصب أبي رقراق سنة 1629م[2]، ورغم مساعيها الدبلوماسية سنة 1634 لدى مولاي الوليد من أجل دفعه إلى أمر السلاويين بمهادنة السفن الفرنسية مدة ستة أشهر[3]؛ إذ على حد قول دو رازيلي تعود الرياس على الإثراء كل سنة على حساب التجار الفرنسيين والتسلط على تجهيزات سفنهم، وعلى الاستفادة من الأسرى كفاءة ومدخولا[4]. لذلك لم تؤد الحصارات ولا الفديات إلى تخفيض عدد الأسرى الفرنسيين بسلا، بل على العكس من ذلك كان تصاعده دليلا على حركية الجهاد وجراءة السلاويين[5] حتى حدود سنة 1636م، التي انشغل عقبها الرياس بأحداث المنطقة مما كان له تأثير واضح على تعثر المواسم، خاصة وقد واكب هذه الفترة تعرض المرسى لحصارين أوربيين شديدين انضافا إلى حصار العياشي، بشكل عرقل السفانة الجهادية عن القيام بحملاتها المنتظمة[6]، ولن ينتهي ذلك إلا بعودة الاستقرار بعد سنة 1641.

كادت وتيرة العمل الجهادي أن تأخذ طابع القوة والاستمرارية طيلة سنوات سلطة الديوان، لولا فترات التقطع التي كانت تصيبها بين الفينة والأخرى، وتجعل المواسم لا ترقى إلى مستوى سمعة مصب أبي رقراق، وتؤدي في بعض الأحيان إلى توقف العمليات. وقد كانت أولى مواسم الضعف هذه إبان حملة العياشي سنة 1631[7] التي عاصرت الضغط الفرنسي على مرسى سلا الجديد من جهة، والنزاع الحرناشي-

1 *Les S. I. H. M.* – 1° série – Angleterre – T III – p 258.
2 *Ibid* – France – T III – p 199-201.
3 Penz – Op. cit – p 47-48.
4 *Les S. I. H. M.* – 1° série – France – T III – p 199-200.
5 Penz – Op. cit – p 49-50.
6 Ibid – p 56.
7 Coindreau – Op. cit – p 180.

من جهة ثانية. أما الفترة الأساسية التي عانى فيها الجهاد البحري من الأندلسي فقد كانت خلال موسمي 1637 و1638، التي تشير الوثائق إلى مضاعفات سلبية من عطالة النشاط بصفة شبه تامة[1] من جراء الفوضى الداخلية وردود الفعل الأجنبية، وأساسا التنسيق بين العياشي والإنجليز لضرب أسطول الجهاد. ولكنه رغم هذه الظروف السلبية حافظ الرياس على جزء من فعالية الأسطول، تمثل في جرأتهم على مغادرة المرسى ليلا بسفنهم الخفيفة تحت أنظار البوارج المحاصرة، التي لم تفلح في ملاحقتها نظرا لاتباعها أسلوب المساحلة الضيقة[2] بما تشكله من خطورة على السفن الثقيلة. وقد استمر هذا العمل المحدود إلى حين رفع الحصار الإنجليزي في غشت 1637، لينطلق رياس سلا بعده في عملياتهم ببحر المانش من جديد، رغبة في الانتقام للخسائر التي تكبدوها من طرف الأميرال راينسبوروه[3].

وقد كانت للجهاد البحري في هذه المرحلة نتائج هامة على مستوى إمداد آلياته باحتياجاتها التأطيرية، وأيضا ببروز المنطقة بفضل ذلك كأهم منطقة مغربية في التجارة الخارجية، فضلا عما خلفته العمليات من أثر تمويلي ناجم عن ارتفاع حجم الأموال الموظفة في هذا المجال سنة بعد أخرى، والذي سيولد مداخيل هامة حددت خلال الفترة الممتدة من سنة 1629 إلى سنة 1639م في مبلغ سبع وعشرين مليون دوكا (27 مليون) حسب سجلات جمارك سلا الجديد[4]. وقد لا يكون هذا الرقم سوى عشر المداخيل (1/10) إذا ما اعتمدناه فقط كمجمل الحقوق الجمركية المقتطعة من تجارة المغانم- حسبما تقدم به كواندرو-[5] ، مما يجعله لا يمثل سوى المعدل السنوي لهاته الفترة.

---

[1] Ibid - p 183.

[2] *Les S I H. M.* - 1° série - Angleterre - T III - p 281.

[3] *Ibid* - p 546.

[4] Brunot - Op. cit - p 163.

[5] كتب كواندرو في ذلك ما يلي: " لم تكن نتائج العشر سنوات الأخيرة ذات أهمية قليلة، فحوالي سبع وعشرون مليون دوكا مقتطعة من تجارة المغانم احتسبت كمداخيل من طرف جمارك سلا". انظر: Coindreau - Op. cit p 183 ولذلك يمكن افتراض أن القيمة الإجمالية للمغانم أكثر من ذلك، باعتبار أن الجمارك تقتطع عشرها فقط عند الدخول، أما إذا كان يعني مغادرتها المرسى كبضاعة فيفترض ألا يشكل المبلغ المذكور سوى جزءا يسيرا من المجموع، باعتبار أن ما خرج يكون مما تبقى عن الاستهلاك والتصريف الداخليين من جهة، وافتراض سقوط نسبة من الغنيمة المالية للأسرى، بحيث لا يمكن افتداؤهم جميعا، إما لإسلام البعض، أو لفرار البعض الثاني، أو لاستمرار البعض الآخر في الأسر.

وما كانت هذه المداخيل لتكون على هذه الدرجة من الأهمية لولا تأثرها وتأثيرها في قوة الأسطول الجهادي وكفاءته العملية، وفي توسيع مسارح نشاطه. فقد كان معدل السفن المستعملة يقارب الخمسين مركبا في السنة وبأنواع مختلفة[1]، وكان يتعرض للقوة أو للضعف ارتباطا بالنشاط المرتهن بظروف العمل في مصب أبي رقراق؛ حيث يتضح بأن الأسطول عرف تدهورا كبيرا خلال الفترات العصيبة ما بين سنتي 1629 و1631، جعل عدد قطعه لا تتجاوز– حسب شهادة الأب دان– الثلاثين وحدة[2]. وما لبثت الظروف الملائمة التي أعقبت ذلك طيلة خمس سنوات أن جعلته يرتقي إلى ما بين الأربعين والخمسين مركبا[3]، ليصير الأسطول السلاوي من أهم الأساطيل الجهادية، وفي المرتبة الثانية من حيث الترتيب بعد أسطول الجزائر، مع امتيازه على هذا الأخير بسرعة سفنه وخفتها[4].

واكتساب سلا الجديد لهذه القوة الملاحية ما كان إلا ليزيد من طموحها في توسيع مجال النشاط، خاصة بعد القطيعة مع الإنجليز. ولهذا كان الرياس يوزعون سفنهم إلى مجموعات يتجه بعضها لمراقبة السفن القادمة من الجنوب بالقرب من جزر الخالدات قصد السيطرة على بضائع الهند[5]؛ ويتجه بعضها الآخر نحو الشواطئ الإسبانية والمضيق للتمركز عن كثب من قاديس أحد المراكز التجارية الأساسية؛ على أن جزءا من الأسطول كان يفضل العمل في المياه المحيطة بالجزر البريطانية، وبالأساس لملاحقة سفن الصيد القادمة من شرق كندا، وقد كان العدد المتوجه إلى هذه المناطق سنة 1637 يبلغ أزيد من عشرين سفينة، أي ما يمثل نصف الأسطول العامل[6].

وقد اعتبر موسما 1635 و1636 الفترة الأكثر بريقا للحملات الجهادية على السواحل الإنجليزية في تعددها وقوة عملياتها؛ فخلال يوم واحد من سنة 1636 اقتيد حوالي مائتي أسير إنجليزي إلى مصب أبي رقراق[7]. وأضحت الشواطئ والتجارة الإنجليزيتين تحت رحمة رياس البحر، وعم الضرر سكان النواحي الساحلية وانتشر

---

1 Caillé – Op. cit – p 225.

2 حسبما ذكره الأب دان، فإن هذا الرقم لا يشكل إلا نصف عدد سفن الأسطول لسنة 1626. أنظر: Dan – Op. cit – p 209 et *Les S. I. H. M.* – 1° série – France – T III – p 115-17.

3 *Les S. I. H. M.* – 1° série – Angleterre – T III – pp 281 et 309.

4 Dan – Op. cit – p 315.

5 *Les S. I. H. M.* – 1° série – France – T III – p 50.

6 *Ibid* – Angleterre – T III – p 309.

7 *Ibid* – p 258.

في أوساطهم، حيث سدت أمامهم منافذ الرزق لاعتمادهم في مواردهم على البؤس ونقل البضائع، من جراء تدهورهما بفعل اكتساح السفن السلاوية لمجالات الصيد والعمل؛ فضلا على أن ارتفاع عدد الأسرى الإنجليز الذي بلغ حوالي ثلاثة آلاف رجل في مختلف مراكز شمال إفريقيا قد ولد إلى جانب المآسي مصاريف باهظة إضافية لأداء الفديات مقتطعة من جهود المنتجين[1].

إن نشاط الجهاد السلاوي لم يكن قاصرا على الشواطئ الإنجليزية فحسب، بل شكل ذلك نموذجا للعمل ضد المصالح الفرنسية والإسبانية طيلة مرحلة الديوان، الشيء الذي سيدفع بسلطات هذه الدول إلى البحث في السبل القمينة بالقضاء على الجهاد البحري نهائيا، أو على الأقل تليين شوكته.

3_ ضغوط أجنبية عنيفة

كان من شأن استفادة العمل الجهادي من الظروف المناسبة الناجمة عن التحول السياسي الطارئ في الضفة اليسرى، أن يدفع مختلف القوى الأوربية إلى السعي من أجل التأثير على حركته، والتقليص من قوة عرقلته للملاحة التجارية. وقد نهجت في هذا المسعى مظاهر متعددة، ما بين مساعي سلمية، إلى أعمال ردع عنيفة كانت هي الطاغية على علاقاتها مع مصب أبي رقراق، سواء ضد أسطول الجهاد أو ضد المدينة؛ بل حاول بعضها استغلال فرص الانقسامات التي عرفها مركز سلا الجديد من أجل فرض سلطانها على القصبة.

وإذا كان الهولنديون والإنجليز قد بادروا عند تأسيس الجمهورية إلى تدعيم العلاقات مع رجال الجهاد البحري، عن طريق تحقيق تقارب دبلوماسي معزز بتعاون عسكري استمرارا للمرحلة السابقة[2]، وهو ما أفلحوا فيه في البداية، خصوصا بالنسبة للإنجليز الذين كان لموقفهم المنحاز إلى جانب الأندلسيين إبان ثورتهم أبلغ الأثر على هؤلاء، وسعيهم إلى رد الجميل[3]؛ فإن السلاويين من جهتهم كانوا يرون في هذا التقارب ظرفا ملائما لتطوير نشاطهم الملاحي، جعلهم يوقعون اتفاقا مع المبعوث الإنجليزي هاريسون في ماي 1627، قضى بإطلاق سراح أسرى بلاده وترسيخ

[1] *Ibid* – p 159.
[2] Brunot – Op. cit – p 160.
[3] *Les S. I. H. M.* – 1° série – Angleterre – T III – p 14.

التعاون التجاري، وتحديد العلاقات البحرية بينهما بشكل يسمح بمحاربة أعداء الطرفين، وغنم بضائعهم دون المساس بحرية رعاياهما، ولا إلحاق الضرر بسفنهما[1]. وقد نجح هاريسون هذا في التوصل إلى هذه الاتفاقية رغم ضغط تيار معاد بإنجلترة، كان يعارض التفاوض مع من يرى فيهم مجرد لصوص[2].

أما الهولنديون فقد تمكنوا من تحقيق مطمعهم المذكور، وتمثل ذلك منذ البداية في الاستقبالات الطيبة التي كان يحظى بها مبعوثوهم[3]. ذلك أن علاقاتهم بالسلطة السعدية لم تؤثر على سياستهم تجاه سلا الجديد رغبة منهم في الحفاظ على أسطولها كقوة مؤازرة لسياستهم الملاحية من جهة، وكفاعلية محلية بمقدورها التأثير على التجارة مع المناطق الداخلية من جهة أخرى؛ ولأن منافستهم التجارية لإنجلترة من جهة ثالثة جعلتهم يجاهدون من أجل الحفاظ على علاقات رفيعة مع رياس الجهاد، تمكنهم من الانفراد بالنفوذ التجاري مع المغرب انطلاقا من مرسى سلا. ولذلك بادروا إلى الاستجابة لكافة متطلباتهم الملاحية والعسكرية حتى بدوا كممون أساسي لهم، إلى درجة أقلقت بال مولاي زيدان، ودفعته إلى الشكوى من سياستهم هذه[4].

ولم يثن هذا عزم السلطات الهولندية، بل استمرت في سياستها ضدا عن رغبة السلطان السعدي[5]، دافعة بالسلاويين إلى الحرص على اتخاذ التدابير اللازمة للحيلولة دون المساس بجودة العلاقات، والتي زادت رسوخا خلال السنوات التالية، سواء عن طريق الرسائل المتبادلة بين الديوان والأقاليم المتحدة[6]، أو عن طريق السفارات، أو عن طريق تحرير أسرى الطرفين[7]، أو بالاستمرار في تقديم الدعم العسكري لرياس

---

1 *Ibid* – p 16.

2 *Ibid* – p 51 note.

3 Caillé:" *La petite histoire*... " – Op. cit – p 101.

4 في شتنبر 1627 قدم يوسف بالاش شكاية باسم السلطان إلى الولايات العامة الهولندية بخصوص نقل أحد برتغالي أمستردام للذخيرة وخشب إنشاء السفن وحجر البناء إلى سلا، مطالبا القيادة البحرية الهولندية بمراقبة سفن التهريب. انظر: *Les S. I. H. M.* – 1° série – Pays-Bas – T IV – p 171-72.

5 ضدا عن رغبة مولاي زيدان سمحت هولندة بنقل بعض المواد المحظورة إلى سلا في شتنبر 1627. انظر: *Ibid* – p 188-89.

6 *Ibid* – p 192.

7 *Ibid* – pp 231 et 242.

الجهاد. وهذا ما جعل السفن الجهادية تهادن الملاحة الهولندية أكثر من غيرها، ولم تكن مطامير سلا تضم في أحشائها أي أسير هولندي[1].

ولأن فرنسا كانت من بين الدول الأكثر تضررا من العمليات الجهادية منذ فترة ما قبل تأسيس الديوان، اتسمت سياستها منذ البداية بنهج الخيار العسكري لإجبار الرياس على الإعراض عن مهاجمة سفنها[2]، على غرار ما توصلت إليه مع رياس الجزائر (1628م)[3]. وقد بادر لويس الثالث عشر إلى إيفاد حملة بقيادة الفارس إسحاق دو رازيلي في يونيو 1629 بمهمة التوصل إلى إطلاق سراح الأسرى، والاتفاق مع الديوان على السلم[4]؛ بيد أن الشروط المالية والعسكرية (مليون ليرة ومائة قطعة مدفعية) التي اشترطها المجاهدون مقابل ذلك دفعت الأسطول الفرنسي إلى تطبيق حصار على مدخل المرسى مدة ثلاثة أشهر، كان من نتائجه إتلاف وإحراق سبع سفن سلاوية، وخصاص تمويني ناجم عن حيلولة الحصار دون رسو السفن الهولندية والإنجليزية المتعاملة مع ضفتي المصب.

وقد كان لهذا الوضع تأثير سلبي على الأوضاع السياسية الداخلية التي أجبرت قواد القصبة على القبول بالهدنة مع فرنسا لمدة خمسة أشهر[5]، وأصبح لزاما بالتالي على الفارس دو رازيلي العودة إلى المنطقة في السنة الموالية (يوليو 1630) ما دامت الهدنة مؤقتة، والسلاويون يشددون عدوانيتهم ضد سفن بلاده. وبفضل حصاره الثاني تمكن الفارس المذكور من الحصول على سراح مائتي أسير فرنسي، ومن توقيع هدنة في شتنبر[6]، عملت فرنسا من أجل دوامها، ومتابعة مصالحها عن كثب بتعيينها بيير مازت (*P. Mazet*) قنصلا لها بسلا[7].

إبان هذه الفترة داوم رياس البحر على تفضيل مهاجمتهم لسفن إسبانيا، عاملين على استنزاف طاقاتها الاقتصادية والبشرية، جاعلين اهتمامها بمصب أبي رقراق يزداد قوة نتيجة لذلك؛ لا سيما وقد كانت هذه المنطقة – إلى جانب دورها هذا – تشكل

---

[1] *Ibid* - p 245.
[2] *Ibid* - France - T III - p 116-17.
[3] Dan - Op. cit - p117-21.
[4] Coindreau - Op. cit - p 179.
[5] *Les S I H M.* - 1° série - France –T III – p 199-202.
[6] Coindreau - Op.cit – p 179-80.
[7] Penz - Op.cit - p 43.

نقطة انطلاق المجاهد العياشي في عملياته ضد مراكز الاحتلال. ولهذا، ظلت إسبانيا تتحين الفرصة للتدخل في المنطقة، وأيضا للتفكير في إلحاقها ببقية المراكز الأخرى. وقد جاء الصراع بين الأندلسيين والعياشي سنة 1631 بمثابة الفرصة السانحة، حاولت استغلالها منتدبة الدوق دو ميدينا سيدونيا (*de M. Sidonia*) أميرال الأسطول لعقد مباحثات سرية مع هؤلاء من أجل إقناعهم بالدخول تحت حماية الملكية الإسبانية[1]، في وقت صار فيه لزاما عليهم مجابهة وضعية سياسية عويصة، تتجلى في مزامنة ضغط العياشي لحضور مولاي الوليد إلى سلا الجديد، وسعيه إلى استثمار سكانها في حروبه ضد أخيه مولاي عبد المالك؛ فضلا عن الصراع ضد بعضهم البعض. وبالتالي كانت حصيلة ذلك إحساس الأندلسيين بالخطر والخوف داخل وسط ناصبهم الاختلاف منذ استقرارهم، الشيء الذي كان من انعكاساته اضطرارهم إلى مد اليد إلى أية قوة خارجية- ولو كانت إسبانيا – لإعانتهم على مجابهة مختلف التحديات.

ولهذه الأسباب تكشف الأرشيفات تقدم الأندلسيين بمشروع اتفاقية ردا على مقترحات إسبانية سابقة[2]، تعهدوا في بنودها تقديم ضمانات عن حسن تنصيرهم، مطالبين لقاء ذلك تمتيعهم بالعيش في مدينة حرناشو بنفس الامتيازات التي حصلوا عليها سابقا قبل الطرد، وبتسيير إداري ذاتي مقابل تسليم القصبة ومعها كافة الوثائق والمراسلات التي كانت بينهم وبين خصوم إسبانيا: الإنجليز والهولنديون والفرنسيون أيضا؛ بل وتعهدوا فيه بتصفية المجاهد العياشي لإنهاء حملاته على مراكز الاحتلال[3]. وقد كان توقيع هذا المشروع ما بين 5 فبراير و10 مارس 1631[4].

ويلاحظ أن اختيار حرناشو كمدينة للاستقبال ينم عن كون المشروع قد قدم من طرف الحرناشيين، أو على الأقل تحت تأثيرهم، لا سيما وأننا نجد الحاكم محمد بن عبد القادر صيرون الحرناشي على رأس الموقعين، مع غياب أسماء شركائهم في

---

[1] *Les S. I. H. M.* – 1° série – France – T III – pp 195 et 197.

[2] Georges S. Colin:" *Projet de traité entre les Morisques de la Qasbah de Rabat et le Roi d'Espagne en 1631* " – Hésperis – T 42 – Paris 1955 – p 17.

[3] Colin – Op. cit – p 17-24.

[4] يصادف التاريخ الأول يوم تجديد ولاية صيرون حاكما للقصبة، والتاريخ الثاني هو تاريخ وفاة عبد المالك بن زيدان مغتالا بمراكش، علما بأن ذكره في ديباجة المشروع يوحي بأنه كتب أثناء حكمه. Ibid – p 24 note.

الحكم من الأندلسيين[1]، وهو ما يعطي استنتاج أن المشروع جاء نتاج التطورات الداخلية التي قلصت نفوذ الحرناشيين، وجعلت الحكم موزعا بينهم وبين خصومهم منذ شهر ماي 1630. وإذا ما أضفنا إلى ذلك وضعية الحرناشيين الأقل سوءا على صعيد العلاقات مع عناصر وسط مصب أبي رقراق مقارنة بأندلسيي سلا الجديد، نعتقد أن تقدمهم بالمشروع إنما كان من أجل تعويم الرؤيا، وبهدف إعادة الوضع إلى ما كان عليه، علما بأن أهالي المنطقة من المغاربة كان تشككهم من عقيدة الأندلسيين المنصرين مستمرا، لا من حيث مظاهرها (أسماء أعجمية، مظاهر حياة غربية ومرفوضة في مجتمع محافظ...)، ولا من حيث الممارسات العاداتية التي كانت تدعو إلى الريبة. لذلك نرى أن المسعى الحرناشي هذا يدخل في إطار المناورة السياسية الساعية إلى تأليب سكان المصب قاطبة ضد التطور السياسي للقوة الجديدة الصاعدة التي يمثلها الأندلسيون، خاصة وأن تردي العلاقات مع المجاهد العياشي قد عرف حدته منذ وصولهم إلى الاشتراك في الحكم[2]، وهو ما يمكن أن يستغله الحرناشيون بذكاء عن طريق المشروع المذكور، والذي لا يمكن أن ينسب في الأوساط المحلية إلا إلى أولئك المسلمين الفاترين، وأساسا إذا ما تم الترويج له وسط الأهالي[3].

واعتمادنا هذا الافتراض أتى من باب الاعتقاد بأن العنصر الحرناشي الذي ظل طيلة فترة مقامه بإسبانيا غير قابل للوضع الجديد في مناطق الإسلام السابقة، بل ظل محافظا على الجزء الأهم من عاداته وتقاليده الدينية بخلاف العناصر الأندلسية الأخرى، كما حافظ إلى حين جلائه عن إسبانيا على امتيازاته ومميزاته. وما صورة تقاربه وتأقلمه مع وسطه الجديد بنجاح سوى دليلا عن استحالة تحقيقه لأي تعاون مع ألد أعدائه- أي الإسبان- رغم بعض الإشارات التي يحملها المشروع، والموحية برغبات حرناشية (منطقة الاستقرار المختارة/امتيازات عهد فيليب الثاني...).

1 تم توقيع المشروع من طرف شخصيات الضفة اليسرى من الحرناشيين، وهم الحاكم صيرون، وإبراهيم بن شعيب بركاش (سفير السلاويين إلى الأقاليم المتحدة سنة 1629)، وموسى سنتياغو (الكاتب السابق للقائد الزعروري)، ومحمد بلانكو. انظر: Ibid – p 24.

2 أول إشارة إلى بداية التباعد بين سلا الجديد وسلا البالي أتى مباشرة عقب فشل حملة العياشي على طنجة في يونيو 1630، أي بعد حوالي شهر عن دخول الديوان في تجربة للحكم المشترك الأندلسي-الحرناشي. انظر: *Les S. I. H. M.* – 1° série – France – T III – p 194.

3 أبو إبلاق – نفسه – ص 79.

لهذا، نجد أن غياب مشاركة العنصر المتضرر من الطرد، وأيضا من علاقاته ببقية عناصر الوسط الجديد أكثر من غيره يدعونا إلى التعامل بحذر مع هذا المشروع، وبالتالي ضرورة اختبار نوايا المتقدمين به، والذي لا نرى إلا أنه استعمل كورقة في النزاع الأندلسي-الحرناشبي خاصة. إذ في الوقت الذي كانت فيه المفاوضات قائمة بين إسبانيا وأصحاب المشروع، كانت السفن الجهادية ترسو بالميناء محملة بالعديد من الأسرى الإسبان[1]؛ بل وعقب ذلك بأسابيع يتقدم سكان الضفة اليسرى عن طريق الإنجليزي هاريسون باقتراح إلى الأقاليم المتحدة يقدمون فيه خدماتهم من أجل الدخول في حرب ضد إسبانيا[2].

وعلى العموم، كانت سنة 1631 ساخنة على صعيد علاقات الديوان بالدول الأوربية، وتميزت بتدهور بعض ما كان منها جيدا، ونخص بالذكر إنجلترة التي خلفت الأعمال العدائية لقراصنتها ضد السفن السلاوية منذ سنة 1628[3] حنقا في أنفس رجال الجهاد، مما دفعهم إلى اتخاذ تدابير انتقامية ضد مصالحها وتجارها المستقرين بسلا الجديد[4]. ذلك أن تضرر السلاويين وعدم استجابة السلطات الإنجليزية لشكاوى الديوان[5] أجبر هذا الأخير على إصدار أوامره باعتراض سفنها ومصادرتها، رغم مجهودات هاريسون في إبلاغ بلاده بالأخطار الناجمة عن هذا القرار، ونصحه إياها باتخاذ الخطوات المناسبة للحفاظ على جودة العلاقات[6]. وقد كللت مساعيه في الأخير بالنجاح في التوصل إلى اتفاقية بين مولاي الوليد وشارل الأول ترمي إلى نسيان الأعمال العدائية السابقة، وإلى التعاون الملاحي بين الطرفين[7]، علما بأن الضفة اليسرى قد دخلت من جديد في تبعية إسمية للسلطة السعدية.

وقد حاولت فرنسا بلوغ نفس الهدف، وتمكنت من الحصول في سنة 1632 على وعد من السلطان مولاي الوليد بإيقاف عمليات الجهاد ضد ملاحتها لمدة مؤقتة؛ بيد أن

[1] رزوق – نفسه – ص 246.

[2] *Les S. I. H. M.* – 1° série – Pays-Bas – T IV – p 284.
[3] *Ibid* – Angleterre – T III – p 75.
[4] *Ibid* – p 91.
[5] *Ibid* – p 159.
[6] *Ibid* – p 161-62.
[7] *Ibid* – p 174.

قراره كان يفتقر إلى التطبيق العملي. إذ أن تضرر السفن السلاوية وضيق مجال عملياتها من جراء المعاهدات مع الدول الأوربية جعل رياس البحر يقررون عدم الانصياع لقرار السلطان[1]، الأمر الذي أجبر فرنسا على بذل المزيد من الجهود الدبلوماسية من أجل التوصل إلى اتفاق مباشر مع الديوان، دون أن يتكلل ذلك بالنجاح إلا ثلاث سنوات بعد ذلك[2].

[1] Coindreau Op. cit p 180-81.
[2] *Les S. I. H. M.* - 1° série – France – T III – p 502.

رسم لحصار الأميرال راينسبوروه لسلا الجديد

عن: Les SIHM – Angleterre T III

ورغم ارتباط الجهاد البحري بالعلاقات الأوربية، كانت حركيته تعيش فترة انتعاش مهم، مستفيدة من الدعم الذي كانت تحظى به من طرف الأقاليم المتحدة التي حافظت على دورها كمزود عسكري رئيسي لرياس البحر، الشيء الذي عاد عليها بالنتائج الإيجابية، وببروزها كقوة تجارية تحظى بالتقدير وبالاحترام من لدن المجاهدين، وتستفيد من القلاقل التي تعترض الملاحة الإنجليزية المنافسة. غير أن هذه الوضعية ما لبثت أن تغيرت نحو السلب بسبب الدور غير الودي الذي لعبه القراصنة الهولنديون، وفشل الأقاليم المتحدة في وضع حد لاعتداءاتهم على السفن السلاوية؛ فاصبحت تتلقى شكاوى المغاربة باطراد ودون إمكانية إيجاد حلول للتجاوزات الحادثة في هذا الصدد[1]. وقد بادرت إلى إحداث قنصلية قارة في سلا الجديد عين لتسييرها القنصل جوريان فان بيسترفيلت (*J. V. Bystervelt*) في دجنبر 1635، وكان لها أبلغ الأثر في عودة العلاقات إلى مجراها الطبيعي، حيث تمكن من التوصل إلى توقيع اتفاقية صداقة وتعاون مع القاندين القصري ومحمد بن عامر حركات في السنة الموالية[2].

لقد عرف الرياس من جراء هذا التطور الإيجابي ظروفا ملائمة لنشاطهم، كانت نتائجه وخيمة على مصالح فرنسا وإنجلترة بفعل الخسائر التي تعرضت لها سفنهما على أيدي الرياس السلاويين، مما دفع بقواتهما إلى التحرك مجددا من أجل تضييق الخناق على سفن الجهاد، مصدرة في ذلك أحكاما قاسية في حق الرياس الذين سقطوا في أسرهما تصل حد الإعدام[3]، وبتكثيف الرقابة البحرية بالمحيط وملاحقة السفن الجهادية بعد إعلان الحرب على ديوان سلا في أفق إجباره على إطلاق سراح أسرى البلدين وعقد اتفاقية الهدنة وحرية الملاحة[4]. ولتحقيق ذلك نظمت فرنسا حصارا ضد مرسى سلا الجديد سنة 1636، تمثلت أهم نتائجه في إخضاع الأسطول الفرنسي

---

[1] ثمت في هذا الصدد مراسلات عديدة بين الديوان والولايات العامة من أجل استعادة السفن المصادرة من قبل سفن الطرفين، وأيضا من أجل وضع حد للانتهاكات، مثلما لطلب معرفة الإجراءات المتخذة في حق البحارة الهولنديين الذين تعرضوا لسفن سلا. انظر: *Ibid.* Pays-Bas - T III - pp 326-27, 352-54, 368, 404 etc.

[2] Caille "*La petite histoire ...*" - Op. cit - p 102.

[3] *Les S. I. H. M.* 1° serie - Angleterre – T III – p 266.

[4] Penz - Op. cit - p 53-54.

لسفينتين سلاويتين[1]، دون أن يفضي إلا إلى اشتداد عدوانية رياس البحر إزاء المصالح الفرنسية، وإزاء القنصل الذي كاد أن يتعرض للاعتقال لولا حيلولة الحاكم القصري دون ذلك، مقابل وعده بالسعي لاسترداد ما ضاع من رعاياه[2].

لكنه بمجرد فشل الحصار المذكور، شهد مصب أبي رقراق حصارا آخر أدهى وأمر بتدبير من البوارج الإنجليزية أثناء اضطراب الوضع السياسي للديوان سنة 1637، انتقاما للعمليات المنفذة على حساب سفن إنجلترة وشواطئها، والتي رافقها ارتفاع حدة التذمر في أوساط الصيادين والتجار وقاطني المناطق الساحلية ببريطانيا؛ حيث صدر قرار رسمي في بداية السنة يقضي بإرسال حملة بحرية بقيادة الأميرال ويليام راينسبوروه بمهمة القضاء على الجهاد السلاوي واسترداد الأسرى[3]. وبمجرد وصول هذا الأخير قبالة المصب، التحم مع القصبة في قصف مدفعي لم يؤد إلى النتائج المتوخاة، مع استمرار السفن الخفيفة في خرق الحصار،ومباشرة نشاطها الملاحي تحت أنظار السفن الإنجليزية العاجزة عن ملاحقتها[4].

وأمام هذا الفشل وجد راينسبوروه في معاداة العياشي للأندلسيين فرصة لتشديد الخناق على المرسى بالتنسيق معه، وبإمداده بالمدفعية والرجال المحنكين من أجل تخريب السفن الراسية انطلاقا من سلا البالي[5]. وقد ارتقى هذا التنسيق ليأخذ شكل اتفاق بين العياشي وراينسبوروه باسم العاهل الإنجليزي في ماي1637، التزم فيه الطرفان بالتعاون المشترك ضد سلطات الديوان إلى حين استسلامها، مع امتناع كل منهما عن التوافق معها إلا بعد التشاور مع الآخر[6]. بيد أن هذا التنسيق لم يستمر طويلا من جراء الفشل الذي أصاب المفاوضات بين الرياس السلاويين ومحاصريهم، بسبب تشدد العياشي في مطالبه؛ الأمر الذي دفع الأميرال الإنجليزي إلى السعي من أجل التوصل إلى اتفاق منفرد معهم دون موافقة العياشي، خارقا بذلك اتفاقيتهما الثنائية، ومحاولا الاستفادة من الجهود السياسية التي بذلها روبرت بليك لدى السلطان محمد الشيخ الأصغر وعودة الحاكم القصري إلى منصبه، حيث تمكن من الحصول

---

1 *Les S. I. H. M.* – 1° série – France – T III – p 529-31.
2 *Ibid* – p 536-37.
3 *Ibid* – Angleterre – T III – p 276.
4 *Ibid* – p 281.
5 *Ibid* – p 306.
6 *Ibid* – p 284.

على سراح كافة الأسرى الإنجليز الموجودين بالمدينة المحاصرة وفقا لعهود قطعها القصري على نفسه[1]. وكانت بذلك نهاية للحملة الإنجليزية التي حاولت انجلترة تأكيد نتائجها سلميا بمسارعتها إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع الديوان، تمثلت في تعيين جيلز بين (*G. Penn*) قنصلا لها في مطلع سنة 1638[2].

ومن الطبيعي أن تقدم الظروف الحرجة التي كانت الضفة الجنوبية تجتازها خلال سنة 1637 فرصة لبروز الأطماع الأوربية مجددا بنية احتلالها؛ ذلك أنه أثناء حملة راينسبوروه برزت لدى المسؤولين الإنجليز فكرة الاستفادة من نجاح الحملة بتطويره إلى تحكم نهائي في المصب، حيث في غشت من نفس السنة راسل كاتب الدولة قائد الحملة في شأن احتلال القصبة[3] دون أن تعرف الفكرة طريقها نحو التنفيذ. على أن الطرف الذي كان أقرب إلى الاستفادة من الوضعية الحرجة للديوان كان هو العاهل الإسباني، ذلك أن ضغط المجاهد العياشي على سلا الجديد، والقلاقل التي أحدثها رجوع الحرناشيين المبعدين إلى المدينة، والتي كان من بين نتائجها اغتيال الحاكم القصري، قد دفعت الأندلسيين إلى التفكير من جديد في تسليم القصبة[4]، وكاد ذلك أن يتم لولا المعارضة التي أبداها القائد السعدي مراد العلج، والتي أفشلت مخطط الأميرال الإسباني الدوق دو ميدينا سيدونيا سنة 1638[5].

لقد دعمت هذه الوضعية موقع المجاهد العياشي على مستوى العلاقات الدولية، وأضحى في نظر الأوربيين القوة الرئيسية بالمنطقة، وشجع دولهم على نسج علاقات وطيدة معه، بما في ذلك الأقاليم المتحدة التي انحاز قنصلها إلى صفه في صراعه ضد الأندلسيين، بشكل جعل السلطة السعدية المتحكمة إسميا في الضفة الجنوبية للمصب تطالب حكومته بوضع حد لتصرفاته التي منعت رعاياها بالمنطقة من التوصل بالإمدادات المبعوثة إليهم[6].

---

[1] *Ibid.* – p 339

[2] *Ibid.* – p 389

[3] Caillé " *La ville de Rabat* … " – Op. cit – p 242.

[4] جاء في رسالة القنصل الفرنسي دي راستان (*G. de Rastin*) في يونيو 1639 إلى عاهله أن ملك اسبانيا بعث في يوليو من السنة السابقة مؤنا وذخائر وثماني سفن مجهزة بخمسمائة جندي، على أمل أن يتخلى له أندلسيو القصبة عن هذه القلعة. وخلص في نهاية رسالته إلى استحالة نجاح المحاولات الجزرية في هذا المجال.
Les S I H M – 1° série – France – T III – p 585-86

[5] يشير كايي إلى أن الحاكم الجديد للمدينة: عبد الله بن عبد الله القصري كان مستعدا للموافقة على تسليم المدينة لولا اعتراض مراد العلج. انظر: Caillé – Op. cit – p 242.

[6] *Les S I H M* – 1° série – Pays-Bas – T IV – p 477-78.

وأمام عدم التفات الأقاليم المتحدة إلى هذه الشكاوى لم يجد قواد القصبة بدا من نهج أسلوب عدائي ضد الهولنديين، وتطور ذلك ليجعل الحليفين السابقين على شفا حرب شبه معلنة[1]، لا سيما وأن العياشي قد حرص على تطوير علاقاته بهولندة، وبالإبقاء عليها كمصدر تموين عسكري أساسي، عاملا على إطلاق سراح أسراها المتوفرين في مناطق نفوذه بغية إظهار حسن نواياه إزاءها[2]. ويعتقد أن فشله في تحقيق نصر حاسم على الأندلسيين من جهة، وكثافة عمليات رياس سلا ضد السفن الهولندية، من الدوافع التي أجبرت الأقاليم المتحدة على إعفاء قنصلها المذكور من مهامه في سنة 1638[3].

وبمجرد انتهاء فترة الضغط الشديدة هذه التي لم تفلح في ثني عزم رياس الجهاد البحري، بادر هؤلاء مجددا إلى تجميع قواتهم الملاحية، وإلى انطلاقهم في عمليات أكثر جرأة عما سبق، مكتسحين بحر المانش برغبة في الانتقام من إنجلترة، وفي الاقتصاص للخسائر التي ألحقها بهم الأميرال راينسبوروه؛ وسرعان ما امتلأت مطامير سلا بالأسرى الإنجليز بعدما كادت أن تفقدهم تماما عقب اتفاقية 1637[4]. كما تعرضت سفن الأقاليم المتحدة بدورها لهجماتهم الشرسة، بشكل جعل أساطيل هذه الأخيرة تقابلهم بالمثل[5]، رغم أن الهجوم السلاوي كان يبدو بمثابة رد فعل محدود هادف إلى إجبار هذه الدولة على العودة بعلاقتها بالديوان إلى صورتها الطبيعية[6].

أما إسبانيا فإنها ظلت لا تحيد عن مناوراتها السياسية بالظهور بمظهر الدولة الصديقة للأندلسيين، مستفيدة من سوء علاقاتهم بباقي القوات الأوربية الأخرى، وتضررهم المتواصل من حصار العياشي ورغبته في القضاء على سلطتهم؛ ولذلك عمدت إلى إصدار الأمر إلى الأميرال الإسباني تطلب منه التعجيل بإنقاذهم من الحصار المذكور في

---

[1] Caillé:" *La petite histoire*... " – Op. cit – p 103.

[2] سعى التاجر اليهودي يوسف كوهين في مارس 1639 إلى التعريف بقوة العياشي ونواياه في ربط علاقات جيدة مع الأقاليم المتحدة، مذكرا بمطالب العياشي المبعوثة عن طريق سفيرها في تطوان بنيامين كوهين، والمتمثلة في مائتي قنطار من بارود المدافع بسعر مقبول. أنظر: *Les S. I. H. M.* –1°série – Pays-Bas – T IV – p 583-84

[3] *Ibid* – p 478 note.

[4] *Ibid* – Angleterre – T III – p 546 note.

[5] *Ibid* – p 546.

[6] راسل قواد القصبة الأقاليم المتحدة في أكتوبر 1643 يخبرونها أن ترخيصهم لرياسهم بمهاجمة سفنها إنما كان رد فعل عن دعمها لحصار العياشي، وعدم ردها على شكاواهم *السابقة*. *Ibid* – Pays-Bas – T V – p 45.

فبراير 1641، ساعية من وراء ذلك إلى التمركز في القصبة[1]. ويبدو أن تطور التنافس بين محمد الحاج الدلائي والمجاهد العياشي الذي انتهى بمقتل هذا الأخير في أبريل 1641 قد حال دون تتمة الاتصالات الإسبانية-الأندلسية، بدخول عموم المنطقة تحت نفوذ الإمارة الدلائية، التي سوف تؤسس اتجاها جديدا في العلاقات بين مصب أبي رقراق والدول الأوربية بإشراف الأمراء الدلائيين عليها مباشرة.

[1] رزوق – نفسه – ص 243.

الفصل الثالث: مرحلة استقرار النشاط الجهادي

اعترت سلطة المجاهدين ضغوط سياسية محلية متمثلة في النزاع الدائر بين عناصرها من أجل إقصاء بعضهم البعض من موقع التسيير السياسي والاستفادة الاقتصادية، خلقت تجاذب هذه الأطراف المتنازعة بين الاستقلال الذاتي والانتصار لقوات سياسية أخرى طامعة في بسط نفوذها على المنطقة، شكل المجاهد العياشي والسلطان السعدي شقيها المتعارضين. ولم ينته ذلك دون أن ينعكس جليا على الاهتمامات الأوربية بها لتأثيرها على ساحة الملاحة العالمية في المحيط الأطلنتيكي، الشيء الذي جعل الديوان يعيش مرحلة مليئة بالمبادرات الدبلوماسية والعسكرية الأوربية، ويدفع بالجهاد البحري إلى التوقف بصورة شبه عملية، أو إلى تقليص حجم نشاطه خلال عدة مواسم (1629، 1630، 1637، 1639) نتيجة حصارات العياشي البرية والحملات الأوربية البحرية.

وإذا كان الدلائيون قد اقتصر دورهم على العموم على المشاركة في توجيه أحداث المصب بصفة غير مباشرة بانحيازهم إلى العياشي، وفي اضطلاعهم بمهمة عرقلة تأثير السلطة السعدية على ديوان المجاهدين ومنع وصول نجداتها إليهم؛ فإن وصول محمد الحاج إلى خلافة والده على رأس الزاوية سنة 1636م، وطموحه السياسي من أجل بسط سلطانه على كافة المناطق التي ضعف فيها شأن السلطان السعدي، الذي تأكد منذ انتصار الدلائيين على جيشه في معركة أبي عقبة على ضفاف واد العبيد (1638م)[1]، سيجعل تحالفه مع العياشي يعرف تفسخا تدريجيا بفعل تضارب مصالحهما السياسية.

فقد أصبح لزاما على محمد الحاج لتثبيت سلطانه الامتداد نحو الغرب، وتملك أحد مراكزه الساحلية على الأقل الذي يمكنه من إبراز سمته كقوة رئيسية أمام القوات الأوربية، ومن وراء ذلك الحصول على دعمها العسكري المجبرة عليه حفاظا على مصالحها؛ في وقت بدت له الأهمية المتعاظمة لمصب أبي رقراق، سواء من حيث دورها العسكري المذكور لتوفرها على مختلف الأسلحة المتطورة ولتنشيط تجارة التهريب بها، أو من حيث أهميتها كمصدر تمويلي هام جدا (مداخيل الجهاد، ازدهار

---

[1] حجي – نفسه – ص 150-52.

التجارة الخارجية...)[1]. وقد أتت مساعي الأندلسيين لديه سنة 1639م من أجل التدخل في نزاعهم مع العياشي ورفض هذا الأخير الوساطة الدلائية فرصة للتملص من التحالف السابق، وتبريرا كافيا للمضي في تنفيذ حلمه، منخرطا ضد العياشي في معارك لم تنته إلا باغتيال المجاهد المذكور في 1641م[2]؛ حيث أضحت الطريق معبدة في وجه الأمير الدلائي للسيطرة على ضفتي أبي رقراق، ولإخضاع السلطة الجهادية لنفوذه السياسي[3].

1_ الاستقرار السياسي للمصب

إن استدعاء الأندلسيين للتدخل الدلائي سوف يجلب للمنطقة سيدا أكثر رغبة في السيطرة عليها، وأكثر حضورا لممارسة السلطة فيها، جاعلا قصبة سلا الجديد_ المقر السابق للديوان– مركزا للحاكم الدلائي: الأمير عبد الله بن محمد الحاج[4]. وكنتيجة لذلك فرض الإشراف الدلائي المباشر على منطقة المصب استقرارا سياسيا أكثر من ذي قبل، وفر لمواسم الجهاد البحري ظروف عمل جيدة، دفعت بعض المؤرخين إلى اعتبار هذه الفترة الأكثر خصوبة ومردودية في تاريخ سلا الجديد كعاصمة للجهاد البحري المغربي[5]. فمنذ البداية سارع الدلائيون إلى الاعتماد على العنصر المحلي الأكثر وثوقا به من الأندلسيين، منتدبين الأمين سعيد الجنوي للنيابة عنهم على الضفتين[6] بمساعدة قائدين تحت إشرافه، هما: أبو الطيب عبد الرحمن عبدون على سلا الجديد، والحاج يوسف السنسياض على القصبة؛ إلا أن اتساع مسؤولياته جعلته ينتدب لقيادة سلا البالي عامر بن محمد، ليتفرغ للشؤون العامة ولتنفيذ السياسة الدلائية بالعدوتين[7].

وقد لوحظ عقب ذلك بثلاث سنين (1644م) أن المنطقة عموما قد تركزت بيد الأمير عبد الله، الذي لقب في المصادر الأوروبية " أمير سلا "[8]، حيث يسود الاعتقاد

---

[1] Brignon- Op. cit – p 225.

[2] نفسه – ص 155-57.

[3] Coindreau – Op. cit – p 46.

[4] Brignon – Op. cit – p 226.

[5] Coindreau – Op. cit – p 176.

[6] *Les S. I. H. M.* – 1° série – Pays-Bas – T V – intro. p XXV.

[7] حجي – نفسه – ص 173.

[8] Coindreau – Op. cit – p 46.

بأن هذا التعديل قد طرأ لرغبة محمد الحاج في الإشراف المباشر على العلاقات الخارجية من خلال تنصيب ابنه على رأس ولاية المنطقة[1] من جهة، ولغايته تثبيت سلطته نهائيا على منطقة الغرب من جهة أخرى، لا سيما وأن فلول المجاهد العياشي قد التفت حول ابن هذا الأخير، واصطدمت بالقوات الدلائية على ضفاف واد الطين سنة 1643م[2]. أضف إلى ذلك إن الدلائيين كانوا على علم برغبة الأندلسيين في استعادة استقلاليتهم التامة، ومعاودتهم الاتصال بمحمد الأصغر السعدي وبأتراك الجزائر أيضا.

ولهذا سبق للدلائيين أن ألبوا حرناشيي سلا الجديد ضد أندلسيي القصبة، ودفعوهم إلى مهاجمتها برا، وعززوا ذلك بحصارها عن طريق البحر بإغراق سفينة عند مدخل النهر، إلى أن اضطر المحاصرون إلى الاستسلام، حيث بادر محمد الحاج إلى طردهم من القصبة[3]، ونصب ابنه المذكور على رأس القيادة العليا للمصب. وتتميما لسياسته حاول محمد الحاج تجميع فاعليات المنطقة تحت تصرف نجله، حيث أقر الأمين الجنوي نائبا له وأمينا لسره، وجعل الأمور يبث فيها في مجلس استشاري يجمع ابنه بأعيان العدوتين، كما جعل عددا من الأندلسيين يشكلون كتابة الولاية لحاجة العلاقات الخارجية إلى خبرتهم ومعرفتهم باللغة الإسبانية[4]. وقد ساهم هذا في تدعيم الاستقرار السياسي للمنطقة وأصبحت نتائجه تدعم موقع الدلائيين بما وفرته من زيادة في مداخيل الجهاد وفي أرباح التجارة، مثلما في تحقيق كفايتهم من الأسلحة ومن ذخائر الحرب المؤمنة من طرف التجار الأوربيين، واليهود الأندلسيي الأصل الذين حافظوا على علاقات بإخوانهم المطرودين من إسبانيا إلى الأقاليم المتحدة، مما حتم على الدلائيين نسج علاقات أكثر متانة مع هذه الأخيرة[5].

وقد نعم مصب أبي رقراق خلال الفترة الممتدة من سنة 1641 إلى 1660 بهدوء سياسي واجتماعي، موفرا بذلك فرصة استقرار لعمليات الجهاد البحري في مستوى هام؛ ولم يعكر صفو ذلك إلا اضطرابات خفيفة حدثت سنة 1650 تأثرا بأحداث

[1] نفسه – ص 167.
[2] نفسه – ص 158.
[3] نفسه – ص 174.
[4] نفسه – ص 175-76.
[5] Brignon – Op. cit – p 225.

سياسية بعيدة عن المنطقة[1]. وأتى نجاح الدلائيين في احتواء كافة عناصر المنطقة نتيجة تحكمهم في توجهها السياسي العام، مع تمتيعهم المجتمع الجهادي بشبه استقلال ذاتي مكنه من الحفاظ على خصوصياته[2]، إلى درجة صار معها رياس سلا يشكلون القوة الأكثر مهابة في البحر[3].

فقد وعى الدلائيون عند سعيهم إلى التطويع النهائي للمنطقة ضرورة التحكم في العنصر الأندلسي المتعود على عدم الخضوع والاستسلام لسلطة محلية تشتد حدة خلافه الحضاري معها؛ فكان عليهم مواجهة مناوراته والتصدي لها بقوة، كما فعلوا في سنة 1644م حين أخرجوا الأندلسيين من القصبة ووزعوهم بين خصومهم الحرناشيين والأهالي على عدوتي المصب بغية إضعاف شوكتهم[4]، مما مكنهم من درا خطورة تمردهم، إلى حين قيام ثورة بني جنسهم بفاس سنة 1650م حيث استغلها الأندلسيون لإعلان الثورة من جانبهم في سلا الجديد بهدف التحرر من القبضة الدلائية.

ولم يؤد نجاح محمد الحاج في فرض سيطرته على الوضع إلا إلى كبت مؤقت للطموح الأندلسي الذي راح منذ ذلك الوقت يظهر نواياه بشدة، وخاصة خلال فترة الأزمة الاقتصادية الحادة (1651-53م)[5] ، وما تلاها من مجاعة ووفيات أثرت سلبا على معنويات رياس البحر[6]، ومن ثم ارتفاع حدة تذمرهم من السياسة الدلائية، إلى درجة صاروا معها لا يكنون أي احترام لأمير سلا: سيدي عبد الله، حسب شهادة القنصل الهولندي[7].

وقد كانت هذه الفترة تشهد بداية انهيار السلطة الدلائية وسلبية تطورها في منطقة مصب أبي رقراق، ببروز النزاعات العسكرية من جديد بالمنطقة سنة 1659م،

---

[1] يتعلق الأمر بثورة أندلسيي فاس بقيادة عبد الكريم الليريني أثناء الصراع الدلائي-العلوي. انظر: رزوق – نفسه- ص 204.

[2] Caillé:" La ville de Rabat… " – Op. cit – p 216.

[3] Coindreau – Op. cit – p 47.

[4] رزوق – نفسه – ص 203.

[5] القادري – نفسه – الجزء الثاني – ص 67.

[6] كتب القنصل الهولندي دو فريز رسالة من سلا في 3 أكتوبر 1653 جاء فيها:" بالنسبة لهذا البلد فإنه في وضعية سيئة جدا نتيجة الموسم الرديء للحصاد خلال السنتين أو السنوات ثلاث الأخيرة؛ والوفيات مهمة في صفوف السكان، ففي كل يوم توجد الجثث ملقاة في الشارع. ولم تعد لهذا البلد أكثر من اربع سفن جهادية". انظر: *Les S. I. H. M.* – 1° série – Pays-Bas – T V – p 352.

[7] *Ibid* – p 359.

استغلها سكان الضواحي ليقوموا من جهتهم ضد الدلائيين، خالقين بذلك جبهة جديدة تستنزف قوتهم، ومقدمين لأهالي سلا الجديد فرصة التقدم إلى مشارف القصبة[1] ومحاصرة الأمير عبد الله بها في العام الموالي. وقد راح الوضع يوحد بذلك بين سكان الضفتين ضد الوجود الدلاني، إذ في الوقت الذي شدد فيه أندلسيو سلا الجديد حصارهم المباشر للقصبة، كان حلفاؤهم بسلا البالي يقصفونها بالمدفعية الثقيلة[2]، لامسين في اندلاع ثورة الخضر غيلان ودحره لقوات محمد الحاج في معركة بوحريرة أكبر دعم وتوجيه لانتفاضتهم ضد القصبة[3].

وسرعان ما ساءت وضعية المحاصرين وغلت أسعار الأقوات، مما زاد من مخاوف الأمير عبد الله ليس في فقدان سيطرته على المنطقة فحسب، بل أصبح هاجسه الأساسي يتمثل في الدفاع على سلامته الشخصية[4]، وفي النجاح في الخروج من القصبة، وهو ما جعله يستنجد بالحاكم الإسباني لسبتة، مقترحا عليه تسليم القصبة مقابل نقله إلى الجهة التي يود النزول بها من شواطئ المغرب. إلا أن ارتباط الإسبان بحلف صداقة مع الخضر غيلان المسيطر على منطقة الشمال الغربي دفعتهم إلى رفض الاقتراح، وإطلاع غيلان عليه. وأمام ذلك لم يجد عبد الله بدا من التقدم بنفس المقترح إلى العاهل الإنجليزي، مقابل تمكينه من معدات حربية[5] بمقدورها الدفاع عن حياته ومجابهة محاصريه.

ويبدو أن الدخول المباشر لغيلان في حصار القصبة- التي ظلت صامدة تحت قيادة أحمد الجنوي بعد نجاح الأمير الدلاني في مغادرتها سنة 1661م- قد أصبح يعجل بسقوطها، بحصوله على الدعم العسكري الإنجليزي المتمثل في عشر سفن حربية[6] عرقلت كل إمكانيات تموينها من جهة البحر، مما أجبرها على الاستسلام

---

[1] *Ibid.* p 613-14.

[2] كتب الطبيب الهولندي اوليفييه دوبير (*O. Dopper*) في مذكراته سنة 1660:" دخل اندلسيو سلا الجديد والبالي في معارضة رجال القصبة المكونين من الفي جندي سوسي ومن مناطق اخرى بقيادة احمد الجنوي. وفي 10 فبراير حاصر السكان القصبة، وبنوا في سلا الجديد عدة أبراج ليوجهوا من خلالها يوميا رشقات البنادق على سكان القصبة. وفي الوقت ذاته كان سكان سلا البالي يقصفونها بالمدافع الكبيرة، بيد ان سكان القصبة كانوا يردون بمدفعيتهم وبنادقهم على الأحياء والابراج، الشيء الذي كان يؤدي إلى مقتل اعداد من السكان". انظر: *Ibid.* p 625

[3] Brignon. Op. cit. p 226.

[4] *Les S. I. H. M.* 1° série – Pays-Bas – T V - p 616-17.

[5] رزوق – نفسه – ص 207.

[6] *Ibid.* 2° série France – T I – p 23.

للخضر غيلان سنة 1664م[1]. وبمقال ذلك أقر المجاهد غيلان القائد الجنوي في منصبه كحاكم للقصبة لما لمس فيه من شجاعة وبطولة[2]، ثم ما لبث أن استبدله بأخيه إبراهيم غيلان بعد طرده لجنود سوس من أجل تثبيت سلطته وتقوية نفوذه بها.

ومن جهة أخرى سمح غيلان للحرناشيين والأندلسيين بالعودة إلى نمطهم السياسي، بانتخاب قائدين جديدين على مركزي المصب، هما: عبد القادر مورينو على سلا الجديد، والحاج محمد فنيش على سلا البالي، واللذان بديا طامحين إلى لعب دور سياسي أكثر مما رسمه لهما غيلان، فنشبت مجددا منازعات في المنطقة أدت سنة 1665 إلى انتداب قائدين أكثر إخلاصا للمجاهد غيلان، هما: عبد القادر روكسو، وأحد أبناء عبد القادر صيرون[3].

والواضح أن نفوذ غيلان كان أضعف من أن يواجه الطبيعة الأندلسية التي لا تستقر على قرار مادامت لم تبلغ مستوى الاستقلال الذاتي؛ ولذلك ظلت الفوضى السياسية مستعرة في مدن أبي رقراق، وتختلف حدتها حسب بعد أو قرب المجاهد غيلان منها، إلى أن سقطت في يد مولاي الرشيد سنة 1666م. وكان لهذه الوضعية دور سلبي في تطور المواسم الجهادية، وفي عرقلة نموها لبلوغ الصيت الذي حققته خلال النصف الأول من القرن[4]، وهو ما سيحاول الملوك العلويون تداركه تحت إشرافهم وتوجيههم في المرحلة اللاحقة.

2 ـ انتظام مواسم الجهاد

أظهر التغيير السياسي الذي أحدثه النفوذ الدلائي في المنطقة حاجة الرياس إلى استقرار دائم، ووضعية اجتماعية آمنة بمقدورها أن تسمح لهم بالعمل بشكل متطور، اعتبارا لوحدة الهدف المتمثل في المزيد من المغانم وفي تقوية الأسطول؛ وهو ما كان غير متاح سلفا بسبب انشغال عناصر الجهاد البحري من ممولين وبحارة بالاضطراب السياسي السائد طيلة فترات هامة من عهد الديوان، مع ما شكله من عرقلة للمسار الطبيعي لمواسم العمليات.

---

[1] *Ibid* – 1° série – France – T III – p 702-03.
[2] *Ibid* – Pays-Bas – T V – p 625 note.
[3] نفسه – ص 208-09.
[4] Brignon – Op. cit – p 231.

الفترة ولهذا، اتى دخول المصب تحت السلطة الدلائية ليشكل طيلة هذا العهد المرحلة الأكثر انتظاما ومردودية في تاريخ الجهاد البحري السلاوي، عرف خلالها توسعه الناجح والقوي. وولد ذلك انعكاسا واضحا على الملاحة العالمية، ارتفعت معها ضرائب التأمين على البضائع المنقولة بحرا في مختلف موانئ أوربا الغربية لتبلغ أسعارا خيالية تصل إلى 40 % من القيمة الإجمالية للحمولة، كما ولدت العمليات السلاوية مشاكل عويصة لأصحاب السفن بتقلص الطلب على الشغل في صفوف البحارة، ولم يعد بمقدور المجهزين توفير الطواقم الضرورية للمراكب[1]، وارتفعت أجور الراغبين في العمل، وكان ذلك سببا في ارتفاع تكاليف الملاحة التجارية، وعبئا ثقيلا على اقتصاديات دول أوربا الغربية من جراء هذا الضرر الذي لحقها من ضربات رياس شمال إفريقيا، وعلى رأسهم رياس سلا الذين كانوا ينعتون بأنهم الأكثر خطورة من بينهم[2].

بمجرد التخلص من العياشي سنة 1641 سارع الرياس إلى تنشيط عملياتهم تفاديا للكساد الذي اعتراها منذ سنة 1637 من جراء هجمات العياشي من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة رغبة البوارج الأوربية في الانتقام لخسائر دولها، بانحيازها إلى أمير سلا البالي، وبمبادرتها إلى عسكرة المحيط، حيث اتسمت المرحلة الجديدة بملاحقة السفن السلاوية لمختلف الأساطيل الملاحية بما فيها سفن الحلفاء الهولنديين، الشيء الذي أجبر الأقاليم المتحدة على مكاتبة قواد سلا للحيلولة دون استمرار تلك التجاوزات في حق مصالحها ورعاياها[3].

ولا يعني هذا أن الدول الأوربية قد وقفت مكتوفة الأيدي أمام الظهور المتجدد والفعال لأسطول الجهاد، بل عمدت من جانبها إلى الرد بالمثل بمطاردة كل مراكب سلا الجهادية والناقلة أيضا[4]، برغبة منها في الحصول على أسرى مماثلين قد يستغلون في عمليات التبادل بالأسرى المسيحيين. بيد أن هذا لم يضعف الطموح السلاوي وإنما زاده إصرارا، لا سيما وأن التنسيق بين سلا والجزائر قد أضحى أكثر متانة، وأصبح مرسى أبي رقراق مركز استقبال وتموين لسفن جهاد هذه الأخيرة ومركزا لتصريف

---

[1] Coindreau - Op. cit – p 183.

[2] Brignon - Op. cit – p 230.

[3] *Les S I H M.* – 1° série – Pays-Bas – T V – p 27.

[4] يقول القادري في نشر المثاني:" وجاء خبر أسر أناس في البحر قصدوا الحج فوق الماء وذلك في رجب 1053 هـ ثم نجاهم الله، بعضهم بالفداء، وبعضهم دون الفداء بالقرب ". انظر: القادري- نفسه - الجزء الثاني - ص 28.

مغانمها[1]، وبالتالي صار لزاما على البحريات الأوربية مواجهة هذا الحلف الجهادي القوي النتائج[2].

ورغم تناقض المصالح بين الرياس والحكام الدلائيين لرغبة الأخيرين في إقرار علاقات خارجية جيدة تسمح لهم بتنظيم تجارة مستقرة قادرة على توفير مداخيل قارة، وهي رغبة تعاكس غايات الجهاد البحري المعرقل لجودة العلاقات، والمؤثر سلبا على استقرار التجارة الخارجية، مع خضوع عملياته للتوقف الاضطراري كلما تحركت أساطيل الردع الأوربية في حملات عدائية ضد المصب؛ فإن أسطول الجهاد قد عاد للبروز بقوة لا بأس بها سنة 1647، تمثلت في توفره على عشرين قطعة عاملة، مما كان يرعب المراقبين الأوربيين[3]، ويجعلهم يتخوفون من حجم الخسائر التي بإمكانها إلحاقها بالبحريات التجارية.

وبالفعل، غنم رياس الجهاد السلاوي في غضون ستة أسابيع سنة 1648 تسع سفن من مختلف الجنسيات[4]، رغم الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الدول الأوربية لتحجيم قوة الجهاد، والتي لم تزد الرياس إلا عزيمة وإصرارا على مواصلة عملياتهم الناجحة، بشكل أجبر الدول المتضررة على تطوير أساليب الردع والمواجهة، مخصصة في ذلك أسلحة جديدة، ومراقبة متواصلة للممرات البحرية وخاصة في بحر الشمال، إلى جانب تبنيها لوسائل تقليدية تتمثل في الحملات البحرية، وفي الحصارات العسكرية لمصب أبي رقراق، وفي بذل الضغوط الدبلوماسية لقطع اتصالاتهم بالرياس الآخرين في شمال إفريقيا[5].

وتنفيذا لذلك، كانت سنة 1649م نهاية لعهد التوافق بين الأقاليم المتحدة وسلا، ولم تعد الأولى تبدو بمظهر الحليف غير المباشر للرياس، حيث اضطرت للتدخل العسكري ضد مصب أبي رقراق من أجل إجبار رجاله على القبول باتفاقية سلم بين الطرفين تكفل لسفنها الملاحة الآمنة، وهو ما توصلت إليه في شتنبر من السنة الموالية بعد حصار شديد للمرسى[6]. ونص الاتفاق المذكور على التزام سلا بعدم القيام بأي

[1] *Les S. I. H. M.* – 1° série – Pays-Bas – T V – p 114-15.
[2] Coindreau – Op. cit – p 80-81.
[3] *Les S. I. H. M.* – 1° série – France – T III – p 637-38.
[4] *Ibid* – Pays-Bas – T V – p 139-40.
[5] *Ibid* – p 175-76.
[6] *Ibid* – p 203.

أعمال عدائية ضد الملاحة الهولندية انطلاقا من مرساها، ليس من طرف سفنها فحسب، وإنما أيضا من طرف السفن الجزائرية أو التونسية أو الطرابلسية المبحرة منها، كما تلتزم فيه بحظر تصريف المغانم الهولندية بأسواقها، وبتقنين الجهاد البحري بمنع سفن الجهاد من ممارسة عملياتها إلا بعد تقديم ضمانات كافية عن الخسائر التي يمكن أن يقترفها بحارتها[1].

وكما دأب عليه السلاويون، كانوا كلما أذعنوا لمهادنة إحدى القوات الأوروبية يوجهون عملياتهم بكثافة ضد باقي الدول الأخرى؛ وهكذا أدى السلم مع الأقاليم المتحدة إلى استفحال تضرر السفن الإنجليزية، وإلى سقوط عدد كبير من بحارتها في الأسر؛ مما دفع إنجلترة إلى قطع صلاتها بالمغرب[2]، وإلى تطبيق حضر اقتصادي عليه، رغم أن هذه الفترة (1651م) تبرزها الوثائق بمثابة فترة ركود للعمليات الجهادية، حيث لم يتعد عدد السفن العاملة أكثر من عشرة قطع[3]، وكانت نتائج نشاطها محدودة من جراء الإجراءات الردعية المتشددة خلال سنتي 1651 و1652م، والتي عاصرتها أوضاع مضطربة داخلية، انعكست سلبا على مختلف ميادين العمل في المنطقة إلى حدود سنة 1653م.

لقد خرج النشاط السلاوي من هذه الأزمة نشيطا، وحقق رجاله نتائج جيدة أعادت المنطقة إلى صدارة الاهتمام الدولي[4]، لا سيما وأن الرياس قد ابتكروا خططا جديدة تمكنهم من العمل بحرية ضد كافة السفن، بما فيها تلك التي فرضت عليهم دولها سلما إجباريا. وتمثل هذا في اعتمادهم على مخادعة السفن للسيطرة عليها دون المساس ببنود السلم، عن طريق التنكر في هيئة رياس الجزائر للدفع بالبحارة إلى الفرار من على متنها وبالتالي إفراغها من الرجال، مما كان يخلق للقناصل وللمراقبين صعوبة المطالبة باستردادها[5]. وقد كانت هذه الأساليب بمثابة رد فعل عن التجاوزات المرتكبة من طرف القباطنة والقراصنة الأوروبيين في حق السفن السلاوية، وخاصة الهولنديون

1 *Ibid* – p 242.

2 حجي – نفسه – ص 182.

3 *Les S. I. H. M.* – 1e série – Pays-Bas – T V – p 290.

4 *Ibid* – p 357-58.

5 *Ibid* – p 391-92.

من بينهم، والتي لم تتمكن مراسلات القناصل من وضع حد لها[1]. ولذلك ارتفعت قيمة الخسائر الهولندية خلال ثلاثة مواسم فقط إلى أكثر من مائة وتسعين ألف فلورين[2]، رغم التزام الطرفين باتفاقية السلم لسنة 1651م.

ومن المرجح أن يكون حجم خسائر الدول الأخرى التي لا ترتبط معها سلا بأية اتفاقية أكثر ارتفاعا، وأساسا إنجلترة التي بدأت تفقد سمعتها كصديقة تقليدية لرياس سلا مع بروز أطماعها حول بعض المراكز الساحلية للمغرب، فأضحت سفنها طرائد مفضلة للمجاهدين بصورة أجبرتها على القيام بحصار المصب على يد الأميرال روبرت بليك (*Blake*) من أجل إطلاق سراح الأسرى، وعقد اتفاقية سلم وحرية التجارة، وذلك في غشت 1656[3]. ولم يؤد هذا إلى نتائج ملموسة إلا بعد سنة من ذلك، وبمبادرة من محمد الحاج الراغب في توطيد عرى الصداقة مع الحاكم الإنجليزي كروميل (*Cromwell*)[4]، الذي ما اندفع إلى ذلك إلا بعدما بدأت ردود الفعل الأوربية الأخرى تحرز نجاحات متميزة باعتمادها لأساليب مواجهة متعددة، من حصارات إلى ملاحقات للسفن الجهادية، وإلى ابتداع أساليب تواصل بحرية جديدة مكنت السفن الأوربية من مداراة خطر السقوط في شراك الرياس السلاويين[5].

إن الجهاد البحري في نهاية العهد الدلائي قد تأثر كثيرا بالضعف السياسي الذي لحق بسلطة محمد الحاج، فصارت المبادرة لفائدة القوى الأجنبية أمام تقلص فعالية الأسطول السلاوي، إلى درجة أن الرياس المتعودين على التحرك بكل حرية واستقلالية قد فقدوا هاته الخصوصية مع التقنين الذي طال الميدان الجهادي، وأصبحوا بذلك عرضة لتجاوزات السفن الأوربية رغم قانونية وضعهم الملاحي. فقد وقعت حادثتان تعرض لهما اثنان من رياس سلا، أولهما الرايس علي مارشيك الذي تم أسره من طرف القبطان الهولندي براكل (*Brakle*) قرب تطوان سنة 1657م، باعتباره عاملا في صفوف الأسطول الجهادي الجزائري[6]؛ وثانيهما الرايس أحمد القرطبي

---

[1] تذكر رسالة موجهة من طرف القنصل دو فريز في شتنبر 1654 الأخطار المحدقة بالتجار الهولنديين في سلا من جراء استيلاء القبطان الهولندي كورنليس طرومب (*C. Tromp*) على سفينة سلاوية، وإقدامه على بيعها في ميناء قاديس. انظر: *Ibid* – p 416.

[2] *Ibid* – T VI – p 96.

[3] Coindreau – Op. cit – p 186.

[4] حجي – نفسه – ص 183.

[5] *Les S. I. H. M.* – 1° série – Pays-Bas – T VI – p 268.

[6] Coindreau – Op. cit – p 81.

الذي تعرض للحادثة المشهورة سنة 1658م المعروفة بحادثة السفينة " النبي دانيال"، والذي رغم توفره على الجواز القانوني المسلم من طرف القنصل الهولندي تمت مهاجمته من طرف قبطان هولندي، وأدى ذلك إلى مقتل وأسر طاقم سفينته وإحراقها، ضدا عن بنود اتفاقية السلم الموقعة في السنة الأسبق بين الأقاليم المتحدة وسلا. وقد دفع هذا التجاوز السلطات الهولندية إلى تجريم القبطان المذنب، والحكم عليه بأداء تعويضات للرايس القرطبي[1].

وتقدم هذه الأمثلة نماذج حية للتضعضع الذي بدأ يطول الجهاد البحري إبان عودة النزاعات السياسية إلى مصب ابي رقراق، والانشغال المجدد للرياس بالأزمة المستفحلة في المنطقة منذ سنة 1660، بحيث ترك ضعف مساهمتهم المجال مفتوحا لرياس الجزائر الذين كثفوا انشطتهم قبالة الساحل المغربي، منفذين عمليات هامة جعلت القنصل الهولندي يصفهم بأنهم:" هم الآن أسياد هذا المكان"[2]. وقد تواصل ابتعاد الرياس السلاويين عن مسرح العمليات مع استمرار حالة الفوضى في المصب، إلى حين تثبيت غيلان لنفوذه في المنطقة، وبداية استتباب الأمن بها، دافعا بالأوربيين إلى عودة تخوفهم من انطلاق المواسم الجهادية مجددا في ظل عودة الظروف الملائمة[3].

3_الصراع البحري السلاوي الأوربي

أصبح مفروضا على الدول الأوربية أن تواجه الجهاد السلاوي بتصعيد جديد، خاصة منها صاحبتا الريادة في الملاحة الأطلنتيكية: الأقاليم المتحدة وإنجلترة. وقد نهجت في ذلك مختلف الأساليب المتداولة آنذاك للتأثير على مسيرة هذا النشاط الذي يتغذى من تضرر مصالحها التجارية، بتبنيها للنهج الدبلوماسي في التعامل مع الأمير الدلائي الراغب بدوره في الحظي باعتراف دولي على غرار السلطان السعدي وأبي حسون السملالي، لما يمثله ذلك من تدعيم لسلطاته الداخلية، ومن تنمية لموارده المالية الناجمة عن التجارة الخارجية.

[1] *Les S. I. H. M.* – 1° série – Pays-Bas – T VI – p 456-57.
[2] *Ibid* p 616-17.
[3] *Ibid* – France – T III – p 703.

وعند اشتداد حدة هجمات الرياس السلاويين، كثيرا ما كانت هذه الدول تجنح إلى خيار التصعيد العنيف من خلال حملات الردع والاستعراضات العسكرية الملاحية كوسائل ضغط لموازرة الخيار الدبلوماسي، وسعيها من وراء ذلك إلى إقرار المصالحة مع رجال الجهاد البحري، وإلى الحصول على حرية الأسرى المتكدسين في مطمورات مصب أبي رقراق.

وعلى العموم، كانت نتائج هذه المجهودات لا ترقى مستوياتها التطبيقية إلى درجة مخططاتها النظرية[1]؛ ذلك أن السعي الأوربي من أجل إضعاف شوكة العمليات الجهادية، وتعدد القوانين المحرمة لتصدير العتاد الملاحي والعسكري إلى المغرب بقيا دون مفعول، جراء تحكم مصب أبي رقراق في جزء مهم من التجارة المغربية من جهة، وتحكمه من جهة أخرى في تجارة البضائع المستولى عليها من السفن المغنومة، الأمر الذي كان يؤثر في استمرارية نشاط التهريب الذي اضطلع به اليهود ذوو الأصول الأندلسية المستقرون بالأقاليم المتحدة، أمثال بنيامين كوهين (*B. Cohen*) وحاييم طوليدانو (*H.Toledano*) وهارون كيريدو (*A. Quieredo*)[2]، الذين أضحوا يشكلون قوة ذات ثقل اقتصادي هام في الأوساط المالية الهولندية[3]، التي كانت تبرز– إلى جانب لندن– كأحد المراكز العالمية في هذا المجال.

إن الرياس السلاويين قد التفتوا من جديد إلى مسارح عملياتهم في بداية العهد الدلائي، وبرغبة أكثر إلحاحا في تحقيق المزيد من المغانم؛ فأصبح ربابنة السفن الإنجليزية العاملة في مجال الصيد بالأرض الجديدة يشتكون منذ سنة 1642م من الضربات التي يتلقونها من السلاويين والجزائريين[4]. كما سارعت الأقاليم المتحدة إلى رفع شكاياتها إلى قواد سلا من الأعمال العدائية المقترفة في حق رعاياها وسفنهم، مطالبة باتخاذ التدابير التي تجعل رياس السفن يكفون عن هذه الانتهاكات، وبتعويض المتضررين وإطلاق سراح الأسرى دون فدية[5].

---

[1] Coindreau – Op. cit – p 47.
[2] Ibid – p107.
[3] كانت الجالية اليهودية بأمستردام تضم حوالي سنة 1650م أكثر من أربعمائة أسرة غالبيتها من أصل برتغالي، ويوجد من بينها رجال أعمال يلعبون دورا أساسيا في بنك أمستردام. انظر:
André Alba : " *Les temps modernes* " – Hachette – 2e éd. – Paris 1956 – p 235.
[4] *Les S. I. H. M.* – 1° série – Angleterrre – T III – p 556 note.
[5] *Ibid* – Pays-Bas – T V – p 27-28.

وبغرض فرض رقابة صارمة على تجاوزات الرياس وللدفاع عن مصالحها في عين المكان، بادرت هذه الدولة إلى تعيين هندريك دوبر (*H. Dopper*) قنصلا لها بسلا سنة 1643[1]، الذي أفلح في جعل سلا تتراجع عن خططها العدائية إزاء حليفتها السابقة، وتصدر أوامرها بحظر مهاجمة السفن والرعايا الهولنديين[2]، مثلما نجح في التوصل مع القواد السلاويين إلى توقيع اتفاقية متعلقة بتصفية المشاكل المرتبطة بالمغانم والأسرى، مستغلا في ذلك دعم الأمير الدلائي له ولتجار الأقاليم المتحدة[3]، لرغبة هذا الأخير في تحقيق تعاون مثمر معها من شأنه أن يكفل له نشاطا تجاريا رائجا ودعما عسكريا متواصلا.

وفي الوقت الذي سعت فيه هولندة إلى إعادة العلاقات الطبيعية مع مصب أبي رقراق، لوحظ تزايد العمليات ضد السفن الإنجليزية وتأخر ظهور ردود فعلها. ويعتقد أن هذا يعود للأحداث الداخلية التي عاشتها إنجلترة مع اندلاع ثورة 1640 التي كان من نتائجها إعلان قيام الجمهورية غداة إعدام الملك شارل الأول[4]، وانطواء الحكومة الجديدة على نفسها لترتيب سياستها الداخلية؛ وهو ما يفسر غياب المساعي السلمية من لدن الإنجليز خلال هاته الفترة لدى السلطان السعدي أو لدى أمراء المناطق، وكذا تقلص حجم تجارتها مع المغرب.

وقد زاد من حدة ذلك غياب رجال الدبلوماسية والمفاوضين الإنجليز، الذين دأبت بلادهم على انتدابهم للإشراف على مصالحها بالمغرب[5]، مما أدى إلى ارتفاع حجم خسائرها، ودفعها إلى نهج سبل جديدة لمواجهة القلق المتعاظم في أوساط سكانها من هجمات رياس البحر المستفحلة منذ سنة 1645م، حيث حددت نسبة 1/400 كضريبة على كافة البضائع المصدرة أو المستوردة لتمويل فديات الأسرى، وسرعان ما ارتفعت إلى الضعف (1/200)، ووضعت رهن إشارة مجلس الدولة الذي انتدب لمتابعة هذه القضية[6].

[1] *Ibid* - p 35.
[2] *Ibid* - p 45.
[3] *Ibid* - p 64.
[4] Alba - Op. cit – p 218.
[5] *Les S. I. H. M.* – 1° série – Angleterre – T III – p 552.
[6] *Ibid* – p 553.

وعلى العموم، قدمت الإجراءات الأوربية المتناقضة ظروفا ملائمة لتطور العمليات الجهادية واستمراريتها، وبدت كافة ردود الفعل غير مجدية، الأمر الذي رفع من القيمة الاستراتيجية لمرسى سلا الجديد، ودفع أعتى الحكومات إلى طلب ود رياسها واتقاء شرهم سلميا دون نجاح[1]، وأضحت معها الطرق الملاحية خاضعة لرحمتهم. وأمام هذا الوضع راحت الدول الأوربية – بمن فيها الأكثر تقاربا مع السلاويين – تضيق ذرعا بهجماتهم المتكررة، وانطلق قباطنتها وقراصنتها، وعلى رأسهم الهولنديون، في التعرض لسفن الرياس العاملة على مقربة من سواحل أوربا بغية أسر أكبر عدد منهم، معرضينهم للإعدام شنقا أو إلقاء إلى عرض البحر[2]، فيما راحت سياستها المتشددة تتضح أكثر مع إطلاعها على نوايا الدلائيين إزاء إرساء علاقات سلمية، مع الأقاليم المتحدة بالخصوص، ومن ذلك إقدام الأمير عبد الله على إطلاق سراح مجموعة من الأسرى سنة 1648م[3]. فصار لزاما على السفن الأوربية تكثيف الضغوط على الأسطول السلاوي طيلة الفترة الممتدة ما بين سنتي 1648 و1650م من أجل إجبار رياسه على القبول بالسلم، وأخذت سفنها تتعقب المراكب السلاوية ونظيراتها الجزائرية العاملة إلى جانبها في مختلف النواحي البحرية، وتقوم أيضا باختطاف بعضها حتى في مدخل مصب أبي رقراق تحت نيران مدفعية القصبة[4].

إن الأقاليم المتحدة وقد خرجت ظافرة من الحروب الأوربية بقوة وحجم سياسيين كبيرين[5] قد وجدت نفسها مؤهلة لمواجهة كافة التحديات الأخرى، ومن بينها التحدي السلاوي. ولذلك بادرت سنة 1649 إلى تنظيم أول حصار لها ضد مرسى سلا الجديد بقيادة الضابط جوريس فان كاتس (*J. V. Cats*)، أدى إلى إصابة الأسطول السلاوي بأضرار بليغة تمثلت في فقدانه لخمس قطع عاملة ولعدد مهم من رجال البحر[6]. وتلت

---

[1] في رسالة موجهة منه إلى الأقاليم المتحدة في يوليو 1646م، يشتكي السلطان السعدي محمد الشيخ الأصغر من عدم استجابتها لمطالبه، في الوقت الذي سعت فيه إلى التعامل مع مراسي الخارجين عن سلطانه، ذاكرا نشاط أحد تجارها المستقر بسلا، والذي يتناقض والشروط التي بينه والأقاليم المتحدة، رغم أن أهل سلا يهاجمون سفنها ويأسرون رعاياها بنقيض أمنهم في مناطق نفوذه. انظر: *Ibid* – Pays-Bas – T V – p 109-10.

[2] *Ibid* – p 114-15.

[3] *Ibid* – p 135 et France – T III – p 637-38.

[4] *Ibid* – Pays-Bas – T V – p 135.

[5] Alba – Op. cit – p 209-10.

[6] Coindreau – Op. cit – p 183-84.

هذه حملة ثانية في السنة الموالية تحت قيادة القائد جيديون دي فيلدت (*G. de Wildt*)، دفعت بقواد سلا إلى التفاوض من اجل رفع الحصار، وانتهى ذلك إلى توقيع اتفاقية سلم بين الطرفين في فبراير 1651م، نصت على احترام كل طرف لسفن ورعايا الطرف الآخر، وامتناع سلا عن تقديم أي دعم لرياس المناطق الأخرى، مع اشتراط تقديم الرياس السلاويين لضمانات مسبقة عن التجاوزات الممكن ارتكابها، مع ضرورة توفرهم على جوازات قانونية[1]. وللإشراف على السير الطبيعي لهذه العلاقات عينت الأقاليم المتحدة دافيد دو فريز (*D. de Vries*) قنصلا جديدا لها بسلا، والذي سيقوم بدور هام في المفاوضات الدلائية-الهولندية بعد ذلك[2].

ورغم معارضة الدلائيين لبعض البنود، كانت الرغبة السلمية لديهم أقوى وأمتن[3]، على عكس رياس الجهاد الذين وجدوا أنفسهم مجبرين على مراوغة نصوصها، بابتكارهم لأساليب وخطط لمهاجمة السفن الهولندية دون ترك دليل إثبات ضدهم، مستفيدين في ذلك من تحالفهم الطبيعي مع نظرائهم الجزائريين، متخذين من مدينة هؤلاء قاعدة لتصريف المغانم الهولندية[4]، وأيضا بانتحال صفتهم أمام السفن التجارية بغية ترهيب البحارة وإجبارهم على التخلي عنها[5]، وأحيانا أخرى بالسيطرة عليها بكل جرأة غير مبالين ببنود الاتفاقية[6].

وقد سارع كلا الطرفين المتفقين إلى محاولة ردع هذه الخروقات بمعاقبة الرياس المذنبين، وفرض تعويضات عليهم لفائدة أصحاب السفن المتضررة، ومطالبة الطرف الثاني باتخاذ إجراءات مماثلة في حق القراصنة المتعرضين للسفن السلاوية[7]. وحاول الدلائيون بكل قوة دعم مأمورية القنصل الهولندي في استعادة سفن بلاده، وفي اعتراض بيع ما قدم به رياس الجزائر منها بسلا[8]، لا سيما وأن نشاط هؤلاء أضحى

---

[1] وقع هذه الاتفاقية عن سلا البالي إبراهيم معنينو ومحمد فنيش، وعن سلا الجديد إبراهيم الدوك ومحمد روخاص، وعن الجانب الهولندي قائد الأسطول دي فيلدت. أنظر: *Les S. I. H. M.*- 1°série – Pays-Bas– T V – p 238-42.

[2] Caillé:" *La petite histoire*... " – Op. cit – p 106-07.

[3] *Les S. I. H. M.* – 1° série – Pays-Bas – T V – p 296-99.

[4] *Ibid* – p 304.

[5] *Ibid* p 391-92.

[6] في سنة 1651 اعترض الرايس القرطبي وبحارته سفينة هولندية وسيطروا عليها رغم احتجاج قبطانها الذي طلب منهم وصلا بما استولوا عليه منها قصد تقديمه لمجهزي السفينة، إلا أنهم بدلا من ذلك نكلوا به وبرجاله. أنظر: *Ibid* – p 310-11.

[7] *Ibid* – pp 327 et 332-33.

[8] *Ibid* - p 358-59.

أكثر أهمية بنواحي المغرب انطلاقا من هذه المرسى ومن أصيلا، مما جعل القنصل دو فريز يطالب بضرورة مراقبة البوارج الحربية للساحل المغربي[1]، وهو ما جعل استجابة السلطات الهولندية لذلك يؤدي إلى سقوط بعض السفن السلاوية سنة 1653م، ومن ثم إلى ارتفاع حدة التوتر بين الهولنديين والدلائيين، كادت نتائجه أن تكون وخيمة على الرعايا الهولنديين المستقرين بسلا، وعلى رأسهم القنصل المذكور، الذين تم اعتقالهم في نونبر من نفس السنة[2].

وأتى هذا الموقف الهولندي نتيجة التطورات السريعة التي عرفها الميدان الملاحي، والتي استفادت منها إنجلترة بالأساس، بسعي كرومويل إلى تأمين سطوة الأسطول الإنجليزي على البحار، بحصوله سنة 1651م على تصويت البرلمان على " قانون الملاحة " الذي يجعل نقل البضائع إلى إنجلترة حكرا على السفن المحلية وسفن البلد المنتج لها[3]، مما أسدى ضربة مؤلمة للملاحة الهولندية التي ظلت إلى حدود منتصف القرن القوة البحرية الأولى عالميا[4]؛ مثلما فرض عليها العمل ضد أسطولي الجهاد الجزائري والسلاوي اللذين ظلا يشكلان جبهة في الصراع البحري، وبالتالي سعيها بحزم إلى إيقاف الاستنزاف الممارس من طرف سفنهما وفرض علاقات سلمية مع سلطاتهما. وقد نجحت في الأخير في تقريب وجهات النظر مع الإمارة الدلائية كانت من نتائجه تسوية المشاكل العالقة، وإطلاق سراح القنصل والتجار المعتقلين، وأيضا استعادة السفن المحتجزة لدى الطرفين، وطي صفحة المشاكل الأخرى بصفة نهائية[5]. كما انطلقت في السنة الموالية المفاوضات بين الدلائيين والهولنديين من أجل التوصل إلى معاهدة سلم أكثر شمولية، لم يتم التصديق النهائي عليها إلا في غشت 1658[6].

ومع نجاح كرومويل في إعادة تأسيس أسطول إنجليزي قوي خلال هذه الفترة، ورغبته في فرض هيبة دولته على العاملين في البحار، بدأ اهتمام إنجلترة بمسألة

---

[1] *Ibid* – pp 358-59, 376 et 391-92.
[2] *Ibid* – pp 396 et 536-37.
[3] Alba – Op. cit – p 222-23.
[4] كان أسطول إقليمين (هولندة وزيلندة) فقط من الأقاليم المتحدة يضم لوحده عددا من البحارة أكبر من بحارة إنجلترة واسكتلندة وفرنسا وإسبانيا مجتمعين خلال فترة من النصف الأول من القرن 17م. انظر: Ibid – p 230.
[5] وقع هذا الاتفاق عن الجانب الهولندي القنصل دو فريز والحيسوبي جيلبر دو فيانن (*G. de Vyanen*)، وعن الجانب السلاوي إبراهيم الدوك واحمد القرطبي. انظر: *Les S. I. H. M.* –1° série– Pays-Bas–T VI – p 136-37
[6] انظر تفاصيل المعاهدة والنقاشات التي عرفتها بنودها في: *Ibid* – pp 146-53, 198-200, 262-63 et 388.

الجهاد البحري، عاملة ما في وسعها من اجل القضاء على خطره وعلى عملياته. وقد استطاع الأميرال بليك سنة 1655م إتلاف الأسطول التونسي، وفرض اتفاقية سلم على رياس الجزائر، مما شجعه على اتخاذ تدابير مماثلة لمواجهة الأسطول السلاوي، بيد أن بوادر الحرب مع إسبانيا في سنة 1656 حالت دون تنفيذه لذلك[1]، وفرضت عليه إرجاءه إلى وقت لاحق.

وبمجرد استعادته لمشروع المواجهة العسكرية مع السفن السلاوية في السنة الموالية، نجح بليك في السيطرة على بضعة قطع من الأسطول، مما دفع برياس الجهاد إلى إبداء رغبتهم في القبول بعروض السلم[2]، التي حاول بليك استثمارها للحصول على أقصى النتائج دون أدنى تنازلات، الشيء الذي جعل موقفه المتشدد يفضي إلى توقف المفاوضات، وإلى مواصلة حصاره العسكري لمصب أبي رقراق[3].

ولم تنفرج أجواء العلاقات السلاوية-الإنجليزية إلا في غشت 1657م إثر توصل الطرفين إلى معاهدة سلم، يلتزمان فيها باستعداد كل منهما لنسيان الانتهاكات السابقة، وبضمانة سلامة سفن ورعايا الطرف الآخر، وبمعاقبة المذنبين من رياسهما وقباطنتهما، مع وضع مراسيهما رهن إشارة سفن الآخر[4]. وعينت إنجلترة ناثنيال ليوك (*N.Luke*) قنصلا لها في مختلف المراسي المغربية الرئيسية لموازرة التجار الإنجليز، وللدفاع عن مصالحهم لدى السلطات الدلائية[5]. وقد أتى هذا التطور بمثابة سبق سياسي أحرزته إنجلترة على الأقاليم المتحدة التي لم تنجح بعد في التوصل إلى اتفاقية مشابهة، مع ما يترتب عن ذلك من استمرار خطورة الوضع على مصالحها.

فبعد التوقيع على هذه المعاهدة صار السلاويون يتخلصون من عقدة الخوف من الأسطول الهولندي، ويكثفون هجماتهم ضد سفن الأقاليم المتحدة، إلى درجة أضحى معها بحارتها غير قادرين على متابعتهم قانونيا خشية على حياتهم[6] من جهة، ولأن هذه المتابعات أصبحت بدون جدوى نتيجة تعدد وسائل الخداع التي كان الرياس يبتكرونها، زيادة على تنصيب الأمير عبد الله نفسه قاضيا بين الطرفين دون انتظار أي

[1] *Ibid* – Angleterre – T III – p 553.

[2] *Ibid* – p 553-54.

[3] كان ذلك من جراء امتناع السلاويين في البداية عن إطلاق سراح الأسرى الإنجليز دون فدية، ثم بعد ذلك مع امتناع الأمير عبد الله عن إعادة طفلين إنجليزيين ولدا بسلا. انظر: *Ibid* – pp 571 et 573.

[4] *Ibid* – p 588-90.

[5] *Ibid* – p 586.

[6] *Ibid* – Pays-Bas – T VI – p 372.

استشارة أو رأي من الأقاليم المتحدة في القضايا المعروضة أمامه؛ وأكثر من ذلك، كان يرى القنصل الهولندي مسؤولا عن كافة الأضرار التي كانت سفن سلا تتعرض لها من طرف بحارة بلاده[1]، الأمر الذي جعل دو فريز يقدم استقالته من مهمته الدبلوماسية سنة 1658م خشية على حياته[2].

إن هذا ما دفع الأقاليم المتحدة إلى التفكير في لزوم التوصل إلى معاهدة نهائية للسلم، مدعمة مفاوضات القنصل بإرسال حملة بحرية بقيادة الأميرال رويتر (*Ruyter*) للضغط على السلاويين، حيث كان لتلويحه بقصف المدينة أثر في التصديق النهائي على الاتفاقية في غشت 1658م[3]. ويبدو أن ذلك لم يلتزم به السلاويون إلا تحت الإكراه، لذلك تواصلت الأعمال العدائية بين الهولنديين والسلاويين رغم سعي سلطاتهما إلى حصر انعكاساتها في أضيق نطاق، وبمواجهتها بما تستحقه من تدابير زجرية من شأنها طمأنة الطرف الآخر[4]، والتي كانت توازيها مع ذلك خروقات مستمرة من قباطنة ورياس كلا الطرفين.

وقد أصبح الجهاد البحري بفعل ذلك يعيش فترة ضعف ناجمة عن الخسائر المهمة التي لحقت بسفنه وبرجاله، وجعلت الدلائيين ينهجون سبلا أكثر دبلوماسية لحل المشاكل المعرقلة للسير الطبيعي للعلاقات مع الأقاليم المتحدة، موفدين في هذا الصدد سفارة إلى لاهاي سنة 1659م مكونة من إبراهيم معنينو وإبراهيم الدوك ومحمد بنيالوز، بمهمة التفاوض حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، وعلى رأسها السفن المصادرة والعلاقات التجارية[5].

وقد اتجه الجهاد البحري نحو التوقف الفعلي مع عودة الاضطراب السياسي إلى منطقة المصب، وأضحى الاهتمام الأوربي يأخذ منحى التدخل العنيف لمؤازرة أحد الأطراف المتنازعة، حيث آزرت إنجلترة الخضر غيلان الذي صار يبدو بمظهر الرجل القوي للساحل، مقدمة له دعما عسكريا نوعيا مكونا من عشرين بارجة حربية لتمتين حصاره للقصبة[6]. ومن جهتها بادرت إسبانيا إلى الارتباط به في حلف صداقة

---

1 *Ibid* – p 373.
2 *Ibid* – p 375.
3 *Ibid* – p 388.
4 Coindreau – Op. cit – p 187.
5 إلى جانب ذلك، كلفت السفارة بمهمة استقدام طبيب مختص في أمراض العيون لمعالجة محمد الحاج. انظر:
Les S. I. H. M. – 1° série – Pays-Bas – T VI – p 524-25.
6 *Ibid* – 2° série – France – T I – p 23.

بالنظر إلى موقعه السياسي، مما سيفوت على الدلانيين بسلا كل أمل في الحصول على نجدات منها لفك الحصار[1].

وبالتالي كانت سيطرة غيلان على مصب أبي رقراق، وعودة الاستقرار إلى مركز الجهاد البحري في إطار مستقل، تنبئ باسترجاع العمليات الجهادية لمستواها الطبيعي، ومن ورائها عودة الضغوط الأوروبية لمواجهتها، لولا أن هذا العهد لم يدم أكثر من بضع سنوات بسقوط مرسى سلا الجديد في تبعية السلطة العلوية التي ستفقده استقلاليته كليا.

---

[1] رزوق – نفسه – ص 207.

الفصل الرابع: مرحلة إشراف الدولة

أتت سيطرة مولاي الرشيد العلوي على مصب أبي رقراق سنة 1666م في إطار إعادة الحياة إلى نظام تتركز فيه السلطات بيد السلطان، وإعادة الاعتبار إلى مؤسسات الدولة المحركة لدواليب الحكم وفق مصلحة التراتبية السياسية على حساب نفوذ السلطات الإقليمية. وسوف تترسخ بنيات السلطة المركزية الموحدة بقوة عند تولية مولاي إسماعيل سنة 1672م، بممارسة قصوى لحكم مطلق افتقده المغرب منذ سنة 1603م؛ حيث أعاد التنظيم المركزي السياسة الضريبية والمراقبة الاقتصادية، التي ستمكن فاس – المركز الرئيسي- والتجارتين الداخلية والخارجية، وأيضا الجهاد البحري من التقيد بشروط الازدهار السعدي السابق[1]. وقد مكن هذا الدولة من معين متكامل من المداخيل الكفيلة بتغذية الانطلاقة المتطورة للحكم العلوي، وفرض عليه في الوقت ذاته الحفاظ على انتظام تدفقها بتبني سياسة عسكرية خاصة، قوامها قوات مرتهنة مباشرة بأوامر السلطان (عبيد البخاري)، ومنتشرة في عموم المغرب عبر ثكنات، كان الغرض منها امتداد السلطة، وبلوغ يد السلطان مناطق نفوذه القريبة والبعيدة.

وكان من النتائج الحتمية لهذه السياسة اندثار الاستقلال السياسي لمنطقة المصب، وفقدان أنشطتها الاقتصادية لسندها الخاص الموجه لها والمحدد لاختياراتها؛ وأصبح الجهاد البحري بفعل ذلك في مرحلة تنظيم مركزي وفي خدمة نفوذ السلطان أكثر فأكثر، حتى صار الرياس لا ينظمون حملاتهم إلا حسب جنسيات السفن المصادفة في عرض البحر ووفق توجيهات السلطة المركزية، كما كانت عليه سفن البيلربايات العثمانية أثناء التبعية المطلقة لمناطق شمال إفريقيا للسياسة المرسومة من طرف الباب العلي قبل هزيمة ليبانطو (1571م).

إن الإشراف المباشر للدولة على مختلف ميادين الحياة قد جعلها تهتم بالجهاد البحري من حيث دوره الهام على مستوى المداخيل، وأيضا على مستوى ظهور أسطوله ورجاله كقوة عسكرية خاصة؛ ولذا، وجد السلطان نفسه مضطرا إلى الاشتراك في هذا المجال بصورة تدريجية، بدءا بالاستفادة الشرعية من المداخيل، ثم

---

[1] Brignon , Op. cit , p 232.

بملكيته لجزء من أدوات الإنتاج راحت تتنامى سنة بعد أخرى، فارضة في الأخير منافسة غير عادلة أدت في الأخير إلى احتكار الدولة لهذا النشاط، وإلى ابتعاد الكفاءات البحرية عنه من جراء ضعف الاستفادة من المجهودات المبذولة[1]، والتي تقابلها ظروف عمل سيئة. وكان ذلك بمثابة إعلان عن بداية نهاية إشعاع مرسى سلا الجديد كواجهة فاعلة للجهاد البحري.

1 ـ مصب أبي رقراق في العهد العلوي

كان على مولاي الرشيد منذ استحواذه على منطقة المصب أن يثبت نفوذه في وسط اعتاد المحافظة على استقلاليته، فلم يجد بدا من وضع ثقته في القائدين المعزولين من طرف الخضر غيلان سنة 1665م: عبد القادر مورينو ومحمد فنيش[2]، لما كانا يتمتعان به من حظوة ونفوذ في أوساط الساكنة، ولما من شأن هذه السياسة أن تيسر بسط الدولة الناشئة لسلطانها على الضفتين، دون أن تترك للقائدين فرصة التحكم النهائي فيها؛ إذ كانا تابعين مباشرة للسلطان، ومراقبين عن كثب نظرا لوجود المنطقة في حدود الدولة المتصلة بمجالات القوى السياسية الخارجية، وكقاعدة تتمركز بها عناصرها وممثلوها من قناصل ودبلوماسيين وتجار[3]. وقد نجح قواد المصب على العهد العلوي في فرض الهدوء والاستقرار بالمنطقة، حيث لم تشهد أية اضطراب طيلة الفترة المتبقية من القرن17م.

وبإزاء قيادتي سلا البالي والجديد، أحدث مولاي الرشيد منصب مراقب عام للبحرية أوكلت إليه مهمة الإشراف على النشاط المتنوع للمرسى، لما كان يوليه من اهتمام خاص لمداخيل الجمارك. وأول مسؤول أسند إليه تدبير هذه المصلحة هو عبد القادر مورينو المذكور، الذي وصفه الأسير جيرمان مويط (*G. Mouëtte*) بذلك في سنة 1670م[4]، بعدما أسندت مسؤوليته السابقة إلى الحاج الزبدي[5]، وكان ذلك في فترة حاول فيها السلطان استنهاض كفاءة الأسطول الجهادي شبه المتوقفة منذ نهاية العهد الدلائي، عاملا على تدعيمه وعلى إعداد المنطقة للقيام بدورها كقاعدة له. ولحماية

[1] Les S. I. H. M. – 2e série – France – T IV – p 707.

[2] رزوق – نفسه – ص 209.

[3] Caillé:" *La ville de Rabat*… " – Op. cit – p 289-90.

[4] *Les S. I. H. M.* – 2° série – France – T I – p 384 note.

[5] *Ibid* – p 288.

القصبة من الهجمات المحتملة لسكان سلا الجديد أمر في السنة المذكورة بتوسيع نطاقها في اتجاه المدينة، وبالزيادة في أسوارها التي عزز جانبها المطل على المرسى ببرجين دفاعيين[1]، كما أنشأ للغاية ذاتها قصبة جديدة جنوب غرب المصب[2]، لما كان يعلقه من آمال على المواسم الجهادية في عهده.

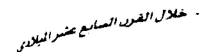
لقد بادر السلطان إلى بداية التدخل في نشاط الجهاد البحري، وإلى الاشتراك في تمويله، حاصلا على ملكية سفن عاملة لحسابه الخاص إلى جانب السفن الأخرى المملوكة للرياس[3]، رغبة منه في الحصول على مردودية الجهود المبذولة في تطعيم قاعدة الجهاد. لكنه من الواضح أن النتائج لم ترق إلى مستوى الطموحات، حيث أن التجهيزات الدفاعية البرية كانت صعبة الاستعمال نتاج سوء التدبير والصيانة، حيث يذكر الأميرال الفرنسي جان ديتري (*J. d'Estrées*) عند قصفه للمدينة في صيف 1671 إفلاس أحد المدافع الكبيرة للقصبة عند أول طلقة منه، كما أن أربعة مدافع أخرى لم تتمكن من إطلاق أية قذيفة نتيجة تعرضها للتلف بسبب وجودها في موقع مكشوف أمام التأثيرات المناخية[4].

كما أن تدخل السلطة العلوية في تمويل الجهاد البحري لم يمكن الأسطول من تطوير كفاءته القتالية، بل على العكس زادت مقلالية المغانم المحصلة، بشكل دفع الرياس والمجاهدين إلى التفكير في التوقف عن تنظيم الحملات بالنظر إلى فرط الخسائر اللاحقة بهم من طرف السفن الأوربية عموما، والفرنسية على وجه الخصوص، والتي كان من نتائجها فقدان الأسطول لثلث قطعه العاملة[5]. فقد هاجمت فرنسا مسارح عمليات الرياس، ولاحقت سفنهم في المناطق البحرية وفي المراسي المستعملة من طرفهم[6]. وكما كان دأب هؤلاء، سعوا إلى الانتقام وإلى الرد على هذه الأفعال بشتى الوسائل، بما في ذلك المبادرة إلى مصادرة سفن التجار الفرنسيين الراسية بمرسى سلا الجديد تعويضا عن خسائرهم، لولا حيلولة مولاي الرشيد دون ذلك رغبة منه في الإبقاء على علاقات ودية مع أوربا[7].

---

1 برجندار ـ نفسه ـ ص 60.
2 نفسه ـ ص 64.

3 Coindreau - Op cit - p 59.
4 *Les S. I. H. M.* - 2° série - France - T I - p 383-84.
5 *Ibid* - p 379.
6 *Ibid* - p 381-82.
7 ينقل القنصل الفرنسي هنري برواط (*H. Pratt*) عن مولاي الرشيد في معارضته لانتقام الرياس من السفن التجارية الفرنسية قوله: "من يخاف الذئب لا يذهب إلى الغابة". انظر: *Ibid* - p 390.



خريطة لقصبة سلا

ولربما كان النقص الحاصل في مداخيل جمرك سلا من جراء هذه الضغوط سببا لتخوف مراقب المرسى عبد القادر مورينو على حياته ومتاعه، حيث أن مساهمة مولاي الرشيد في موسم 1671 لم تدر أرباحا جيدة، الأمر الذي جعل مورينو يخشى اتهامه بالتقصير أو بالاستحواذ على جزء من عائدات الجهاد، ولذلك سعى لدى الأميرال ديتري بطلب الحصول على جواز سري في أفق اللجوء صحبة أسرته وثروته إلى إيبيريا على متن السفن الفرنسية؛ وقد أجابه الأميرال الفرنسي إلى طلبه مقابل دفعه إلى الالتزام بتسليم القصبة إلى فرنسا[1]. ويبدو أن استتباب الأمور بالمنطقة، واطمئنان مورينو على نفسه وأسرته قد جعل دواعي الخوف تتبخر بسرعة، ولم تترتب عن الأحداث المذكورة أية تطورات، مع استمرار مورينو بحظوته لدى السلطة العلوية حتى بعد وفاة مولاي الرشيد[2].

كانت الميزة الرئيسية للضفتين عند تولية مولاي إسماعيل تتلخص في سيادة الاستقرار والأمن، حيث سار على نهج أخيه بمراقبة شديدة للقواد الموزعين على مهام المنطقة، رغبة منه في الحفاظ على انتظام مواردها الهامة التي كانت تقدر من طرف المصادر المعاصرة بأربعين ألف ليرة شهريا، مشكلة مصدرا ماليا لا غنى عنه للسلطة المركزية، والتي كان انتقاصها الفجائي يدفع السلطان إلى تغريم سكان مصب أبي رقراق تعويضا عن ذلك[3]. وقد فرضت عليه هذه الحالة حضورا مستمرا للبيت العلوي بها، مما جعله يتخذها مقرا لإقامة خليفته مولاي زيدان، مؤسسا لهذه الغاية داخل القسم الجديد من القصبة إقامة سلطانية مجهزة بمسجد وحمام خاصين[4]، وغرضه في ذلك إعطاء دفعة جديدة للجهاد البحري الذي أخذ يتحول كلية من ملكية الخواص إلى ملكية الدولة وتحت إشرافها المباشر[5].

ورغم أن الوضع الجديد سوف يغير الكثير من خصوصيات العمل الجهادي ويسهم في تراجعه، فإن الوضعية السياسية للمنطقة لم تتأثر كثيرا بذلك لنجاح السلطة في فرض سيطرتها وفي إقرار الأمن بها، حتى أثناء الأزمات الاقتصادية وانعكاساتها

---

[1] *Ibid* - p 384 et 404-05.

[2] في سنة 1672 أعيد تنصيب مورينو حاكما للرباط وسلا على عهد مولاي إسماعيل خلفا لأحمد بن بكر. *Ibid* - p 384 note

[3] Penz - Op. cit - p 170.

[4] بوجندار - نفسه - ص 60.

[5] Coindreau - Op. cit - p 190-91.

الاجتماعية خلال فترة 1677-80م[1]؛ ونظرا لمراقبة السلطان الشديدة للأعيان والولاة بالمنطقة، بحيث كان لا يتورع عن إنزال أقسى العقوبات بمن لم يمتثل لسياسته[2]؛ في حين صارت التأثيرات الخارجية أشد وبالا على حركة الرياس، خاصة وأن الأساطيل النظامية الأوربية أضحت تستعين بدعم قراصنتها ومغامريها في مواجهتها لنشاط السفن السلاوية[3].

وفي سنة 1681م تمكن مولاي إسماعيل من تحرير المعمورة (المهدية) من نير الاحتلال الإسباني، وهو ما جعله أمام محاصرة أوربا لأنشطة سلا يحاول اتخاذها قاعدة أساسية في الجهاد البحري نظرا لمميزاتها الطبيعية الأكثر أفضلية من مرسى سلا الجديد[4]، الشيء الذي راح ينذر بالتراجع الحتمي لقيمة مصب أبي رقراق وتوقف نشاط الجهاد به؛ خاصة وقد انضاف إلى ذلك سعي مولاي إسماعيل سنة 1682م إلى ربط علاقات جيدة مع دول أوربا وحماية مصالحها بالمغرب من جهة، وانشغاله من جهة أخرى بثورة ابن أخيه أحمد بن محرز. وقد أفلح سفيراه إلى فرنسا: الحاج محمد تميم، وإلى إنجلترة: القائد محمد بن حدو في توقيع معاهدتي سلم مع سلطاتهما[5].

وقد فرض السلطان على الرياس الانقياد لسياسته الخارجية، إلى درجة صارت معها السفن السلاوية شبه مشلولة عن الحركة[6]، باستثناء قيامها ببعض العمليات المحدودة التي كانت تجد نهايتها في مرسى الجزائر، أو باستخدامها في عمليات غير عسكرية مثل نقلها لرخام قصر البديع من أسفي إلى سلا[7]. بل إن سياسة مولاي إسماعيل الخارجية قد جعلته يتصدى أيضا للجهاد البحري الجزائري الذي ظل رجاله يستغلون القواعد المغربية، مقدما على مصادرة مغانمهم، ومحاولا إعطاء الدليل لدول

---

[1] في سنة 1088هـ/1677م انتشر الجراد في أجزاء هامة من المغرب ومن ضمنها ناحية سلا، وكان من نتائجه تعرضها لمجاعة ووباء امتد لثلاث سنوات (1678-80)، والحق بها خسائر كبيرة في الأرواح قدرها مويط بثمانية عشر الف ضحية. انظر: القادري – نفسه – الجزء الثاني – ص 232، وأيضا:
Les S. I. H. M. – 2° série – France – T II – p 174.

[2] يشير القادري إلى إعدام الوزير المنزري وأتباعه في رمضان 1090هـ الذي كان واليا على سلا وأحوازها ومكناسة، وذلك لإقدامه على فرض أتاوات على تجار فاس قصد الإنفاق على أسرى النصارى. انظر: القادري – نفسه – الجزء الثاني – ص 268.

[3] Coindreau – Op. cit – p 167-68.
[4] *Les S. I. H. M.* – 2° série – France – T I – p 536.
[5] Coindreau – Op. cit – p 192.
[6] *Les S. I. H. M.* – 2° série – France – T II – p 391.
[7] *Ibid* – p 424-28.

أوربا على رغبته في علاقات سلمية[1]. فبدا بذلك تعارض واضح بين السياسة العلوية والنشاط الجهادي الجزائري، كان من نتائجه ارتفاع حدة التوتر إلى درجة تلويح مولاي إسماعيل لباشا الجزائر إبراهيم خوجة بخيار الحرب ما لم يتوقف رياس ولايته عن نشاطهم بالساحل المغربي، مدعما في ذلك بالموقف القوي الذي أصبح عليه بعد نجاحه في السيطرة على تارودانت، وفي القضاء على ثورة ابن محرز سنة 1686م[2].

ولم يكن موقف الباشا إلا مماثلا لموقف السلطان المغربي، بحظره على الرياس السلاويين استغلال مرسى الجزائر، وباتخاذه في حق الوافدين عليه منهم إجراءات انتقامية[3]، الأمر الذي جعل نشاط الجهاد السلاوي المتقلص أصلا بفعل الضغوط الدولية المتواصلة يفقد سنده التاريخي وقاعدته الاستراتيجية البعيدة عن حركات الأساطيل الأجنبية، وأضحى الوضع العام ينذر بالتوقف التام[4] مع ارتفاع خسائر رجال الجهاد إلى مستوى نجاحاتهم أو أكثر أحيانا. فخلال سنة 1680 التي حاول فيها السلاويون بتشجيع من السلطان تحدي الحصار الأوربي، بلغت خسائرهم نصف عدد سفنهم العاملة[5]، وأصبح عدد الأسرى السلاويين بفرنسا يقارب لأول مرة عدد نظرائهم الفرنسيين المعتقلين بالمغرب[6].

وكان من الطبيعي أن تؤثر هذه الإخفاقات المتواصلة على عزائم الرياس بالسلب، وتؤدي إلى خمود رغبتهم في استمرارية نشاطهم الملاحي، والذي كان مولاي إسماعيل يحث على انتعاشه بشتى الوسائل، إلى درجة تهديده بمعاقبة رجال البحر الممتنعين عن المشاركة في العمل[7]. فانتقل الجهاد بذلك من حالة الرغبة النفسية الذاتية إلى حالة الإجبار القسري التي لن تترك وراءها إلا حصادا ضعيفا، وإلى دخول النشاط

---

[1] في سنة 1686 صادر مولاي إسماعيل غنيمة فرنسية قدم بها الرايس الجزائري محمد البستانجي، وأطلق سراح طاقمها بين يدي القنصل الفرنسي بيريه (*Perillé*). وقد ترتب عن هذه القضية المعروفة باسم " البستانجي " مناقشات وردود فعل بين المغرب والجزائر. أنظر: *Ibid* - pp 554-55, 561 et 612.

[2] *Ibid* - p 613.

[3] في سنة 1687 صادر الباشا الجزائري ثلاث غنائم فرنسية قدم بها بعض الرياس السلاويين إلى الجزائر، وذلك كرد فعل منه على قضية البوستانجي. أنظر: *Les S I H M.* - 2e série - France - T I - T III - p 52

[4] كتب الأميرال الفرنسي مورتمارت (*Mortemarte*) في 20 يوليو 1687 أثناء حملته لمراقبة سفن الجهاد أنه لم يصادف أية سفينة جهادية بالساحل المغربي، وأن الرياس لم يعودوا يخرجون إلا نادرا. أنظر: *Ibid* – p 120.

[5] كان مجموع الأسطول في تلك الفترة يبلغ ست سفن عاملة. أنظر: *Ibid* - pp 318, note et 350.

[6] كتب السفير الفرنسي إلى المغرب بيدو دو سان أولون (*P. de St. Olon*) في سنة 1690، أنه إذا ما ثبت سقوط أحد المراكب الجهادية في يد الأسطول الفرنسي كما نهي إلى علمه، فإن عدد الأسرى السلاويين سيرتفع إلى مائتين وثمانية وعشرين رجلا مقابل مائتين وأربعة وستين أسيرا فرنسيا بالمغرب. أنظر: *Ibid* – T IV - p 133.

[7] *Ibid* - p 300.

الجهادي في عصر مواته، رغم المجهودات الجبارة التي كان يبذلها أمير البحر عبد الله ابن عائشة وأخوه عبد الرحمن.

فقد زاد تدهور مرسى سلا الجديد مع التطور السلبي للظروف الطبيعية المؤثرة على الإبحار في مدخلها، وتخلت عن دورها كقاعدة رئيسية لفائدة المعمورة[1]؛ كما أن نشاط الأساطيل الأوربية المعادية بالمحيط الأطلنتيكي ومراقبتها اللصيقة للملاحة به ولتجارة التهريب، قد عاق المواسم الجهادية عن مواكبة التطورات التقنية، رغم مساعي السلطان إلى توفير حاجيات السفانة الجهادية، بإجبار الأقاليم المتحدة على مواصلة دورها كممون عسكري وتقني-ملاحي، وتهديده إياها بإعلان الحرب عليها كلما بدا منها تقاعس في هذا الصدد[2].

وهذه المحاولات لم تثن تدهور الجهاد البحري، مما جعل السلطان وهو يطلع على الاستعدادات الأوربية الجارية في صيف 1698م لردع الرياس السلاويين، خاصة الفرنسية منها، يجنح إلى التعبير عن رغبته في السلم، حيث عين عبد الله ابن عائشة سفيرا له لدى لويس الرابع عشر بمهمة التفاوض حول اتفاقية الهدنة. فاستبدل رايس الرياس حرفة الجهاد بالدبلوماسية، إيذانا بنهاية العصر الذهبي لمصب ابي رقراق كقاعدة للجهاد البحري المغربي.

2 - الجهاد البحري وسياسة الدولة

شكل امتداد النفوذ العلوي إلى المناطق الساحلية للبلاد، وسيطرته على منطقة مصب أبي رقراق خاتمة للجهاد البحري السلاوي المستقل، ونهاية لتأثره بتوجيهات العناصر الفاعلة فيه، بانتقال السلطة المركزية إلى مرحلة التحكم المطلق في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية، والتي كان هذا النشاط يشكل إحدى واجهاتها البارزة. وقد عمد السلطان العلوي منذ البداية إلى جعل أدوات العمل وكفاءاته تحت مراقبته، ونتائجه ومداخيله تحت تصرفه؛ واتخذ ذلك منحى متطورا عبر السنوات، متجها نحو:

[1] ذكر القنصل الفرنسي جان بابتيست ايستيل (*J. B. Estelle*) سنة 1695 أن الأسطول الجهادي يتألف من خمس سفن، اربع منها بالمعمورة، وواحدة فقط بسلا. انظر: *Ibid* – p 327.

[2] في سنة 1694 أعلن مولاي إسماعيل الحرب على الأقاليم المتحدة بسبب عدم وفاء قنصلها بالتزاماته في ما يخص الإمدادات العسكرية والملاحية؛ ولم يتم التراجع عن هذا القرار إلا سنتين بعد ذلك بعدما علم بتوجيه شحنة عسكرية هولندية إلى المغرب. انظر: *Ibid* – p 437.

جعل هذا النشاط مسؤولية مركزية، الأمر الذي سيفرز انعكاسات جديدة على مسيرته عجلت ببداية نهايته.

لقد بادر مولاي الرشيد بمجرد سيطرته على مرسى سلا الجديد إلى تأمين انطلاقة مجددة للمواسم الجهادية بعد سنوات التوقف التي عرفها خلال مرحلة انتقال الحكم من الدلائيين إلى سلطته. ومنذ سنة 1669 عاود الرياس ظهورهم على مسرح الأحداث في بحار الشمال، رغم ضعف الأسطول الذي لم يكن يتعدى تسع قطع[1]. فعادت الأساطيل الأوربية لتهتم من جديد بالمصب من أجل سحق ما تبقى من أسطول سلا، وأدى ذلك إلى فقدان الرياس لست منه سنة 1671 من جراء حملة الأميرال الفرنسي ديتري، مما أجبر التجار- خشية تعرضهم للانتقام - على مقاطعة مركز سلا، خاصة وأن المراقبة قد شددت للتدقيق في هوية السفن المبحرة وحمولتها قصد مكافحة تجارة التهريب التي كان ينشطها يهود سلا[2].

أمام هذه الإجراءات المتشددة أضحى السلاويون يخشون من هجوم فجائي على المرسى، مبادرين إلى إرساء سفنهم بعيدا داخل النهر، وحاولوا في الوقت ذاته تعويض خسائرهم بمصادرة السفن الفرنسية الراسية بالمرسى؛ بيد أن هذا التصرف لم يكن يتوافق مع سياسة مولاي الرشيد الرامية إلى إظهاره بمظهر الحاكم الفعلي[3]، وجعله يفرض على الرياس مجابهة التحديات الأوربية بدلا عن ذلك بتنفيذ المزيد من العمليات ضد مختلف السفن، خاصة وقد أضحت الدولة تتحكم في عدة قطع من الأسطول. وكانت نتائج ذلك مشجعة خلال الموسم الموالي، الذي عرف على الأقل سقوط أربع غنائم فرنسية[4]، رغم ظروف الحصار والتغيير السياسي الذي شهدته السلطة مع خلافة مولاي إسماعيل لأخيه.

وقد أصبح العاهل الفرنسي لويس الرابع عشر أكثر إصرارا على وضع حد نهائي للجهاد السلاوي، بعدما توفق في ذلك إزاء نظيره الجزائري (1666) والتونسي (1672)[5]، في الوقت الذي كان فيه الرياس التابعون للخضر غيلان يعرقلون بشكل ملموس تجارة فاس وسلا، حتى كادوا أن يدفعوا برياس هذه الأخيرة إلى الانحياز إلى

[1] *Les S. I. H. M.* - 2° série - France - T I - p 279.
[2] *Ibid* p 379.
[3] *Ibid* p 288.
[4] *Ibid* p 428.
[5] *Ibid* p 474-75.

صفه لولا حيلولة قائدي المنطقة عبد القادر مورينو والحسن بن محمد سكيريدو دون ذلك[1].

وكانت هذه الظروف السلبية تنذر بفقدان المواسم الجهادية لقوتها، لولا بروز رايس جديد سيصبح في وقت وجيز من أشهر رياس مصب أبي رقراق خلال مسيرته الجهادية، ونقصد بذلك عبد الله ابن عائشة[2]، الذي تمكن بفضل جرأته وخبرته من إرجاء تدهور الجهاد السلاوي حتى آخر القرن[3]، مستعينا في ذلك بثلة من الرياس الشجعان، وعلى رأسهم أخوه عبد الرحمن، والرايسان القرطبي الأب والإبن، والرياس محمد قنديل ومحمد فنيش وغيرهم[4]. وقد تمكن ابن عائشة طيلة حياته الجهادية التي امتدت لأزيد من ربع قرن (1672-98م) من الاستيلاء على أزيد من ثلاثين سفينة[5]، محققا بذلك إنجازا مدهشا في فترة عرف فيها الأسطول السلاوي ظروفا غير ملائمة.

إن تراجع مقومات العمل الجهادي المتمثلة في إعراض أهالي المصب عن الانخراط في تجهيز السفن والمشاركة في المواسم، قد جعل الأسطول يعرف نوعا من التقهقر الذي راح يتأكد موسما عقب آخر، وجعل السفن تحظى بطواقم غير مجربة وفاقدة للحوافز المطلوبة لمثل هذه المغامرات، وذلك نتيجة رغبة مولاي إسماعيل في إخضاع مؤسسة الجهاد لإشراف الدولة. فقد ارتقت استفادة خزينة السلطة المركزية من الاقتصار على الحق الشرعي المخول لها في خمس المغانم (1/5)، إلى استغلال ملكية السلطان لنسبة من قطع الأسطول قاربت النصف من مجموع السفن منذ سنة 1671[6]، وتعززت عائداتها من وراء ذلك؛ وصار قوادها يراقبون مداخيل الحملات،

[1] *Ibid* – T II – p 71.

[2] عبد الله ابن عائشة: امير البحر بسلا خلال الربع الأخير من القرن 17، ووزير البحرية على عهد مولاي إسماعيل. شرع في نشاطه الملاحي حوالي سنة 1672 وداوم عليه إلى حين قيامه بسفارته الشهيرة لدى لويس الرابع عشر سنة 1698. نجح ابن عائشة في تحقيق مواسم إيجابية طيلة حياته الجهادية، باستثناء الفترة التي سقط فيها أسيرا في يد البوارج الإنجليزية سنة 1684 قبل أن يعمد العاهل الإنجليزي جاك الثاني إلى إطلاق سراحه إثر سفارة القائد محمد بن حدو إلى لندن، حيث مباشرة بعد عودته إلى سابق مهنته في نفس السنة سوف يتلقى من سلطانه التفاتة خاصة بتعيينه أميرا للبحرية عموما، محتفظا رغم ذلك بسفينته الخاصة في وقت أضحى فيه الأسطول كله في ملكية السلطة المركزية. وقد انهى حياته المهنية بتعيينه وزيرا للبحر ومكلفا بالعلاقات الخارجية قبل أن يوفده مولاي إسماعيل في سفارة إلى فرنسا سنة 1698 للتفاوض حول السلم ولطلب يد اميرة كونتي باسم سلطانه.

[3] Coindreau – Op. cit – p 199.

[4] *Les S. I. H. M.* – 2° série – France – T I – p 406-07.

[5] Coindreau – Op. cit – p 70-75.

[6] كانت الدولة في آخر عهد مولاي الرشيد تمتلك اربع قطع من مجموع السفن التسع التي كانت تشكل الأسطول العامل في تلك الفترة. انظر *Les S. I. H. M.* – 2° série - France – T I – p 379.

ويخضعونها للاقتطاعات التي جعلت حقوق الخزينة تصل إلى أكثر من ثلثي قيمة المغانم (70 %)[1]، وإلى تمام عائداتها البشرية (100 %) بجعل كافة الأسرى تحت تصرف السلطان[2].

وقد كان لهذه الوضعية الجديدة تأثير كبير على مساهمة الخواص، وسببا في ابتعادهم التدريجي عن مواصلة تنشيط مجال اقتصادي كان إلى وقت قريب من اختصاصهم، كما دفع بالبحارة ذوي التجربة إلى العدول عن الاستمرار في المهنة مقابل الانخراط في مجالات اقتصادية بديلة، من جراء ضآلة الأرباح التي لا توازي فداحة التضحيات المطلوبة في العمل. فافتقد الجهاد البحري بذلك إمداداته البشرية والتمويلية المفروضة من حيث العدد والكفاءة، مستبدلا ذلك بانفتاحه على بحارة جدد يفتقرون إلى الخبرة والتجربة اللازمتين في هذا المضمار، تميزوا بقساوة عيشهم وبظروف عملهم غير المناسبة، وبانعزاليتهم عن المجتمع الحضري في إطار مجموعة مندمجة في ما بينها عرفت باسم " الطائفة "[3].

ومن جهة أخرى تعددت حركة البوارج الأوربية قبالة الساحل المغربي لتضييق الخناق على سفن الجهاد ولإلحاق خسائر ملموسة بها، لا سيما وأنها كانت تحظى بدعم رسمي وشعبي كبيرين، إلى درجة أن سقوط أية سفينة جهادية كانت تقابل في دول أوربا بفرح عارم على كافة المستويات[4]. وزاد من حدة ذلك تطور صعوبة العمل الجهادي مع اشتداد نشاط رياس الجزائر في المياه المغربية، وبداية تعارضه مع أهداف السلطة المركزية العلوية، مما أدى إلى توتر العلاقات الرسمية بين البلدين، خاصة مع اندلاع قضية البستانجي وغيرها من العمليات الجهادية الجزائرية، التي كادت أن تدفع الطرفين إلى التصادم العسكري[5]. وبالطبع ما كان لهذه الوضعية إلا لتؤثر على مسيرة الجهاد البحري السلاوي بحرمانه من مرسى الجزائر كقاعدة متوسطية تيسر عملية تصريف المغانم بعيدا عن الملاحقات الأوربية[6]، وبالتالي شجع

[1] Brignon Op. cit. p 247.
[2] Savine Op. cit. p 12.
[3] *Les S. I. H. M.* 2° série – France – T IV – p 705.
[4] *Ibid.* T I p 556-57.
[5] *Ibid.* T II p 612-13.
[6] *Ibid.* T III p 52.

هذا التباعد بين الحليفين الطبيعيين السياسات الأوربية على المزيد من مراقبة حركة الملاحة بالمحيط الأطلنتيكي.

وفي ظل هذه الظروف كان نشاط ابن عائشة ذا أهمية قصوى منذ ثمانينات القرن، إذ بتمكنه من الخبرة والدراية اللازمتين في هذا المضمار، واطلاعه على حركة الأساطيل الأوربية، شرع في تنفيذ عمليات جريئة كانت أهمها مشاركته في الحملة الكبرى ضد السفن الإنجليزية التي حقق فيها الأسطول السلاوي ما ينيف عن الثلاثين غنيمة سنة 1682[1]. ويعتقد أن هذا النجاح الاستثنائي هو ما دفع مولاي إسماعيل إلى تنصيبه أميرا للبحر في سنة 1684م[2] بمهمة الإشراف على الأسطول وتنظيم عملياته ومواسمه حتى إبان احتداد الضغوط الخارجية، وتطوير مردوديته من المغانم دون اعتبار للملاحقات الأوربية[3].

وقد تحمل ابن عائشة هذه المسؤولية بشجاعة كبيرة مستفيدا من قوة الفريق الجهادي الذي كان يشترك معه في العمل، وذاع صيته بالخصوص في موسم 1691 من خلال النتائج التي حصدها، والتي بلغت أزيد من عشر غنائم[4]. ومن الواضح أن ابن عائشة أمام مبادرة البوارج إلى مراقبة المياه المغربية خلال فصلي الربيع والصيف لم يتورع على توسيع النطاق الزمني للمواسم الجهادية، بتمديد فترة الحملات إلى فصل الخريف[5]، رغم الضعف التقني الذي كانت تشكو منه سفن سلا، والخطورة الطبيعية التي كانت تمثلها أقاصير المصب خلال رداءة أحوال الطقس.

ولم تكن هذه المجهودات كافية لإرساء معالم قوة بحرية فعلية، حيث أن تقلص الاهتمام البحري، واحتياج السفن إلى الأدوات والوسائل التقنية التي كانت توفرها تجارة التهريب من جراء شدة الحصار المفروض عليها، والعقوبات التي كانت تطول القائمين بها إلى درجة تعريضهم للإعدام[6]، جعل السفن السلاوية تبدو رديئة التجهيز وضعيفة التسليح، وفرض على السلطان اعتبارا لملكيته لأكبر عدد من قطعها البحث في سبل تغطية الخصاص، مستغلا في ذلك رغبة الأقاليم المتحدة في الحفاظ على

1 *Ibid* – T II – p 288.
2 Coindreau – Op. cit – p 70-72.
3 *Les S. I. H. M.* – 2° série – France – T III – p 27.
4 Coindreau – Op. cit – p 72.
5 Ibid - p 72-73.
6 *Les S. I. H. M.* – 2° série – France – T I – p 472.

علاقاتها التقليدية الجيدة مع المغرب، بحيث أضحى لا يتجاوب مع أمانيها إلا بالقدر الذي كانت تستجيب فيه لمطالب الأسطول[1].

وبما أن المشكل التقني لم يكن يشكل إلا جزءا من الأزمة العامة التي كان يتخبط فيها الأسطول السلاوي، فإن هذه الجهود لم تؤد إلى النتائج المتوخاة مع استمرار فتور السلاويين واستنكافهم عن المساهمة في المواسم الجهادية إلا تحت الإلحاح الشديد للسلطة وتدابيرها الزجرية لإكراه المترددين منهم. وفقد العمل بذلك تلك الرغبة الشرسة في مهاجمة الآخر، وأضحت السفن تغادر المرسى وهي في وضعية رديئة جدا رجالا وعتادا ومعنوية[2]، مما كان يخدم مصلحة القوى الأوربية التي أفلحت أساطيلها خلال المواسم الأخيرة في تحقيق ما عجزت عنه قرابة قرن من الزمن، مؤدية بالجهاد البحري إلى معانقة مصيره النهائي. فقد تقلص عدد السفن العاملة في الأسطول الجهادي في موسم 1697 إلى أقل من خمس قطع[3]، ممكنا المراقبين الأوربيين من التأكد من احتمال مواته خلال فترة زمنية منظورة[4]، لم تنفع معها جرأة ابن عائشة ـ الذي أنجز خلال الموسمين التاليين عمليات جريئة قدرت قيمتها الإجمالية بمائتي ألف ليرة[5] ـ إلا بالظهور بمثابة صحوة قبل الموت.

ويتضح أن تدهور الجهاد البحري خلال هذه الفترة تعود أسبابه إلى ثلاثة عناصر جديدة عاقت تطوره:

1. خضوعه لمراقبة السلطة المركزية بصورة أفقدته تماما استقلاليته العملية التي شكلت الركيزة الأساسية لازدهار مواسمه.

2. التضييق الأوربي على تجارة التهريب بما كان يمثله من إعاقة للاستمرار في تمكين بنياته من تجهيزاته الضرورية، ومن فقدان لدعامته التقنية التي بتوقفها عرف

---

[1] في سنة 1694 لوح مولاي إسماعيل بخيار الحرب في وجه الأقاليم المتحدة، آمرا أسطوله بالتعرض لسفنها، وذلك لعدم استجابتها لمطالبه العسكرية والتجهيزية. وفي السنة الموالية اتخذ نفس الموقف، ولم يعدل عن ذلك إلا في أواخر سنة 1696 بعد تيقنه من إرسال هذه الدولة للتجهيزات المطلوبة مع قنصلها. أنظر: - *Les S. I. H. M.* 2e série France – T IV – pp 261, 349 et 437.

[2] *Ibid.* p 300.

[3] *Ibid.* p 706.

[4] كتب القنصل الفرنسي إيستيل عند تعرضه لأزمة الجهاد البحري في سنة 1697 أنه يتنبأ بانهيار هذا النشاط في غضون ثلاث أو أربع سنوات. أنظر:

Ibid. p 593.

[5] *Ibid.* p 709.

توقفا للتطور الموازي لتطور الملاحة العالمية، الأمر الذي جعل مؤسسة الجهاد تسقط في تخلف واضح على مستوى السفانة والعتاد والذخيرة.

3ـ حركات الردع الملاحية الأوربية المتولدة عن انفراج الخريطة السياسية في أوربا عقب حرب الثلاثين سنة، وصعود الأنظمة القوية الراغبة في الزعامة العالمية، في فرنسا لويس الرابع عشر، وفي إنجلترة كرومويل ومن بعده جاك الثاني، وبالتالي كانت هذه الأنظمة ترى ضرورة فرض هيمنتها على كل ما من شأنه المساس بسيادتها وبكبريائها، أو عرقلة مصالحها الاقتصادية في المحيط الأطلنتيكي.

ولا شك أن التحولات الداخلية لمنطقة مصب أبي رقراق كانت أساس المتغيرات التي أعاقت استمرارية ازدهار الجهاد البحري، ذلك أن السلطة المركزية في ملاحظتها لقوة المداخيل المجنية من مواسمه فكرت في اتخاذ سبل استقرار هذه العائدات والانفراد بها من خلال تدرجها في امتلاك الأسطول[1]، وأضحى توجيه الحملات غير خاضعا للارتجال الحر– عصب خيار العمليات – وإنما يتم بأمر من المركز، وحسب جنسيات السفن المصادفة في البحر. كما أن استغلال مغانم الجهاد البحري انتقل من أيدي الفاعلين إلى يد السلطان لا بصفته عاهلا شرعيا فحسب، وإنما أيضا كممول وصاحب أدوات العمل، يتلوه في سلم المستفيدين قواد المرسى ورياس السفن، مما لم يكن يترك في أيدي التقنيين والبحارة المقاتلين – القسم الأكبر من المشاركين – إلا النزر اليسير للاقتسام ،بما لا يوازي مخاطرتهم بحياتهم خلال المواسم[2]. فصاروا بذلك يعملون على متن السفن كأجراء لا تتعدى قيمة رواتبهم المضمونة – حسب القنصل إيستيل – حاجز العشرين فرنكا[3]، الأمر الذي كان له أثر كبير في إعراضهم عن العمل، وأصبحوا لا يشاركون في العمليات إلا تحت الضغط والإكراه.

ورغم الاستفادة النسبية للرياس، فإن الامتيازات السابقة التي كانوا يتمتعون بها قد تقلصت إلى درجة انعدامها، وأساسا بعدما صار الأسرى حكرا على السلطان، حيث كان يصادرهم مقابل تعويض يبلغ خمسا وسبعين ليرة عن الرأس يؤدى للرايس[4]، في

[1] Monlaü – Op. cit – p 120.
[2] Caillé:" *La ville de Rabat*... " – Op. cit – p 276.
[3] *Les S. I. H. M.* – 2° série – France – T IV – p 705.
[4] يشير بنز إلى أن هبة السلطان عن كل أسير كانت تصل إلى خمسة وعشرين إيكوس تمنح للرايس صاحب الإنجاز، وهو ما يعادل خمسا وسبعين ليرة. انظر: Penz – Op. cit – p 13.

وقت كان فيه السعر العادي يتراوح بين الستمائة ليرة والألف وخمسمائة. وحتما كان من شأن هذه الوضعية أن توصم العمل الجهادي بطابع التدهور والانهيار موسما بعد آخر.

إن المنافسة بين الدولة والخواص في هذا الصدد لم تكن متكافئة، لا على مستوى التمويل ولا على مستوى النتائج، ولهذا ارتد الممولون التقليديون عن دورهم لفائدة السلطة، وارتفعت بذلك نسبة ملكيتها للأسطول من 44 % (9/4 سفن) سنة 1671[1] إلى 85 % (7/6 سفن) سنة 1698[2]، دون أن يؤدي ذلك إلى الزيادة في حجم الأسطول، وإنما كانت الزيادة على حساب سفن الخواص. ولم يرفع هذا التقلص من حجم الكفاءات، وإنما اتسمت غالبية السفن بالرداءة في التجهيز وفي التسليح، لأن القواد المكلفين بذلك كانوا يجهزونها كيفما اتفق، حتى أنه " إذا ما توفرت لبحارتها كمية من البارود وقذائف لإطلاق ثلاث طلقات إلى أربع لكل مدفع اعتبر ذلك تسليحا جيدا "[3].

وكما سبق الذكر، يسرت هذه الوضعية السلبية مأمورية المواجهة الأوربية للجهاد البحري، وجعلتها تتحكم رويدا رويدا في الوضع الملاحي بالأطلنتيكي عن طريق مراقبتها المكثفة لمسارح العمليات، أو بتمركزها قبالة الساحل المغربي ومصب أبي رقراق والقواعد الأخرى الملحقة به، كما بتشديد رقابتها على تجارة التهريب؛ وبالتالي كانت نتائج ذلك وخيمة على عدد من السفن الجهادية التي لم تستطع أوراش البناء بالمعمورة من تطويره من جراء الخسائر المتكررة موسما بعد آخر، وحتى ما تبقى منها ظل في حاجة ماسة إلى العتاد والتجهيز الملاحي، إلى درجة دفعت بالرياس إلى تغطية خصاصهم من المادة التقنية باستغلال أدوات ووسائل ملاحة السفن الغنيمة، ودفعت شدة الحاجة بأمير البحر نفسه إلى نهب إحدى السفن التجارية الراسية بسلا لتطعيم مركبه الجديد سنة 1696[4].

[1] Caillé – Op. cit – p 291.
[2] *Les S.I.H.M* – 2e série – France – T IV – p 705.
[3] *Ibid* p 706
[4] *Ibid* p 433.

3 ـ التصعيد الأوربي الأخير

أدى تضرر الملاحة في المحيط الأطلنتيكي وفشل المساعي السياسية خلال منتصف القرن إلى تصعيد الدول لمواقفها قصد إيقاف النزيف الاقتصادي الذي تتسبب فيه العمليات السلاوية، وتوجهت أساسا إلى تكثيف حملاتها العسكرية للقضاء على حركية الرياس؛ الأمر الذي جعل الربع الأخير من القرن يشهد حضورا مكثفا للبوارج الأوربية المتنوعة، وفرضا لحصارها لمرسى سلا بلغ في المجموع ستة عشر حصارا[1]، رغم التكاليف الباهظة التي كانت تتطلبها تلك الحملات البحرية، والتي كانت تمول من الضرائب المفروضة على الملاحة التجارية، وكان التجار يقبلون على أدائها بصدر رحب[2].

وإلى جانب هذه الضغوط المباشرة، شددت الأساطيل العسكرية من مراقبتها للخطوط الملاحية والنواحي البحرية المرتادة من طرف رياس الجهاد، واستغل ذلك كتدبير وقائي بهدف الضغط على السلطات المغربية، وإجبارها على القبول بالاتفاقيات والمعاهدات التي من شأنها أن توفر الأمن لملاحتها، وتسعى أحيانا إلى إضفاء مشروعية مقننة على الجهاد البحري السلاوي. ولتدعيم هذه المواقف كان لزاما على الدول الأوربية، وخاصة فرنسا وإنجلترة، تنظيم حصارات اقتصادية شديدة شملت أحيانا عموم البضائع، بما كان يؤدي إلى شلل النشاط التجاري في سلا[3]، ولكنها كانت موجهة في الغالب للتصدي لتهريب الأسلحة والتقنيات على متن السفن الهولندية، بشكل جعل من النجاح في مصادرة سفن هذه الأخيرة واعتراضها سببا رئيسيا في تدهور الأسطول السلاوي.

وكان من نتائج البروز المتجدد للعمليات الجهادية على عهد مولاي الرشيد التضييق على السفن الإنجليزية وإلحاق الضرر بمصالح تجارها، فأصبح مفروضا على الإنجليز مخاطبة ود السلطان من أجل التوصل إلى سلم يكفل لهم حرية التجارة

---

[1] توزعت هذه الحصارات على كل من فرنسا بسبعة حصارات، وإنجلترة بخمسة، والبرتغال بثلاثة، والأقاليم المتحدة بحصار واحد.

[2] Coindreau – Op. cit – p 168-69.

[3] للضغط على المغرب أصدر لويس الرابع عشر في يوايو 1687 أمرا يحظر فيه المعاملات التجارية بين فرنسا والمغرب، بيد أن هذا لم يتم التقيد به لخشية التجار الفرنسيين من استغلال منافسيهم لذلك للانفراد بالسوق المغربية. وقد تم التراجع عن هذا الأمر رسميا في أكتوبر من السنة الموالية. انظر: *Les S. I. H. M.* – 2° série – France – T III – p 179.

مع المغرب، ويلزم بالتالي على الرياس وضع حد لحملاتهم ضد ملاحتهم التجارية؛ الأمر الذي نجح فيه السفير اللورد هنري هوارد (*H. Howard*) جزئيا سنة 1669، حينما أمر مولاي الرشيد بالانصياع لهذه الرغبة، وبرد المغانم الإنجليزية وحمولاتها وطواقم سفنها التي تم الاستيلاء عليها أثناء فترة المفاوضات[1]، دون أن تعرف هذه المعاهدة صيغة الاستمرارية من جراء عدم تطابق وجهات النظر حول شروط السلم.

وبالنظر إلى النجاح المتكرر الذي راح الرياس السلاويون يحققونه في مواسمهم العملية، شهد مصب أبي رقراق في السنة الموالية (1670) ثلاث حصارات متزامنة، كان الغرض من الفرنسي والإنجليزي منها تعقب السفن الجهادية[2]، في حين تكلف الحصار الهولندي بقيادة الأميرال فان غنط (*Van Gent*) بمهمة تدعيم المفاوضات الجارية من أجل تجديد المعاهدة المغربية-الهولندية لعام 1658م، والتي كان يجريها أنذاك القنصل يان سميث هبندورب (*J. S. Heppendorp*) مع قواد مولاي الرشيد[3].

ويبدو أن هذه الضغوط لم تفض إلى نتائج ملموسة، حيث بادر لويس الرابع عشر إلى إصدار أوامره باستمرار الحرب البحرية ضد الرياس السلاويين، باعثا لهذا الغرض أسطولا قويا تحت إشراف الأميرال ديتري في سنة 1671[4]، وتمكن من عرقلة موسم الجهاد وإتلاف أربع قطع جهادية، بشكل كاد أن يدفع رجال الجهاد إلى استخلاص الثمن من السفن التجارية الفرنسية الراسية بمرسى سلا الجديد لولا معارضة السلطان لهذا الإجراء، وكان يرى فيه ضربة قوية للتجارة الخارجية التي رغب في استمراريتها كمورد جمركي هام لفائدة خزينة السلطة المركزية.

وكان من شأن هذا النجاح الأولي أن يدفع بالعاهل الفرنسي إلى اتباع نفس النهج في السنة الموالية، بغية إظهار صرامته وحزمه في ترهيب رجال الجهاد، مصدرا أوامره بمطاردة السفن السلاوية ومصادرتها أينما وجدت[5]، وعاملا في الوقت نفسه على الظهور بمظهر الراغب في إقامة علاقات شرعية جيدة مع السلطة العلوية ونظيره مولاي إسماعيل، حيث طالب هذا الأخير بتأمين التجارة الفرنسية في المغرب

[1] قدم السفير المذكور شكاوى بخصوص الانتهاكات التي تعرض لها تجار بلاده بسلا، وقد أظهر السلطان امتعاضه وأسفه لذلك، وعززه باعتقال أحد قوادها الحاج الزبدي قبل أن ينفذ فيه حكم الإعدام في مارس 1670. أنظر: *Ibid* – T I – p 288

[2] Caillé – Op. cit – p 292.

[3] *Les S. I. H. M.* – 2e série – France – T I – p 301-02.

[4] *Ibid* – p 348.

[5] Coindreau – Op. cit – p 190.

وحماية سفنها الوافدة على سلا. وقد وافقه السلطان على ذلك شريطة توفرها على جواز القدوم إلى المغرب[1].

والملاحظ أن حركة البوارج الأوربية في هذه الفترة لم تمنع السفن الجهادية من تكثيف عملياتها، ومن ثم ظهور حصاراتها بمظهر الفشل في تحقيق أي ضغط ملموس، لا سيما وأن سياسة الجهاد قد فرضت على الفاعلين الإعراض عن مهاجمة سفن الدول المحاصرة للمصب، مقابل توجيه حملاتها ضد سفن الدول الأخرى. فخلال سنوات السبعين لم تكن السفن الفرنسية تهاجم إلا لماما، في الوقت الذي صارت فيه السفن الإنجليزية أكثر عرضة لضربات الرياس السلاويين، الذين استفادوا من اعتلاء الأسطول التجاري الإنجليزي لعرش الملاحة العالمية منذ صدور قانون الملاحة لسنة 1651[2]. إن هذا ما سوف يجبر إنجلترة إلى القيام بمساعي دبلوماسية لدى مولاي إسماعيل من أجل وضع حد لحرب الاستنزاف المفروضة على مصالحها، هادفة إلى التوصل إلى توقيع معاهدة سلم، معززة جهودها الدبلوماسية بتحركات عسكرية استعراضية سنة 1676 قصد الضغط على خيار المغرب، الشيء الذي تحقق لأميرال أسطولها جون ناربوروه (*Narborough*)[3].

وقد زاد التصعيد الأوربي حدة منذ سنة 1680 نتيجة ترسخ الجهاد البحري كأساس محوري في العلاقات المغربية-الأوربية، خاصة لدى الجانب الفرنسي الذي أصبح يرى في سقوط كل غنيمة فرنسية استفزازا كبيرا يستوجب الرد عليه بتجهيز الحملات ضد مرسى سلا الجديد. فقد كلف في هذه السنة القائد شاطو رونو (*Ch. Renaud*) بالتضييق على سلا وعلى أسطولها، مستفيدا من الدعم المرحلي الذي كان يقدمه له الأميرال ديتري[4]؛ ولم يتوان رونو في قصف المدينة من أجل إجبار المغرب على القبول بالمقترحات الفرنسية الخاصة بمعاهدة السلم[5]. وأمام تأخر الرد المغربي جدد الأسطول الفرنسي حصاره لمصب أبي رقراق في صيف السنة الموالية، وحقق خلاله نجاحا هاما تمثل في إتلاف أربع سفن جهادية وأسر ثلاثمائة بحار من

---

1 *Les S. I. H. M.* – 2° série – France – T I – p 425.

2 Alba – Op. cit – p 222-23.

3 Coindreau – Op. cit – p 191.

4 كان أسطول الأميرال ديتري مكلفا بالتوجه إلى جزر أمريكا لخفر السفن التجارية الفرنسية، في حين كلف شاطو رونو – إلى جانب مهمته المذكورة – بنقل تصاميم لميناءي سلا وأسفي قصد الوقوف على بنياتها وتجهيزاتها الدفاعية. انظر: *Les S. I. H. M.* – 2° série – France – T I – p 480-87.

5 *Ibid* – p 484-85.

لمواقعها، مستفيدا من المساهمة الناجحة للقراصنة الفرنسيين[1]، الشيء الذي جر المغرب إلى الموافقة على اتفاقية المعمورة لسنة 1681م[2]، وهي الموافقة التي أصبحت في ظل تحول ميزان القوة لفائدة الأسطول الفرنسي عديمة الجدوى بالنسبة للعاهل الفرنسي.

لقد رأى لويس الرابع عشر أن تصديقه على هذه المعاهدة يعد مساسا بسمعة فرنسا وبهيبة قدره، لأن بنودها تضع الطرفين على قدم المساواة. ولذلك أمر قواده بمواصلة الضغط العسكري على الأسطول المغربي إلى حين قبول مولاي إسماعيل بمعاهدة سلم جديدة تتلاءم شروطها وعظمة فرنسا[3]. ونتيجة لذلك أوفد السلطان سفارة مؤلفة من الحاج محمد تميم والحاج علي معنينو إلى فرنسا[4] (شتنبر 1681-مارس 1682) بمهمة التوصل إلى اتفاق يراعي مصالح الطرفين، تناولت بنودها تنظيم العلاقات بين سفنهما، وضمان سلامتها في مراكزهما الملاحية، والعقوبات المفروضة على التجاوزات والانتهاكات التي تتعارض والبنود المتفق عليها[5].

وكلفت هذه السفارة فضلا عن ذلك بالتباحث في مسألة الأسرى السلاويين المسخرين في التجذيف على متن القوادس الملكية، بيد أن حاجة لويس الرابع عشر إليهم حالت دون تحقيق أي نجاح، وهو شيء حاول الإنجليز استغلاله كفرصة للتقرب من مولاي إسماعيل، بمبادرتهم إلى تسريب إشاعة عن سوء استقبال فرنسا للدبلوماسية المغربية، مؤثرين على الرياس السلاويين، ودافعين بهم إلى القيام بأعمال انتقامية ضد الملاحة الفرنسية بسلا[6]؛ كما تمكنوا من جهة أخرى من إقناع مولاي إسماعيل بإيفاد سفارة مماثلة إلى لندن (سفارة أحمد بن حدو العطار) من أجل توقيع معاهدة سلم شبيهة بالمعاهدة الفرنسية، والتي يبدو أن حماس المغرب إليها لم يكن فعليا ما دام الرياس قد واصلوا ملاحقاتهم للسفن الإنجليزية منذ عودة العطار من سفارته[7]،

---

[1] Coindreau - Op. cit - p 167-68.

[2] وقع هذه الاتفاقية القائد عمر بن حدو عن الجانب المغربي، وأنطوان دو لا بار (*A. de la Barre*) عن الجانب الفرنسي. أنظر: *Les S. I. H. M.* – 2° série – France – T I – p 584-52.

[3] *Ibid* p 560-61.

[4] خلافا لما هو شائع، يذكر الفرنسي دو سان أمانس (*De St. Amans*) في مذكراته لسنة 1683 بأن القائم الرئيسي بهذه السفارة هو الحاج معنينو. أنظر: *Ibid* - T II - p 332.

[5] *Ibid* T I p 608-27.

[6] Penz Op cit p 108.

[7] Coindreau Op. cit - p 192.

مما فرض على البوارج الإنجليزية العودة مجددا للمرابطة قبالة الساحل المغربي ما بين سلا وأسفي طيلة الثلاث سنوات الموالية (1682-84).

ومع توصل فرنسا وإنجلترة إلى إقامة علاقات قانونية مع المغرب، بادرت الأقاليم المتحدة من جهتها إلى التقرب من مولاي إسماعيل لضمان أمن ملاحتها التجارية، لا سيما وأنها ظلت الدولة الأوربية الأقرب سياسيا إلى المغرب، والأمتن صداقة مع رياس مصب أبي رقراق، ولم تتراجع أهميتها إلا نتيجة تقلص دورها في تموين بنية أسطول الجهاد، مما جعل سفنها تتعرض هي الأخرى لهجمات الرياس السلاويين. وعلى هذا الأساس كان مسعاها الدبلوماسي مرهونا بمواصلة دعمها للسفانة المغربية، ولم يتم توصلها إلى تحقيق معاهدة سلم جديدة في ماي 1683 إلا بناء على التزامها بالدور المنوط بها[1]، وهو الذي سوف يكون المقياس الأوحد لتقربها من المغرب حسب قوة أو ضعف إمداداتها.

وبفعل النجاح السياسي المتحكم في توجيه نشاط الجهاد البحري، وخضوع الرياس لإملاءات السلطة المركزية، شكلت هذه الفترة مرحلة ركود ملحوظ في حدة العمليات وكثافتها، وأضحت السفن السلاوية تصادف المراكب الأجنبية دون أن تلحق بها أي أذى احتراما لبنود المعاهدات المتعددة[2]؛ وحتى الهجمات التي كانت تشنها على بعض السفن الإنجليزية كانت نتائجها سلبية على الأسطول المغربي من جراء الحضور المستمر للأسطول العسكري الإنجليزي، الذي تمكن في سنة 1684 من التضييق عليه، إلى درجة إجبار سفينة أمير البحر ابن عائشة على الجنوح بعدما تمكن من أسر العدد الأكبر من طاقمه[3].

وقد أتت هذه الفترة لتدعم السياسة الإنجليزية الرامية إلى التوصل إلى نفس النتائج التي حصلت عليها فرنسا، فشددت بوارجها الحصار على مرسى سلا الجديد بصورة متفاقمة قبل انطلاقة موسم العمليات حتى نهايته بغاية منع الرياس من الإقلاع نحو مسارح نشاطهم، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع حدة العداء المغربي ضد الإنجليز،

---

[1] في سنة 1684 بلغت قوة هولندية إلى سلا حاملة هدايا إلى مولاي إسماعيل، كان الهولنديون قد وعدوه بها بعد المصادقة على بنود المعاهدة، وكانت عبارة عن مواد عسكرية متنوعة. انظر: *Les S. I. H. M.* – 2° série – France – T II – p 451-52

[2] *Ibid* – p 391.

[3] في يوليو 1684 استولى الإنجليز قرب سلا على السفينة السلاوية التي كانت تحت قيادة عبد الله ابن عائشة، ويعتقد بأنه تمكن من الإفلات من الأسر. انظر: *Ibid* – p 426-27 et T IV – p 507.

وما تلاها من ردود فعل قوية للسلطان، الذي أمر بطرد رعاياهم وتجارهم من سلا ومن باقي المراكز المغربية الأخرى[1]، وكان من نتائجها إقدام الأسطول الإنجليزي على القيام بعمليات خاطفة في يوليو 1685م استهدفت إحراق السفن الراسية بالمعمورة[2].

وبمقابل مواصلة السفن السلاوية لاعتداءاتها على الملاحتين الهولندية والإنجليزية ولو بشكل محدود، ظل الرياس متقيدون باحترام مقتضيات معاهدة السلم مع فرنسا، إلى حين بروز قضية البستانجي وتطور النشاط الجزائري في المحيط قبالة الساحل المغربي[3]، إذ ولد ذلك لدى لويس الرابع عشر الرغبة في التصدي لكافة الانتهاكات المقترفة من طرف الرياس السلاويين إبان فترة السلم، وبعث في هذا الشأن الأميرال ديتري للتفاوض مع السلطات المغربية في المسألة الملاحية وقضية الأسرى[4]، معززا دوره الدبلوماسي بتكليف القائد مورتمارت بقيادة قوة بحرية عسكرية لمهاجمة الأسطول المغربي سنة 1686[5]. ولم يكن هذا مؤشرا حقيقيا عن طبيعة العلاقات المغربية-الفرنسية المتسمة على العموم بجودتها، إذ سرعان ما عادت الأمور إلى وضعها الطبيعي، وظلت السفن التجارية الفرنسية لا تمثل إلا نسبة ضئيلة في مغانم الجهاد البحري السلاوي.

وقد كان من الطبيعي أن تتواصل مساعي الدول الأخرى لبلوغ نفس الامتيازات، واستعملت في ذلك شتى الوسائل. إذ استمر الإنجليز في فرض رقابة مشددة على مجالات النشاط الجهادي دون أن يتمكنوا من كبح جماح الرياس السلاويين من جهة، وزاد شوقهم تحرقا للوصول إلى اتفاق مع مولاي إسماعيل من جهة أخرى[6]. أما الأقاليم المتحدة فقد بادرت إلى اتباع مختلف السبل القمينة بالحفاظ على علاقات سلمية مع المغرب، مبادرة إلى تلبية طلباته العسكرية سنة بعد أخرى[7]، وجارة بذلك حنق

---

[1] *Ibid* - T III - p 451.

[2] تذكر إحدى الوثائق الفرنسية الصادرة في يوليو 1685 بأنه إثر حصول الأسطول العسكري الإنجليزي على معلومات من بعض الأسرى حول إمكانية إحراق السفن الراسية بالمعمورة، أوفد ليلا بعض زوارقه التي نجحت في إتلاف مركبين مغربيين، وفي إطلاق سراح بعض الأسرى دون أن تلحق بها أضرار بشرية. انظر: *Ibid* - p 521-22.

[3] *Ibid* - T II - pp 554-56, 561 et 612-13.

[4] Penz - Op. cit - p 141.

[5] سوف يعود القائد مورتمارت في حملة جديدة على الساحل المغربي في السنة الموالية، لكن تدهور الجهاد البحري جعل حصاره دون جدوى. وقد انتهت هذه المواجهات بعقد اتفاقية هدنة جديدة في ماي 1689 لحل المشاكل العالقة، وللتأكيد على استمرارية روح معاهدة 1682. انظر: *Les S I H M* - 2e série - France – T II – p 645, T III – pp 58-59, 60-64 et 120

[6] *Ibid* - T III - p 27 et note.

[7] *Ibid* - T II - pp 644 et 652.

الإنجليز الذين أصبحوا يلاحقون سفنها المهربة للمواد الاستراتيجية ومصادرتها، غايتهم في ذلك حرمان الأسطول المغربي من فرص استمراريته وتطوره[1]؛ وربما كان هذا الهدف سببا في إصدار الملك الفرنسي– هو الآخر – الأمر إلى تجار بلاده بالامتناع عن التعامل التجاري مع المغرب في سنة 1687[2].

وخلال هذه المرحلة التي شهدت حضورا قويا للقوات الأوربية بمقابل الضعف والانحلال الذين صارا يدبان في الجهاد البحري، انضمت القوة البرتغالية إلى مصاف البوارج المراقبة لتحركات الرياس، حينما تمكنت سفنها القيام لأول مرة بمجابهة ناجحة لهجوم جهادي في سنة 1691، واحتفل بعودتها سالمة إلى لشبونة وسط مظاهر الفرح، واعتبرت بمثابة نصر كبير في الأوساط الرسمية[3]. وقد أردفت البرتغال ذلك بتوجيه حملة بحرية ضد سلا والقواعد الساحلية، لم يكتب لها النجاح، لضعف الخبرة والتجربة الذي كان جليا على مستوى فعاليتها، إلى درجة جعلت أحد الدبلوماسيين يصفها بأنها لم تكن إلا تضييعا للمال[4].

ولم يثن هذا عزم المسؤولين البرتغاليين على تأمين سلامة ملاحتهم، بقيامهم بين الفينة والأخرى بحملات جديدة ضد مرسى سلا الجديد، لا سيما بعد سقوط غنيمة برتغالية في يد الرايس روساي سنة 1694، كان من بين أسراها حاكم الأصور. إذ مباشرة بعدها توجهت قوة بحرية مكونة من ست بوارج لمحاصرة مرسى المعمورة وسلا للتوصل إلى إطلاق سراح الأسير المذكور، بيد أنها لم تكن بأحسن حال من سابقتها، إلى درجة انسياب أربع سفن جهادية إلى المرسى تحت أنظار البرتغاليين[5]؛ ورسخت لدى السلاويين صورة البرتغاليين الجبناء[6] رغم ما حاولوا إظهاره من قوة خلال حملة ثالثة في نفس السنة، توجوها بقصف قصبة سلا مرتين دون جدوى[7].

لكنه أمام تدهور المواسم الجهادية وتقلص الكفاءة التقنية للأسطول، وارتفاع حدة الضغوط الأوربية، لم تبق لمولاي إسماعيل إلا محاولة إخراج الجهاد البحري من

[1] في سنة 1688 أقدمت سفينة حربية إنجليزية بمصادرة مركبين هولنديين يحملان شحنة من الأسلحة والمواد المهربة الأخرى إلى المغرب. أنظر: *Ibid* – T III – p 155-56.

[2] *Ibid* – p 179.

[3] *Ibid* – p 393-94.

[4] كتب القنصل الفرنسي بلشبونة عن ذلك قائلا:" إن البرتغاليين كانوا أثناء حملتهم حينما يبصرون الجزائريين من جهة يلوون رؤوسهم إلى الجهة الأخرى، كأنهم لم يروهم قط ". انظر: *Ibid* – p 492.

[5] *Ibid* – T IV – p 284-300.

[6] كان أطفال المنطقة يصرخون عاليا عند رؤيتهم للسفن البرتغالية قائلين:" انظروا ماذا أتى يفعله دجاج البحر ". وهو اللقب الذي كان المغاربة يطلقونه على البرتغاليين. انظر: Coindreau – Op. cit – p 196.

[7] *Les S. I. H. M.* – 2° série – France – T IV – p 416-21.

بالضغط مرة أخيرة على الأقاليم المتحدة لتمكينه من الأسلحة والأدوات التقنية اللازمة الضرورية[1]، وبفرض أداء حقوق رسو السفن التجارية بمراسيه بكميات عينية من البارود[2]؛ بيد أن فشل كل هذه الإجراءات رغم الإمدادات الهولندية الأخيرة[3]، وتعرض السلاويين خلال صيف 1698، وما أصبحت تلوح به من أعمال انتقامية عنيفة، جعلت الدول الأوربية – وعلى رأسها فرنسا - لخسائر ألحقت بها من طرف الرياس مولاي إسماعيل يضطر إلى دفع أمير البحر ابن عائشة إلى معانقة المجال الدبلوماسي، مرخصا له صلاحية التفاوض مع الدول الأوربية في كل ما يمت إلى المجال الملاحي[4]، وباعثا إياه في أكتوبر من نفس السنة سفيرا إلى فرنسا بمهمة التوصل إلى اتفاقية سلم مع لويس الرابع عشر، وهي المهمة التي لم تكلل بالنجاح من جراء تباين وجهات النظر في مسألة الأسرى[5]. وبدخول ابن عائشة إلى الميدان السياسي والإداري مبتعدا عن مجاله التقليدي تسارعت خطوات الجهاد البحري نحو الانهيار النهائي، رغم بروز عمليات متفرقة بعد ذلك، لن ترق بأية حال إلى مستوى ازدهاره السابق.

---

1 ألح مولاي إسماعيل مرارا على إجبار هولندة على توفير حاجياته الملاحية والعسكرية خلال الفترة الممتدة من سنة 1692 إلى 1696. انظر: Ibid - T I - T III - pp 450, 461, T IV - pp 261, 349 et 437

2 في يناير 1698 وصلت سفينتان هولنديتان إلى مرسى سلا الجديد محملتين بشحنة مهمة من الحبال والأثواب والأنسجة القطنية الخاصة بصناعة الأشرعة، وكذا بفوهات البنادق والسيوف والبارود وعدد كبير من المواد المهربة، والتي كان السلاويون في حاجة شديدة إليها، الأمر الذي يفسر إلى حد ما النجاح الهام الذي حققه الموسم الجهادي لصيف 1698 انظر: *Ibid* – p 593.

3 *Ibid* – T IV – p 258-60.

4 *Ibid* – p 677.

5 Coindreau – Op. cit – p 199-200.

الباب الرابع

المجتمع الجهادي بمصب أبي رقراق نموذجا

إن طابع التعدد والتنوع الذي ميز مجتمع المصب من حيث أصوله العرقية، وما رافقها من مظاهر حضارية ودينية مختلفة، نتيجة انفتاحه على الآثار البشرية المتولدة عن الطرد الإسباني للجالية الأندلسية، قد جعل من الجزء المستقر من هذه الفئة يبدو - إلى جانب موجات العلوج المتدفقة عليه- مماثلا إلى حد كبير لوضعية رجال الجهاد بالجزائر وتونس وطرابلس من عناصر تركية وعلوج[1]، سواء على مستوى تكتلاتها وتلاحمها بعيدا عن العناصر البشرية الأصلية، أو على مستوى انتقائها لفعل اقتصادي مجاله البحر ومداه الشاسع، مستغلين ضعف التواجد العملي للعنصر الأصلي فيه، ومستفيدين من تركزهم بمناطق حضرية ساحلية تدعم بروز هذا المجال البحري كنشاط منبن على عناصر غير تامة الاندماج في وسطها الاجتماعي من جهة، وكمجال متعلق ببنية حضرية ويفترض ساكنة قارة.

بل إن الجهاد البحري أضحى- كنشاط ملاحي - أساس حياة المدينة، وأصبحت مرساه الرئة الفعلية لنموها وازدهارها، وأثر ذلك على التوجه العام لمعمارها خاصة في الحواشي المشرفة على الحدود المائية، لتبدو أشبه بنطاق عسكري يقوم بدور الخلفية الدفاعية بمهمة حماية المرسى، وتغطية انسحاب آليات الجهاد ورجاله نحو الداخل النهري.

وقد واكبت هذه المميزات خصائص اجتماعية فرضتها طبيعة القائمين بالجهاد، منها ما هو متداول على الصعيد الإسلامي العام، ومنها ما كان وليد الاستقرار الأندلسي ويخالف جزئيا أو كليا ما يحيط به، سواء على مستوى العادات أو التقاليد أو العلاقات الاجتماعية؛ بل وأيضا في الحرص الذي أبداه الأندلسيون إزاء الحفاظ على نظمهم السياسية والإدارية التي ألفوها، والتي كانت تبدو أكثر علمانية عما هو مألوف في مغرب القرن 17م، مستمدين قوة ذلك من غناهم عن أي تعايش مع المحيط. ولن ينتهي التباعد القائم بين نمط العيش في المجتمع الجهادي الأندلسي بسلا الجديد والنمط المحافظ المغربي بسلا البالي إلا بتوصل العدوتين إلى تعايش مفروض بمجرد انخراطهما في مناطق نفوذ الإمارة الدلائية أولا، وذوبانهما بعد ذلك في الوحدة

---

[1] Montau - Op. cit - p 77.

السياسية للمغرب خلال عهدي مولاي الرشيد ومولاي إسماعيل، مع بداية انغراس جذور العنصر الأندلسي وتدرج التحامه بباقي عناصر المنطقة القدامى، إلى درجة ظهور اندماجه بصورة شبه نهائية في المجتمع المغربي في نهاية القرن، بدليل غياب أي مظاهر اضطراب بالمنطقة طيلة الفترة العلوية آنذاك.

وبمقابل الاهتمام الكبير الذي كان المجتمع الجهادي يوليه للمجال البحري، كانت الأنشطة الإنتاجية الأخرى التي انشغل بها رجاله خلال فترات ما بين المواسم، أو طوال السنة بالنسبة للعناصر الأخرى لا تختلف عما كان معمولا به في المدن الجهادية، حيث أن حياة الرياس والبحارة الملاحية كانت تجد امتدادا لها داخل الحدائق والبساتين، وكان اهتمامهم برعايتها والاعتناء بها شديدا، لا سيما وأن الأندلسيين كانوا أهل خبرة ودراية كبيرتين بهذا المجال، واستفادوا من تملكهم لطاقات نشيطة غير مكلفة مثلتها جموع الأسرى. وكان هذا عاما بالعدوتين، وجعلهما تبدوان كمجال حضري يمتزج فيه المعمار بالبستنة.

على أنه لوحظت محافظة سلا البالي على دورها كمركز يستمد قوته الاقتصادية من الأنشطة الفلاحية لساكنته بانفتاحه على المجال الممتد ما وراء الأسوار نحو أراضي الولجة بالاساس، وهو ما كان غير متوفر لسكان سلا الجديد الذين كانت أسوار رباط الفتح تشكل نهاياتها القصوى، الأمر الذي جعل العدوتين وكأنهما قد وزعتا ضمنيا مجاليهما الحيويين، أحدهما باتجاه المحيط المائي، والثاني باتجاه الداخل القاري، مع اشتراكهما في استغلال الحدود المائية الماثلة في النهر باعتباره المنفذ الأوحد لتنظيم المبادلات مع الخارج، لا بالنسبة للمنطقة فحسب، وإنما لجزء مهم أيضا من مناطق المغرب التي كان مرسى سلا الجديد يشكل بوابتها الرئيسية.

وقد كان لهذه الوضعية أثر كبير في احتضان المنطقة لعناصر مسيحية مختلفة قدمت إليها مصلحيا، من قناصل وتجار ومبعوثين ورجال دين، أو إجباريا في شكل أسرى، مما جعلهم يتعايشون لأمد يطول أو يقصر مع مكونات المجتمع الإسلامي الجهادي، بما كان يستتبع ذلك من إثارة للجدل الديني بين الإسلام والمسيحية المذكى برغبة الرياس ورجال المجتمع في إتمام دورهم العقائدي بمحاولة اجتذاب أكبر عدد ممكن من المسيحيين إلى صف الإسلام، عن طريق مناقشة المعتقدات المسيحية المنعوتة بالزيف، وبتوفير الشروط الكفيلة بانتقال الأسرى – بالخصوص – من

عناصر مسيحية إلى علوج مسلمين؛ في الوقت الذي سعت فيه المسيحية من خلال ممثليها إلى الحفاظ على أتباعها، مستغلة حرص المجتمع الجهادي على إتاحة الظروف المناسبة لاستمرار العلاقات التجارية بين المنطقة وأوربا، التي عدت ضرورية لتطعيم بنيات الجهاد ولتصريف مغانمه.

وقد ظلت سلا البالي تضطلع بدور الإشعاع الديني والفكري في المنطقة، من خلال حفاظها على مؤسساتها وموروثاتها العقائدية والعلمية - رغم التراجع المسجل خلال مدة من النصف الأول من القرن - من جراء بروزها كمركز لتجميع المجاهدين، ولتغذية الحملات الجهادية بالرجال. في حين افتقرت العدوة اليسرى إلى الأسس العلمية المعتمدة في المجتمع الإسلامي نتيجة الظروف السلبية التي عايشها أندلسيوها حتى حدود قرار الطرد، ولغياب أي تأطير فكري بفعل انكماشهم وعدم انفتاحهم على مصادر العلوم ورجالاتها، مما جعل المنطقة على العموم لم تشهد تطورا ملموسا في هذا المجال إلا مع بداية تقلص أعداد المشتغلين بالمجهود الجهادي برا وبحرا، واستقطابها للعلماء بشكل ذاتي، أو بالتنسيق مع السلطة الحاكمة، لا سيما خلال عهد مولاي إسماعيل مع عودة قناة التواصل الفكري بين العدوتين من جهة والعاصمة العلمية فاس من جهة ثانية.

الفصل الأول: الحيـاة المـدنيـة

رغم الخصوصية التي انفردت بها مراكز الجهاد في شمال إفريقيا، كانت الحياة المدنية العامة التي عرفتها منطقة مصب أبي رقراق خلال القرن 17 في ظل الجهاد البحري تشكل نموذجا أمثل لما كان متداولا بها؛ حيث يبدي مجتمع الضفتين مع مركز الجزائر تشابها كبيرا على مستوى التنظيمات الإدارية والخاصية العمرانية، كما على مستوى تراتبية عناصر المجتمع والعلاقات الاجتماعية السائدة في ما بينها. ذلك أن كلتي المنطقتين لم تكونا مرتبطتين بالسلطتين المركزيتين، بمراكش والقسطنطينية، إلا بروابط ضعيفة توفر لهما استقلالا ذاتيا، ترتفع درجته حسب الظروف الداخلية والضغوط الخارجية. ولم تكن سلا تقدم للسلطان سوى أتاوة رمزية، ولم يكن للقواد الرسميين إلا سلطة شرفية متضائلة لفائدة قوات الجهاد المتعاظمة زمنا عن اخر. وعلى نفس الشاكلة، كانت سلطات قواد الإنكشارية التركية الحاكمة تحت ألقاب الباشا، أو الداي، أو الأغا.

ويبدو المظهر الثاني في تأسيس سلطة إقليمية متسمة بغربة مكونيها وسط محيط أصلي معارض، أو تتعارض مقوماته المعنوية وطموحاته المادية مع المسيطرين على المنطقة؛ فضلا عن تنوع العناصر المؤلفة لهذه السلطة بين أندلسيين وعلوج بسلا، أو أتراك وعلوج بالجزائر، وبين الطموحات المتضاربة وسط عناصر الفئة الواحدة، وسعي الغالب منها إلى تركيز السلطات في أيديه من خلال جعل عضوية ديوان سلا حكرا على الأندلسيين دون باقي الفئات الأخرى، بمقابل احتكار عناصر الإنكشارية لكل وسائل الحكم، وعدم سماحهم بانتقال أي جزء من النفوذ إلى ما دونهم[1]. وهذا ما كان يبرز نظاما متشابها في المركزين، منبن على تركز الحكم في يد فئة عنصرية حديثة الاستقرار قياسا بمن يحيط بها، متحكمة في وسط أصلي يناصبها الاختلاف إلى حد العداء.

وإذا كانت وضعية أتراك الجزائر كمستوزرين عثمانيين بمهمة تطبيق سياسة الباب العلي في مجموع الولاية، فإن المظهر الاجتماعي لمدينة الجزائر خلال القرن 17 لم يكن ليختلف كثيرا عن وضعية منطقة مصب أبي رقراق، وتحديدا بضفتها

---

[1] De Castries – Op. cit – p 825-26.

اليسرى. ذلك أن المجتمع الجهادي تميز باقتصار أنشطته الأساسية على جهود عناصر حضرية، وبإعراض المدينة عن واجهتها القارية من جراء الحواجز المختلفة المتولدة عن الاستقرار الجديد، لتنقاد كلية نحو المجال البحري الكفيل بتحقيق طموحاتها المرهونة بحجم الجهاد ونجاحاته[1].

ويتبين من وجهة خاصة أن المدينة في مختلف هذه المراكز قد ضمت بين الأسوار والحارات الضيقة نسيجا اجتماعيا مؤلفا من خليط من العناصر مختلفة العادات والتقاليد، والمتوحدة على صعيد الأهداف الاقتصادية التي تفسح المجال للجميع للإسهام فيها بشكل من الأشكال، مع تراتبية قائمة تترأسها العناصر المسلمة السباقة إلى هذا المضمار، والمشكلة لفئة أرستقراطية متحكمة في الميدانين الاقتصادي والسياسي، ومخضعة لها جموع العلوج والأهالي واليهود[2]؛ بل إنها – وحتى بعد التغيرات الطارئة على المنطقة – سوف تعمل على تأمين ريادتها الاجتماعية بتدعيم وضعيتها انطلاقا من الموروثات المادية للجهاد، باستمرار بعضها في النشاط الجهادي نفسه، وببحث البعض الآخر عن حظوة سياسية لدى السلطة الحاكمة، أو بالانخراط القوي في النشاط التجاري.

1 ـ التنظيمات الإدارية

بحكم بروز طبيعة العمل الجهادي كنشاط منبعث من وسط حضري تواق إلى الانتفاع الأقصى من الثروات المحصل عليها من مواسمه، بحيث يسعى هذا الوسط للحيلولة دون مغادرة ولو جزء يسير منها خارجه إلا في شكل استثمارات جديدة؛ كان المجتمع مضطرا إلى الانسلاخ تدريجيا عن السلطة المركزية ليؤسس حكما ذاتيا خاصا به، وتنظيما إداريا تتقلد مسؤوليته عناصر من بين رجاله في هيئة ديوان، وصفه دو كاستري بمثابة قانون تاريخي تخضع له كل المدن البحرية والتجارية الكبرى، مقابل إعراضها عن الاهتمام بما يجول خارج الأسوار من نزاعات قارية، الشيء الذي كان يوصمها بطابع الخصوصية الشديدة المحاصرة بنظام عام[3].

---

[1] Hubac – Op. cit – p 206.

[2] لم تكن للأندلسيين بمراكز الجهاد الأخرى المتوسطية إلا مرتبة ثانوية بعد الأتراك الذين كانوا هم مؤسسو الجهاد البحري ومنشطوه. أنظر: Dan – Op. cit – p 82.

[3] De Castries – Op. cit – p 824-25.

ولم يكن الحرناشيون– بفعل ريادتهم – ليشذوا عن القاعدة، وسرعان ما تبين لهم لزوم استحداث شكل نظامي مواكب للقفزة النوعية التي حققتها المواسم الجهادية الأولى، فأسسوا نظاما خاصا مركزه القصبة، وحدوده الجغرافية أسوار مدينة رباط الفتح، استوحوا أسسه من النظم الإدارية التي جربوها بإسبانيا؛ وأسندوا الحكم إلى قائد منتخب سنويا في شهر ماي، دون أن تجعل كل السلطات بيده، بل كان يتقاسمها مع المجلس الاستشاري-التنفيذي المكون من ستة عشر حرناشيا منتخبا من ذوي الخبرة والكفاءة والنفوذ[1]، وبشكل يقارب نظام الحكم في الجزائر، ونظام جمهوريات المدن الإيطالية وفرسان مالطا أيضا[2].

كانت هذه الحكومة هي المسؤولة عن شؤون المدينة وكل جوانب حياتها، وأساسا في ما يتعلق بتنظيم الميدان العسكري، سواء في جانب الملاحة الجهادية إشرافا وتنظيما، أو في إدارة الدفاع عن المدينة بإشرافها على الحامية العسكرية التي كان انتماؤها حكرا على الحرناشيين[3] إلى حدود سنة 1630، وبالاضطلاع بتحصين الدفاعات وبتوفير التجهيزات الحربية اللازمة. وبإزاء ذلك كان موكولا لها أمر تسيير الميزانية التي كانت تمول من مداخيل الجمرك المنشطة أساسا بأعشار المغانم[4]، والمكوس المفروضة على المعاملات التجارية، لمباشرة مسؤولياتها المذكورة، وخاصة لإمداد المدينة بمرافقها الضرورية[5].

وكان طبيعيا أن تبرز المهام السياسية والدبلوماسية كأولى المسؤوليات المطروحة على كاهل الديوان، خاصة وأن وضعيته الاستقلالية كانت تفرض عليه تحديد الخيارات الأساسية للمجتمع الجهادي إزاء السلطات القارية المجاورة له من جهة، وإزاء الدول الأوربية التي فرض عليها العمل الجهادي تعاملا سياسيا متواصلا ومتنوعا بحسب إفرازات المواسم وتأثيراتها على مواقف هذه الدول. كان الديوان يعقد جلساته بالمقر الرسمي– الذي يعتقد أنه كان بالساباط – المخصص منذ البداية للاضطلاع بدور مركز القرار، مشتملا على قاعة متقدمة أعدت لإيواء الجند المكلف

---

[1] Dan – Op. cit. – p 209.

[2] Hardy – Op. cit. – p 124-25.

[3] Les S. I. H. M. – 1° série – Pays-Bas – T III – p 272.

[4] Coindreau – Op. cit. – p 42.

[5] خلال أزمة 1637 ناصر فريق من السكان القائد القصري، مستشهدا بدوره الكبير في تطور المدينة ومرافقها خلال فترة حكمه. أنظر: *Les S. I. H. M.* – 1° série – France – T III – p 536-44.

بحراسته وبحراسة القصبة، وقاعتين مجاورتين خصصتا لاستقبال الوافدين على الديوان من قواد ودبلوماسيين، وأيضا لعقد الاجتماعات للنظر في المهام المطروحة، كما لعقد جلسات القضاء الأساسية[1].

وإذا كانت الوثائق لم تسعفنا في تكوين تصور لأسلوب عمل الديوان، فإننا نعتقد بأنها لم تكن لتغاير كثيرا جلسات دواوين المدن الجهادية الأخرى، باعتبارها كانت تتمسك بنفس الأعراف المتداولة في المجتمعات الإسلامية؛ حيث كانت تجعل من يوم الجمعة معطلا بفعل قدسيته. ويقدم لنا الأب دان شهادته حول اجتماعات ديوان الجزائر التي كانت تضم الحاكم وأعضاء الديوان إلى جانب الترجمان - أي الكاتب -، التي كانت تعقد جلساته الرئيسية أيام السبت، مع مواصلة عمله خلال الأيام الثلاثة الموالية من كل أسبوع[2].

حكام مراكز مصب أبي رقراق خلال القرن 17م[3]

السنوات	حاكم عام	سلا البالي	الضفة اليسرى		العهد
			سلا الجديد	القصبة	
20-1610	فاضل الزعروري	فاضل الزعروري	فاضل الزعروري		السعدي
26-1621		محمد العياشي	فاضل الزعروري		السعدي
27-1626		محمد العياشي	العلج عجيب		السعدي
1627		محمد العياشي	محمد بن عبد القادر صيرون		الديوان
1628		محمد العياشي	أحمد بن علي البشير		الديوان
1629		محمد العياشي	محمد بن عبد القادر صيرون		الديوان
1630		محمد العياشي	عبد الله بن علي القصري	أحمد بن علي البشير	الديوان
33-1631		محمد العياشي	عبد الله بن علي القصري	محمد بن عبد القادر صيرون	الديوان
1634		محمد العياشي	عبد الله بن علي القصري	أحمد بن علي البشير	الديوان

[1] Burlot – Op. cit – p 53.
[2] Dan – Op. cit – p 101.
[3] هناك حكام آخرون لم نقف على فترات حكمهم، من بينهم: محمد بن محمد بن حدو العطار أحد عمال سلا خلال العهد الإسماعيلي (ملحق *الإتحاف الوجيز* – ص 137)؛ والحاج محمد تميم التطواني الذي قبل سفارته كان عاملا على العدوتين (نفس المصدر – ص 155)؛ وعلي بن عبد الله قائد الساحل سنة 1686 حسبما ينعته لويس الرابع عشر (*Les S. I. H. M.* – 2° série – T II –p 587, 632 et 635.)

1635		محمد العياشي	عبد الله بن علي القصري	محمد بن عامر	الديوان
		محمد العياشي	عبد الله بن علي القصري		الديوان
1636 1637		محمد العياشي	البشير حرناشو / الحاج عباس / الرايس الهرانو		الديوان
1637		محمد العياشي	عودة عبد الله بن علي القصري ثانية[1]		الديوان
40-1638		محمد العياشي	عبد الله القصري الإبن	العلج مراد الشيخ[2]	الديوان
43-1641	الأمين سعيد الجنوي	عامر بن محمد	عبد الرحمن بن عبدون	يوسف السنسياض	الدلائي
1644	الأمير عبد الله الدلائي	سعيد الجنوي	عبد الرحمن بن عبدون	يوسف السنسياض	الدلائي
1651	الأمير عبد الله الدلائي	سعيد الجنوي	محمد بن عامر حركات[3]	عبد الله القصري	الدلائي
1655	الأمير عبد الله الدلائي	عامر بن محمد حركات			الدلائي
1656	الأمير عبد الله الدلائي	الحاج محمد فنيش			الدلائي
63-1661	الأمير عبد الله الدلائي		أحمد الجنوي[4]		الدلائي
1664	الطاهر الجرفطي[5]	عبد الله بن محمد فنيش	عبد القادر مورينو		غيلان
1665	الطاهر الجرفطي	عبد القادر روكسو	صيرون الإبن[6]		غيلان
1666		عبد الله فنيش	عبد القادر مورينو		مولاي الرشيد
1667			الحاج محمد الزبدي[7]		مولاي الرشيد
1669			الحاج محمد الزبدي		مولاي الرشيد
1670	عبد القادر مورينو				مولاي الرشيد
1671	أحمد بن يكور[8]				مولاي الرشيد

---

[1] قتل في السنة الموالية، وعين ابنه من طرف الأندلسيين، في حين عين السلطان السعدي مراد الشيخ وفرقة من جيش سوس على القصبة.

[2] لجأ السلطان السعدي محمد الشيخ إلى إرسال علجه مراد من أجل الحيلولة دون عودة الحرناشيين - أنصار العياشي - إلى القصبة مجددا.

[3] يعتقد في كونه ابن عامر بن محمد حاكم سلا البالي سنة 1641، وحفيد محمد بن عامر حاكم القصبة سنة 1635.

[4] أصبح حاكما دلانيا بعد انسحاب الأمير عبد الله من القصبة أمام ضغط الخضر غيلان والعناصر الندلسية الموالية له، وذلك سنة 1661.

[5] أخو الخضر غيلان، كان له الإشراف العام على العدوتين إلى سنة 1666.

[6] عين هذا الحاكم رفقة روكسو بدلا للحاكمين المنتخبين فنيش وموربنو لبروز إخلاصهما أكثر من سواهما.

[7] يشير دو كاستر إلى إعدامه من طرف مولاي الرشيد في مارس 1670.

[8] كان آخر عامل على العدوتين على عهد مولاي الرشيد.

1672	عبد القادر موريno	عبد الله فنيش		حسن بن محمد سكيريدو	مولاي إسماعيل
1681		علي معنينو			مولاي إسماعيل
1682		علي معنينو			مولاي إسماعيل
1696	الباشا ابن الأشقر				مولاي إسماعيل[1]

وإذا كان اتفاق سنة 1630 الناجم عن الحرب الأهلية قد أفسح المجال أمام الأندلسيين للمشاركة في الحكم على قدم المساواة مع الحرناشيين، بانتخاب حاكم عنهم يشارك القائد الحرناشي، وانتخاب ثمانية من أعضاء الديوان الستة عشر؛ فقد ظل مقر الحكم بالقصبة، وظل العمل ساريا بالنظم الإدارية المذكورة[2]، في وقت اشتدت فيه ضغوط العياشي الراغب في توحيد عموم المنطقة، وزادت فيه مخاوف أولئك من ردود فعل السلطة السعدية؛ وهو ما جعل الأندلسيين بزعامة عبد الله القصري يستغلون خروج العياشي في حملاته البعيدة لاتخاذ مبادرة السيطرة على دفة تسيير المدينة أولا[3]، وبالزحف على سلا البالي ثانيا. وقد كاد الأمر أن يتحقق لولا تحالف العياشي مع الأميرال الإنجليزي راينسبوروه الذي لم يفوت فرصة تدعيم موقع العناصر المعارضة للحاكم المذكور بشكل سوف يؤدي إلى الإطاحة به، وإلى إحداث تغيير مؤقت في قمة السلطة بإسناد الحكم إلى معارضيه لوضع حد للاستبداد الذي برز به القصري حتى في نظر أنصاره[4].

إن هذه الاضطرابات السياسية وما خلفته من انعكاسات على النظم الإدارية المعتمدة ليست غريبة عن عناصر اعتادت تاريخيا أن تحيى حياة سياسية متقلبة ناجمة عن الاقتتال الداخلي بين ذوي النفوذ[5] من جهة، ولكون الحكم ظل من جهة أخرى بيد المالكين لزمام الثقل العسكري في عموم القواعد الجهادية، الأمر الذي جعل مسالة

---

1 اعتمدنا في وضع هذه القائمة على المؤلفات التالية: بنعبد الله: "*الموسوعة المغربية* " ج 3؛ بوجندار: "*مقدمة الفتح* "؛ حجي: "*الزاوية الدلائية* "؛ الدكالي: "*الإتحاف الوجيز* "؛ رزوق: "*المورسكيون بالمغرب* "؛ الشاذلي: "*الحركة العياشية* "؛ وأيضا: Caillé : « *La ville de Rabat ..* » ; « *La petite histoire de Rabat* « ; Penz : « *Les captifs Français ..* » ; *Les S. I. H. M.* – 1° série – Angleterre – T II , III ; France – T III ; Pays-Bas – T III, IV, V, VI ; 2° série – France – T I, II, III et IV.

2 *Les S. I. H. M.* – 1° série – France – T III – p 194.

3 *Ibid* – p 196.

4 *Ibid* – p 536-44.

5 Brunot – Op. cit – p 153.

استبدال الحكام تخضع بالأساس لمدى رغبة الرياس والجند[1]، وتؤدي من ثم إلى الخلخلة المتوالية للنظامين السياسي والإداري كما يشهد على ذلك الأب دان في معرض حديثه عن الجزائر بقوله:" وأحيانا يتم تغيير خمسة قواد أو ستة في نفس اليوم حينما تلمس عدم كفاءتهم من طرف الديوان "[2].

وإذا كانت إعادة تنصيب القصري على رأس الديوان من طرف السلطان السعدي قد فاقمت حدة الاضطراب وانقسام الرأي العام، فإن مقتل العياشي ودخول المنطقة ضمن النفوذ الدلائي في سنة 1641 قد وضع حدا لذلك، لا سيما وأن محمد الحاج حاول الاستفادة من أخطاء السياسة السعدية باعتماده على إشراك عناصر أصلية ضامن لولائها، وعناصر أندلسية ترك لها مهمة تسيير الضفة اليسرى، قبل أن يتحكم في عموم المنطقة بتنصيب ابنه أميرا لها، وولد بذلك ترتيبا سياسيا وإداريا حذرا ونكيا مكن المنطقة من فترة استقرار طويلة.

فقد كانت السياسة العامة والخارجية بيد محمد الحاج من خلال ابنه عبد الله، في حين كان الإشراف العام على الحياة الداخلية بيد سعيد الجنوي الذي كانت له قيادة سلا البالي والإشراف على قائدي القصبة وسلا الجديد. ولم تعد الأمور إلى حالة الاضطراب إلا تأثرا بالضعف السياسي الذي بدأ يدب في الإمارة الدلائية، وبروز قوات مناوئة لها، لاسيما وأن وفاة سعيد الجنوي سنة 1655[3] أفقد المنطقة قائدا محنكا اعتمدت عليه الإمارة في تنفيذ سياستها، حيث في غيابه وبمجرد هزيمة الدلائيين في معركة بوحريرة (1660) أمام الخضر غيلان انحازت المنطقة إلى صف المنتصر رغما عن محاولات الأمير عبد الله ومساعده أحمد الجنوي[4]، لتدخل نهائيا في طاعة غيلان سنة 1664.

لقد نهج هذا الأخير نفس السياسة الدلائية في التسيير الإداري بوضع الإشراف العام بين يدي أخيه الرايس الطاهر، وفي الوقت ذاته ترك لسكان العدوتين نوعا من الاستقلال الذاتي، بحيث كان حريصا على صعود قائدين من العناصر المخلصة، مما يمكن أن يفسره التغيير السياسي الذي طرأ في أقل من سنة حينما تم استبدال القائدين

[1] تمكن قارة عثمان في سنة 1594 من غزو قلوب الإنكشارية في تونس، حيث ولوه قائدا عليهم ومنحوه لقب الداي، إلى درجة أن الديوان والميليشيا لم يعد في مقدورهما وضعه عند حده. انظر: Dan – Op. cit – p 163.

[2] Ibid – p 98.

[3] *Les S. I. H. M.* – 1° série – Pays-Bas – T V – intro. p XXV.

[4] *Ibid* – T VI – p 625.

المنتخبين في مارس 1665: مورينو وفنيش، بعبد القادر روكسو وأحد أبناء صيرون في غشت من نفس السنة[1].

وقد أتت سيطرة مولاي الرشيد على المنطقة في السنة الموالية لتضع حدا نهائيا لهذه النظم السليلة عن نسق الديوان السابق، ولتسمح بالعودة إلى التسيير الإداري المرتبط بالمركز. وأصبحت المنطقة لا تحظى بشكل سياسي استثنائي، وإنما جزءا من منطقة يشرف عليها وال خاضع في تصرفاته لتوجيهات السلطة المركزية، ويشرف بدوره على قواد القصبة وسلا الجديد والبالي، مع إحداث منصب قائد أو مراقب للمرسى مستقل عن القواد الثلاثة. ومع ذلك يصعب تحديد الإقليم الذي كانت تنتمي إليه المنطقة، بين إقليم مكناس[2] وإقليم الغرب الذي كان تحت تسيير القائد أحمد بن حدو العطار[3]. كان مجمل قواد المنطقة تحت رحمة رقابة شديدة، ومحاسبة من طرف السلطان في سعيه إلى تثبيت نفوذه بها، حيث كان لا يتورع في اتخاذ أقسى العقوبات أمام الهفوات أو التجاوزات التي يمكن أن تصدر عن هؤلاء القواد، والتي قد تصل إلى حد الإعدام[4]. ومن ثم تحكمت السلطة بهذه المراقبة في المنطقة، وفرضت عليها الاندماج تماما في الوحدة السياسية والإدارية للبلاد.

2 ـ الجانب العمراني

تتميز المنطقة بوجود ثلاثة مراكز منفصلة بعضها عن بعض، طبيعيا بواسطة النهر الفاصل بين سلا البالي من جهة وسلا الجديد والقصبة من جهة أخرى، وشكليا بين المركزين الأخيرين باعتبار الأولى حادثة عن الثانية ولاحقة عنها من حيث التعمير، الأمر الذي فرض ترك بقعة فراغ فاصلة بينهما، فرضتها أسوار القصبة التي حالت دون توسعها خارجيا. وقد تميز الجزء المعمور من الضفة الجنوبية بشغله لحيز ضئيل من مساحة مدينة رباط الفتح الموحدية، ولم يكن يمثل إلى جانب القصبة ومقبرة لعلو إلا حوالي تسعين هكتارا من مجموع مساحتها البالغة أربعمائة وعشرين هكتار، كان القسم الأكبر منها يستغل كحقول وبساتين مرتبطة بالمدينة[5].

---

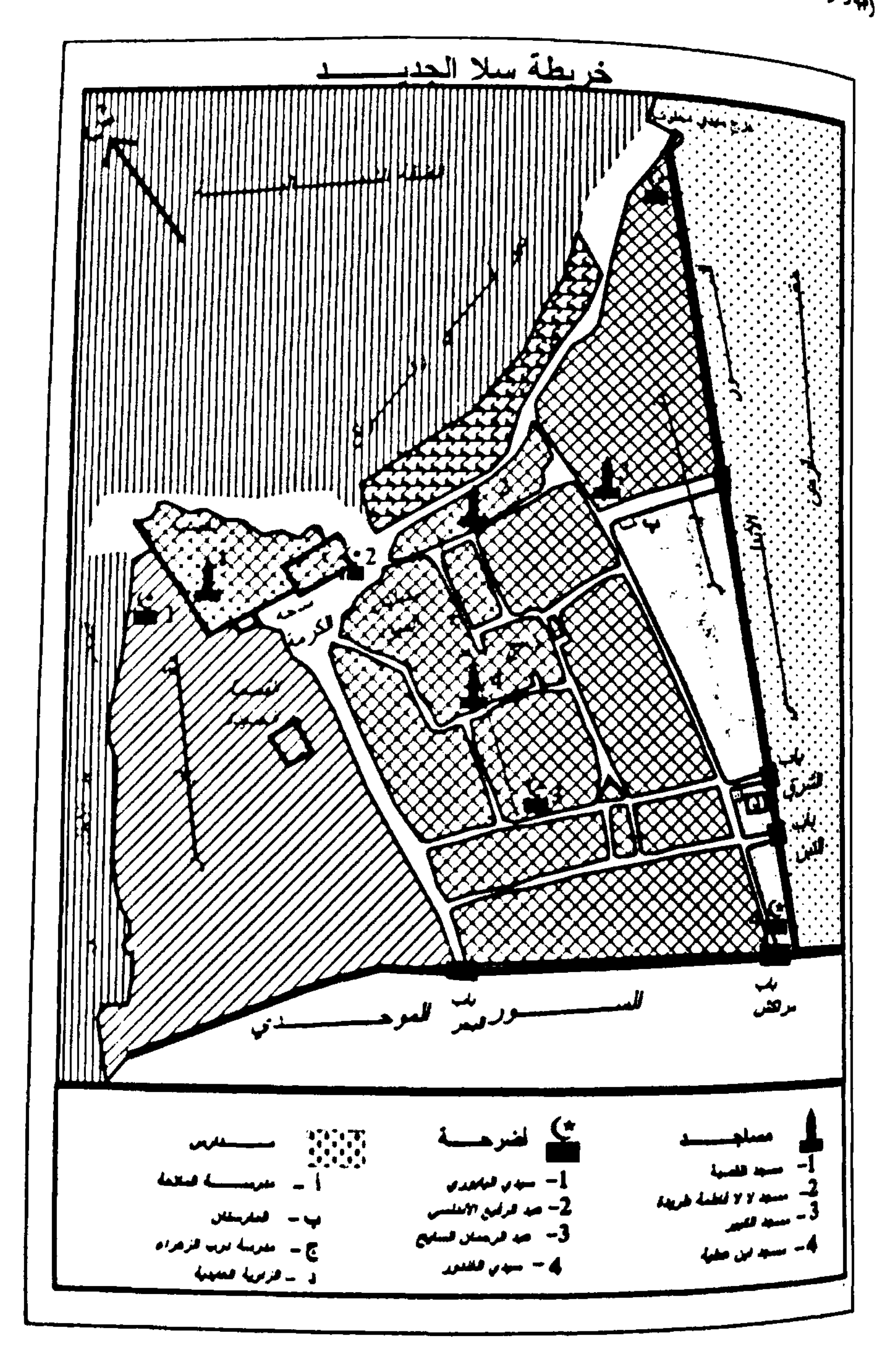
1 رزوق – نفسه – ص 208-09.

2 أنظر القادري – نفسه – الجزء الثاني – ص 268.

3 *Les S. I. H. M.* – 2° série – France – T I – p 508 et note.

4 أنظر حالة إعدام الوزير المنزاري سنة 1670، وأيضا تفكير القائد مورينو في اللجوء إلى إسبانيا في السنة الموالية، في: *Ibid* – pp 288 et 383-84.

5 Caillé:" *La ville de Rabat*... " – Op. cit – p 246.


خريطة سلا الجديد
رحبة الكرمة
باب الشرقي
باب اللبن
باب مراكش
السور الموحدي
مساجد
1- مسجد القصبة
3- مسجد الكبير
4- مسجد ابن
أضرحة
4- سيدي القشور
مدارس
أ- مدرسة
ب- المارستان
ج- مدرسة درب الزهراء
د- الزاوية

وقد كانت الأطراف الكاملة للمدينة محدودة من جهتي الغرب والجنوب بالأسوار الموحدية الممتدة على طول الحدود البرية من البحر إلى النهر، بهندسة نصف دائرية يبلغ سمكها مترين ونصف أحيانا وعلوها عشرة أمتار[1]، مشتملة على أبراج وحصون متفرقة ومختلفة الأشكال، متوجة بشرفات وكوات وطريق مفروزة تصل بعضها ببعض. وقد كانت هذه الأبراج مواجهة ما يقابلها من مشارف إقليم تامسنا غربا وناحية شالة وجزء داخلي من النهر جنوبا، ولا تنفتح عن هذه النواحي إلا بخمسة أبواب هي: باب البحر وباب مراكش وباب الجبل من جهة الغرب، وباب الجديد وباب شالة[2] من جهة الجنوب[3].

وقد استفاد الأندلسيون من هذه التحصينات نظرا للاستراتيجية الدفاعية التي كانت مفروضة عليهم خلال النصف الأول من القرن 17، لا سيما وأن النهر والبحر كانا يضطلعان بدور حمائي طبيعي واق من جهة الشمال والشمال الغربي، وكانت الحدود البرية هي المستوجبة لحواجز تحمي المركز من أي زحف محتمل للعناصر المحلية؛ بل إن هجمات العياشي كانت تأتي دوما عن طريق الجنوب، حيث وقفت الأسوار كعائق حال دون تحقيقه لأي نصر حاسم طوال عقد كامل من الهجمات المتكررة، علما بأن الأندلسيين- مدفوعين بضآلة عددهم - دعموا ذلك بإنشاء أسوار داخلية فاصلة الجزء المعمور عن الجزء المخصص للزراعة، امتد متقاطعا مع السور الموحدي من جهة باب مراكش حتى حدود منحدر شاطئ النهر على طول أكثر من ألف وأربعمائة متر، بسمك يصل إلى أزيد من متر ونصف (1.65م) وارتفاع يتراوح بين الخمسة أمتار والخمسة ونصف (4.90م-5.50م)، باستثناء الجهة الغربية منه التي كان يتعدى فيه حاجز الستة أمتار[4].

وقد حصر الأندلسيون الاتصال بين الجهتين في ثلاث أبواب داخلية: باب التبن غربا، وباب الشرف وسطا، وباب شالة شرقا، بشكل جعل دفاع المدينة أكثر قوة وتحصينا منذ بداية استقرارهم بها، حيث بادروا إلى ترميم الجهات الرئيسية في الأسوار، محدثين بها كوات للمدافع، وظلوا يتعهدونها بالعناية والتحصين حسب

---

1 السويسي – نفسه – ص 113-14.
2 تعرف هذه الأبواب على التوالي راهنا: باب العلو، وباب الأحد، وباب الرواح، وباب أكدال، وباب زعير.
3 جعفر الناصري – نفسه – ص 170.

4 Caillé – Op. cit – p 273.

طاقتهم وحاجتهم، لا سيما في الجهة الممتدة من المحيط إلى باب مراكش[1] القريبة من الأحياء والحارات المعمورة.

وقد ذكرنا أن القصبة كانت تشكل مركزا منفصلا عن باقي الجزء المأهول، ولم تكن تمتد نحو الجنوب بأكثر من مائة وثمانين متر إلى حدود سورها الموحدي[2]، وبها نزل الحرناشيون وعمروها، واتخذوا بها الديار والمرافق الاجتماعية الأخرى وفق قسمين، أحدهما منبسط في الشمال، وآخر متدرج في الجنوب مواكب لانحدار القصبة، يفصل بينهما شارع عريض مواز لجبهتها البحرية، وعنه تتفرع مجموع الحارات المتصلة بعضها ببعض بأزقة فرعية، وبعضها في شكل دروب مغلقة؛ في حين كان الشارع ينفتح على الجزء المنحدر بحارة كانت تلامس نهاية استقامة السور الموحدي الفاصل بين القصبة الأصلية والإنشاءات الإضافية التي قام بها مولاي الرشيد العلوي.

وقد سعى المستقرون الجدد في غمرة انشغالهم بالجهاد البحري إلى تطعيم القصبة بإنشاءات ذات صبغة عسكرية، خاصة في ناحيتيها المطلتين على المصب وعلى سلا الجديد. ذلك أن الحياة المضطربة التي عرفتها المنطقة ما بين بداية عهد الديوان إلى حين تنصيب الأمير عبد الله الدلائي حاكما عليها فرضت على الأندلسيين إحداث قنوات اتصال داخلية، تمثلت في تأسيس سراديب في جهتها الشمالية الشرقية، تنتهي بعضها عند التماس مع جبهتها المطلة على المصب، استغلت أيضا لتخزين الأقوات والمؤونة بعيدا عن قذائف الخصوم[3]، بشكل سمح للقاطنين بمجابهة آثار الحصارات التي يمكن أن تتعرض لها، وأساسا من جهة سلا الجديد.

أما من حيث التحصينات الأخرى، فبالإضافة إلى ترميم الأسوار المطلة على المصب، عمد الأندلسيون إلى إحداث برج ملحق بالقصبة " برج المجاهدين " من أجل حماية مدخل المرسى، وتغطية انسحاب المجاهدين إلى داخلها أو إلى أسفل هذا البرج، حيث تم إنشاء بناء دائري الشكل " المدورة " كموقع ترسية مؤقتة بعيدا عن المرسى[4]،

---

[1] نفسه – ص 168.

[2] *Les S. I. H. M.* – 1° série – Pays-Bas – T IV – intro. p III note.

[3] حدد كايي موقع ثلاثة سراديب رئيسية، كان أولها بإزاء النهاية الشمالية-الشرقية للسور الموحدي قرب الدرج المغطى، والثاني في النهاية الشمالية لزقاق جامع، ويمثل الثالث قبو دار بركة بنهاية الزقاق المذكور. أنظر: Caillé – Op. cit – p 257

[4] Burrlot – Op. cit – p 59.

كما أنشأوا في الوجهة الغربية لحماية مدخل القصبة- قرب باب الساباط – أبراجا دقيقة ذات شرفات متجهة صوب الغرب من أجل تعزيز مهمة الحراس[1]. ومن المفترض أن تكون كل هذه الإنشاءات قد تمت إبان فترة الديوان، وخلال فترة سعي القوات المسيطرة على القصبة للحفاظ على أمنها ضدا عن هجمات سكان سلا الجديد. وقد عرفت القصبة خلال العهد العلوي توسيع نطاقها على يد مولاي الرشيد، حيث مدد أسوارها باتجاه المرسى، وعززها من جهة الجنوب ببرجين متوجهين صوب المدينة والمرسى، قبل أن يعمد مولاي إسماعيل إلى استغلال الفناء الملحق بالقصبة ليجعل منه إقامة أميرية لخليفته بعدما بنى به مسجدا وحماما[2].

وفي خارج القصبة أنشأ مولاي الرشيد في غربها وعلى مقربة منها قصبة جديدة مربعة الشكل، محصنة بأبراج وبأسوار ذات شرفات جميلة يعتقد أنها كانت متصلة بالقصبة الأصلية بحائط مرتفع مجهز ببرجين، يسلك من تحت أحدهما إلى البحر[3]. وقد أنشئت بغاية تعزيز دفاع القصبة إزاء هجمات الأساطيل الأوربية من جهة، وأيضا لحماية المرسى، كما لمواجهة الهجمات المحتملة لسكان سلا الجديد.

وإذا كان الحضور الخرناشي إلى القصبة قد تم في وقت كانت لا تضم فيه إلا بضعة كوانين، فإن الأندلسيين من جهتهم هم من منحوا سلا الجديد حياتها الفعلية التي ظلت تنتظرها منذ أربعة قرون، فلم تعمر حاراتها إلا عند استيطانهم، ولم تبلغ مستوى حضاريا إلا على يدهم[4]، حيث حصنوها وشيدوا قصورها ودورها وحماماتها، وميزوا المدينة عن غيرها من المدن التقليدية بتصميم يساير التخطيطات المعمارية الأكثر تنظيما تأثرا بالطابع الأندلسي الأصيل، حيث توزعت المدينة بين أربعة شوارع رئيسية ذات اتجاه شمال-جنوب، تقاطعها ثلاثة خطوط عرضية من الشرق إلى الغرب[5]، وعنها تتفرع الأزقة الثانوية المنفتحة بعضها عن البعض الآخر، مشكلة

[1] Ibid – p 53.

[2] بوجندار – نفسه – ص 60.

[3] نفسه – ص 64-65.

[4] بوجندار: "*تعطير البساط بذكر تراجم قضاة الرباط*" – الرباط – د. ت.

[5] يرى كايي أن المدينة موزعة على خطين عرضيين فقط؛ فيما يمنحنا الواقع الحالي للمدينة- الذي لا يختلف كثيرا عن وضعيتها خلال القرن 17 – ثلاثة خطوط عرضية: يبتدئ أولها من حارة تحت الحمام إلى ضريح سيدي محمد الضاوي، ويشمل الثاني حارة بوقرون في اتجاه شارع القناصل، ويمتد الثالث من باب الأحد باتجاه الرحبة عبر حارة السويقة. انظر: Caillé – Op. cit – p 246-47.

خطوط اتصال ضمنية بين الأزقة الرئيسية، بشكل يجعل جهات المدينة مترابطة في ما بينها.

وتتصل المدينة من جهتها الجنوبية ببساتينها ورياضها عبر أبواب السور الأندلسي. وقد كان نظام الأبواب عاما حتى داخل المدينة، حيث أن انفتاح الحارات على الأزقة الرئيسية كان بواسطة بويبات داخلية استغلت لتثبيت الأمن والمراقبة، لا سيما باتجاه المقبرة المطلة على الساحل، وباتجاه ساحة سوق الغزل الفاصلة بين المدينة والقصبة التي لم تكن تستغل إلا نادرا ولأغراض عسكرية. فقد حصنت جوانب هذه الساحة لحصار القصبة سنة 1660 بدروب صغيرة من التراب المدكوك دائرية الشكل من تصميم الحاج موسى أحد صيادلة المدينة[1]. فكانت المدينة- بدورها - عبارة عن قلعة كبيرة منفتحة على داخلها ومنغلقة أمام الخارج جنوبا، وأمام القلعة الصغيرة التي تمثلها القصبة، ولم تكن تتصل بها إلا بواسطة ممرات ضيقة متحكمة في كل حالات الدخول والخروج. وفي الغالب كان الفضاء الأكثر حرية في التلاقي بين المركزين هو تلك المساحة التي يوفرها رصيف المرسى وضفة النهر أثناء فترات الاستقرار بالدرجة الأولى.

وبمقابل سلا الجديد تبرز سلا البالي على الضفة اليمنى مبتعدة عن النهر والمصب بمسافة مهمة على شكل شريط مستطيل توازي جبهته العرضية الشمالية- غربية ساحل المحيط. وكانت المدينة محاطة كلها بأسوار يعود ترميمها الرئيسي إلى العهد المريني، بيد أنها تبدو شبه محطمة خلال بداية القرن 17 في عدة أماكن منها، وغير جيدة التحصين[2]، الأمر الذي دفع المجاهد العياشي إلى الاعتناء بدفاعاتها، لا سيما وقد كان مجبرا على الدخول في حروب مع جيرانه من جهة، ونظرا لطبيعة قيادته العسكرية الجهادية التي كانت توجه اختياراته السياسية. ومن ثم كانت سلا على عهده بمثابة قلعة جهادية على طول الجبهة المشرفة على النهر لاتقاء قذائف مدفعية الضفة اليسرى؛ وزاد في تعزيز هذه الجبهة بإنشاء برجين على ساحل البحر قبالة القصبة، كان أحسنهما وأبدعهما برج الدموع[3]، مستعينا في إنجازهما بالدعم المادي

---

[1] Ibid p 146.

[2] Savine . Op. cit – p 32.

[3] الدكالي – نفسه – ص 67.

والبشري الذي قدمه الأميرال الإنجليزي راينسبوروه سنة 1637، واتخذ خندقا مارا تحت السور يصل منزله الواقع قبالة باب المعلقة بالبرجين المذكورين[1].

وكانت سلا البالي لا تتصل بخارجها جهة النهر والبر إلا عبر خمسة أبواب ـ إلى جانب باب الصنعة -: باب المعلقة وباب الجديد غربا، وباب فاس جنوبا، وباب سبتة وباب شعفة شرقا؛ وتتخلل المسافات الفاصلة طوال الأسوار بين هذه الأبواب أبراج مربعة الشكل وبعضها مثمن، منتصبة على شكل منارات صغيرة، وقد شيد غالبها من الحجر المنجور المركب بالجير اتخذت لحماية المدينة[2]. وداخل الأسوار كانت المدينة موزعة إلى قسمين: شمالي ينتهي عند مستوى باب شعفة يحتل ثلثها، وهو عبارة عن مساحة فارغة استغلت كمقبرة؛ وجنوبي تتفرع أجزاؤه انطلاقا من الشارعين المتصلين بباب سبتة عرضا وبباب فاس طولا، حيث يلتقي الشارعان ليشكلا ملتقى تتفرع عنه أزقة أخرى ضيقة، وأساسا الزقاقان المتجهان شمالا من وسط المدينة صوب المسجد الأعظم.

وتجتمع أزقة المراكز الثلاثة في ميزة ضيقها إلى درجة تتقارب فيها جدران المباني في كافة الأحياء، باستثناء تلك المؤدية إلى الأبواب الرئيسية؛ وذلك رغبة في الحفاظ على رطوبة الممرات وقلة تعرض الجدران للحرارة والإشعاع الشمسي. وفي الغالب كانت هذه الحارات تخضع للتراتبية الاجتماعية بحسب الفئات ومدى ثرائها ووجاهتها، متميزة بين أحياء أرستقراطية وأخرى شعبية غير مندمجة في ما بينها. وكانت الأحياء الأولى متوزعة في الأجزاء الواقعة إلى الشرق من القصبة وسلا الجديد من جهة[3]، وبالأحياء الواقعة إلى القرب من المسجد الأعظم والجهة الغربية من سلا البالي[4].

أما اليهود، فقد كانت جموعهم تستقر بمنازل مجتمعة في أحياء محددة سواء في سلا الجديد أو البالي، وقد استقروا في الضفة اليمنى على مقربة من باب الجديد (الملاح القديم) وبشكل لا ينفصل تماما عن منازل المسلمين[5]؛ أما في سلا الجديد فقد

---

[1] ج. الناصري – نفسه – ص 400-01.
[2] الدكالي – نفسه – ص 67.

[3] Savine – Op. cit – p 32.
[4] Burlot – Op. cit – p 98.

[5] ج. الناصري – نفسه – ص 264.

سمح لهم بالاستقرار في الجهة الشمالية-شرقية للمركز على مقربة من باب السابلط (حارة البحيرة)[1].

ولم يكن يسمح للمسيحيين الوافدين على سلا الجديد من تجار ومبعوثين بالاستقرار مع عائلاتهم إلا بفنادق قريبة من المرسى، وهي عبارة عن مستقرات مناسبة من أبهج المباني وأكثرها عصرية تتوفر على المرافق الضرورية. وبها كانت تستقر القنصليات الأوربية وممثلو الدول، وبها تتخذ ملحقاتهم الإدارية والتجارية من مخازن البضائع وأماكن اعتقال مواطنيهم المحكومين؛ حيث سعت سلطات المدينة إلى توفير الخدمات الأساسية لها في عين المكان أو خارجها، بما في ذلك الترخيص لرعايا كل دولة على حدة بالاستفادة من بعض حمامات المدينة مرة في الأسبوع[2].

وتميزت المراكز الثلاثة عن غيرها من المدن المغربية بقلة الديار الكبيرة، وتشابهت معها في محافظتها على النمط الذي كان يمنح الزقاق وحدة البناء والإنشاء، لا سيما في سلا الجديد؛ حيث على غرار إدارة المدينة ظهرها للعالم الخارجي الواقع خلف الأسوار، كانت الدور تعرض عن الزقاق لتنفتح على دواخلها، نظرا لالتجاء أصحابها إلى سترة التفاوتات الاجتماعية، وهو ما يفسر قلة الزخارف والتنميقات والتصاميم الهندسية التي تتسم بها الجدران الخارجية- باستثناء بعض أقواس الأبواب-، وكل ما كانت تتحلى به هو طلاؤها بالجير الأبيض الممزوج بصبغة النيلة[3].

وكانت غالبية أهل العدوتين تجنح إلى الاستقرار منعزلة في مساكنها، لما يمثله ذلك من صيانة للأحساب وحفظ للأنساب[4]؛ وكانت الأسر الميسورة تسعى للعيش بالدروب المغلقة " الصابة " لما تمنحه من استقلالية أسرية بعيدة عن حركية الزقاق، وبشكل يسمح للحياة المنزلية الداخلية بالاستمرار في إطار محافظ على خاصيتها وأسرارها وحرمتها.

وعلى العموم كانت الدور لا تتوفر إلا على طابق واحد موزع إلى ثلاث وحدات مميزة، يصل من الباب الرئيسية إلى وحدتها الأساسية بواسطة دهليز متعرج يعوق من لم يلجه الاطلاع على الحياة الواقعة خلفه. وتتمثل الوحدات الثلاث في ما يلي:

---

[1] Caillé:" *La petite histoire*… " – Op. cit – p 140.
[2] Hubac – Op. cit – p 188-89.
[3] Dan – Op. cit – p 88.
[4] الدكالي – نفسه – ص 42.

1- الدار: وهي الوحدة المركزية التي تشكل الجزء القابل للانفتاح على أنشطة الحياة المدنية العامة، ومن حيث اتخاذها جزءا مخصصا للضيافة والاستقبال، ومن حيث استغلال أقسام أخرى منه للحياة الخاصة. وهذه الأقسام هي غرف طويلة وعالية متسعة، تحيط بفناء " الرياض " الواسع، ولا تتمتع بالنور إلا عن طريق الأبواب الكبيرة الموازية لارتفاع الجدران.

2- الدويرة: وهي مقر الخدم ومخدع للوازم وحاجيات المنزل، وغالبا ما كان موقعها على جانب الدهليز، وتتصل بالزقاق مباشرة بمدخل صغير خاص بها يتميز بصغر ببابه؛ في حين تنفتح على داخل المنزل بباب مغايرة لجميع الغرف، وتتوفر على بضعة منافذ على الزقاق شديدة الضيق ضمانا للنور وللتهوية الضرورية لحفظ الأقوات المخزونة بها من التعرض للتلف؛ كما يتخذ بها الحمام الخصوصي وخزان الماء الخاص بالاغتسال[1].

3- الرياض: وهي حديقة المنزل التي غالبا ما تتوسط الدار، وأحيانا أخرى تكون كوحدة خلفية مستقلة في الدور الكبرى.

وقد حرص أهالي العدوتين على جمع كل جماليات المعمار والبناء داخل الدور، مجصصينها عادة بالمربعات الفسيفسائية[2]، ومخضعين السقوف لغطاء خشبي منقوش، ورؤوس الأعمدة الحاملة لممر الطبقة العلوية لنقوش من الزخارف والمنمنمات الإسلامية. ويصف ابن علي الدكالي ذلك بقوله:" كاد أن يكون إتقان البناء خاصا بالعدوتين، لا سيما نقش الحجر وتخريمه بالحفر، ومعالات القصور والديار وتنجيدها وحكم وضعها، وتناسق أبوابها وشماساتها وسراجيمها، ثم المعالات على الحيطان بالجير الرطب... ويحفر ذلك الجير برسوم ومقاطعات وكتابات مائلة، ثم يلون المحفور بألوان الزواق والصبغ "[3].

3- الفئات ومظاهرها الحضرية

تميز المجتمع الجهادي نتيجة موقعه الحدودي بين العالمين الداخلي والخارجي بتشكله من عناصر مختلفة، وعادات وتقاليد متنوعة قد تصل إلى حد التعارض، من

[1] Savine – Op. cit – p 68.
[2] Dan – Op. cit – p 88.
[3] الدكالي، نفسه – ص 41.

حيث تكون جزء منه في العدوة الجنوبية من عناصر إسلامية معتدلة أو حديثة العهد بالإسلام، من حرناشيين وأندلسيين وعلوج، زيادة عن العناصر التقليدية التي تمثلها الفئات الأصلية المكونة من مغاربة ومهاجرين أندلسيين قدماء تجمعوا في سلا البالي.

وعلى هامش هذه العناصر المسلمة احتضنت المنطقة مجموعة غير إسلامية، منها من ارتبط بها بعامل التجارة أو الدبلوماسية من تجار وقناصل، أو بعامل الرق الذي خضع له أسرى الجهاد البحري، أو بعامل التبعية الذي خضعت له الجالية اليهودية باعتبارها تؤدي الذمة كحق استقرار بين ظهراني مجموعة إسلامية متحكمة[1].

وقد تطورت الساكنة بشكل مهم بلغت معه خلال الربع الأخير من القرن حوالي عشرين ألف نسمة[2]، وهو رقم ذو دلالة بالغة بالانتباه إلى كونه لم يتجاوز عند الاستقرار الأندلسي حدود العشرة آلاف[3]. ولذلك يلاحظ بأن المنطقة قد حافظت على وتيرتها التصاعدية، لتتضاعف ديموغرافيتها رغم الحروب الأهلية والمجاعات والأوبئة التي عرفتها على امتداد القرن. ونعتقد أن هذا التطور ليس وليد الزيادة الطبيعية فحسب، بالنظر إلى الطبيعة الحضرية للمجتمع القائمة على تحديد النسل نسبيا مقارنة بالعناصر التقليدية، وإنما يعود لوفود عناصر أخرى على المنطقة باستمرار وبشكل استقطابي عفوي أو إجباري، من علوج وأسرى، ومن مغاربة أيضا باحثين عن الاستفادة من نشاط الجهاد، خاصة بعد انفتاح المرسى على العنصر المغربي منذ العهد الدلائي.

والوحدات الخمس الرئيسية المؤلفة للمجتمع الجهادي كانت هي فئات الأندلسيين، والأهالي، والعلوج، واليهود، والأسرى؛ وعن الفئات الثلاث الأولى انبثقت وضعية اجتماعية تراتبية، شكلت القوى ذات النفوذ السياسي والاقتصادي قمتها، وعلى رأسها عناصر الفئة الأولى التي كانت هي المسيطرة على الحياة العامة حتى حدود العهد العلوي، الذي شهدت فيه المنطقة ورود عناصر مغربية جديدة متمتعة بنفوذ سياسي مستمد من السلطة المركزية:

---

[1] Dan - Op. cit - pp 88 et 255.
[2] Caillé - Op. cit - p 239.
[3] راجع الفصل الثاني من الباب الأول.

1ـ الأندلسيون: تميزوا بانتسابهم إلى ثلاث فئات مختلفة: الأندلسيون القدماء المستقرون بسلا البالي، والحرناشيون الوافدون على الضفة الجنوبية سنة 1608، ثم الأندلسيون المطرودون بعد ذلك وهم الذين يشكلون أكبرها. وإذا كانت هذه الفئات قد اتسمت بتقدمها الحضاري على ما عداها، فإن الوحدتين الأخيرتين عرفتا أيضا بخصوصياتهما المضطربة، مما جعلهما تفشلان في الاندماج في وسطهما الجديد بسبب اختلافهما الشديد في كثير من مظاهر الحياة عن باقي العناصر الأصلية[1]، لا سيما وأنهما وجدتا في موقعهما المتاخم للنهر والبحر والمحدود بالأسوار خير عازل عن كل التأثيرات الداخلية، التي من شأنها إضعاف تماسك هويتهما الأندلسية التي كانتا قد أفلحتا في صيانتها حتى داخل إسبانيا الكاثوليكية[2].

وقد ساهمت المظاهر الاجتماعية التي تمكنت من الأندلسيين في إسبانيا، وظلت عالقة بالقسم الأكبر منهم، في جعل سكان سلا البالي وقبائل زعير المحيطة بهم ينظرون إليهم بنظرة ملؤها الشك والريبة في طويتهم وفي سلامة عقيدتهم، خاصة وأن اللغة القشتالية كانت هي السائدة في أوساطهم، وكانت نساؤهم في وضعية سفور مرفوضة في المنطقة. فدفعهم ذلك إلى البروز كمجتمع منفصل عما عداه، وزادت سيطرتهم على الحياة الاقتصادية واحتكارهم لها في تأجيج هذا الشعور[3]؛ إذ منهم كان رياس البحر المشاهير والقواد السياسيون والعسكريون، ومنهم كان أهل الحل والعقد خلال فترة الديوان[4].

وقد ظل التمييز واضحا في الأنساب بين الحرناشيين وباقي الأندلسيين، حيث حافظ الأوائل على ألقابهم العربية[5] ضمن ما استطاعوا الحفاظ عليه من مظاهر وتقاليد الحياة الأندلسية الأصيلة، في حين حمل معهم الآخرون ألقابا دخيلة متولدة عن احتكاكهم بالإسبان وامتزاجهم بهم، فعجمت أسماؤهم، خصوصا في أوساط المنحدرين

---

1 الشاذلي – نفسه – ص 147.

2 عنان – نفسه – ص 331.

3 شكل اندلسيو سلا الجديد انجح الجاليات اللاجئة إلى شمال إفريقيا أكثر مما حققه إخوانهم في الجزائر، حيث إذا كان هؤلاء الأخيرين قد تحكموا في جزء من الحياة الاقتصادية بهذه المدينة وسيطروا على الحرف والتجارة، فإنهم كانوا خاضعين سياسيا لسلطة الأتراك. انظر: Hardy – Op. cit – p 107.

4 بوجندار: "*مقدمة الفتح*..." – نفسه – ص 216-23.

5 من الألقاب الأندلسية العربية الأصل التي كانت سائدة في أوساط الضفة الجنوبية خلال القرن 17، نذكر: ابن عبدون، الحداد، ملين، والزهراء، بلكاهية، العماني، الدقاق، التونسي، المدور، غنام، عاشور، الحافي، العكاري، التفيدي، ابن قدور، ابن عمرو، ابن الطاهر، ابن منديل، ابن عطية، ابن الضيف، الحمري، العظمي - نفسه – ص 196-97.

من المناطق الشمالية للأندلس، ويعتقد ان منهم من كان أعجمي الأصل، وسليل العائلات الإسبانية التي أسلمت في عهود سابقة، وحافظت رغم ذلك على ما يحيل إلى اصولها الحقيقية[1]. ولم يكن هؤلاء وأولئك يشتركون إلا في بعض الألقاب المستمدة من اسماء جهات ومناطق ومدن الأندلس[2].

اما بالنسبة لسلا البالي، فباستثناء العناصر الأندلسية المستقرة قبل قرار الطرد لم تلتحق بها بعد سنة 1609 إلا نسبة ضئيلة جدا من اللاجئين الجدد مثل آل الأبيض (بلانكو في الأصل)[3]. وقد كانت العناصر الأندلسية المنتمية إليها من ضمن من لجأ إلى المغرب بعد سقوط غرناطة، فتميزوا عن أندلسيي الضفة الجنوبية بمحافظتهم على التقاليد والمظاهر والعادات الإسلامية الأكثر تقاربا مع الوسط المحلي، الأمر الذي يسر اندماجهم وانغراسهم بالمنطقة مع طول فترة الاستقرار، وجعلهم لايبدون أي خلاف مع العناصر الأصلية، بل يشاركون إلى جانبها في جميع مظاهر الحياة كنسيج موحد ذي عادات ومصالح مشتركة، يعارض المستحدثات الحاصلة على يد إخوانهم الوافدين.

وبفعل نشاطهم الاقتصادي وكفاءتهم العلمية شكل هؤلاء قوة اجتماعية وفكرية مؤثرة، سوف تتعرض لتقلص نفوذها مع سيطرة الضفة الجنوبية على المرسى خاصة خلال النصف الأول من القرن 17، ولن تتمكن من استعادة جزء منه إلا عند عودة الاستقرار السياسي إلى المنطقة منذ العهد الدلائي. ومن أشهر الأسر الأندلسية بسلا البالي آنذاك: آل عمار المنتسبون للولي الصالح ابن عاشر، وآل زنيبر، وال حمدون، وآل خالص. كما قدمت عائلات أخرى إلى سلا بعد استقرارها بمناطق مغربية أخرى مثل آل حصار النازحين من سبتة، وآل عطية الإشبيليون القادمون من سلا الجديد، وآل العطار الوافدون من المهدية[4].

---

[1] من الألقاب الأندلسية المعتمدة في سلا الجديد في القرن 17، والمشتقة أو المنحدرة من اسماء اعجمية، والتي لا تختلف كثيرا عن الألقاب الإسبانية، نذكر: كراكشو، كرشبو، بروب، بلامينو، بلانكو، بريس، روديباس، بركزيزن، مدينا، مورينو، مارسيل، اشكلانط، اراكون، لوباريس، شنتياك، بلانسيانو، بركاني، بنطوجا، بونو، فرشادو، فرناندو، كنظرون، سباطة، بيرو، كيليطو، بلافريج، تكيطو، مولاطو، بلانبو، متجنوش، طيفور، بربيش، تمورو، باينة، جبرو، فلوريش، الدك، المراس، قوريا، ضاكة، برادو، جوريو، فنجيرو...- نفسه – ص 196-97، وايضا:
Caillé – Op. cit – p 200-01 et Coindreau – Op. cit – p 36-38

[2] من بين هذه الألقاب: القرطبي، القصري، القسطالي، الزبدي، لميرو، الرندة، الغرناطي.

[3] عشاش – نفسه – ص 63.

[4] عشاش – صص 25، 33، 45، 46، 62، و63.

2ـ الأهالي: إذا كانوا قد استطاعوا الحفاظ على موقعهم الاجتماعي بسلا البالي، فإنما اعتبارا لقدم استقرار بعضهم قبل القرن 17 بمدة تطول أو تقصر، مثل آل المسطاسي وآل معنينو وآل بنسعيد وآل الدكالي وآل المريني، ولتوحدهم مع العناصر الأندلسية المستقرة بالمدينة؛ زيادة على بقائها مفتوحة على مختلف الهجرات القادمة إلى المصب، سواء منها ذات الطابع الديني والفكري مثل ورود الشرفاء العلميين والطالبيين من القصر الكبير، أو ذات الطابع الاجتماعي مثل آل حجي وآل عواد وآل الصبيحي وآل فنيش وآل الشبيهي وآل بوشعراء وآل النجار وآل لعلو وآل محبوبة[1].

بيد أنهم في الضفة الجنوبية لم يكونوا يضطلعون بأي دور بارز إلا عند تراجع السطوة الأندلسية؛ فبمقابل حضورهم القوي خلال الربع الأول من القرن 17 عند بداية استقرار الأندلسيين إلى درجة تسلمهم السلطة في شخص القائد فاضل الزعروري، تقلص دورهم بشكل جلي في تسيير الدفة السياسية والاقتصادية للمجتمع الجهادي رغم محاولات المجاهد العياشي. واستمر ذلك إلى حين خضوع المنطقة للسلطة الدلائية، حيث استعادت العناصر الأصلية موقعها مع إسناد مهمة الإشراف على الضفتين للقائد سعيد الجنوي، اعتبارا للثقة الموضوعة من طرف محمد الحاج في العناصر الأصلية أكثر منها في العناصر الأندلسية التواقة دوما إلى الاستقلال.

ومنذ تلك الفترة لم يعد دور الأهالي مقتصرا على الاهتمام بوضعية سلا البالي بمعزل عن الضفة الجنوبية، وإنما أصبحوا من خلال تمثيليتهم في السلطة بواسطة القائد المنتمي إليهم يؤثرون في التوجه العام لمنطقة المصب، ويستفيدون من مختلف نتائجه الاقتصادية والسياسية؛ وهو ما تواصل في العهد العلوي بحصول الأهالي على فرص تحقيق التوازن في المنطقة، الأمر الذي مثله تزايد أعداد المنخرطين منهم في الجهاد البحري خلال الفترة الأخيرة من القرن 17[2].

ولا يعني هذا أن الأهالي المستقرين خارج النطاق الحضري لم يتفاعلوا مع أحداثها، بل من المؤكد أن موقفهم السلبي– على غرار إخوانهم الحضريين – من أندلسيي سلا الجديد كان حاجزا يعوق انفتاح هؤلاء على الآخرين، وسدا منيعا أمام

---

[1] نفسه – صص 25، 33، 45، 46، 62، و63، وايضا: Leroux – Op. cit – p 204-06

[2] ضمن لائحة الأسرى المغاربة في فرنسا أواخر العهد الإسماعيلي الذين أسروا في ما بين سنتي 1665 و1699م، نجد أن عدد الأسرى المنتسبين لسلا البالي بلغ واحدا وخمسين أسيرا، وهو ما يمثل حوالي 70 % من مجموع الأسرى المذكورين. انظر: *Les S. I. H. M.* – 2° série – France – T IV – p 53-84.

تمازج العنصرين، لا سيما وأن قبائل زعير المتاخمة للمدينة والمتشبعة بالعادات التقليدية المتشددة كانت لا ترى فيهم أكثر من أشباه مسيحيين[1]، الأمر الذي جعل الأسوار تبدو بالنسبة لهم حدا فاصلا بين عالمين متعارضين، يفترض أن يكون لعائدات الجهاد دور في تقليص المسافة التي بينهما؛ وهذا ما قد يفسر إشراف بعض صلحاء شالة على تحقيق السلم بين المتنازعين الأندلسيين في سنة 1630، رغم أن هؤلاء انسلخوا عن السلطة السعدية الشرعية.

لكنه من وجهة أخرى اتضحت أفضلية توحيد المنطقة تحت راية سلطة عناصر أصلية، مع ما يمثله ذلك من توزيع مناسب للخيرات الاقتصادية ، وعلى رأسها مداخيل الجهاد البحري، بدل الاستفادة المحدودة التي كان يسمح بها الاحتكار الأندلسي لفائدة هذه القبائل. ولذلك خلال حروب العياشي ضد الأندلسيين كان التحالف قويا بينها وقوات المجاهد، مانحة إياه جبهة برية وقوات عسكرية ظلت إلى جانبه إلى حين مقتله. وبتمكن الدلائيين من توحيد المنطقة أضحت الضفة الجنوبية تنفتح تدريجيا أمام العناصر الأهلية، ولن يصبح ذلك فعليا إلا عند انخراط المنطقة نهائيا في الحياة الاجتماعية المغربية.

3- العلوج: أمدت العمليات الجهادية المنطقة بعناصر من مختلف الجنسيات الأوربية: إسبان، وبرتغاليين، وفرنسيين، وإنجليز، وهولنديين وغيرهم، في شكل أسرى ، جعلت مجملهم يكابد ظروفا بئيسة دون خلاص منها إلا بالفداء أو باعتناق الدين الإسلامي.

ونظرا إلى كثرة أعدادهم وعدم نجاح عمليات الافتكاك إلا في تخليص نسبة ضئيلة منهم، كانت مجموعة منهم تبادر إلى اعتناق الإسلام عن طواعية لما كان يوفره لها ذلك من تحسين وضعيتها من جهة، ومن تسنم مقام اجتماعي متميز من جهة أخرى؛ علما بأن جل هؤلاء كانوا من ذوي الخبرة الملاحية أو العسكرية المطلوبة في مجال الجهاد البحري، فمنهم ربابنة السفن والتقنيون والخبراء بشؤون المدافع، ومهندسو الأوراش والجراحون، وغيرهم من الرجال المتخصصين في هذا المضمار ، إلى درجة أن العديد منهم قد استطاع بلوغ مصاف الرياس ذائعي الصيت مثل العلج

[1] رزوق – نفسه – ص 244.

الهولندي موراطو رايس أمير البحر (1624)[1]، أو نصب في أرفع المراتب السياسية مثل العلج الفرنسي الأصل مراد الشيخ قائد القصبة (1638)[2].

وقد كانت عملية تحول الأسير المسيحي إلى علج مسلم تتم بناء على رغبته، حيث يتقدم إلى القائد أو القاضي الذي يشرف شخصيا على ذلك، طالبا من المعني بالأمر ترديد الشهادتين قبل إخضاعه لطقوس الإطهار بتنفيذ عملية الختان، ثم بتكليف أحد الفقهاء بتلقينه قواعد وفروض العقيدة. وكانت نظرة المجتمع إلى هذا التحول من باب الأعمال الحميدة والحسنات الكبرى التي تعود على صاحب الأسير السابق بالثناء والمديح. ومع ذلك لا يؤدي اعتناق العلج للإسلام إلى انعتاقه مباشرة، ولكنه كان مرحلة أولى في أفق تحرره النهائي.

وحدث التحرر هذا كان يتمثل في تحول الأسير إلى مولى تابع لسيده، بتأسيس شبه قرابة بينهما يلتزم فيها كل منهما ضمنيا بتعهدات إزاء الآخر[3]. وبمجرد تحول الأسير إلى علج حر، ونجاحه في اكتساب ثقة المجتمع من خلال سيرته الدينية والاجتماعية وكفاءته العملية والميدانية، ينعم بنفس الامتيازات التي يحظى بها المسلمون الأصليون، ويصبح معدودا دون تمييز من عناصر البلد، بشكل يفسح المجال أمامه لبلوغ كافة المناصب حسب قدراته ومؤهلاته[4]؛ الأمر الذي مكن المجتمع الجهادي من الاستفادة من تجارب مجموعة بشرية متنوعة في عدد من الميادين، وخاصة تلك ذات الطابع التقني؛ كما مكن العلوج من تحسين وضعيتهم وإبراز كفاءاتهم. ومن جهة ثانية ترك هذا الانخراط آثارا بارزة على المجتمع، بما أدخله من عادات وتقاليد اجتماعية متنوعة، امتزجت فيها العادات التقليدية المغربية بملامح من الحياة الأوربية المسيحية، من خلال ما حمله معهم هؤلاء من أخلاق ونظم اجتماعية مغايرة لما هو متداول في وسطهم الجديد[5].

4ـ <u>اليهود</u> : كانوا يؤلفون مجتمعا صغيرا على هامش المجتمع الإسلامي، قاطنين في حارات معينة من مركزي سلا البالي والجديد، منشئين بها مرافقهم الخاصة، ومستفيدين من حرية ممارسة الشعائر الدينية مقابل أداء الذمة؛ وكان قسم

---

1 Coindreau – Op. cit – p 43.
2 Ibid – p 45.
3 Hubac – Op. cit – p 206.
4 Hardy – Op. cit – p 125-26.
5 ج. الناصري – نفسه – ص 746.

مهم منهم ينحدر من اليهود الأندلسيين اللاجئين في نهاية القرن 15م على غرار ما شهدته المدن الجهادية الأخرى[1]. ورغم أنهم كانوا مجبرين على التفرد بلباس موحد اللون، كانوا على العموم يلقون معاملة متسمة بالتسامح[2]، لا سيما وأنهم كانوا يضطلعون بدور أساسي في التبادل الخارجي تصديرا واستيرادا، إلى درجة سمحت لبعضهم ببلوغ مصاف وكلاء السلطات المغربية لدى الدول الأوربية، وخاصة آل بالاش الموكلين من لدن السلطة السعدية لدى الأقاليم المتحدة[3]، وحاييم طوليدانو بالنسبة للديوان الأندلسي، وبنيامين كوهين بالنسبة للعياشي[4].

5 ـ الأسرى: كونوا مجموعة لا بأس بها في أسفل الهرم الاجتماعي وعلى هامش تراتبية فئاته، بحيث لم يكن بإمكانهم الانخراط فيه بشكل فعلي إلا عند تحولهم إلى علوج. وقد كانت المطمورات هي أولى المقرات المخصصة لاستيعابهم عند بلوغهم سلا الجديد، وتظل مستودعا للجزء الأكبر منهم الذي لم تتمكن عناصره من الحصول على منصب شغل متميز كخدم في المنازل أو رفيق للترفيه، يتيح لهم الانتقال للعيش في كنف مالكيهم.

فقد كان الأسرى يغادرون هذه المطمورات أثناء النهار، والعودة إليها في المساء تحت حراسة مشددة وفي ظل شروط حياة قاسية، مؤدين الخدمات الخاصة لأسيادهم عاملين كمزارعين في الحقول والبساتين، أو كجذافين على متن السفن، أو حمالين في المرسى وفي الأسواق، أو بنائين في مختلف الأوراش والمرافق. ومع ذلك كان يتاح لهم هامش من الحرية داخل المطمورات، لاسيما في الجانب الروحي، حيث يسمح لهم بإقامة أو القداس في كنائس صغيرة بها تحت إشراف بعض الرهبان منهم، بعض قساوسة الإرساليات الدينية[5].

وخلال فترة ما قبل العهد العلوي ظل أسرى الجهاد البحري مستقرين بصفة أساسية في سلا الجديد، ولم يكونوا ينقلون إلى الداخل إلا استثنائيا، مشكلين بذلك مادة تجارية رائجة بالعدوتين، وبضاعة كثيرة العرض والطلب معه، إلى درجة بدا معها كل منزل، من قصر القائد إلى بيت الفرد العادي، متوفرا على عنصر منهم على

[1] Hardy – Op. cit – p 118.
[2] Hubac – Op. cit – p 188.
[3] *Les S. I. H. M.* – 1° série – Pays-Bas – T I – p 310 note.
[4] *Ibid.* – T IV – p 482-83.
[5] Dan – Op. cit – pp 168 et 255.

الأقل، لما كانوا يقدمونه من استفادة مزدوجة، آنية من خلال استغلالهم كيد عاملة بخسة التكلفة وقابلة لتنفيذ أعمال السخرة، ومستقبلية من خلال قيمتهم كرأسمال ثابت يمكن استخلاص ريعه فدية مباشرة من الأسرى الأثرياء، أو مرتقبة من خلال مساعي الإرساليات الدينية المهتمة بعمليات الافتكاك[1].

والواضح أن هذه الفئة كانت تضم في صفوفها تفاوتات بارزة تأثرا بالوضعية الاجتماعية للملاك، وبنوعية المهن التي بمقدورهم مزاولتها، لا سيما منها ذات الطابع الحضري، كالخدمات المنزلية التي كانت تتطلب من الملاك الاهتمام بحالة أسراهم لباسا وتغذية وتطبيبا، حتى أن عددا من هؤلاء كانت لهم داخل الأسر التي يخدمونها سلطة لا تقل عن سلطة أسيادهم، ويحظون بمعاملة على غرار الأفراد الأصليين للأسرة[2].

ومع بسط السلطة العلوية لنفوذها على منطقة مصب أبي رقراق، وتملك مولاي إسماعيل لكافة أسرى الجهاد البحري اعتبارا لأحقية السلطان الشرعي في ذلك، لم يعد بالمقدور تنشيط أسواق النخاسة من طرف الخواص، وأصبح الأسرى يصنفون كمعتقلي الحروب البحرية القائمة ضد دول معادية، وبالتالي أضحى حضورهم في المنطقة قليلا، ولم يعد استقرارهم بها إلا مؤقتا في انتظار الترحيل إلى العاصمة مكناس.

وعلى العموم، كانت لوضعية الأسرى داخل المجتمع الجهادي نتائج عديدة، تمثلت في المستحدثات المهنية التي أدخلوها إلى المنطقة مع ما واكبها من نتائج اقتصادية، إلى جانب تأثيرهم في العادات المحلية وفي نظمها الاجتماعية داخل الأسر والبيوت، معززين بذلك تأثيرات العلوج في هذا المضمار[3].

4ـ ألبسة المنطقة

كان اللباس المحلي في المنطقة لا يختلف عموما عن اللباس الحضري المغربي إلا في بعض الخصوصيات، باستثناء ما ذكر من احتفاظ الأندلسيين النازحين في مطلع القرن 17 بالمظاهر التي خضعوا لها في إسبانيا طيلة القرن 16، ومن ذلك غطاء الرأس المكون من شاشية حمراء تعلوها عمامة بيضاء وبينهما شوشة زرقاء،

[1] Hardy – Op. cit – p 138.
[2] Hubac – Op. cit – p 205.

[3] ج. الناصري – نفسه – ص 746.

وهو ما كانوا مجبرين على حمله كشارة خاصة بهم على قلنسواتهم خلال عهود محنتهم الأخيرة[1].

ونظرا لارتباط الحياة الدنيوية بالمعتقدات الدينية، ولزوم الحفاظ على أنقى مظاهر الطهارة في مختلف مجالات الحياة، كان سكان المنطقة حريصين بشكل واضح على جودة الملابس ونقاوتها، محافظين بشدة على نظافة القمصان والمرتديات الداخلية، حتى أنه لم يكن يثير غضبهم أكثر من تعرضها للمس من طرف الأشخاص غير المسلمين، أو الاقتراب منها بأيدي متسخة[2]. وقد كانت عموما عبارة عن أقمشة صوفية أو قطنية يتطلب بعضها مهارة عالية في الحياكة والزركشة، ويبدو بعضها الآخر أقرب إلى النسيج البسيط[3]، ومتنوعة حسب إمكانيات ومراتب عناصر المجتمع.

وقد كان متداولا في أوساط الضفتين اتخاذ ألبسة داخلية مشكلة من سراويل قصيرة لا تصل بالنسبة للعوام مستوى الركبتين، تربط على الخصر مباشرة، ولا يحملون معها أية جوارب؛ في حين كان المترفون منهم يرتدون سراويل تصل إلى منتصف الساقين. أما في الجانب العلوي من البدن كان اللباس يتألف عامة من قفطان يفوق الجسد طولا وعرضا، يعلوه " صداري " أشبه بصدرية دون أكمام، يضع الميسورون فوقه سترة " فراجية " واسعة بكمين قصيرين يصلان إلى منتصف الذراعين، وهي مدبجة بعدد كبير من العقد الدقيقة والمزدحمة التي لا يتم فك رباطاتها، وتربط فوق الجسد بحزام متناسق يحل محل الجيب لحمل كيس النقود أو لترتيب الخنجر الشخصية. أما في الرجل فكانوا يحتذون نعالا مصنوعة من جلد الماعز يتفنن الصناع في إتقان هيئتها ومظهرها.

وتنوعت أشكال الألبسة الخارجية ما بين حلل صوفية بيضاء واسعة مرصعة بعقد على الجانبين، تمتد إلى أربعة أمتار أو خمسة طولا، ومتر ونصف عرضا، تدعى " الحايك " أو " الكسا "، ينتهي أسفلها بنوع من الخمل " الهدوب " المكون من الخيوط المفتولة مما تبقى من غزل الأقمشة. وقد كان هذا اللباس شائع الاستعمال في

---

[1] السويسي – نفسه – ص 167.

[2] Savine - Op. cit - p 68.

[3] اعتمدنا في وضع رسم الصورة العامة لألبسة المنطقة لتلك الفترة على المذكرتين التاليتين:
• مذكرة القنصل الهولندي ه. دوبر لسنة 1695، في: Les S. I. H. M.-1°série - Pays-Bas -T VI - 605-07
ومذكرة فرنسية مجهولة وغير مؤرخة حول مملكتي فاس ومراكش، في: Savine - Op. cit - p 56-58.

عموم شمال غرب إفريقيا[1]، وكان يستعمل خصيصا للخروج، حيث يتأنق في كيفية إبرازه وتلفيف الجسد به باستثناء جانب الكتف الأيمن.

وخلال فصل الشتاء البارد كان سكان المنطقة يضيفون إلى ما ذكر رداء واسعا يعلو الحايك، وهو عبارة عن سلهام قصير ينسج من وبر الماعز أو من الصوف الأسود اللون " الخنيف "، أو من الجوخ أو الصوف الملون - يتم ارتداؤه بشده إلى الكتفين بواسطة العقد - "غفارة "، وهو يغطي نصف الجسد. ويتوفر على " قب " في الخلف، ومزدان بعقد أمامية على الصدر، وعند تشميره وجعله فوق الراس قبل تغطيته بالقب يعرف آنذاك " مغنش ".

وفضلا عن هذين النوعين كان شيوع ارتداء البرنس- ينعت أيضا "قبلار"[2] عند شده إلى الأمام - وهو أشبه بالخنيف، لكنه كان يشتمل على قب ينتهي بـ " شرابة " أو " قلموز " تتدلى منه، وهي منسوجة من قماش مختلف عن قماش البرنس. وقد كانت الغفارة والبرنس من ألبسة الفئات الميسورة، في حين كان الخنيف حكرا على العامة.

وفي الأوساط المهنية كان شيوع ارتداء حلة مبطنة " سانطباره "[3] أو " قبوط " ذات أكمام متدلية، ومفتوحة في الصدر، وموشاة على جانبيه بعقد حمراء صغيرة تجمع بينها خيوط الربط، وتتوفر في الخلف على قب. وكان الإقبال عليها في أوساط الحرفيين والبحارة على الخصوص نظرا لرخص تكلفتها، ولسهولة لبسها وخلعها.

أما غطاء الرأس فكان مفروضا على الرجال- بغض النظر عن مرتبتهم الاجتماعية - ستر رؤوسهم بعد الزواج بعمامة منسوجة من قماش من الصوف " الكورزية "[4]، أو من القطن " الشد "، وكان العامة يغطونها أحيانا بقبعات مرتفعة من الصوف الأحمر "الشاشية "[5]. وكان يفرض على الأبناء ترك الرؤوس سافرة وحليقة تماما إلا من نديفة صغيرة من الشعر يصنعون من خصلاتها ظفيرة فريدة، ويظلون على تلك الحالة إلى حين بلوغهم، ليسمح لهم آنذاك بارتداء الشاشية، دون العمامة التي لا يبلغونها إلا عند تحقيقهم شرط الزواج[6].

---

[1] Hardy – Op. cit – p 68.

[2] القبلار: لفظ مترجم عن الكلمة الإسبانية (*Cappellar*).

[3] سانطباره: لفظ محرف عن الكلمة الإسبانية (*Saltaem Barca*).

[4] أضحت الكورزية في بداية القرن 20 تطلق على الحزام الصوفي أو الحريري.

[5] الشاشية أضحت شائعة الاستعمال في شمال غرب إفريقيا منذ وصول الأتراك العثمانيين إليها.

[6] *Les S. I. H. M.* – 2° série – France – T II – p 171.

وفي ما يخص ألبسة النساء، كانت قمصانهن تنسج على منوال قمصان الذكور، باستثناء المظهر الأمامي الذي كان يطرز ويوشى بأشكال بديعة وبتخاريم هندسية. وكن يعززن سترتهن بحمل قطعة قماشية بيضاء مفتوحة، ذات طول يتجاوز المترين يلففنها حول الجسد، ويربطنها بحزام خاص؛ وفوق هذه الملابس يضعن حايكا " الدراعة " أو " الإيزار "[1] منسوجا من القطن الأبيض الرفيع يتلحفن به من الكتفين إلى الركبتين[2]. وينتعلن نعالا حمراء تختلف نسبيا عن النعال الذكورية. لكنهن عند الخروج يجبرن على ارتداء سراويل تحت الألبسة ذات طول كاف لستر سيقانهن، وعلى ارتداء خمار يحجبنهن عن الأنظار[3].

وتظفر النساء شعورهن مستعينات بأشرطة وأنسجة قماشية، ويصنعن منه ظفيرتين ممدودتين إلى الخلف على طول الظهر؛ ويزينن جباههن بما يشبه عصابة خضراء اللون أو مخططة، يتدلى طرفاها ليبلغا مستوى الحزام. وكن يستعملن لزينتهن بعض الحلي بحسب إمكانياتهن ووضعهن الاجتماعي، عبارة عن حلقات من الذهب أو الفضة محلاة بالأحجار الكريمة، وتحمل الميسورات منهن قلائد مرجانية أو بلورية تتدلى منها القطع الذهبية أو الفضية، أو المحارات الرفيعة الملقبة لدى الإنجليز " قطع غينيا "؛ في حين كانت نساء العامة يكتفين بأساور فضية، والأدقعهن فقرا بحمل حلي نحاسية[4].

---

1 *Ibid* 1° série - Pays-Bas - T VI - p 608.
2 Hardy Op. cit - p 90.
3 Savine Op. cit - p 59.
4 Loc. cit.

الفصل الثاني:الأنشطة الاقتصادية بالمنطقة

(على هامش الجهاد البحري)

لم يكن انتشار الجهاد البحري ليلغي دور منطقة مصب أبي رقراق كمركز اقتصادي متعدد الإنتاجية، وقاعدة محورية في علاقات التبادلين الداخلي والخارجي؛ وإنما أتى ليعزز هذا الدور، لما كان مفروضا على المراكز الحضرية آنذاك من ضرورة تحقيق اكتفائها الذاتي على مختلف الأصعدة، مما كان يوصمها بنوع من التمازج بين الطابع البدوي المتمثل في انتشار المجال الفلاحي حتى داخلها، وبين الطابع المدني الظاهر في قيام المدينة بدورها الحضاري إزاء عناصرها وإزاء المحيط الواقع تحت إشعاعها، بما تقدمه من خدمات ما بعد إنتاجية أو تحويلية أو تسويقية، وأيضا نحو المحيط القاري العام باعتبارها مركزا إقليميا رابطا بين النواحي وبين المراكز الرئيسية الأخرى من جهة، وبين البلد والمحيط الخارجي ببروزها كإحدى البوابات الرئيسية المنفتحة على المحيط الأطلنتيكي وأوربا، عبرها يتم تصريف المنتوجات المحلية واستقبال وتوزيع البضائع المستوردة من خارج القارة.

وقد تظافرت عدة شروط مساهمة في تعزيز المنطقة إنتاجيا وتجاريا، حيث أن اعتدال مناخها على مدار السنة[1] كان يهيئ ظروف إنتاج جيد، مثلما كان أحد الأسباب الرئيسية لاستقطاب عناصر فاعلة نزحت إليه بخبراتها في مجالي الزراعة والسكافة بحسها الاقتصادي، فبثتها في فضائها الجديد بتنشيطها للمنطقة فلاحيا، مؤسسة نظاما زراعيا حضريا قائما على البستنة وبذر المواد الأساسية في التغذية؛ كما بتقويتها لحرف الصناعة الصغيرة، سواء تلك المرتبطة منها بالمجال الفلاحي مثل الخرازة والحياكة، أو تلك المتعلقة بالتعدين الخفيف مثل الحدادة وصهر النحاس؛ ولكن أيضا بتنشيط التجارة، لا سيما وأنها أضافت إلى مهمتها الأولى- كمركز يمثل ساكنته والوسط المحيط به- مهمة أساسية بوقوعها كمنفذ بحري رئيسي في الاتصال بين شمال المغرب والقارة الأوربية.

وقد أتى بروزمصب أبي رقراق كقاعدة للتجارة الخارجية المغربية بفضل اضطلاعه بدور تخزين مغانم الجهاد البحري في انتظار تسويقها ثانية إلى أوربا،

---

[1] Burlot - Op. cit - p 6-7.

حيث ساعده ذلك – على غرار بقية المدن الجهادية الأخرى– على التأثير إيجابيا بحركة الجهاد التي عوض أن تلغي التجارة أدت إلى ازدهارها[1]. وتجلى ذلك من خلال استمرار قدوم السفن التجارية نحو مرساها طيلة القرن وحتى في أحرج اللحظات السياسية، وأيضا في سعي الدول الأوربية إلى تحقيق استفادة قصوى من التبادل مع المغرب انطلاقا من مرسى سلا الجديد، مع مطالبته بإلحاح بضمان حرية التجارة، وبتقنين الحقوق الجمركية من خلال المعاهدات والاتفاقيات المبرمة مع مختلف السلطات المتعاقبة على حكم الضفتين.

ومقابل هذه الطفرة الاقتصادية التي أنعشت المنطقة، بدا واضحا أن آثارها إقليمية ضيقة لم تتعد أسوار سلا البالي والجديد إلا نادرا، وحتى ما شع منها كان أساسا باتجاه المراكز الرئيسية الأخرى: فاس ومراكش ومكناس؛ في حين ظلت الناحية المحيطة بالأسوار تعيش حياتها بمعزل عن مجريات الأمور الاقتصادية بالمصب، وفي بؤس وتخلف عن مركزيه اللذين اغتنت ساكنتهما الحضرية، ووفرت حتى للفئات الدنيا مستوى معيشيا مرتفعا نسبيا[2] ، نتاج الريع المولدة عن السيولة النقدية (مداخيل الجهاد، التجارة الخارجية...)، بمقابل رخص أسعار المواد الفلاحية المرتبط بضآلة التكاليف المتأثرة باليد العاملة المسخرة محليا من جهة، ولفارق المستوى المعيشي بين الحاضرة والبادية من جهة أخرى.

1ـ الإنتاج الطبيعي والفلاحي

كانت الوضعية الطبيعية لمنطقة مصب أبي رقراق مواتية جدا لقيام نشاط فلاحي هام، حيث إلى جانب تمتعها بمناخ معتدل ورطب ومنفتح على التأثيرات المحيطية بشكل جعلها تحظى بتساقطات منتظمة وكافية، كانت تتوفر على مصادر مياه باطنية برع السكان في استغلالها بالدواليب والسواقي وبحفر الآبار، بتجميعها في الصهاريج والبرك، قبل توزيعها بالصيغ الملائمة " حتى أن الماء القليل يكفي مساحة كبيرة من الأرض في السقي "[3].

---

[1] Coindreau – Op. cit – p 49.
[2] Monlau – Op. cit – p 106.
[3] الدكالي – نفسه – ص 37-38.

وقد تميزت المنطقة بوجودها في سهل منبسط ذي تربة خصبة صالحة للزراعة والرعي - رغم ترملها[1] -، نتيجة وقوعها في نهايتي إقليمي تامسنا والغرب المشكلين لنطاق سهلي متميز بشساعته وبقوته الإنتاجية. وساندت هذه الظروف الملائمة ورود كفاءات بشرية على درجة هامة من الخبرة والدراية في المجال الفلاحي، حيث أن الأندلسيين النازحين قد دعموا بنية الإنتاج بعدوتي المصب، موسعين نطاقها المتمركز أصلا في الضاحية الشمالية إلى نظيرتها الجنوبية (من نهاية الجزء المعمور إلى الأسوار الجنوبية) أيضا، معتمدين في ذلك على موروثاتهم التقنية من أساليب ووسائل العمل وتنويع للمنتوجات، ومستفيدين من الخدمات قليلة التكاليف التي يقدمها الأسرى[2]، حتى أضحى مركزا سلا الجديد والبالي وهوامشهما عبارة عن حقول وبساتين كثيفة المردودية[3]، مقدمين بذلك نموذجا للمدن الجهادية إن على المستوى البشري أو الإنتاجي[4].

اعتمد نظام البستنة هذا كأساس للنشاط الزراعي الحضري، ولم يقتصر على الضيعات الواقعة خارج النطاق السكني فحسب، وإنما امتد أيضا حتى داخل رياض المنازل؛ خاصة وأن الأندلسيين حرصوا على غرس الكروم التي " يحسنون معالجتها حتى في الديار باتخاذ العريش في غالب المساكن، فتجد البلد بين بياض القصور والمساكن واخضرار العريش في منظر عجيب ورونق رفيع "[5]. وقد سمح هذا بتعدد الإنتاج وتنوع ثمراته حتى على مستوى الصنف الواحد، مثل العنب بنوعيه الحريري والمسكي، والإجاص والمشمش والسفرجل والخوخ واللوز والرمان كثير الأنواع، والبرقوق، والنارنج، والليمون الطرابلسي، والليم الرقيق، والتين بأنواعه المتعددة، والتفاح، والتوت، وأنواع عديدة من الأزهار والرياحين مثل الورد، وأنواع الياسمين، والفل، والقرنفل، والخابور، والحبق، والنرجس، والبهار. وكان السكان يعمدون إلى غرس بعض هذه الرياحين وبعض الأشجار وسط الديار لجماليتها وطيب رائحتها[6].

---

[1] Dan – Op. cit – p 208.
[2] *Les S. I. H. M.* – 1^re^ série – France – T III – p 560.
[3] *Ibid* – 2^e^ série – France – T II – p 181.
[4] للمقارنة بين مركزي سلا والجزائر في هذا المجال، يشير الأب دان قائلا: " بالجزائر ترى بساتين جميلة جدا، وأيضا الكروم التي غرسها الأندلسيون تحيط بالمدينة على مساحة ثماني أو عشرة فراسخ... كضيعات ينشطون بها عددا من العبيد في زراعة الأرض ورعي الماشية ". انظر: Dan – Op. cit – p 87-88.
[5] التكلي – نفسه – ص 38.
[6] نفسه – ص 39.

وزيادة عن نشاط الغراسة المختص بإنتاج المواد الغذائية التكميلية، كان جزء مهم من الأراضي مخصصا لزراعة الحبوب كالقمح والشعير، وأنواع الخضراوات الضرورية للاستهلاك[1]. إذ كان لزاما على سكان العدوتين البحث في سبل تأمين الاكتفاء الذاتي، لا سيما وأن الظروف التاريخية وصمت العلاقة بين المجالين الحضري والبدوي بالاضطراب، وكان تفتح المعاملات الاقتصادية بينهما مرتهنا بحسب درجة العلاقة المصلحية بين عناصرهما من جهة، وبحسب التأثيرات الاجتماعية والسياسية التي تطبعها، وأساسا بالنسبة لمقر الاستقرار الأندلسي الذي كان الاتصال بينه وبين العالم البدوي متذبذبا خلال النصف الأول من القرن 17، محتما عليه تأسيس نشاط زراعي يفي بجزء أساسي من حاجياته، وسعيه إلى توفير الخصاص - سيما أثناء الحصارات الاقتصادية التي تعرض لها – باللجوء إلى مناطق إنتاج أخرى، كلجوء ساكنة سلا الجديد لدى السلطان السعدي خلال أزمة 1637-40[2]، أو لدى الإسبان والإنجليز خلال نفس الفترة[3]، في الوقت الذي كان فيه خصومهم يحاولون شن هجمات تخريبية على مزارعهم ومغارسهم داخل الأسوار[4].

وبمقابل الأهمية التي كانت تولى للمزروعات الغذائية، كان قسم آخر من الأراضي يخصص للإنتاج الفلاحي الموجه لصناعة النسيج، وعلى رأس ذلك زراعة القطن[5] والكتان، الذين انتشر نطاقهما بهوامش المركزين وبضفاف النهر وبلاد الولجة وبالساحل البحري لسلا البالي، وكان " يعمر بغرسه مسافات من الأرض المجاورة لسلا، إلا ما قبل كبلاد الولجة وما جاور أسمير فإنه كان يسقى بمائه "[6]. وكان إنتاج هذين المادتين إلى جانب تربية دود القز وغراسة أشجار التوت موجها للاستغلال في هذه الصناعة.

وقد ساد النشاط الرعوي في المنطقة كجزء تكميلي، لا سيما تربية الدواجن التي لاحظ الأب دان كثرة وحداتها بالمنطقة، إلى درجة أن أسعارها لم تكن تساوي إلا شيئا

---

[1] Caillé:" *La ville de Rabat*... " – Op. cit – p 246.
[2] *Les S. I. H. M.* – 1° série – France – T III – pp 543-44 et 585-88.
[3] *Ibid* – Pays-Bas – T V – p 45.
[4] *Ibid* – France – T III – p 536-41.
[5] Dan – Op. cit – p 208.
[6] الدكالي – نفسه – ص 39.

زهيدا[1]. وكان الاهتمام بتربية الماشية – خاصة الأبقار – مزدوجا لاستغلالها في التغذية (لحوم وألبان)، وفي صناعات النسيج والدباغة والخرازة (أصواف وجلود).

ومن جهته ساهم المجال النهري في إمداد السكان بمواد متنوعة، بداية بالصيد حيث يكثر سمك الشابل بنهر أبي رقراق، الذي يشرع في اصطياده خلال الفترة الممتدة من بداية فصل الخريف إلى نهاية فصل الشتاء، حيث تجمع كميات وافرة منه بالشباك والحواجز والشرود، كان الصيادون يعمدون إلى نصبها بناحية السهول[2]. وإلى جانب ذلك كان النهر يوفر على جانبيه مود طبيعية قابلة للاستغلال في صناعة الحصر (الديس أو السمار).

ويتضح من خلال هذا أن الطبيعة الحضرية للعدوتين قد فرضت نمطا فلاحيا قائما على الاستغلال الأقصى لمساحات ضيقة من الأراضي لا تفي بحاجيات الاستهلاك، وتوجهها في الوقت ذاته إلى إنتاج مواد غذائية حضرية لا توفرها البادية المحيطة بها، ومواد نباتية يعتمد عليها في صناعة المفروشات والألبسة، الأمر الذي كان يجعل المدينتين مشدودتين بقوة إلى استكمال خصاصها من المجال البدوي، رغم ارتهان إنتاجية هذا المجال بالظروف المناخية المتحكمة فيه (جفاف، جراد...)[3] من جهة، وارتهان طبيعة العلاقات بين الطرفين بالتفاعلات السياسية والاجتماعية، بما يجعل المنطقة تعاني اضطرابات دورية كلما اشتد الخصاص وتدنى مستوى المعيشة الناجم عن الارتفاعات الظرفية للأسعار (سنوات 1630، 1637، 1650، 1653، 1663، 1677..)[4]، والتي تحصل في أعقابها أوبئة وطواعين كارثية[5] تؤثر بشدة على البنية البشرية للمنطقة؛ فقد قدر مويط عدد ضحايا ذلك خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1678 و1680 بثمانية عشر ألف ضحية في سلا وحدها[6].

---

[1] Ibid – p 208.

[2] ج الناصري – نفسه – ص 122.

[3] القادري – نفسه – الجزء الثاني – ص 234.

[4] كتب القنصل الهولندي دو فريز في أكتوبر 1653 عن سلا قائلا:" بالنسبة لهذا البلد فإنه في وضعية مؤسفة جدا رغم السلم وذلك نتيجة الحصاد السيء للسنتين أو الثلاث سنوات الأخيرة، والوفيات مهمة في صفوف الأهالي الفقراء، وفي كل يوم يسقط موتى تلقى جثثهم في الزقاق مثل الكلاب". انظر: *Les S. I. H. M.* – 1° série – Pays-Bas – T V – p 352 وأيضا: القادري – نفسه – صص 29، 67، 134، 232؛ والناصري: "*الاستقصا*" – الجزء السادس – ص 112؛ ورزوق – نفسه – ص 223.

[5] القادري – نفسه – صص 29، 31، 134، 217، 250، وأيضا: Penz – Op. cit – p 316.

[6] *Les S. I. H. M.* – 2° série – France – T II – p 174.

2_ التصنيع الحرفي

تركزت بالمنطقة مجموعة من الأنشطة الصناعية الصغيرة الموجهة للاستهلاك المحلي وتغطية السوق الإقليمية من ناحية، ولتصدير جزء منها نحو المراكز الداخلية الرئيسية، ولمقايضتها بالسلع الأوربية من ناحية أخرى. وقد اعتمدت الصناعة المحلية هذه على المواد الفلاحية والطبيعية بالدرجة الأولى، ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

أ- صناعة النسيج والمفروشات: وتأتي على رأسها الحياكة التي ازدهرت منذ استقرار الأندلسيين الأوائل عقب سقوط غرناطة، وزادت قوتها مع توالي هجرات إخوانهم إلى المنطقة وإشاعة زراعة القطن والكتان بحقولها، إلى درجة أضحت الحياكة في مختلف أسلاكها الحرفة الرائجة بالمدينتين، حيث كان " يجيء من هذه الغراسة القطنية والكتانية ما يشغل نساء العدوتين ورجالهما بالتنقية والنفش والغزل، وأصبحوا في صناعة الحياكة في الدرجة الأولى "[1].

وقد كان تنظيم الحياكة والطرز في معامل حرفية متعددة بالعدوتين تكاد لا تحصى، مختصة بنسج الأقمشة والملابس، خاصة منها تلك المتوقفة على الحضر وفئاتهم الميسورة، فارتبطت بها مهن أخرى مثل ظفر الحرير والخياطة وطرز الثياب الفاخرة. وإلى جانبها نشطت صناعة الكساء والزرابي بالاعتماد على الأصواف، كما ازدهرت صناعة الحصر اعتمادا على سمار ضفاف أبي رقراق. وكان الإنتاج يتسم بالجودة والإتقان وحسن المنظر وعجيب الرقم، وكان له رواج في سائر بلاد المغرب ومناطقه، حتى اعتبرت صناعة الحصر من اختصاص أهالي سلا البالي[2].

ب - الدباغة والخرازة: كان يعتمد فيها على ما تدره تربية الماشية من جلود، وما يستقدم من البادية من مواد خام؛ وكانت من أعظم الحرف بالمدينتين، حيث برع الصناع المتخصصون في معالجة الجلود ودباغتها وصبغها بالألوان المتنوعة، وبإتقان استغلالها لصناعة الملبوسات من أردية ونعال على غرار ما اشتهرت به مدن فاس ومراكش وتطوان.

---

[1] الدكالي – نفسه – ص 39.
[2] نفسه – ص 41.

ج ـ **الفخار وأحجار البناء**: كانت من أهم الصناعات بالعدوتين، وتمد منازلهما بالأواني والأجفان الضرورية في الحياة اليومية، معتمدة في ذلك على الطين الذي تزخر به حدود سلا البالي؛ فتعددت دور صناعتها وأفرانها، وتعددت الأنواع المنتوجة، بالغة درجة كبيرة من الإبداع، مثل الفخار المزدج الذي يكاد يكون حكرا على المنطقة.

كما تفنن المختصون بأشغال البناء في صناعة الأجور الملون الرفيع " الزليج "، الذي كان خاصا بتزيين أرضيات وجداريات الدور؛ وإلى جانبها تعددت الحرف الأخرى المتعلقة بفن المعمار مع ازدهار المهن المرتبطة بنقش الحجر وتخريمه، وكذا استغلال الجير الأبيض الشبيه بالجبص لإنجاز معالات القصور والديار وتنجيدها[1].

د ـ **النجارة**: إلى جانب أهميتها كصناعة ارتبطت في جزنها الأساسي بالجهاد البحري، وبأوراش بناء السفن نتاج توفر المنطقة على أخشاب غابة المعمورة داخليا، واستغلال الصنوبر الأوربي المستورد. ولا بد أن تكون النجارة قد تعدت صناعة المراكب لتقوم بإمداد المدينتين بلوازمهما الحضرية من أثاث وتجهيزات منزلية وغيرها.

هـ ـ **حرف تعدينية**: شهدت المنطقة قيام عدة صناعات صغيرة قائمة على استغلال المعادن المستخرجة من بعض المناجم القريبة منها، كالقصدير الذي كان – حسب شهادة الأب دان– يدر عليها مداخيل هامة[2]، أو باستجلاب معادن أخرى من داخل المغرب كالنحاس الذي كان يعمد إلى تسبيكه وتجزينه[3]، أو بإعادة استغلال معادن صنعت من قبل، مثل إعادة إذابة بعض قطع المدفعية غير صالحة الاستعمال[4].

وحسب وظيفة المنطقة جهاديا تجدر الإشارة إلى أنها حظيت أيضا بظهور صناعة الأسلحة محليا باستغلال خبرات الأندلسيين وكفاءة رفاقهم من العلوج، حيث يؤكد الأب دان الدور الكبير الذي قاموا به في هذا المضمار، بقوله:" لقد ألحق هؤلاء أضرارا عديدة بالعالم المسيحي منذ أمد، لأنهم لقنوا للمسلمين طرق استعمال وصنع الأسلحة، ومهنا أخرى عديدة أيضا "[5].

---

[1] نفسه والصفحة.

[2] Dan – Op. cit – p 207.

[3] Les S. I. H. M. – 2e série – France – T IV – p 472.

[4] Ibid – p 428.

[5] Dan – Op. cit – p 203.

وكافة هذه الصناعات كانت تخضع لنظام مقنن ومتعارف عليه، حيث يتوزع الصناع والحرفيون إلى "حنطات" وفق التخصص، منتظمة في إطار مهني على شاكلة الحواضر المغربية يتألف من المعلمين والصناع والمتعلمين، ويشرف على كل حرفة أمين قائم بشؤونها وبتتبع إنتاجها ورجالها، يختار من بين العناصر الأكثر تجربة واستقامة ورسوخا في الصنعة. وكانت دور العمل ومقراته بالنسبة لكل مهنة متجاورة غالبا في زقاق خاص يحمل اسم الحرفة، بشكل ييسر مراقبة إنجاز المنتوجات وتمتعها بالمواصفات المطلوبة وفق نظام أو قانون ينظم محاسبة المكاييل والأوزان، ويفرض شروطا للنظافة والجودة، مانعا كل مساس بالأخلاق المهنية وبسمعة الصنعة[1]. ولذلك كانت سلطة المراقبة تتمثل في أمناء المهن، إلى جانب محتسبين يكونون تحت الإشراف المباشر للقائد أو القاضي.

3_ العلاقات التجارية

فرضت الحياة العامة نظاما اقتصاديا داخل العدوتين يرتكز على تيسير عملية تسويق البضائع المحلية والمستوردة من المناطق الأخرى أو من الخارج،وفق نسق معمول به يساير النظام المذكور للحرف، من حيث تجمع دكاكين وحوانيت البضائع المنسجمة في أحياء خاصة بها تكنى بنوع البضاعة، وتحت إشراف أمين يراقب مختلف تفاصيل عرضها وتسويقها بما يضمن السير الحسن للسوق.

وكان النقد المستعمل في التجارة المحلية يقوم على نوعين من المسكوكات:

* مسكوكات ذهبية: استعملت منها ثلاث قطع مختلفة الحجم واللون وفقا لقيمتها، هي المثقال، ونصف المثقال، وربعه[2].

* مسكوكات فضية: ذكر منها الأب دان ثلاث قطع أيضا، تتمثل في الدرهم الكبير، والدرهم الصغير، والفلس؛ كما استعملت في عهد مولاي إسماعيل قطعة فضية أخرى سميت " الموزونة "[3].

وإذا كانت هذه القطع متداولة بشكل عادي كمسكوكات محلية، فإنه من المفترض أن يشيع استعمال مسكوكات أخرى غير محلية على الهامش، باعتبار عائدات الجهاد البحري والتجارة الخارجية التي كانت تراكم في أيدي سكان المدينتين عملات أوربية مثل الفلورين، والدوكا، والإيكوس، والليرة وغيرها، مما يحتم تداولها كرافد جانبي في

[1] Hubac – Op. cit – p 189.
[2] Dan – Op. cit – p 233.
[3] Savine – Op. cit – p 14.

الدورة النقدية العامة، لقوة هذه الدورة في المنطقة مقارنة بحركيتها على الصعيد النقدي العام للبلد.

ولوجودها كمحور حضري في وسط بدوي أو شبه قروي شاسع وبعيد عن تأثيرات أي مركز حضري آخر، حازت منطقة مصب أبي رقراق أهمية كبرى في ربط العلاقات التجارية بينها وبين المحيط الدائر بها، وتمثل ذلك في مقايضة المنتوجات الريفية بالمصنعات الحضرية، محصلة بذلك على حاجياتها من الخشب والجلود والديس والشمع، فضلا عن المنتوجات الزراعية، خاصة الكتان من ناحية مكناس، وريش النعام من تافيلالت عبر فاس، ومواد أخرى من المناطق البعيدة. وكانت هذه المستوردات تستجلب إما لتصنيعها محليا أو للاستهلاك المباشر، كما كان منها ما تقوم المنطقة فقط بعملية احتضانه مؤقتا من أجل إعادة تصديره إلى أوربا. وفي المقابل كانت المنطقة تصدر إلى داخل البلد مصنوعاتها من الحصر والفخار إلى إقليم الغرب، والنسيج إلى مختلف المناطق، والمصنوعات الجلدية إلى البوادي، والجلود المدبوغة إلى فاس ومراكش[1].

وعلى صعيد التجارة الخارجية استثمرت منطقة مصب أبي رقراق إرثها الاقتصادي كبوابة تجارية رئيسية في المغرب، تدعمت بإفلاتها من السقوط في يد الاحتلال الإيبيري على عكس المراسي الأخرى الواقعة شمالها، مما جعلها المرسى المغربية الأقرب إلى أوربا. وكانت دول هذه الأخيرة تتنافس في ما بينها لتصرف عبرها منتوجاتها المتنوعة باتجاه الأسواق الداخلية[2]، خاصة وأن الجهاد البحري قد انعكس بشكل إيجابي على الحركة التجارية بين مرسى سلا الجديد والموانئ الأوربية، حيث أن جزءا أساسيا من المبادلات تولد عن اضطرار رياس الجهاد إلى تأمين خط استيراد متواصل بين مراكز إنتاج العتاد وأجهزة الحرب ووسائل الملاحة، مقابل تصريف القسط الأوفر من المغانم، مانحين للتجار الأوربيين وضعية ملائمة لتنشيط المبادلات المغربية-الأوربية، وممتعينهم بنوع من الحرية المدنية والدينية[3] في سبيل ذلك؛ فكان أن استقطب الجهاد البحري التجارة طيلة القرن17 بدل تنفيرها من جراء رغبة الأطراف المستفيدة في الحفاظ على الوضع القائم[4].

---

[1] راجع المؤلفات التالية: الدكالي – نفسه – ص 41-43، والشادلي – نفسه – ص 144-145، وأيضا:
Les S I H M. - 2° serie - France – T IV – p 471-72.

[2] De Castries - Op cit - p 821.

[3] Dan - Op cit - p 429

[4] Montaû - Op. cit - p 90.

إن تركز الجهاد البحري بالضفة الجنوبية مع احتضانها للمرسى وللعناصر النشيطة في هذا المضمار قد جعل سلا الجديد تستقطب الفاعليات التجارية الأوربية، من تجار ومهربين ووسطاء وبعثات تحرير الأسرى، إلى جانب من يشرف على المصالح الأوربية من قناصل ومفاوضين ووكلاء؛ وأدى ذلك إلى انقلاب الثقل التجاري في المنطقة تضرر منه مركز سلا البالي؛ إذ كانت الاستفادة القصوى لفائدة الأندلسيين بمقابل إفقار عناصر الضفة الشمالية[1]، في وقت كانت فيه دول أوربا تتنافس من أجل الظفر بامتيازات في السوق المغربية. فتوالى ورود السفن الهولندية والإنجليزية والفرنسية والإيطالية كاستمرار لحركتها خلال القرن الأسبق، بل وحتى السفن الإسبانية أذن لها الملك فيليب الرابع بصفة استثنائية بالتعامل مع سكان القصبة وسلا الجديد سنة 1626[2].

وحتى خلال فترات الأزمة بين سلطات الجهاد والدول الأوربية من جراء كثافة العمليات ضد سفنها، كانت المسألة التجارية تظل فوق كافة الاعتبارات، وتحظى باهتمام شديد من طرف هذه الدول، تشهد عليه مختلف المعاهدات والاتفاقيات المبرمة مع قواد المنطقة طيلة القرن. ومن بادر من ملوك أوربا إلى إقرار الحظر التجاري على المنطقة لتعزيز الحصار العسكري، كان لا يلبث أن يعدل عنه تحت وطأة مصالح رعاياه من التجار[3].

ويفسر هذا الدور التجاري الكبير الذي كانت تضطلع به مرسى سلا الجديد، رغم تأثرها بحالة الاستقرار السياسي وبقوة الضغوط الأوربية، حيث يبدو أن الحركة التجارية عرفت أثناء النصف الأول من القرن قوة وازدهارا واضحين، مستغلة الانعكاس الإيجابي لتجارة المغانم عليها. ففي غضون شهر واحد من سنة 1630 أحصى المندوب الإنجليزي هاريسون وصول أكثر من ثلاثين سفينة تجارية إلى مصب أبي رقراق[4].

ومنذ انطلاق الدول الأوربية في نهج خيار الضغط العسكري المتلاحق خلال العهد العلوي، أضحت الحياة التجارية للمنطقة تعرف نوعا من التراجع والتذبذب

---

[1] الشاذلي – نفسه – ص 151.
[2] ج. الناصري – نفسه – ص 903.
[3] في سنة 1688 اضطر لويس الرابع عشر إلى إلغاء قرار الحظر الذي سبق أن اتخذه ضد المغرب، وذلك بناء على تشكي التجار الفرنسيين من أنه لا يخدم إلا مصلحة منافسيهم الإنجليز. أنظر:
Les S. I. H. M. – 2° série – France – T III – p 179
[4] ج. الناصري – نفسه – ص 903.

وصل أحيانا إلى ركود شامل (1671م)[1]، أو إلى تقلص أهميتها من جراء توتر العلاقات بين المنطقة وأوربا[2]. فحسب مذكرة القنصل الفرنسي إيستيل كان عدد السفن الفرنسية التي وصلت إلى مرسى سلا الجديد من أجل التجارة سنة 1696 ثلاث سفن وسبعة زوارق في غضون عشرة أشهر[3].

وقد أدى لجوء السلطان مولاي إسماعيل إلى اتباع سياسة توجيهية للجهاد البحري وفقا لمصالح الدولة إلى اكتساب التجارة لقوة أكبر على حساب ضعف المواسم الجهادية، نتاج الرغبة المتبادلة بين السلطان والدول الأوربية في إقرار علاقات تبادل سلمية تسمح له بالحصول على مداخيل جمركية منتظمة ومقبولة، بمقدورها تغطية خصاص مداخيل المغانم، وتتيح لأوربا التبادل مع المغرب في ظروف أمنية مستقرة. وقد بلغ عدد السفن التجارية الفرنسية المبحرة إلى سلا خلال عشرة أشهر من سنة 1697 (فبراير-نونبر) ست عشرة سفينة، تسع منها من مارسيليا، وسبع من المراسي الغربية لفرنسا[4].

وقد كانت الصادرات التي تتم عبر مرسى سلا الجديد تتمثل بالأساس- فضلا عن بضائع المغانم – في المواد الفلاحية (حبوب، لوز،ريش النعام...)، والمواد الخام أو تلك الخاضعة للمعالجة الأولية (شمع، صوف، جلود، غاسول، قصدير، حامض الكبريت، نحاس، أينسون...)، وأحيانا العملات الذهبية رغم الحظر الساري على خروج المسكوكات من البلد[5].

أما واردات المنطقة فكانت تضم – إلى جانب الأدوات الملاحية والعسكرية – مصنوعات نسيجية بشكل كثيف، فكانت إنجلترة تصدر الأجواخ الزرقاء المستعملة في حياكة البرانس والجلاليب[6]؛ فيما كانت فرنسا تصدر من ليون المنسوجات الحريرية والخيوط الذهبية والفضية، ومن منطقة لانكدوك الأقمشة والأصواف الغليظة، ومن مارسيليا الرق والقبعات والمشط. ومن الأقاليم المتحدة كانت تصل شحنات التبغ والقطن والنسيج الهولندي والتوابل والزجاج؛ وكانت إيطاليا تصدر الأدوات الحديدية

[1] *Ibid* T I p 379.
[2] *Ibid* T II - p 428.
[3] *Ibid* T IV p 437.
[4] *Ibid* p 590.
[5] *Ibid* T II p 428, T IV – p 472 et Caillé – Op. cit – p 293.
[6] Roland Lebel:" *Le Maroc chez les auteurs Anglais du 16e au 19e siècle* " – éd. Larose - Paris 1939 p 26.

والكبريت وملح البارود. ومن شرق المتوسط كانت المنطقة تستورد الحرير والقطن والأفيون من مختلف العقاقير، كانت تصل إلى سلا الجديد على متن السفن الفرنسية عبر مارسيليا؛ وكانت المعاملات تتم عادة بأسلوب المقايضة بدل النقد[1].

كانت الصادرات والواردات تخضع للتعريفات الجمركية التي كانت تفرض على كل السلع عند الشحن والإفراغ ضريبة العشر من القيمة تؤدى نقدا أو عينا[2]، باستثناء الجلود التي ارتفعت اقتطاعاتها الجمركية إلى ربع القيمة (25 %)[3]. وفضلا عن ذلك كانت هناك مكوس أخرى تفرض على السلع، مثل حق الأبواب المفروضة عليها بمجرد تجاوزها مدخل المدينة، والذي ارتفع من مبلغ خمسة مثاقيل في النصف الأول من القرن إلى نسبة 12 % من مجموع القيمة خلال العهد العلوي[4].

كان الإشراف على سير الجمرك خلال فترة الديوان موكولا لجباة أندلسيين معينين "الكتاب" يتم انتدابهم من طرف الديوان، وكانوا مسؤولين أمامه وإليه يقدمون حساباتهم مرة كل ثلاثة أشهر[5]. ثم انتقلت هذه المهمة خلال العهد العلوي إلى مسؤول مفوض من السلطة المركزية يشرف على قيادة المرسى بشكل مستقل تمام الاستقلال عن بقية قواد المنطقة، ويخضع مباشرة للسلطان، وإليه يقدم تقاريره عن نشاطها التجاري والجمركي.

وكان التجار الوافدون على سلا يخضعون في علاقات بعضهم بالبعض الآخر لتنظيمات وقوانين بلدانهم التي يشرف القناصل على تطبيقها وتنفيذها، مقابل أدائهم نسبة 3%عن قيمة مبادلاتهم للقنصل تعويضا له عن مهامه من جهة، ولمقابلتها عند الحاجة بما يضمن معاملات رعايا دولته إزاء سلطات المدينة وتجارها[6].

---

1 Les S. I. H. M. – 2° série – France – T IV – p 471-72.
2 Caillé – Op. cit – p 294.
3 ج. الناصري – نفسه – ص 935.
4 Les S. I. H. M. – 2° série – France – T I – p 451 note.
5 Dan – Op. cit – p 210.
6 Ibid – p 93.

الفصل الثالث: مظاهر الحياة الدينية

تأثرت الناحية الدينية للمجتمع بالظروف الاجتماعية والسياسية التي عرفتها المنطقة، وتفاعلت بوضوح مع غلبة مظاهر الحياة التي حملها الأندلسيون معهم، حيث أفرزت سلوكات وتقاليد مبتدعة وغريبة عن وسط تقليدي تمثله سلا البالي والنواحي، وكانت سببا رئيسيا في حدوث التنافر. فالمستقرون الجدد بدوا بمظهر حياة قوامه خليط من المظاهر الإسبانية والإسلامية، نتاج فترة محنتهم بالأندلس منذ سقوط غرناطة إلى حين تنفيذ قرار الطرد، وما فرضته عليهم من الأخذ بعمق الدين الإسلامي والاقتصار على أسسه الضرورية، دون الأعراف والتقاليد الخاصة بالسلوك والمعاملات تجنبا للضغوط المفروضة عليهم؛ وهو ما جعلهم مميزين عن باقي عناصر المنطقة، خاصة وأن سكان سلا عرفوا بتيار هم المحافظ على مكارم الأخلاق وعلى الأجزاء التفصيلية في الحياة الإسلامية، وبالغيرة على التقاليد والعادات الدينية[1].

هذه السمات المختلفة التي أدلت بدلوها في التباعد بين العدوتين أظهرتهما كمجتمعين منفصلين، وأساسا خلال عهد المجاهد العياشي، وسعيه لاستغلال ذلك في طموحه إلى توحيد الضفتين معا تحت رايته. ولن تخفت حدة ذلك إلا عند سيطرة الدلائيين على المنطقة، وتوفيرها لفرص تأقلم للعناصر الأندلسية مع محيطها، وامتزاج العناصر المتنافرة في ما بينها، إيذانا بانتفاء علامات التميز التي عرفتها المنطقة إلى حدود تلك الفترة، لتصبح على منوال الحياة الدينية العامة بالمغرب.

لكن حضور مصب أبي رقراق كثغر متحرك قائم على الجهاد البحري، مع ما لذلك من مردودية بشرية تتمثل في استقدام أفواج منتظمة من العناصر الأوربية كأسرى، ويحتضن جزءا هاما من التجارة الخارجية مع ما يرافقها من تجار مسيحيين وممثلي مصالح الدول الأوربية، لزم على العدوتين - خصوصا سلا الجديد - تحقيق نوع من الانفتاح الديني، على شاكلة المدن الساحلية المعتمدة على علاقاتها المتنوعة مع أوربا؛ فكانت كل الديانات مسموح بها، وكل الأجانب عبيدا وأحرارا متاحة لهم حرية التدين، فكان لهم قساوستهم وكنانسهم الصغيرة، مثلما وفرت السلطات المحلية

---

[1] Burlot Op. cit p 95.

لهذه الديانات شروط قيامها، مقابل التزام معتنقيها بعدم التعرض للدين الإسلامي ولا للسلطات الحاكمة، معتبرة ذلك مخالفة لا تغتفر[1].

1_ المظاهر الدينية العامة

تتحدث مختلف المؤلفات المعاصرة عن كون منطقة مصب أبي رقراق قد اتسمت بورع عناصرها وتقواهم، وتشبثهم بمظاهر الدين الحنيف. وقد جاء في مذكرة فرنسية مؤرخة بسنة 1654م:" إن أناس هذه المنطقة محافظون على شريعة محمد(ﷺ)، ويوجد بالعدوتين عدد كبير من المساجد، وهم يعتقدون في وحدانية الله وليس في الثالوث المقدس. ولو توقف أحد المسيحيين ولو لمدة يسيرة أمام منزل مفتي أو صالح أو فقيه لاعتبر ذلك زلة "[2]. وليس هذا بغريب، لأن سلا كانت من المراكز الساحلية ذات الإشعاع الديني، يشبه البعض دورها في هذا المجال وسط إقليمي تامسنا والغرب بدور مدينة فاس[3].

فقد كان سكان سلا البالي يؤثرون اتباع الفرائض والشرائع على انشغالاتهم الدنيوية، محافظين بشدة على الصلوات الخمس بالمساجد، بحيث لم يكن الواحد منهم يصلي وحده إلا إذا حصل له مانع؛ وكانوا ملتزمين بأحكام الشريعة في ما يخص الأخلاق والآداب العامة، خصوصا على مستوى الاطهار والنظافة. وقد لاحظ الفرنسي جان أرماند مصطفى سنة 1630 ذلك قائلا:" إن الذين لحقت بأجسادهم بعض المنجسات يحجمون عن حضور تلك الطقوس (صلاة الجماعة) ولا يقصدون المصلى. ولا تذهب النساء بتاتا إليه حتى لا يبدين للرجال كعنصر غواية ويمنعنهم من أداء الفرائض، وإذا ما حدق أحد الرجال في وجه إحداهن يوما ما ولو خلال فترة الخطبة، يصبح مذنبا بشكل مباشر وساقطا تحت تأثير شهواته "[4]. ولو أن النساء كان محرما عليهن ارتياد المساجد لأداء الفروض بها، فإنهن كن متدينات قانتات قائمات بواجباتهن في منازلهن.

---

[1] Hardy – Op. cit – p 153-54.

[2] *Les S. I. H. M.* – 1° série – France – T III – p 679-83.

[3] عشاش – نفسه – ص 66.

[4] Loc. cit.

كان الآباء حريصين على تنشئة أبنائهم تنشئة قائمة على مبادئ العقيدة، وتعليمهم فروضها منذ نعومة أظافرهم، حيث كانوا يكلفون فقهاء الكتاتيب بذلك، إلى جانب اصطحابهم إياهم إلى المساجد وأماكن التعبد. وكان من السكان من ينذر حياته لخدمة الدين فكرا وعملا، قائمين بتنشيط الحياة الروحانية لمواطنيهم، مثل الشرفاء العلميين الذين تصدوا لتلاوة القرآن بمساجد سلا منذ استقرارهم بها في عهد موالي إسماعيل[1]. ولم يكن هذا الورع إلا ليشع بأخلاقهم في أوساط إخوانهم في الدين، بل وحتى بين المسيحيين الأجانب، فكان قسم المسلم في نظر التجار الأوربيين أفضل ضمانة من عشرين شهادة إبراء أو إيصال موقع[2].

وإلى جانب الحياة اليومية، كان احتفاء السكان بالأعياد الدينية والمناسبات الإسلامية يخضع لطقوس ملؤها التخشع ومظاهر الغبطة، وإيصال الرحم وإطعام الفقراء وارتياد المساجد. وكان احتفاؤهم الخاص بعيد المولد النبوي بشكل خاص، مقيمين الصلوات، ومرتلين القرآن في المساجد إلى جانب الأمداح النبوية التي كانوا يصاحبونها بالنوبات الموسيقية، لا سيما عند ضريح الشيخ سيدي عبد الله بن حسون[3]، وكانوا في الغالب يفضلون هذا اليوم للقيام بعملية ختان صبيانهم[4].

وعلى غرار الأعياد كانوا يحتفون ببعض المناسبات الاجتماعية الأخرى، مثل مناسبة عاشوراء التي كانوا يتسارعون خلالها إلى تقديم الصدقات والإحسان إلى اليتامى والمساكين، مع ما يصاحب هذا اليوم من مظاهر الانشراح والمزاح بين الأفراد، بحيث كان الشبان يلقون طيلة اليوم بكميات من الماء على بعضهم البعض[5]. ومن جهة أخرى حافظ الأندلسيون على بعض الأفراح الاجتماعية التي ألفوها بالأندلس، مثل مناسبة " لالة كسابة " التي كانت عبارة عن مجمع سنوي تلقائي يقام في البقعة الفاصلة بين القصبة وسلا الجديد أمام ضريح الولي سيدي عبد الرفيع الأندلسي يوم الجمعة الثاني من شهر رجب، تخرج خلاله الفتيات مرتديات ثياب العرائس ومتزينات بأفخر الحلل والجواهر، كما يشارك الأطفال أيضا رفقة أمهاتهم

---

[1] نفسه – ص 17.

[2] Hubac – Op. cit. – p 169.

[3] محمد حجي: "الحركة الفكرية بالمغرب في عه السعديين" – الجزء الثاني – منشورات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر – فضالة 1978 – ص 44 والهامش.

[4] Savine – Op. cit. – p 77.

[5] *Les S. I. H. M.* – 2e série – France – T II – p 156.

في أبهى الحلل، يتغنون فيها بأهازيج وأغاني تفضح رغبتهم في الزواج متى آن الأوان[1].

وقد كانت للمقابر حرمتها وقدسيتها، وهي منتشرة في هوامش المركزين شمال وغرب سلا البالي، وفي شمال وجنوب سلا الجديد، حيث تنتصب شواهد مجهولة فوق القبور موحدة الشكل ومتوجهة صوب القبلة، حيث لا فرق بين قبور الأغنياء والفقراء. وكان أهل المنطقة لا يهابون الموت ولا يحسون نحوه بأدنى خوف، ولديهم شعور بألفته واحترامه[2]؛ وكانوا لا يرتادون المقابر إلا أيام الجمع وفي المناسبات الواجبة لزيارة الموتى، باستثناء البعض منهم ممن كان يقصدها للاحتماء بها فرارا من المجتمع وسلطاته، وفي ذلك يقول الأسير مويط:" وقبورهم باستثناء الموتى يلجأ إليها كل أنواع المجرمين والأشخاص الهاربين من غضب السلطان، إذ أنه ليس في مقدور نفوذ السلاطين إخراجهم من المقابر بالعنف "[3].

وعلى العموم، كانت هذه المظاهر الدينية شائعة في مختلف النواحي المغربية، ولم تنفرد بها المنطقة وحدها، لكن وضعيتها كقاعدة بحرية وقيامها بوظيفة الجهاد جعلاها تعرف حضورا للفعل الجهادي في الحياة الدينية للسكان وللمنطقة، يؤثر فيها ويتأثر بها، خاصة وأنه انطلق من اعتقاد المسلمين بضرورة القيام بالجهاد كعمل جليل في سبيل الله، وبغية نصرة دينه الحق وتوسيع عدد أتباع القرآن، كلما أقدموا على مثل تلك الحملات التي كانوا يحيطونها بهالات قدسية ويقيمون لها حفلات كبرى[4]. ولهذا كان الرياس قبل مبارحة المرسى يلجأون إلى زيارة الأولياء والصالحين وأهل الخير المشهود لهم باستجابة الدعاء، طلبا للبركة واليمن ونجاح الرحلة، مقدمين لهم الهدايا من أضحيات وأعطيات أملا في تخفيف أهوال البحر وتحقيق المغنم، كما كانوا بمجرد عودتهم سالمين يعودونهم مجددا مقدمين لهم هدايا من المغانم طالبين المزيد من دعواتهم[5].

وكانت حياة رجال الجهاد على متن السفن مدموغة بالطابع الديني المتجلي في الحضور اليومي للآيات القرآنية والدعوات الدينية، فكان من يمتطي السفينة يبادر إلى

[1] السويسي – نفسه – ص 159.

[2] Burlot – Op. cit – p 101.
[3] *Les S. I. H. M.* – 2° série – France – T II – p 157-58.
[4] Savine – Op. cit – p 19.
[5] Dan – Op. cit – p 298-99.

التوكل على الله بعد البسملة تاليا الآية:" باسم الله مجراها ومرساها "[1]. وخلال الطريق تم تلاوة حزب البحر للطريقة الشاذلية المنتشرة آنذاك في المنطقة[2]؛ وأثناء الأوقات العصيبة التي تتعرض فيها السفينة لخطر التيه أو لسوء أحوال الطقس كان الاستنجاد بالآية:" سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا مقرنين "[3]، وأيضا الآية:" إن آية ملكه أن يأتيكم التابوت فيه سكينة من ربكم "[4].

ولم يكن هذا حكرا على رجال الجهاد فقط، وإنما كان المجتمع كافته منخرطا معنويا في سلك القاعدة المعنوية لهذا الفرض، من خلال الإكثار في الدعاء في المساجد بالنجاة والفلاح لرياس السفن، خاصة خلال الأوقات الوارد فيها قبول الدعاء كصلاة الفجر وأيام الجمع وفي رمضان والمناسبات الدينية، فكان الخطباء يختمون دعاء الخطبة الثانية بقولهم:"... واشف مرضانا، وفك أسرانا، وبلغ مسافرينا... "، وعلى منوالهم الوعاظ والمرشدون وشيوخ الطرق في حلقات الذكر[5].

2_المؤسسات الدينية

عرفت المنطقة تركزا للمؤسسات الدينية المشعة بتأثيراتها في أوساط القبائل المستقرة بجوار المدينتين، مستفيدة في ذلك من الدور التاريخي الذي اضطلعت به بينيا منذ العهد المريني، الذي جعل شالة جبانة ملوكية بما اكتسته من صبغة دينية، مع ما رافقها من اهتمام بسلا كمركز حضري قريب منها ، دافعا بالملوك المرينيين إلى تعزيز منشآتها الموحدية، مضيفين المساجد والزوايا والأضرحة، حتى بدت من الحواضر المتمظهرة بالطابع الديني على غرار فاس ومراكش.

ورغم ما لحقها من تقهقر في العهدين الوطاسي والسعدي بفعل ابتعادها عن المراكز الرئيسية، نجحت سلا في الاحتفاظ بجزء من أهميتها الدينية، لا سيما وأنها قد برزت كأقرب معقل إلى مراكز الاحتلال المنتشرة شمالها وجنوبها، مما كان يحتم عليها استقبال أفواج المجاهدين والعلماء والأولياء المنقطعين للجهاد في سبيل الدين والحث عليه، وبالتالي عمل هذا على تنشيط مؤسساتها وحمايتها من الخراب والفناء.

---

1 سورة هود ـ الآية 41.

2 Brunot – Op. cit – p 247.

3 سورة الزخرف ـ الآية 12.

4 سورة البقرة ـ الآية 248.

5 ع. الناصري ـ نفسه ـ ص 469.

في حين فقدت رباط الفتح مؤسساتها المماثلة نتاج تقلص ساكنتها وفراغ فضائها باستثناء القصبة، وظلت على هذه الحال إلى حين تعميرها على يد الأندلسيين الذين أعادوا لها قوتها المفقودة، وجعلوا مؤسساتها تتسع مع انتشار العمران، دون أن يؤدي ذلك إلى منافستها لسلا البالي.

ومن المساجد التي كانت عامرة خلال القرن 17، نذكرها حسب المراكز:

1ـ سلا البالي: بلغ عدد مساجدها سبعة، وهو رقم مهم مقارنة بعدد سكانها المتوسط آنذاك، وهي حسب الأهمية:

* المسجد الأعظم: بطالعة المدينة، وهو من إنشاءات الموحدين[1] ، وأعظم المساجد وأحسنها شكلا وهيئة. وقد كان يشمل فضلا عن المحراب ورحاب الصلاة والفناء على مرفق للوضوء، حيث وصل بالماء المستقدم من عيون بركة بغابة المعمورة بواسطة قنوات من الطين المطبوخ تحت سور الأقواس بمدخل سلا من جهة الشمال-الشرقي[2].

* مسجد الشهباء: أقدمها جميعا بعد المسجد القديم لبني العشرة، وقد أسس خلال العهد المرابطي، وبه كانت تقام صلاة الجمعة قبل إنشاء المسجد الأعظم[3].

* مسجد الزرقاء: من الإنشاءات المرينية بحي زناتة. وقد سمي بهذا الاسم لأن أسطوانه كان مفروشا بالحجارة الزرقاء الصلدة التي جلبت من أنقاض مدينة شالة القديمة. وقد ألحق به مرفق للوضوء يستمد مياهه من قنوات سور الأقواس المذكورة[4].

* المسجد المريني: من الإنشاءات المرينية بحي باب حسين، ويعتقد بأن بانيه هو ومسجد الزرقاء شخص واحد؛ وهو أقل اتساعا من سابقه، ويشتمل بدوره على مرفق للوضوء يجلب ماؤه من بئر موجودة داخله[5].

* مسجد سيدي الحاج عبد الله: من المساجد المرينية أيضا الأقل حجما وشكلا من سابقيه[6].

---

[1] هناك من يرى أنه من إنشاء السلطان يوسف الموحدي لا ولده يعقوب المنصور. أنظر: Burlot – Op. cit – p 96

[2] الدكالي – نفسه – ص 51-52.

[3] يشير عشاش إلى أن صلا الجمعة لم تتوقف به حتى بعد تأسيس المسجد الأعظم، واستمر ذلك حتى إلى القرن 17. أنظر: عشاش – نفسه – ص 66.

[4] الدكالي – نفسه – ص 57.

[5] نفسه والصفحة.

[6] يعتقد بأنه هو مسجد سيدي عبد الله بنسعيد حاليا الذي تقع المدرسة المرينية فاصلا بينه وبين المسجد الأعظم.

* مسجد الشيخ ابن عباد[1].
* مسجد الشيخ ابن عاشر: يقع خارج المدينة قرب برج الدموع.

2 ـ **سلا الجديد**: بصرف النظر عن مسجد حسان الذي لا يعتقد في استغلاله نظرا لوجوده خارج المركز، فرض الاستقرار الجديد إحياء بعض مساجد العهد المريني وإنشاء أخرى جديدة[2]، تمثل أبرزها في:

* المسجد الكبير: أكبر مساجد المدينة، وهو من المنشآت المرينية ويقع في حدود المقبرة الواقعة بين المركز والسور الأندلسي.
* مسجد لالة فاطمة طريدة: من المساجد الصغيرة القريبة من أهل الحرف، ويقع في الحي القريب من المرسى على مقربة من الفنادق، ويتميز بشذوذه عن النمط التقليدي للمساجد المغربية من حيث عدم توفره على صحن داخلي[3].
* مسجد ابن عطية: من المساجد الصغيرة المؤسسة أواخر القرن السابع عشر على عهد مولاي إسماعيل بحي تحت الحمام[4].

3 ـ **القصبة**: لم يكن بها إلا مسجد واحد " المسجد العتيق " أقدم مساجد الضفة الجنوبية، وثالث مسجد موحدي بعد مسجدي الكتبية وتازة، وقد أنشأه عبد المؤمن الموحدي خلال منتصف القرن 12م[5]، وظل يلعب دور الجامع الرئيسي عبر التاريخ.

وقد كانت هذه المساجد تستمد مواردها لتغطية تكاليف الصيانة والتجهيز ونفقات المنقطعين من مساهمات السكان، باعتبار ذلك واجبا دينيا وتطبيقا لتعاليم الإسلام[6]، فتبارى أهل الخير والإحسان في تحبيس الأحباس والضياع المغلة عليها، كما عمدوا – رعايا وسلطات – إلى التصدي للإصلاحات التي تتطلبها المرافق الملحقة بها لا سيما قنوات المياه، حيث خصص مولاي إسماعيل لترميم قنوات سور الأقواس بسلا ربع مداخيل سمك الشابل المصطاد بالنهر، ثم أردفه بعد ذلك بتحبيسها كاملة[7].

وقد عرفت المنطقة إلى جانب المساجد تعددا للأضرحة وللزوايا المقصودة للتزهد والتعبد، فكانت تحظى بدورها بنوع من التقديس وبوقف الأحباس عليها

---

[1] لعله حاليا مسجد الشيخ عباد قرب درب سيدي علي بوشاقور.

[2] *Les S. I. H. M.* – 1° série – France – T III – p 679-83.

[3] أسس مكانه مسجد الجزارين. انظر: Caillé:" *La petite histoire*... " – Op. cit – p 26

[4] Ibid – p 24.

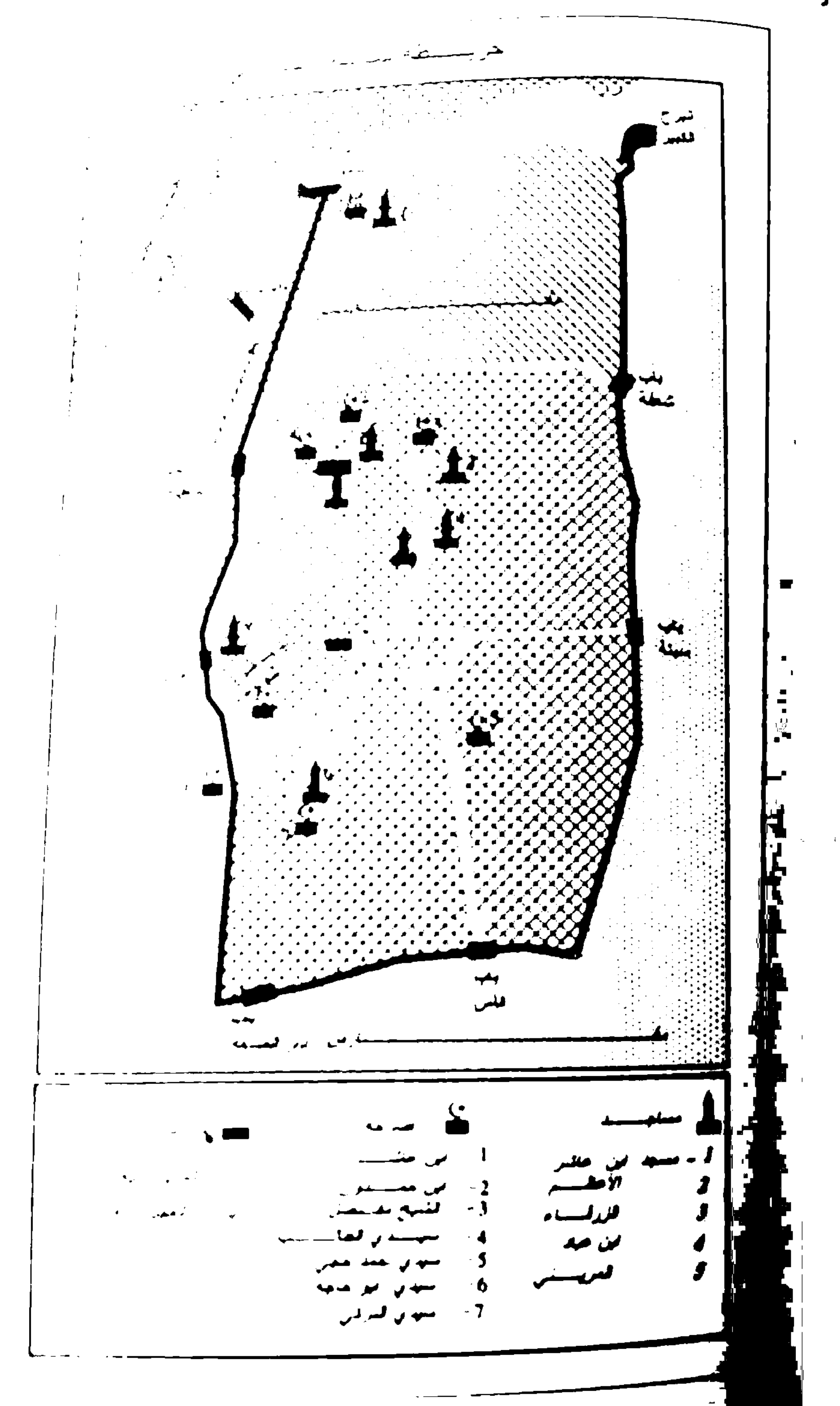
[5] السويسي – نفسه – ص 73.

[6] ج. الناصري – نفسه – ص 117.

[7] نفسه – ص 122-24.

وصلتها بالأعطيات، وحظر ارتيادها على الأشخاص غير المؤهلين، وخاصة الأجانب " ولو ولج مسيحي إحداها لاعتبروه مذنبا وجب إحراقه بالنار، أو اعتناق دينهم "[1].

[1] Les S. I. H. M. – 1° série – France – T III – p 679-83.


مساجد
الأعظم
1
2
3
4
5
6
7

وكان انتشار هذه المؤسسات تثمينا للمعتقدات الإسلامية، وتعظيما لرفات الأولياء والصالحين والمجاهدين والمشهود لهم بأعمال الخير والكرامات، إذ- حسب مويط - كانوا " يؤسسون لهؤلاء بعد وفاتهم أضرحة صغيرة يسمونها روضة يحجون لزيارتها "[1]. لقد كان الأولياء في حياتهم ومماتهم ملجأ لليائسين، ووسطاء مقبولين بين المخلوق والخالق؛ وزاد صيتهم مع بروزهم كضرورة روحانية لجموع المجاهدين برا وبحرا، حيث كان هؤلاء غالبا ما يتوجهون قبل الشروع في عملهم الجهادي أو بعد الفراغ منه لشحذ طاقتهم المعنوية، ولنيل رضاهم بزيارتهم مصحوبين بالهدايا والأضاحي[2].

وكانت الأضرحة المزارة من طرف الرياس ورجال البحر هي تلك المنتشرة على ساحل البحر، حيث كان يرى أصحابها " أولياء للساحل " مؤثرين مباشرين في نجاح الحملة أو فشلها، وبالتالي كانت تجب زيارتهم قبل امتطاء السفن. وقد اكتسبوا هذه الصفة ليس لتجربتهم الملاحية أو جهادهم البحري السابق، وإنما اعتبارا لشهرتهم بالمنطقة، ولموقع أضرحتهم المساحل للبحر[3].

وأبرز هذه الأضرحة، نذكر:

* ضريح سيدي أبي العباس (من صلحاء القرن 6 هـ) خارج سلا جهة باب فاس، حلاه الملوك المرينيون بمزار حفيل[4].

* ضريح سيدي أبي موسى الدكالي (من صلحاء القرن 6 هـ)مزاره خارج المدينة على شاطئ البحر.

* ضريح سيدي علي بن أيوب (من صلحاء القرن 8 هـ) بسلا، ومزاره بحارة السويقة بين دار الصنعة وباب فاس.

* ضريح سيدي أحمد بن عاشر (من صلحاء القرن 8 هـ)، بسلا، ومزاره على مقربة من ساحل البحر، وهو مقصود للتبرك والاستشفاء خاصة من الجنون[5].

* ضريح سيدي محمد بن القاسم: أو سيدي قاسم غليظ، مزاره قرب باب حسين.

---

[1] *Ibid* – 2° série – France – T II – p 157-58.

[2] Dan – Op. cit – p 289-99.

[3] حتى منتصف القرن الحالي كانت إحدى فرق الطريقة الهداوية من مجاذيب مدينة الرباط تقيم احتفالا دينيا عند ضريح سيدي اليابوري، تشارك فيه طائفة بحارة القوارب يتغنون في أهازيجهم بسيادة اليابوري كولي للمرسى.

[4] نفسه – الملحق – ص 150.

[5] الدكالي – نفسه – ص 96-97.

* ضريح سيدي إبراهيم أبي حاجة (من زهاد القرن 8 هـ) بسلا ومزاره قرب باب الجديد.
* ضريح سيدي التركي: مزاره قريب من ضريح سيدي أبي حاجة، وهو مقصود للزيارة وللاستشفاء، حيث يتوفر على صهريج يعتقد في إشفائه للحمى[1].
* ضريح سيدي مفضل (تـ 1071 هـ) ومزاره بطالعة سلا[2].
* ضريح سيدي أحمد الطالب (تـ 1072 هـ) مزاره قرب المسجد الأعظم[3].
* ضريح سيدي أحمد حجي (تـ 1103 هـ) من الأضرحة التي شيدت أواخر القرن 17، وكان صاحبه من رجال الصلاح والجهاد، وضريحه مشهور بداخل سلا[4].
* ضريح سيدي عبد الله بن حسون (تـ مطلع القرن 11 هـ) بسلا، وضريحه قرب المسجد الأعظم، يؤمه الناس للتبرك والاستشفاء.

ومن الأضرحة التي كانت بمركز سلا الجديد، نذكر:

* ضريح سيدي أبي عبد الله محمد اليابوري (من صلحاء القرن 7 هـ) بالرباط على ساحل البحر مباشرة بمقبرة لعلو[5].
* ضريح سيدي مخلوف: (من صلحاء القرن 8 هـ)، ومزاره فوق الهضبة المشهورة باسمه والمطلة على النهر والمرسى[6].
* ضريح سيدي عبد الرحمن السايح، من قدماء الأندلسيين، وضريحه بمحج سيدي فاتح[7].
* ضريح سيدي الغندور، يعتقد في كونه من شيوخ الأندلس، ومزاره بالركن الأيمن للداخل من باب مراكش (باب الأحد)[8].

وقد برزت إلى جانب الأضرحة مجموعة من الزوايا لتعضد الحياة الدينية في ربوع العدوتين، مساهمة في تعميق التشبث بأهداب الدين عن طريق تلقين الأوراد والمبادئ الصوفية، وعلى رأس ذلك الطريقة الشاذلية الشائعة بشكل واضح خلال تلك

---

[1] عشاش – نفسه – ص 24-25.
[2] الدكالي - نفسه – 98-99.
[3] نفسه – ص 99.
[4] نفسه – ص 101-02.
[5] محمد بوجندار:" *الاغتباط بتراجم أعلام الرباط* " – ص 380-83.
[6] نفسه – ص 383-84.
[7] نفسه – ص 364.
[8] نفسه – ص 453.

الفترة، لا سيما بالزاوية الأحمدية العايدية على يد الشيخ سيدي أبي الحسن علي العكاري[1] وولده أبي عبد الله محمد[2]، وتلامذته أمثال سيدي محمد العايدي[3] وسيدي أحمد الكراري الكولاني[4] وسيدي عبد الله الحويشي[5]؛ وبسلا على يد سيدي أحمد حجي[6] الذي كانت طريقته أقرب إلى الجذب من السلوك. وعامة كان تأثير الطريقة الشاذلية واضحا في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والدينية، وحتى بالنسبة لحياة البحر.

3ـ تفاعل الإسلام بالمسيحية واليهودية

كان لحضور المنطقة كحد بحري بين العالمين الإسلامي والمسيحي أن احتضنت عددا من العناصر المسيحية، فرض عليها الاستقرار بين ظهراني المسلمين بصفة مؤقتة أو دائمة بحسب المدة الفاصلة بين زمان الأسر وورود الفديات، وجعلها تفتح بعض حاراتها لاستقبال طائفة من التجار اليهود والمسحيين للغرض ذاته، وكذا المبعوثين الرسميين المكلفين بالسهر على مصالح رعايا أوربا وبافتكاك أسراها. وقد أثر حضور هاتين الطائفتين في تعايش الإسلام جنبا إلى جنب مع العقيدتين المسيحية واليهودية، وسماح المسلمين لأفرادهما بحرية ممارسة الشعائر نظرا للمصالح المشتركة من جهة، وللتسامح الإسلامي الذي كان يكفل حقوق أتباع الديانتين من جهة أخرى. بيد أن هذه الحالة لم تكن تعني إقامة الحد بين الديانات الثلاث، وإنما كان الدين الرسمي يعمل جاهدا من أجل حمل أتباع الديانتين الأخريتين على الانخراط في

---

[1] الشيخ العكاري: ابو الحسن علي بن محمد بن علي، المراكشي منشئا والرباطي وفاة (1118هـ/1706-07م)، كان من اجل علماء وقته، واول من أسس العلم بالرباط. أخذ عن الشيخ سعيد الهوزالي والقاضي ابي القاسم الدرعي وغيرهما؛ وتصدر للعلم بسجلماسة ثم فاس فسلا قبل ان يستقر بالرباط، حيث نبغت على يده جماعة من اهل العلم. أنظر: "*الاغتباط*... " ـ نفسه ـ ص 436-38.

[2] محمد بن علي العكاري: تخرج على يد والده واقتصر على الأخذ عنه دون سواه. وبعد وفاته تصدى للتدريس والفتيا في كل فن، وكان يلقن الإنكار على الطريقة الناصرية لمن اراد الانخراط في سلك ابن ناصر. انظر: بوجندار ـ نفسه ـ ص 100.

[3] الشيخ العايدي: دفين الزاوية العايدية بالرباط من اهل العلم والصلاح، اخذ عن الشيخ العكاري الطريقة الشاذلية، كما لازمه وهو يملي دروسه العلمية بالزاوية الأحمدية. نفسه ـ ص 98.

[4] الشيخ الكراري الرباعي الكولاني الغرناطي الفاسي ثم الرباطي، المشهور بابي العباس (تـ 1138 هـ)، كان له شيوخ كثيرون وعمدته ابو الحسن العكاري، وقد أخذ أيضا عن القطب ابن ناصر ومقدما من قبله لتلقين الأوراد وللقيام بوظائف الطريقة الناصرية. نفسه ـ ص 18-20.

[5] الشيخ الحويشي: ولي صالح منتسب لسيدي علي بن عبد الرحمن، وعنه اخذ الطريقة الجزولية الشاذلية، وكان يلقنها إلى أن توفي بالرباط سنة 1103هـ/1692م. نفسه ـ ص 384-85.

[6] سيدي أحمد حجي: أبو العباس احمد بن محمد السلاوي، أخذ عن سيدي عبد الله الجزار المكناسي الطريقة الشاذلية، وكانت بينه وبين الشيخ العكاري صداقة واخوة، توفي سنة 1103هـ/1692م. انظر: الدكالي ـ نفسه ـ ص 101.

صفوفه كعلوج مسلمين، مرتكزا في ذلك على قناعة رجاله بسلامة العقيدة، وبالأجر والثواب المتوخيين من وراء هذه المجهودات.

لقد سمح المجتمع للجالية اليهودية بحق تأسيس المعابد وحرية التدين، كما أباح لها الاحتفاء بأعيادها ومواسمها واتباع عاداتها وتقاليدها[1]، الشيء الذي كان يؤثر بالإيجاب في الوضعية العامة لأفرادها الذين كانوا يعاملون اجتماعيا حسب قدراتهم وكفاءاتهم، وجعل بعضهم يتقلد أسمى المناصب الاقتصادية والدبلوماسية؛ ولذلك لم تكن مظاهر التمييز التي كانت مفروضة عليهم – مثل وحدة اللباس – أكثر من تمييز على مستوى الشكل.

وكان هذا نفس الموقف الذي اتخذ إزاء العناصر المسيحية، حيث تركت للتجار المسيحيين حرية إقامة الشعائر وحق إقامة كنائس صغيرة بداخل القنصليات[2]، وامتد هذا الامتياز ليشمل حتى الأسرى داخل المطمورات، إذ أتيحت لهم حرية إنشاء المعابد الخاصة يشرف عليها قساوسة من بينهم[3]. فقد فرضت العلاقات السلاوية-الأوربية نوعا من المرونة على كافة المستويات. فخلال فترة ممارسة الفرنسي أنطوان ج. باراصول (*A. G. Parasol*) لمهمة نيابة القنصل بسلا أشرف على إنشاء كنيسة بمقر القنصلية في يناير 1653، وضعت رهن إشارة الرهبان الفرنسيسكان[4]. ويبرز هذا الوضع بجلاء مركز سلا الجديد كمجتمع منفتح في نظر المسيحيين، مميزا عن غيره من المناطق المغربية التي كانت تجعل تقديم الإغاثات والخدمات الدينية للأسرى بها عملية صعبة جدا[5].

ومقابل هذا التسامح، كان سكان مركزي مصب أبي رقراق يجهرون باعتقادهم في انحراف المسيحية وأتباعها، رائين في ذلك تشويها لما جاء به المسيح عيسى (عليه السلام). وتقول بعض المصادر الأوربية في هذا الصدد:" أناس هذه المنطقة يعتقدون بوحدانية الله لا في الثالوث المقدس... ويقولون أن النصارى يخطئون في حق الله باعتقادهم أن عيسى إله، ويخطئون في حق عيسى باعتقادهم في مقتله؛ وهذه أسباب

---

[1] Dan Op cit p 349.
[2] Dan op. cit - p 429.
[3] Ibid p 255.
[4] Penz Op cit – p 62.
[5] Ibid p 134.

اختلافهم مع المسيحيين "[1]. ولهذا كان المسلمون يستنبطون من ذلك أسسا للقيام بالجهاد في سبيل نصرة الدين الحق، وفريضة لهداية البشرية إلى الإسلام وفق أوامر القرآن، حيث يشير مويط إلى أن مجابهتهم ضد المسيحيين لأنهم ينفون عن المسيح صفة الرسول، زيادة عن كفرهم برسالة محمد (ﷺ)، راغبين في إدراك الحياة الآخرة عن طريق الشهادة، بما يكفل لهم ذلك من أجر وثواب[2].

وكان المسلمون يرون في تصديهم للجهاد عملا من صميم أدوارهم إزاء من اعتادوا نعتهم بالكفار من يهود ومسيحيين[3]، ومجاهدتهم خالصا لوجه الله من أجل توسيع عدد أتباع القرآن، كلما قاموا بمثل تلك الحملات الجهادية البحرية وما تدره من أسرى وعلوج. ولذلك كانت تقام مظاهر احتفالية كبرى عند استعراض الأسرى، محاولين توفير فرص تشجيع هؤلاء على اعتناق الإسلام دون إكراه[4]. وقد كان هذا التشجيع يتلخص في توفير جملة من الامتيازات، ولا سيما تقريب الأسير الراغب في اعتناق الإسلام من استعادة حريته المفقودة[5]. فقد كان المجتمع بمختلف فئاته يحتفي بأي حدث من هذا القبيل، حيث يطاف بالمسلم الحديث في أزقة وحارات المدينة على صهوة حصان مطهم، مرتديا أفخر الحلل، ومرفوقا بتكبيرات الرجال وزغاريد النساء، وبالأمداح النبوية المواكبة بقرع الطبول؛ وغالبا ما يمر هذا الموكب المتميز بالقرب من المطمورات ومن مساكن المسيحيين لإذكاء الغيرة في صفوفهم قصد استقطابهم مستقبلا[6].

وقد كانت عملية تحول الأسير إلى علج مسلم تتم عند إبداء رغبته، حيث يبادر سيده إلى لم أصدقائه بمنزله، وبمحضرهم جميعا يستفسر أسيره عن رغبته في التحول إلى علج، وآنذاك يقوم بتكرار الشهادتين نقلا عن سيده، ليخضع بعد ذلك لجملة من العمليات ذات المظاهر الإسلامية، مثل حلق شعر الرأس، واعتمار العمامة بدل القبعة، واتخاذ الملابس على شاكلة المجتمع؛ ثم يدفع إلى تصدر المجلس باعتباره محور الحفل، ويستقدم الجراح للقيام بعملية الختان في حضرة الجماعة تعبيرا عن دخوله

[1] *Les S. I. H. M.* – 1° série – France – T III – p 680-83.
[2] *Ibid* – 2° série – France – T II – p 157.
[3] Savine – Op. cit – p 13.
[4] Ibid – p 19.
[5] Penz – Op. cit – p 120.
[6] Ibid – p 231.

فعليا في عداد المسلمين، ويختار له لقب إسلامي بديلا عن اسمه الأصلي[1]؛ وهي تقريبا نفس الطقوس التي كانت تطبق أيضا على الأسيرات[2].

أما بالنسبة لتحول العنصر اليهودي إلى علج، فإن هذا التحول يتم عبر مرحلتين، إذ يستوجب أولا التحول إلى المسيحية قبل التحول إلى الإسلام؛ حيث أن اعتقاد المسلمين في انحراف الدين اليهودي وعدم إيمان أتباعها بنبوة المسيح، كان يدفعهم إلى الوقوف على حقيقة رغبة العنصر اليهودي في اعتناق الإسلام، ومطالبته بالاعتقاد في الدين المسيحي عن طريق تناوله للحم الخنزير، والجهر بقولة:"عيسى حق "، وعقب ذلك مباشرة يسمح له بإعلان إسلامه وفق الطقوس المذكورة أعلاه[3].

[1] Dan Op. cit - p 349-50.
[2] Ibid p 350.
[3] Ibid p 352-53.

الفصل الرابع: الحياة العلمية والفكرية

اتسمت الحياة العلمية بالمنطقة غداة مطلع القرن 17 بنوع من الفتور الناجم عن بعدها عن مركزي فاس ومراكش، ولوجودها أيضا في ناحية ينعدم فيها الأمن الضروري لاجتذاب العلماء نظرا لقربها من مراكز الاحتلال؛ ولذلك لم يقم مركز سلا ـ رغم حفاظه على منشآته الموحدية والمرينية ـ بدور إشعاعي في هذا المضمار، تأثرا بالظروف السياسية والاجتماعية الطارئة على المنطقة أثناء ورود الأندلسيين بتأثيراتهم العسكرية والنفسية من جهة، وبروز المجاهد العياشي ومن ورائه الرغبة الملحة في الاضطلاع بدور الجهاد. فانخرط مجتمع العدوتين في الأنشطة العسكرية برا وبحرا كمشاغل ذات أولوية، ونبذت الأقلام والطروس، باستثناء طائفة ظلت محافظة على ارتباط المنطقة بالعلم والتدريس[1]. وخلال مدة طويلة ظلت سلا البالي تواجه الدور الاقتصادي الذي كانت تلعبه سلا الجديد باحتكارها للدور الديني والفكري، بفعل احتضانها لمجموعة قديمة الاستقرار بها، منفتحة على الفاعليات الفكرية المتواجدة خارج المنطقة، وأساسا في فاس؛ فظهرت كمركز ثقافي ملحق بالمركز المذكور، يشع على منطقة فسيحة تفتقد لمراكز ثقافية أخرى.

في حين لم يؤد استقرار الأندلسيين بالعدوة الجنوبية إلى حدوث نهضة فكرية، بل حمل معه هذا الاستقرار حمولات فكرية غريبة، وغير مقبولة من طرف العناصر المحيطة بها، نتاجا لسياسة الحصار الفكري الذي فرضته إسبانيا على العناصر العربية الأصلية قبل قرار الطرد. ولهذا، لم يكن منتظرا من الوافدين الجدد الاضطلاع بأي دور في الحياة الفكرية قبل مضي مدة من الوقت كافية بانسلاخهم عن آثارهم القديمة، وزاد من حدة ذلك انشغالهم بميدان الجهاد البحري من جهة، وتباعدهم مع العناصر المغربية المجاورة من جهة أخرى، الأمر الذي أظهر عدم توازن سلا الجديد فكريا مع سلا البالي.

ولن تعرف المنطقة تطورا في حياتها العلمية إلا بعد انتفاء أسباب التراجع بدءا من العهد الدلائي، إذ بمجرد بزوغ العهد الإسماعيلي وجنوح العناصر نحو الاستقرار

---

[1] حجي: "*الحركة الفكرية* ... " ـ الجزء الثاني ـ ص 443.

مع تقلص مامورية رياس البحر، وتقلص عدد الثغور المحتلة ، أخذت المنطقة في الاستفادة من ثمراتها الفكرية في المجالات المتعددة[1].

1 ـ بنيات الحياة الفكرية

باستغلال العدوتين للمخلفات المادية للجهاد البحري استفادتا من إحداث تطور كبير داخل المجتمع، نتيجة الرغبات العلمية والروحية التي كان مفروضا تغطيتها، عاملتين على استدرار اليد العاملة غير المكلفة، وتعدد الأحباس التي كان جزء من مداخيلها مخصصا لتسيير المدارس والكتاتيب، وتمويل الطلبة والمعلمين[2]. وما كاد القرن يشرف على نهايته حتى كانتا تجمعان جملة من أهل الفضل والعلم والأدب النازحين إليها من مختلف المراكز، و" بهم راجت بضاعة العلم ونفقت أسواقه وعمرت مجالسه "[3].

وقد كانت التربيتان الدينية والعلمية مترادفتين، يبدأ الاهتمام بهما منذ الصغر، فكان سكان العدوتين حريصين على تهذيب الصبيان وتلقينهم مبادئ العلوم المتشبعة بالقيم الدينية، انطلاقا من حثهم على تلاوة وحفظ القرآن عن ظهر قلب، وتعلم المبادئ الأولى في القراءة والكتابة وأسس الدين في كتاتيب خاصة، مثل كتاتيب الطالعة وزناتة بسلا البالي، وتحت إشراف بعض الفقهاء مثل أبي العباس أحمد بن عمر السلاوي (تـ 1095 هـ)[4]. وتدوم هذه الحقبة الأولى من التعليم إلى حين تمكن الحدث من ختم القرآن، حيث يعمد الآباء إلى إقامة حفل على شرفه إيذانا بنبوغه ونجابته، وقرب انتقاله إلى مرحلة علمية عليا، ليكون بمقدوره مواصلة الدروس بالمساجد والمدارس على يد علماء المدينة، بغية تعميق معارفه في أصول وفروع العلوم الدينية والأدبية[5].

وقد كانت المؤسسات التعليمية التي اضطلعت بدور التكوين وتخريج النابغين متوزعة على العدوتين، في شكل مدارس أعدت لهذا الغرض منذ العهدين الموحدي والمريني ظلت محافظة على دورها العلمي من جهة، أو في شكل مساجد يتحول

---

[1] نفسه – ص 449.

[2] Monlau – Op. cit – p 106.

[3] بوجندار: "*تعطير البساط*... " – نفسه – ص 3.

[4] الدكالي – نفسه – ص 100.

[5] عشاش – نفسه – ص 67.

رحابها إلى فضاء علمي مواز لأدوارها الدينية، اعتبارا للترابط القائم بين هاتين الناحيتين في الحياة الإسلامية.

ومن أبرز المدارس التي ظلت نشيطة خلال القرن 17، نذكر:

* المدرسة المرينية بطالعة سلا البالي، وقد حافظت على رونقها وشكلها، وكانت تحضن حلقات التدريس إلى جانب إيوانها للطلبة المتفرغين في غرف أعدت بها لهذا الغرض[1].
* المدرسة العجيبة قرب باب حسين[2].
* المدرسة الموحدية بجوار المسجد الأعظم.
* مدرسة الملاحة بالضفة الجنوبية بجوار القصبة، وكانت مختصة بتعليم فنون الملاحة والحرب، كالرماية واستعمال السلاح، وكان دورها خاصا بتطعيم كفاءات الجهاد البحري.
* مدرسة الجامع الكبير بسلا الجديد، وهي المقابلة له والمعروفة بالمارستان المريني، وقد جعلت محلا لإيواء الطلبة المترددين على دروس المسجد.
* مدرسة درب والزهراء، أنشئت أواخر القرن 17 في عهد مولاي إسماعيل، وكانت هي الأخرى مقاما لبعض الطلبة[3].

وإلى جانب هذه المدارس كانت رحاب المساجد والزوايا هي المقرات الأساسية لتلقين العلوم وإقامة حلقات التدريس، وعلى رأسها المسجد الأعظم بسلا البالي[4]، والجامع الكبير والزاوية العايدية بسلا الجديد[5].

ولمواجهة متطلبات وتكاليف الحياة العلمية، وتغطية نفقات القائمين عليها وحاجيات الطلبة، حرص السكان والسلطات على توفير الشروط المناسبة لقيام مناخ علمي إيجابي، حيث وقفت الأحباس واستثمرت غلاتها لأداء الأجور ولصيانة المساجد ودور العلم[6]، مما عجل بانتقال المنطقة من ركود بين إلى البروز كمركز جذب لرجال العلم والفكر في مدة زمنية وجيزة.

---

[1] Burlot - Op cit - p 96.

[2] هي المعروفة حاليا بفندق اسكور. انظر: Loc. cit

[3] بوجندار: "*مقدمة الفتح*..." - نفسه - ص 146-47.

[4] حجي - نفسه - ص 444.

[5] بوجندار: "*الاغتباط*..." - نفسه - صص 16 و98.

[6] ع. الناصري - نفسه - ص 117.

فقد وفد على العدوتين فحول وعلماء كان لهم الأثر الكبير في نهضتها الفكرية التي بلغتها في نهاية القرن 17، متميزين بنبوغهم العلمي وبسعة المعارف، وتعدد الفنون والتمسك بالدين، والسعي لإشاعة العلم في أوساط الخاصة والعامة اقتداء بالسلف الصالح، مثل قطب سلا سيدي عبد الله بن حسون[1]، والمجاهد سيدي أحمد حجي، وسيدي أحمد الطالب القصري[2]. بل نجد أن رغبة مولاي إسماعيل في إشاعة الدين والعلوم الإسلامية الحقة في صفوف أهالي المنطقة، خاصة الأندلسيين التواقين للانخراط في سلك الحضارة المغربية وعلومها، هو ما دفعه إلى تحفيز جملة من العلماء الأجلاء على النزوح إلى العدوتين، فكان منهم آل بوعلو التلمسانيين انتقالا من مكناس إلى سلا بطلب من أهلها للتدريس ونشر العلم[3]، والشيخ أبي الحسن العكاري من مراكش إلى سلا الجديد[4].

وقد تميز حضور هؤلاء العلماء بنهلهم من مختلف مصادر العلوم، وأخذهم عن جملة من كبار الشيوخ، وأساسا تخرج العدد الأكبر منهم من العاصمة العلمية فاس إما تتلمذا أو قياما بالرحلة العلمية إليها[5]، الأمر الذي جعل المنطقة تطلع عن كثب على مختلف الاجتهادات وعلى الجديد من التآليف، وتطعم دروسها وطلبتها بالخبرات وبمستجدات العلوم والفنون. وقد ظلت محافظة على هذه العلاقة، دافعة بالنابغين من طلبتها– بعد النهل من معارف الشيوخ المستقرين بالمنطقة – إلى القيام برحلاتهم العلمية إلى فاس لتتميم معارفهم واستكمال مداركهم[6].

---

[1] سيدي عبد الله بن حسون الخالدي السلاسي الأصل ، كان عالما كبيرا ووليا مشهورا، وله تلامذة عظام من بينهم المجاهد العياشي، توفي سنة 1013هـ/1604م. انظر: الدكالي – نفسه – ص 96-97.

[2] احمد الطالب القصري، من تلامذة الشيخ محمد بن سعيد العتابي، حيث رحل إليه من مدينة القصر بإذن من الشيخ سيدي محمد المجول القصري. وقد كان له باع طويل في علم التصوف،وتوفي سنة 1072هـ/1662م.نفسه – ص 99.

[3] قال عشاش عن آل بوعلو:" أمر (مولاي إسماعيل) بنقل سيدي محمد السنوسي وسيدي محمد الصيني اللذين كانا من أشهر علماء تلمسان في ذلك العصر، وأنزلهما بمكناسة الزيتون، ثم بطلب من أهل سلا أذن لهما في السكنى بها ". عشاش – نفسه – ص 59.

[4] السويسي – نفسه – ص 168.

[5] حجي – نفسه – ص 444-49.

[6] انظر على سبيل المثال الرحلة العلمية لكل من القاضي محمد مورينو والأديب احمد بن يحيى والزهراء، في: "*الاغتباط*... " – صص 12-13 و102.

2_ المجالات الفكرية السائدة

كانت الحياة العلمية تفرض على الطلبة أخذ شتى أنواع العلوم، منطوقها ومفهومها عن الشيوخ، والإلمام بعلمي المعقول والمنقول أصولا وفروعا[1]. فكانت ميادينها متعددة في الشريعة وعلوم القرآن والآداب والبيان وغيرها اقتداء بتشعب معارف شيوخهم وسعة اطلاعهم. فقد كان أبو الحسن العكاري يلقي في حلقات التدريس علوما جمة كالنحو والبيان والميزان والكلام والأصول والفقه والحديث، قراءة وبحثا وتحقيقا وتنقيحا وتدقيقا، مع الاعتناء بمطالعة الشروح والحواشي، والتنافس في تحرير المنقول وحل المشكلات، والبحث عن الغوامض والإيرادات[2]. وعلى غراره كان الشيخ أبو الحسن الأنصاري السجلماسي[3] يلقن الفقه والتفسير والأصول والسير، إلى جانب تخصصات أخرى كالطب والتشريح. وكان هذا عاما لدى العلماء وقاعدة ينشئون عليها طلابهم، حيث كان العكاري يقول لهم:" شدوا أرواحكم في أخذ العلم وطلبه وتحصيله، وأرجو إن شاء الله أن تكونوا محتسبين على غيركم "[4].

وقد كانت المراجع الرئيسية التي يقوم عليها التدريس هي مدارك الشيوخ المدرسين ومعارفهم، ورواياتهم عن العلماء والفقهاء الذين أخذوا عنهم قبلا، إلى جانب اعتماد بعض التآليف العلمية المتداولة آنذاك مثل مختصر خليل[5]، وكتاب الغزالي[6]، و"المباحث الأصلية" لابن البناء وشرحها للشيخ زروق[7]، وسلم الأخضري[8]، ومقدمة ابن آجروم. وعند تمكن الطالب من علوم ودروس شيخه بحسب التخصص يطلب استجازته، حيث يعمد الشيخ المذكور إلى إجازته إجازة وفق الفروع والأصول التي نبغ فيها طبقا لطقوس علمية متعارف عليها. ويصف أحد الطلبة ذلك:" سمعت عليه الحديث المسلسل بالأولية وأحاديث الصحيحين، وأجازني فيهما وفي ما له

---

1 نفسه – ص 12.
2 نفسه – ص 99.
3 علي بن عبد الواحد السجلماسي: درس بمسقط رأسه بسجلماسة، ثم بفاس وبالزاوية الدلائية ومصر، قبل أن يستوطن سلا ويتفرغ بها للتدريس والتأليف في شتى العلوم الفقهية والطبية، وقد انتقل في أواخر حياته إلى الجزائر حيث كانت وفاته بها مصابا بالطاعون سنة 1054هـ/1644م. انظر: حجي - نفسه - ص 449.
4 بوجندار – نفسه – ص 99.
5 الدكالي – نفسه – ص 97، وبوجندار – نفسه – ص 100.
6 عشاش – نفسه – ص 18.
7 الدكالي – نفسه – ص 99.
8 بوجندار – نفسه – ص 459.

من مقروء ومسموع، وأضافني على الأسودين، وصافحني وشابكني وألبسني وناولني السبحة"[1].

وقد كان المتخرجون غالبا ما يصيرون نبهاء في ميادين مختلفة اقتداء بشيوخهم، مثل القاضي أبي عبد الله محمد مورينو الذي برع في الفقه براعته في الأدب، فكان إلى جانب مهمته كقاض مشهود له بالنبوغ يقرض الشعر مدحا نبويا وموشحا وزجلا في شتى الأغراض[2]؛ وعلى منواله كان سيدي يوسف بن محمد الدادسي[3]، وسيدي عبد الله بن محمد العياشي[4].

وكان علماء المنطقة وفقهاؤها وطلبتها مثالا للأخلاق الفاضلة والصفات الحميدة، متمسكين بحدود الشريعة وبالسنة النبوية الشريفة، صادعين بالحق وغاضين الطرف عن كل ما من شأنه أن يشغلهم عن اتباع سواء السبيل، متصفين بالسماحة والصدق والتنزل والاعتناء بأهل العلم، وبالتأدب في أضرحة الصالحين والتظاهر بالخشوع ولين الجانب[5]، بعيدين بذلك عن كافة المغريات ومتاهات الحياة، وغير مبالين بالأموال وبالمظاهر الاجتماعية مقتدين في ذلك بسنة الخلفاء الراشدين[6].

وقد برز إلى جانب العلوم الدينية المرتبطة بالعبادة والخطابة والوعظ ميدانان آخران، ينظم أحدهما العلاقات بين أفراد المجتمع، كانت الحياة العلمية تمده بالرجال الأكفاء للاضطلاع به بكيفية ناجعة، ونقصد بذلك ميدان القضاء؛ وآخر إبداعي يهتم بضروب الأدب، خاصة الشعر والفنون.

أ- الميدان القضائي: باستثناء الفترة الأولى التي عرفت خلالها العدوتان وحدة في نظمه وطرق ممارسته، كان الأندلسيون خلال فترة استقرارهم يسندون تسييره في العدوة الجنوبية إلى قاضيين من بين عناصرهم تحت إشراف الديوان، محتفظين تقريبا بالأعراف والقوانين التي دأبوا عليها بإسبانيا؛ ويقول الأب دان في ذلك:" كان لهم من

---

[1] نفسه – ص 10-11.
[2] نفسه – ص 102-03.
[3] سيدي يوسف الدادسي: فقيه عدل، اديب عروضي، احد تلامذة الشيخ العكاري ومن جملة الملازمين له، وقد رثاه في قصيدة طويلة عند وفاته. انظر: بوجندار – نفسه – ص 474.
[4] عبد الله العياشي (ت 1073هـ/1663م): ابن المجاهد المشهور، كان فقيها واديبا، درس بسلا وفاس ونال إجازات كبار العلماء في المغرب والمشرق، وكانت له زمن ابيه مجالس علمية راقية يحضرها أعيان علماء المغرب. أنظر: حجي– نفسه – ص 447-48.
[5] بوجندار – نفسه – ص 102-03.
[6] حجي – نفسه – ص 444.

بينهم رجال على شاكلة وكلائنا ومقدمي التماساتنا الذين يدافعون عنا، ويطالبون بحقوق الأطراف المتنازعة "[1].

وبمجرد اندماج العدوتين انصهرت الضفة الجنوبية في النظام القضائي العام بالمغرب، خاضعة في تنظيم المعاملات كالزواج والإرث والتحبيس للسلطة الشرعية للعدول[2]، وفي ما يخص النزاعات والقضايا وإصدار الأحكام لسلطة القضاة. وقد كان قضاة العدوتين يعقدون جلسات التقاضي يوميا بالمساجد أو بمحلات ملحقة بها[3]، مستقبلين المنازعات والخصومات بين السكان أو بين عرب البادية القادمين إليهم، وغالبا ما يصدرون الأحكام مباشرة بعد الاستماع إلى الطرفين ومراقبة الأقوال والبينات، واستشارة معارفهم المأخوذة عن الكتاب والسنة وفتاوي السلف؛ ولكنه إذا ما أراد أحد المتنازعين إحضار شهود سمح له بذلك في غضون ثلاثة أيام، كما يسمح بمثلها للطرف الآخر لتفنيد الشهادة[4].

وقد كان حرص القضاة على الظهور بحياد ونزاهة تامين، مع الاستقامة في السلوك والورع والتقوى، لا سيما في عهد مولاي إسماعيل الذي تميز بمراقبتهم عن كثب، وبتعريض المشبوهين منهم للعقاب[5]. ومن أبرز القضاة الذين عرفتهم العدوتان: القاضي أبو المكارم أحمد بن محمد بن عيسى أدم[6]، والقاضي أحمد بن ناجي السجلماسي[7]، والقاضي أبو محمد عبد الله الدرعي[8] وغيرهم.

وكانت للنساء منزلة خاصة لدى القضاة، حيث يبادرون إلى الأخذ بأيديهن نظرا لضعفهن وضعف استنادهن من أجل استعادة ما سلب منهن من حقوق، فكانت اللاتي لهن شكايات يجمعن قريباتهن وصفياتهن ويتوجهن إلى باب القضاء طالبات تنفيذ "

---

[1] *Dan. Op. cit. – p 209.*

[2] تدل على ذلك صفة العدل الملحقة ببعض الفقهاء، أمثال محمد بن غانم وعبد الرحمن المجدوب وعبد الله الحيمر. انظر: بوجندار – نفسه – صص 102، و384، و386.

[3] ج. الناصري – نفسه – ص 116.

[4] *Les S. I. H. M.* 1° série – Angleterre – T II – p 397-98.

[5] يذكر القادري أن أحد قضاة سلا قد ثقف بسبب ذكر بعض الوشاة فيه بسوء السيرة، حيث عزره السلطان، فكان يخرج ليؤم بالناس صلاة الجمعة ويخطب فيهم، ثم يرد إلى سجنه. انظر: "*نشر المثاني*" – الجزء الثاني – ص 269

[6] أحمد بن محمد بن عيسى ادم نزيل الرباط أخذ عن شيوخ فاس، كما رحل للأخذ عن شيخ الجزائر العلامة سعيد بن إبراهيم التونسي (تـ 1094هـ/1683م). بوجندار – نفسه – ص 10-11.

[7] أحمد بن ناجي السجلماسي (تـ 1122هـ/1710-11م)، فقيه وعلامة، كان يدرس الحديث والفقه والتفسير وقد مكث في قضاء العدوتين مدة عقدين كاملين قبل أن ينتقل إلى فاس ثم مراكش. انظر: الدكالي – نفسه – ص 11

[8] عبد الله الدرعي، كان من خاصة الشيخ العكاري الملازمين له، وكان كثيرا ما يرجع إليه في المشكلات ويتردد إليه في حل العويصات من المسائل والمعضلات. بوجندار – نفسه – ص 385.

شرع الله "، حيث يحظين باهتمام كبير من طرف القائمين على العدالة[1]. وكان القضاء الإسلامي يطول أيضا حتى العناصر المسيحية واليهودية التي لها نزاع مع المسلمين، على أن القنصل كان هو الفيصل في الخصومات الناشبة بين رعايا بلاده. في حين كان لليهود قضاتهم الذين يبثون في القضايا الثانوية التي قد تقع بين أفراد جاليتهم بحضرة قاض مسلم اعتبارا لتبعيتهم كذميين[2].

2 ـ الأدب والفنون: كعادة المجتمعات الحضرية ازدهرت الحياة الأدبية والفنية بالعدوتين، حيث نشط مجال الإبداع والمسامرة تنفيسا عن متاعب الحياة اليومية، فكان الأعيان وعلية القوم يتنافسون في إقامة المنتديات الأدبية والمجالس العلمية، يحضرها المشاهير من رجال الفكر والأدب حتى من خارج المنطقة، وكان عبد الله العياشي من أبرز القائمين بهذا الأمر خلال النصف الأول من القرن بسلا البالي[3]. وكانت هذه الجلسات تتخللها المساجلات الأدبية والقراءات، والتراتيل الموسيقية والتواشيح والأمداح، إلى جانب مزاولة الرائج من الألعاب الفكرية كالشطرنج[4].

وقد نبغ من أدباء العدوتين في مجال الشعر عدة مبدعين، من بينهم سيدي عبد الله العياشي المذكور، وسيدي يوسف الدادسي، والقاضي محمد مورينو، وأخوه أحمد حجي[5]؛ وكان الطابع الديني هو الغالب على القصائد، حيث برزت في إبداعاتهم قصائد المدح النبوي والموشحات وتعظيم الأولياء والصالحين؛ أما مجال النثر فكان مرتبطا بالأساس بالخطابة والوعظ في ما يتعلق بالحياة الدينية والخلقية للمسلم ومجتمعه.

ومن جهة أخرى برز فن الأشعار الزجلية كأقرب الوسائل المعبرة عن روح المجتمع وهمومه وتطلعاته، إذ بمقابل ما حظي به الجهاد البحري من اهتمام في صنف الخطابة، وجد أسلوبه الجمالي في الأزجال العامية لما كانت تتميز به من يسر في النظم وسلاسة في التعبير، وتعميم للفائدة طبقا لذيوع استعمال اللهجة العامية مقابل وقف الفصحى حكرا على الشيوخ والطلبة. ولم تأت هذه الأزجال كلون جديد في

---

[1] Dan – Op. cit – p 103.
[2] Hardy – Op. cit – p 119.
[3] حجي – نفسه – ص 444-48.
[4] Savine – Op. cit – p 184.
[5] أحمد حجي مورينو: أخذ عن الشيخ العكاري، وكان أخص الناس به والقارئ بين يديه، كان شاعرا وشاحا له تواشيح كثيرة في المدح النبوي، توفي أواسط القرن 12هـ. حجي – نفسه – ص 447.

اهتمامها بحركة الجهاد البحري، وإنما كامتداد لنظم شيوخ القرن 16م الذين بادروا إلى تصوير حياة الجهاد انذاك، أمثال الشيخ محمد بن سليمان الفاسي وقصيدته "القرصان "[1]. ومن أشهر الزجالين الذين عرفتهم المنطقة خلال القرن 17 والذين اعتنوا بوصف أسطول الجهاد وهو في بداية نشأته الشيخ عبد العزيز المغراوي[2]، الذي عد من أشهر شيوخ الملحون وأحسنهم ترصيفا وتنسيقا، وكانت أشهر قصائده في هذا الغرض " السلوانية "[3].

وتعطي لنا بعض القصائد الانطباع بأن الجهاد البحري قد أثر جليا في هذا الجانب الأدبي المتميز حتى في فترات متأخرة عن ازدهار القرن السابع عشر، ولا سيما منه قصيدة القرصان لمحمد بن الحسن فريحة[4]. ومن المؤكد أن هذه القصائد ما كانت لتكثر وتشجع المبدعين على المزيد من الإنتاج لولا أنها كانت منشأة لغرض مزجها بالموسيقى لتعطي " ملحونا " محبذا[5]، رغم المواقف المتصلبة من قبل الفقهاء والعلماء من الموسيقى وأدواتها، باستثناء موسيقى الطرق الدينية المعتمدة في الاحتفالات الصوفية[6].

وبإزاء الملحون انتشرت الموسيقى الأندلسية متأثرة بالمدرستين البلنسية والغرناطية وفق مصادر الهجرات، حيث أنها انتقلت مع الأندلسيين من بين ما حملوه معهم من مظاهر ثقافية وحضارية، رغم تقلص عدد نوباتها الأصلية " الطبوع "[7]

---

1 أبو عبد الله محمد بن سليمان الفاسي: من شيوخ فاس ومن أكبر شعرائها خلال القرن 16. كان حيا بعد العشرين من القرن 17. أنظر نص قصيدته لدى: ج. الناصري – نفسه – ص 916-17.

2 عبد العزيز المغراوي: أصله من صحراء تافيلالت، كان معدودا من علماء وقته، وقيل أنه درس بجامع القرويين لما رحل من بلاده متجولا بأهم مدن المغرب وعواصمه، وخلال هذه الرحلة دخل إلى سلا ورباط الفتح حوالي سنة 1027هـ/1618م. نفسه – ص 917-18.

3 حول محمد بن علي الدكالي هذه القصيدة إلى أرجوزة سماها "*أرجوزة القصيدة السلوانية*"، مما جاء فيها:

ولو ترى السفن على لج البحار ... فقل جبال أو جمال في قفار
فكان يومنا كعرس في سلا ... وساعد الدهر بصفو وولا
وسرت القلوب والأرواح ... وقد سلا الخاطر والأشباح
ولو رأيت خوضنا لج البحار ... في قارب يسرع في خوض الغمار
وأعلمت مجاذف في الماء ... كأننا نطير في السماء
حتى قصدنا من مراكب العدو ... أربعة الأجفان حلت بهدو
ملأها صناديد صغار ... كأنهم أبكار عيس ثاروا

أنظر: ج. الناصري – نفسه – ص 920.

4 أنظر نص القصيدة لدى: Brunot – Op. cit – p 323-25.

5 السويسي – نفسه – ص 186.

6 دون فرناندو بلدراما مرتينيث: "*كناش الحايك، أو مجموعة أغاني مغربية من القرن 12هـ*" محاضرة دار الطباعة المغربية – تطوان 1953 – ص 17.

7 مرتينيث – نفسه – ص 14.

بفعل ظروف الاستقرار الأندلسي بإسبانيا الكاثوليكية، وما واكبها من محاولات طمس الهوية الأندلسية العربية. ولذلك من المحتمل ألا تكون المنطقة قد عرفت إلا انبعاث النوبات الإحدى عشر المتداولة بالمغرب أثناء وبعد لجوئهم إليه[1].

3ـ التأليف والاستنساخ

كان من الطبيعي أن يواكب التطور العلمي للمنطقة نشاطا موازيا في مجال الاستنساخ والتأليف واقتناء الكتب العلمية، لا سيما وأن الحياة العامة قد تأثرت بإدماج الوافدين على العدوتين من رجال الفكر، فضلا على أن طابعها المميز كأحد معاقل الجهادين البري والبحري كان من دوافع النخبة إلى تأليف الكتب الخاصة بالحض على هذا الفرض المقدس[2].

وقد تميزت التآليف بالتنوع ما بين الفقه والتفسير والبلاغة والشعر، كما تميزت بإنجازها على أتم وجه وبجمالية واضحة، لما عرف عن أهل العدوتين من إتقان للخطوط الرائقة الشبيهة بخطوط أهل فاس في الجودة والأصالة واستقامة الحرف ولطافة الشكل، اقتداء بأسلافهم الذين ظلت خطوطهم القديمة على طراز الخط الأندلسي تزين بناءات الموحدين والمرينيين[3]، فأتت بذلك آية في الصنعة، جاعلة المنطقة ترقى إلى مستوى الحواضر العلمية الملتحقة بركب المركز العلمي فاس.

وبصرف النظر عن التآليف الأدبية في مجال الشعر والزجل والخطابة، برزت كتابات بعض علماء المنطقة في ميادين البيان وعلم اللغة، والسير والأنساب، والنوازل الفقهية، في شكل تقاييد وتعاليق وشروح تجمع بين ما تم التوصل إليه آنذاك، وارتباطا بكلام المتقدمين وما أخذ عن الشيوخ. ومن بين هؤلاء المؤلفين، نذكر محمد شعبان الأندلسي[4] وتقاييده عن الشيخ علي العكاري في علمي النحو والميزان، وأيضا تعاليقه على الخلاصة الكبرى وعلى سلم الأخضري؛ وإلى جانبه برز أبو يعزى المسطاسي[5] في التأليف في مناقب الشيخ العكاري وفي أخباره وترجمته؛ وعلى منوال

---

[1] نفسه – ص 14-15.
[2] ج. الناصري – نفسه – ص 469.
[3] الدكالي – نفسه – ص 42.
[4] محمد شعبان الأندلسي: فقيه أديب، وعالم واعظ مؤلف، اخذ عن الشيخ العكاري وقيد عنه تقاييد مفيدة جاءت من احسن المقيدات. انظر: بوجندار: "*الاغتباط*" – نفسه – ص 459.
[5] ابو يعزى المسطاسي بن محمد السلاوي، احد تلامذة الشيخ العكاري واحد خاصبته، وهو اول من الف في مناقبه واخباره. توفي في منتصف القرن 12 هـ. نفسه – ص 273.

السابقين سار محمد بن الشيخ المذكور[1]، وتصدى الفقيه الحداد الأندلسي[2] لتقييد بعض الإجابات الفقهية، فكانوا جميعا مثالا لغيرهم من المجتهدين في هذا المضمار.

وقد كان احترام الكتب والحفاظ عليها من صميم أخلاقيات رجال العلم، فصارت بضاعة تنفق أسواقها، واشتهرت لدى الخاصة والعامة ولدى المحلي والأجنبي، وأضحى أمر اقتنائها يهم الجميع كافة، إلى درجة دفعت بالدول الأوربية إلى السعي من أجل الحصول عليها وعلى الجديد منها. فقد سعت الأقاليم المتحدة تحت إلحاح مفكريها من أجل اقتناء بعضها سنة 1655، حينما كلفت أميرالها رويتر وقنصلها دو فريز بالحصول على قائمة منها على نفقة الدولة، ومن المحتمل أن يكون المكلفان قد نجحا في مهمتهما[3]، رغم الحواجز والعراقيل التي كانت موضوعة من طرف سلطات مرسى سلا الجديد للحيلولة دون خروج الكتب الإسلامية من المغرب إلى أوربا، لما لذلك من اعتقاد بتحريم الشريعة لذلك.

ونجد أن الدول الأوربية قد واصلت محاولاتها هذه، حيث عملت فرنسا من جهتها من أجل الحصول على بعض الكتب الإسلامية الموجودة بالمغرب في ما بين سنتي 1682 و1684. فقد كتب السفير الفرنسي دو سان أمانس - قبيل مغادرته فرنسا متوجها إلى المغرب – إلى الوزير سينيولاي في يوليو 1682 قائلا:" سوف أبذل كل جهدي لتوفير التسهيلات الممكنة للسيد دولا كروا (*de La Croix*) بقصد اقتناء الكتب التي تودون أن ينقب عنها في فاس ". وقد أشار في الوقت نفسه إلى الصعوبات التي تنتظره في هذا الباب:" وعلى كل حال أظن أنه سيصادف صعوبات جمة، لأن المغاربة هم أكثر حذرا من الأتراك، ويعتقدون بأن السماح للمسيحيين باقتناء كتبهم يتنافى وشريعتهم "[4].

وقد تبين من خلال الأحداث أن المسلمين كانوا أشد حرصا على الكتب المرتبطة بأمور الشريعة والدين، وهو ما يؤكده اعتقاد دو سان أمانس في إمكانية اعتقال دو لاكروا الذي عمل على استنساخ مؤلفات عربية يقال أنها كتب دينية، حيث عند محاولة تصديرها عبر سلا أقدمت سلطات المرسى على مصادرتها، ووضعتها تحت تصرف

---

[1] نفسه – ص 100.

[2] الحداد الأندلسي: أبو عبد الله محمد العالم المدرس، من فقهاء الرباط وأعيانها، ومن تلامذة العكاري. أصابه في آخر عمره خبل في عقله وتوفي في منتصف القرن 12 هـ. الدكالي – نفسه – ص 105-06.

[3] *Les S I H M* – 1° série – Pays-Bas – T IV – p 105 et note.

[4] *Ibid* – 2° série – France – T II – p 222.

القاضي ليبث في الأمر[1]. وإذا كان دو لاكروا قد أفلح في استعادة ثلاثين مؤلفا كلفته سنتين من التنقيب ومساعدة عناصر مغربية، ومصاريف بلغت في مجموعها ألفا وخمسمائة ليرة[2]؛ فإنه لم ينجح في تصدير الكل نحو باريس إثر مصادرة أربع منها بحجة أن قوانين البلد لا تسمح بهذا النوع من المبادلات[3]، بل من المحتمل أن يكون نجاحه في إخراج الكتب الأخرى لم يتم إلا عن طريق التهريب.

---

[1] *Ibid* – p 370-73.

[2] قام دو لاكروا بتوزيع ستمائة ليرة على مغاربة وعرب من مملكة مراكش من أجل اقتناء الكتب، واشترى ثلاثين مؤلفا كلها بتسعمائة ليرة. وقد ترك ثلاثمائة ليرة أخرى للقنصل الفرنسي لتتميم نفس المهمة. انظر: *Ibid* – p 411

[3] Loc. cit.

خاتمة

لم يكن الجهاد البحري ليبرز بمنطقة مصب أبي رقراق إلا كضرورة ملحة فرضتها المتغيرات البشرية التي عرفتها في مستهل القرن 17م، والتي زامنها سكونها السياسي، مما أهلها لاحتضان نموذج إداري جديد ينفصل عن السلطة الشرعية أو ينمو على هامشها؛ فالعناصر الأندلسية حديثة الاستقرار في افتقارها إلى كل إمكانيات الاندماج بالوسط الذي أجبرت على الانغراس فيه، وفي لمسها لحواجز جلى تمنعها من الامتزاج الاجتماعي نتاج شعورها باغترابها الشديد عن بيئتها ومجتمعها الجديدين، كان مفروضا عليها العيش بمعزل عن الحياة القائمة قاريا خلف أسوار رباط الفتح، في وقت حملت معها إلى المنطقة رغبة نفسية تواقة إلى إبداء ردود فعل عنيفة ضد مصالح إسبانيا، انتقاما لما لحقها من حكامها من حيف وظلم توجا بإقرار سلخها عن مناطقها الأندلسية الأصلية.

وهكذا كان تباعدها الاجتماعي مع العناصر الأصلية، وخلفيتها النفسية المعادية لإسبانيا، قد وجدا في ما تقدمه الضرورة التقليدية للمجابهة بين الإسلام والمسيحية- المترسخة في الأفكار كما في الأخلاق – من دوافع شرعية دعائم لبنية معنوية متكاملة، هيأ لها وقوع مصب أبي رقراق كقاعدة منفتحة على المصالح الأوربية عموما، والإسبانية على وجه الخصوص، كل السبل لترجمتها فوريا وفعليا في شكل حملات ومواسم جهادية جريئة، سوف تتطور من مجابهة أندلسية-إسبانية إلى مجابهة إسلامية-مسيحية شاملة، بتوسيع ضربات الجهاد البحري كرد فعل ضد تجاوزات القوى المختلفة، أفرادا ودولا.

ولم يكن بمقدور الجهاد أن ينمو ويطرد باستمرار طيلة القرن لولا حدوث تغييرين هامين مسا المنطقة:

- تغيير سياسي تجلى في التسلسل المنطقي لمجتمع الجهاد من جهة انسلاخه تدريجيا عن أية سلطة خارجية عنه ليصل إلى مستوى التنظيم المستقل بدءا من سنة 1627، ثم محافظته على كيانه الخاص بصفة شبه تامة إلى حدود سنة 1641، وبعد

ذلك في شكل استقلال ذاتي تحت إشراف الدلائيين ثم غيلان بنفس المقومات والتنظيمات حتى انخراط المنطقة في المغرب العلوي الموحد سنة 1666.

ـ تغيير اجتماعي مرتبط بالأول، حيث واكب الامتزاج السياسي للعدوتين منذ بداية العهد الدلائي تلاحم اجتماعي متدرج، سمح بانصهار العناصر المنفصلة بعضها عن بعض، بعدما بليت أسباب النفرة القديمة مع طول مقام الأندلسي بالمنطقة واحتكاكه بالمناخ التقليدي، وبانتفاء العناصر المتشددة التي كانت تساهم بموقفها المتصلب في تأجيج حدة الخلاف، ونقصد بذلك مقتل المجاهد العياشي وتشتيت أتباعه بعد ذلك.

إن هذا التقارب على المستويين السياسي والاجتماعي قد مكن مجتمع الجهاد من توسيع مدى المشاركة ليشمل الضفتين معا، بعدما ظلت حكرا على سلا الجديد، فدعمت المواسم الجهادية بانفتاحها أكثر على الخلفية التجارية التي كانت قبلئذ أكثر حيادا إزاء هذا النشاط وتبعاته، الأمر الذي أكسب الجهاد البحري نوعا من الانتظام والاستمرارية، خصوصا وقد واكب ذلك تناقض المواقف الأوربية وتذبذب خياراتها.

لقد استفاد الجهاد منذ بدايته من تضارب المصالح الأوربية واختلاف التوجهات السياسية لدولها، حيث استغل رياس البحر في البداية تأجج التطاحن السياسي المتولد عن الصراع الديني الكاثوليكي-البروتستانتي الذي تجاوز القارة لينقل جزءا من حروبه إلى الخطوط التجارية الأطلنتيكية، مما وفر للجهاد البحري فرصة الاعتماد على الدعم الاستراتيجي للأقاليم المتحدة وإنجلترة بصفة أقل، سواء على مستوى السلاح والعتاد، أو على مستوى الرجال والخبرة، وذلك بناء على رغبة الدولتين في إشراك رياس الجهاد كحليف استراتيجي ضالع في تنفيذ حروب الاستنزاف ضد مصالح إسبانيا.

ومع تراجع هذه الأخيرة في ريادة التجارة العالمية لفائدة الدولتين المذكورتين، أضحت كلتاهما ترغب في توجيه حروب الاستنزاف ضد مصالح الأخرى، ومن ثم اللجوء إلى استخدام السفن الجهادية كسفن حليفة على المستوى الاستراتيجي؛ فعمدت الأقاليم المتحدة إلى إدماج رياس البحر السلاويين كقوة ملحقة بها بهدف فك تحكم الإنجليز في المجال الأطلنتيكي، وهو ما يبرز انحيازها الشديد والمتواصل لتلبية مطالب الأسطول السلاوي العسكرية والملاحية.

ولهذا كان التنافس الأوربي على المستويين السياسي والاقتصادي قد جعل حركة أساطيل الردع المختلفة لا تؤدي مهتمها إلا في صورة استعراضية محدودة من حيث النتائج، لأن الدول الأوربية بدت وكأنها تنهج خيارين يناقض أحدهما الأخر: **فهي** تطمح من جهة إلى القضاء على من ترى فيهم " وباء المسيحية "، وتدعم من جهة معاكسة آليات الجهاد البحري بجل متطلباتها بصورة رسمية أو غير رسمية. فكان الجهاد البحري بذلك يبرز وكأنه متمتع ضمنيا بالحماية الأوربية التي كان التنافس الغيور بين دولها يوافق على هذه الوضعية، أكثر من أن تفلح إحداها في النمو على حساب الأخريات.

وكان من نتائج هذه المواقف المتناقضة استمرار حركية بضع سفن في تهديد الخطوط التجارية والسواحل الأوربية بتأييد أوربي، تختلف أشكاله من إمدادات عتادية وتجهيزية، إلى اعترافات شرعية وقانونية بالفعل الجهادي؛ بل وبتفضيل السلطات الأوربية لأسلوب التفاوض السلمي والركوع - حسب تعبير كواندرو – " تحت النظام الذليل للمعاهدات والاتفاقيات التي تجعل منها (أي الدول الأوربية) أشبه بتابع أو بمؤدي الغرامة للقرصنة (الجهاد) ".

وإلى جانب هذا برز الجهاد البحري كفاعل أساسي حال دون تأثر البلاد سلبا بحالة التفكك السياسي الطويلة زمنيا (1603-66)، والشبيهة إلى حد ما بالفترة الانتقالية ما بين المغربين المريني والسعدي على مستوى الضغوط الخارجية. ذلك أن الاحتلال الأوربي لم يتمكن من بسط نفوذه على المراكز الساحلية الخارجة عن سلطته منذ 1614 (احتلال المعمورة)، التي تصادف البداية الفعلية للجهاد البحري. فقد فتح رياس البحر في وجه السياسة الاستعمارية مجالا جديدا للمجابهة يتميز ببعده عن القارة، جاعلين المبادرة هذه المرة بيد المغرب على مستوى اختيار زمكان الالتحام العسكري وأدواته وأسلوبه، ومدعمين بصورة غير مباشرة حركة الجهاد البري، فكانت السفن السلاوية بمثابة درع واق للسواحل يصعب اختراقه.

لقد بدا رجال الجهاد البحري بمثابة فرق متطوعة تنحصر مسؤوليتهم في التضييق على مراكز الاحتلال من خلال تخريب قنوات الاتصال بينها والمركز، بل وطورت ذلك في إطار انخراطها في الصراع الإسلامي-المسيحي العام لتخلخل أسس الاقتصاد الأوربي، مستخدمة في ذلك – إلى جانب الأساليب العسكرية-الملاحية –

أساليب ضغط سياسية واقتصادية، تمثلت في مسألتي الأسرى والعلاقات التجارية، كما بدت كفرق يعول عليها بالسلب أو بالإيجاب في العلاقات الأوربية-الأوربية. وكان من نتائج ذلك أن انتقلت حدود التماس بين المغرب وأوربا عسكريا وسياسيا إلى المجال البحري، وما من موطئ قدم بري سوى مركز سلا الجديد (إلى جانب تطوان) بمهمتيه الدبلوماسية والتجارية، بصيرورته منذ ذلك الوقت مقرا لقنصليات مختلف الدول الأوربية، وببروزه كفضاء منفتح على البضائع كما على الأفكار الأوربية الراغبة في التسلل عبره صوب الداخل.

ومن الوجهة المحلية لم يتوقف الجهاد البحري عند تأثيراته السياسية، بل ظهر في المنطقة كمؤسسة اقتصادية متكاملة تتوفر على رؤوس أموالها الخاصة نشأة على يد الحرناشيين، ثم توالدا عن طريق توظيفها الذكي في مجال تطلب تكاليف مهمة جدا، لكن بعائدات أهم من ذلك بأضعاف مضاعفة، ناجمة عن جرأة الرياس، الذين رغم تنوع الميول والأجناس والعادات كانوا يخضعون لحد أدنى مشترك وكفيل بإنجاح العمليات، تمثل في وحدة الدين، وفي الخضوع لنظام مؤسسة الجهاد وأعراف وتقاليد النشاط المذكور، وفي احترام تراتبية العناصر المساهمة وعلى رأسها فئة الممولين، وبالسعي إلى استدارا أقصى ما يمكن من العادات، الأمر الذي كان يعود على رجال الجهاد البحري ومؤسسته وقاعدته بمداخيل رفعت مستوياتهم الاجتماعية قياسا بالوسط المحيط بهم، وثبتت دور المنطقة كخلفية حضرية سياسية واقتصادية، ورفعت حجمها الإشعاعي ليتعدى مستوى الإقليم. وهذا كان له أبلغ الأثر على حياتها الاجتماعية والفكرية، بدت نتائجه بالخصوص عند الاستقرار النهائي للمنطقة خلال العهد العلوي.

وقد كانت هذه الأهمية سببا رئيسيا في دفع مختلف السلطات إلى محاولة بسط سيطرتها على منطقة مصب أبي رقراق، لما يتيحه لها ذلك من استفادة مزدوجة، متمثلة في التحكم في وجهة الجهاد البحري وفي استغلال مردوديته المتنوعة بما فيها المردودية البشرية من جهة، وفي إشعاع سمعتها السياسية داخليا وخارجيا بانفتاح قاعدتها على أوربا سياسيا وتجاريا، الأمر الذي جعل أنجح هذه السلطات (السلطة العلوية) تسعى إلى إدراج الجهاد البحري ضمن مسؤوليات الدولة، عن طريق تحويل الجزء الأكبر من مردودية المواسم إلى خزينتها، اعتبارا لاشتراك السلطان في مؤسسة الجهاد ليس كعاهل شرعي فقط، وإنما كمساهم أيضا في تمويل الحملات.

إلا أنه بفقدانه لصفته الشعبية ولمبادرة رياسه واستقلالية مؤسسته، مقابل تقيده بسياسة الدولة وتوجهات مصالحها، وعودته من جديد إلى إطاره الرسمي، ضيق على الجهاد البحري هامش الفعل، وتقلصت المردودية المباشرة لمنشطيه ومن ثم خفوت الدوافع الريعية التي كانت أحد الأسس التي قام عليها. فراحت حركيته المعتمدة على الصراع مع الذات من أجل تحقيق الريع غير المنتظرة تتجه نحو الانهيار بخطوات ثابتة، زاد من سرعة وتيرتها ركود مجال السفانة والملاحة المغربيين، في وقت كانت أوربا تحقق المزيد من التقدم في هذا المضمار.

وهذا ما يفسر سكون العمل الجهادي بعد سنة 1698، وأساسا بعد وفاة مولاي إسماعيل، وفقدان الجهاد البحري لآخر ممول رئيسي، نتاج انشغال خلفائه بالصراع القاري حول الحكم. ولن يعاود ظهوره إلا بعد استتباب الاستقرار ثانية على عهد حفيده سيدي محمد بن عبد الله، الذي سيعمل جاهدا من أجل إعادة انبعاث الأسطول الجهادي بآليات متطورة، وأساسا بتأسيس قاعدة الصويرة، استجابة لحاجة السفانة المنتظرة إلى مرسى بحرية أكثر تطور، وعاملة في شتى الفصول.

بيبليوغرافيا

1_المصادر

1- عبد الرحمن بن خلدون:"*العبر وديوان المبتدا والخبر في أيام العرب والعجم ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر* " – الجزء السابع – دار الكتاب اللبناني – بيروت 1959.

2- عبد الرحمن بن خلدون:"*المقدمة* " – دار الكتاب اللبناني – بيروت 1961.

3- الشهاب الحجري:"*ناصر الدين على القوم الكافرين* " – تحقيق محمد رزوق – كلية الأداب – البيضاء 1987.

4- محمد القادري:"*نشر المثاني لأهل القرن الحادي والثاني* " – الجزء الثاني – تحقيق محمد حجي وأحمد التوفيق – مكتبة الطالب – الرباط 1982.

5- مؤلف مجهول:"*تاريخ الدولة الدرعية التاكمدارتية* " – نشر جورج كولان – المطبعة الجديدة – الرباط 1934.

6- عبد الواحد المراكشي:"*المعجب في تلخيص أخبار المغرب* " – الطبعة السابعة – تحقيق سعيد العريان ومحمد العلمي – دار الكتاب – البيضاء 1978.

7- مؤلف مراكشي:"*كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار* " – نشر وتعليق سعد زغلول عبد الحميد – جامعة الإسكندرية – 1958.

8- أحمد المقري:"*نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب* " – تحقيق إحسان عباس – الجزء الرابع – دار صادر – بيروت 1968.

9- محمد الصغير الوفراني:"*نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي* " – تصحيح هوداس – الطبعة الثانية – مكتبة الطالب – د.ت.

10- Léon l'Africain:"*Déscription de l'Afrique*"–Traduction A.Epaulard–Adrien Maison-neuve – T I – Paris 1956.

11- Louis Chenier:"*Journal du Consulat général de France à Maroc*"–Introductions et commentaires de Charles Penz–Publications de l'Institut de Hautes Etudes Marocaines (P.I.H.E.M.)–T42–Casablanca 1943.

12- Le Pére Pierre Dan:" *Histoire de Barbarie et de ses corsaires* " – 2° édition – Imprimerie et Librairie ordinaire du Roi au Palais – Paris 1649.

2_المراجع

13- عبد القاهر أبو إملاق:"*الخبر عن ظهور العياشي بهذه البلاد وذكر سبب قيامه بوظيفة الجهاد*" – ضمن مؤلف الحركة العياشية.

14- بلقاسم عشاش:"*تاريخ عائلات سلا* " – مخطوط بالخزانة الصبيحية – رقم 146-2.

15- عبد العزيز بنعبد الله:"*معاجم في السفانة والسفن* " – المطبعة العربية للتربية والثقافة والعلوم – الرباط 1399-1400 هـ.

16- عبد العزيز بنعبد الله:"*الموسوعة المغربية للأعلام البشرية والحضارية* " – الجزءان الثاني والثالث – مطبوعات وزارة الأوقاف – الرباط 1975.

17- محمد بوجندار:"*الاغتباط بتراجم أعلام الرباط*" – نشر عبد الكريم كريم – الرباط 1987.

18- محمد بوجندار:"*تعطير البساط بذكر تراجم قضاة الرباط*" – د.ت.

19- محمد بوجندار:"*مقدمة الفتح من تاريخ رباط الفتح*"– المطبعة الرسمية – الرباط 1345هـ.

20- أرنولد توينبي:"*العالم والغرب* " – تعريب نجدة هاجر وسعيد الغز – بيروت 1960.

21- محمد حجي:" *الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين*" – الجزء الثاني – دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر – الرباط 1978.

22- محمد حجي:"*الزاوية الدلائية ودورها الديني والعلمي والسياسي*" – المطبعة الوطنية – الرباط 1964.

23- إبراهيم حركات:"*المغرب عبر التاريخ*" – الجزء الثاني – الطبعة الثانية – دار الرشاد الحديثة – البيضاء 1984.

24- محمد بن علي الدكالي:" *الإتحاف الوجيز: تاريخ العدوتين*"– تحقيق مصطفى بوشعراء – منشورات الخزانة الصبيحية – سلا 1988.

25- محمد رزوق:"*الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب خلال القرن 16 و17م*" – إفريقيا-الشرق – البيضاء 1989.

26- السيد عبد العزيز سالم وأحمد مختار العبادي:"*تاريخ البحرية الإسلامية في المغرب والأندلس*" – دار النهضة العربية – بيروت 1969.

27- عبد الله السويسي:"*تاريخ رباط الفتح* " – دار المغرب ت. ن. ت. – الرباط 1979.

28- عبد اللطيف الشاذلي:"*الحركة العياشية* " – كلية الآداب الرباط – 1982.

29- أنور عبد العليم:"*الملاحة وعلوم البحار عند العرب* " – عالم المعرفة – عدد 13 – الكويت 1979.

30- عبد الله عنان:"*نهاية الأندلس وتاريخ العرب المتنصرين* " – الطبعة الثالثة – القاهرة 1966.

31- محمد بشير الكافي:" *قاموس المصطلحات البحري*"- المؤسسة العربية للدراسات والنشر – بيروت 1981.

32- دون فرناندو بلدراما مرتينيث:" *كناشة الحائك، أو مجموعة أغاني مغربية من القرن 12 هـ*" – دار الطباعة المغربية – تطوان 1953.

33- أحمد الناصري:" *الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى*" – تحقيق – جعفر ومحمد الناصري – دار الكتاب – البيضاء 1955.

34- جعفر الناصري:" *سلا ورباط الفتح وأسطولهما القرصاني الجهادي* " – مخطوط بالخزانة الصبيحية – سلا.

35- André Alba:" *Les temps modernes* " – Hachette – 2e édition – Paris 1956.

36- Fernand Braudel:" *La Méditerranée et le monde méditerranéen au temps de Philippe II* " – T I – éd. Colin – Paris 1966.

37- Jean Brignon et Autres:" *Histoire du Maroc* " – Hatier – Paris 1967.

38- Louis Brunot:" *La mer dans les traditions et les industries indigènes à Rabat et Salé* " – éd. Leroux – Paris 1920.

39- Joseph Burlot:" *Découverte de Rabat* " – éd. La porte – Rabat 1972.

40- Jacques Caillé:" *La petite histoire de Rabat* " – Cherifienne d'édition et de publicité – Rabat s.d.

41- Jacques Caillé:" *La ville de Rabat jusqu'au Protectorat français* " – T I – éd. d'Art et d'Histoire – Paris 1949.

42- Louis Cardaillac:" *Morisques et Chrétiens: un affrontement polémique (1429-1640)* " – Librairie Klincksieck – Paris 1977.

43- Roger Coindreau:" *Les Corsaires de Salé* " – P. I. H. E. M. – Paris 1948.

44- Hubert Des Champs:" *Pirates et flibustiers* " – éd. P. U. F. – Paris 1952.

45- Philipe Gosse:" *Histoire de la piraterie* " – Traduction p. Teillac – Payot – Paris 1952.

46- George Hardy:" *Histoire des Etats barbaresques* " – T I – Traduit de l'Anglais – Paris 1757.

47- Pierre Hubac:" *Les Barbaresques* " – éd. Berger-Levrault – Paris 1949.

48- Ernest Lavisse et Alfred Rombbaud:" *Histoire générale* " – 2° éd. – Colin – Paris 1905.

49- Roland Lebel:" *Le Maroc chez les auteurs Anglais du 16e au 19e siècle* " – éd. La rose – Paris 1939.

50- Ernest Leroux:" *Rabat et sa région* " – éd. Leroux – Paris 1918.

51- Jean Monlaü:" *Les Etats barbaresques* " – P. U. F. – Paris 1964.

52- *Musée de la marine* " – Paris de Chaillot – Paris 1970.

53- Charles Penz:" *Les captifs Français du Maroc au 17° siècle* " – P. I. H. E. M. – Rabat 1944.

54- André Piettre:" *Pensée économique et théories contemporaines* " – éd. Dalloz – Paris 1973.

55- Edmond Préclin et Victor L. Tapié:" *Le XVII° Siècle* " – P. U. F. – Paris 1949.

56- Albert Savine:" *Dans les fers du Moghreb* " – éd. Louis Michaud – Paris 1912.

57-"*Les Sources inédites de l'histoire du Maroc*"–1°et2°série–Paris1905-53.

58- Henri Terrasse;" *A travers Rabat* " – Office Cherifienne du tourisme – Rabat 1938.

3ـ المقالات

59- عبد العزيز بنعبدالله:"*البحرية المغربية*"– مجلة تطوان– عدد مزدوج3-4 – السنة 1958-59.

60- عبد الهادي التازي:"*الأسطول المغربي عبر التاريخ*"– مجلة البحث العلمي – عدد 33 – السنة 18 – نونبر 1982.

61- Jacques Caillé:" *Ambassadeurs et representants officieux de la France au Maroc* " – Hes-péris – T 38 – Paris 1951.

62- Henri de Castries : "*Le Maroc d'autrefois : Les corsaires de Salé* " – Revue des deux mondes – Fev. 1903.

63- Georges S. Colin:" *Projet de traité entre les Morisques de la Casba de Rabat et le Roi d'Espagne en 1631* " – Hespéris – T 42 – Paris 1955.

64- Louis Mougin:"*Projet d'occupation de la Qasba de Rabat par l'Eespagne en 1619* "–Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée – N° 26 – Marseille 1978.

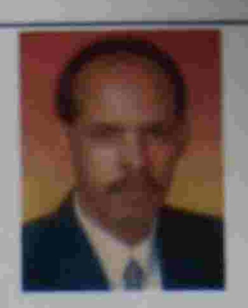
فهرس الموضوعات



10 شارع العلويين رقم 3 حسان الرباط

الهاتف : 83 75 20 037

الفاكس:89 75 20 037



د. حسن أميلي

أستاذ التعليم العالي
كلية الآداب - المحمدية

- من مواليد الرباط سنة 1958.
- حاصل على دبلوم الدراسات العليا بالرباط (1989)
- حاصل على دكتوراة الدولة في التاريخ بالمحمدية (2002)
- أستاذ متخصص في التاريخ الحديث المغربي، والتاريخ البحري، والذهنية المغربية، والثقافة المحلية .
- **صدر له :**
  - "البهموت " ديوان زجلي (1996).
  - "فضالة أو عودة الذاكرة" مشتركا مع د. أحمد سراج (2000)
  - "العمل الجمعوي بالمغرب : التاريخ والهوية" - تنسيق (2003)
  - "طريق الوحدة - صيف 1957" (2006)
  - "لاميج ملحمة النضال والأمل" (2006)
- **قيد النشر :**
  - "المغاربة والمجال البحري في القرنين 17 و 18".
  - "تاريخ باربارياً وقراصنتها" للراهب دان (ترجمة).

"... مفهوم القرصنة بهذا المعنى لا يأتي من باب القدح حينما اصطلح على المجاهدين البحريين، ومن ضمنهم بحارة مصب أبي رقراق، لأنه يتوافق والدوافع المشروعة التي ولدت لديهم الاهتمام بهذا النوع من أشكال المواجهة مع الخصم، وهو ما توصل إليه الكونت دو كاستر بعمق أكثر من غيره من المؤرخين الأروبيين، حيث يقول : "إن الاختلاف بين القرصان واللص، بين القرصنة كوسيلة مشروعة في الحرب البحرية، والأعمال اللصوصية في البحر المباشرة في كل وقت وضد أية دولة، لم يعترف به أبدا للمسلمين، إذ بالنسبة لهم يعتبر المسيحي عدوا بسبب اختلافه الديني، لذلك كانوا يرون أنفسهم في وضعية قانونية مستمرة لنصبه العداء ...".